نشوان الأتاسي

مسح شهاب الدمشقي

تطور المجتمع السوري

1831 - 2011



نشوان الأتاسي

تطور المجتمع السوري

2011-1831



تطور المجتمع السوري (1831 - 2011)

تأليف: نشوان الأتاسي

الإخراج الفني: فايز علام

تصميم الغلاف: فادي العساف

الطبعة الأولى ـ 2015

ISBN: 978-9953-583-62-4

الناشر:

أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي ش.م.م

الحمرا ـ الشارع الرئيسي ـ بناء رسامني

ص.ب: 6435 / 113 بيروت ـ لبنان

هاتف: 886423 3 961 +

فاكس: 750053 1 961 +

بريد إلكتروني:

atlasbooks@gmail.com

التوزيع:

الفرات للنشر والتوزيع

الحمرا ـ الشارع الرئيسي ـ بناء رسامني

ص.ب: 6435 / 113 بيروت ـ لبنان

هاتف: 750054 1 961 +

فاكس: 750053 1 961 +

بريد إلكتروني:

alfurat@alfurat.com

المحتويات

توطئة

يقدّم نشوان الأتاسي في هذا العمل البحثي الرصين قراءةً في التاريخ السياسي والاجتماعي لسورية عند نشأة كيانها ثم دولتها بعد انهيار السلطنة العثمانية وقيام الانتداب الفرنسي وما رافق ذلك من مفاوضات وانتفاضات أفضت حدوداً واستقلالاً وطنياً. ويرصد التطوّرات بين أربعينيات القرن الماضي وبدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مقدّماً محاولة هي الأولى ربّما لكاتب سوري للخوض في تاريخ سورية الحديث بمراحله المختلفة وصولاً إلى المرحلة البعثية فالأسدية، وانتهاءً باندلاع الثورة في آذار 2011.

أجزاء الكتاب كحقبات زمنية وسياسية أربع

ينتظم عمل الأتاسي في أجزاء أربعة. الجزء الأول تأسيسي، ينطلق بعد تمهيد تاريخي من أحداث النصف الثاني من القرن التاسع عشر اللاحقة لحملة إبراهيم باشا على سورية، ليصل إلى الثورة العربية الكبرى العام 1916. ويعرض الجزء للمتغيّرات العميقة التي طرأت على الاقتصاد السوري وعلى ملكية الأراضي عقب الصراع بين محمد علي والعثمانيين ثم نتيجة «القتال الأهلي» (أو المذابح الطائفية) عام 1860، وأثَر ذلك في علاقات «الأعيان» السوريّين وتنافسهم. ويتطرّق للإصلاحات التي أدخلها العثمانيّون، وصعود القومية التركية والردّ العربي عليها، متوقّفاً عند الجذور الاجتماعية للقومية العربية الناشئة. ويُقفل الجزء على الحرب العالمية الأولى ثم الثورة العربية اللتين ستُخرجان سورية من السلطنة العثمانية المتهالكة.

الجزء الثاني يخوض في تطوّر المجتمع السوري بين حدثَين: حدث وصول فيصل ومحاولته تأسيس دولته في دمشق ثم هزيمته أمام الفرنسيّين وبسط سلطة انتداب الأخيرين، وحدث

نهاية الانتداب وجلاء القوات الفرنسية عن سورية المستقلة عام 1946. وفي هذا الجزء، يعرض الأتاسي لنزعات بعض الجماعات الأهلية والشرائح الاجتماعية خلال العشرينيات والثلاثينيات ولمواقف النخب السياسية المدينية وعلاقات الأرياف بالمدن. ويُقيم مقارنات مفيدة (ومختصرة) مع الحالة العراقية، ويتوقّف عند تكريس الحدود الجديدة للدولة الوليدة بعد استقلال أجزاء سابقة من «سوريا الطبيعية» عنها أو ضمّها إلى دول الجوار بموجب الاتفاقات البريطانية ـ الفرنسية. ويُختتم الجزء مع الاستحقاق الاستقلالي والجلاء الفرنسي.

في الجزء الثالث يعالج الكاتب أبرز المواضيع المتّصلة بالحياة السياسية السورية وبأحوال المجتمع بين ما يعتبره «انتدابين»، الانتداب الفرنسي الآفل و«الانتداب البعثي» المقبل عام 1963. وفي صفحات هذا الجزء تحليل للاصطفافات والتحالفات وأدوار الجيش وبعض الأحزاب أو التيارات الرئيسية والزعامات الوطنية والمحلية. وفيها أيضاً عرض للتعدّد السياسي والتجربة الليبرالية التي عاشت في الخمسينيات قبل أن توهنها الانقلابات العسكرية وتجربة الوحدة مع مصر ويقضي عليها استيلاء حزب البعث على السلطة.

الجزء الرابع والأخير هو دراسة في «العصبية والدعوة والمُلك» بوصفها دعامات حزب البعث وقوام نشاطه وتنظيمه المُفضي بعد انقلابه العسكري سيطرةً على سورية و«قيادةً للدولة والمجتمع فيها» لغاية عام 2011 تاريخ بدء الثورة الشعبية ضدّه. ويقسّم الأتاسي الحقبة البعثية إلى مراحل ثلاث: مرحلة محمد عمران (1963–1966)، مرحلة صلاح جديد (1966–1970) ثم مرحلة حافظ الأسد الذي خلفه ابنه بشار (2000 ـ حتى اليوم). وقد تخلّلت هذه المراحل تبدّلات في القيادة البعثية وفي الهويات المناطقية والطائفية للضباط البعثيين، كما تخلّلتها حربا العام 1967 و1973 مع إسرائيل وجرى خلالها اجتياح لبنان وتطوير تحالفات إقليمية مع إيران. ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الحليف السوفياتي، تبدّلت بعض أدوار سورية الخارجية وبدأت التحوّلات الاقتصادية داخلها، واستُبدلت لاحقاً القيادات السياسية بأُخرى أكثر ارتباطاً بالعائلة بعد توريث بشار الحكم عام 2000. فحكَم الأخير عقداً من الزمن قبل أن تبدأ الثورة على حكمه في أول العقد الثاني وتفتتح تاريخاً جديداً.

التاريخ السوري الحديث في تحوّلاته وانقلاباته

نجح نشوان الأتاسي في صفحات عمله هذا في تكثيف الكتابة لتلخيص أحداث كبرى وقعت في سورية ومن حولها (خاصة في فلسطين) وتحليلها، ثم النظر بموازاتها إلى المجتمع السوري

في تحوّلاته السياسية وأحوال مكوّناته وأوضاعه الاقتصادية، ممّا جعل العمل في تقاطع دائم بين التاريخ وعلم الاجتماع السياسي.

وقد حشد الأتاسي مراجع مهمّة وحواشي غنية بالتفاصيل والمعطيات، وأفرد ملاحق تضيء على مسائل ديموغرافية وجغرافية واقتصادية. وما أغنى سرده وتحليله هو اطّلاعه أيضاً على مذكّرات سياسيّين سوريّين كان لهم أثر كبير في الحياة العامة السورية، من أمثال خالد العظم وأكرم الحوراني وبشير العظمة.

كما أن اعتماده «الخلدونية» منهجاً في مقاربة الحقبة البعثية، وفيها الأسدية، من خلال اعتبار العصبية مدخلاً لفهم الولاءات والخصومات والتضامن داخل دوائر حزب البعث وقيادته وداخل الطائفة العلوية التي نسّب أعداداً مهمّة من شبّانها إلى القوى العسكرية والأمنية الرسمية، وتتبّعه للتطوّرات بعد تولّي بشار الرئاسة ولغاية انطلاق الثورة، منحا الجزء الأخير من الكتاب قيمة مضافة. ذلك أن الكتابات التاريخية السابقة بمجملها لم تتطرّق إلى الشؤون السورية بمدّتها الزمنية المُعالجة هنا. ولا هي اعتمدت كل المراجع الواردة لتخوض عبرها في بحث مركّب في الحقبة البعثية الذاهبة إلى آل الأسد، إضافة إلى أن لا عمل ربط حتّى الآن بين السياق الثوري الراهن وما سبقه من تطوّرات على مدى عقود طويلة.

والأهمّ ربما أن نشوان الأتاسي يتعامل مع التاريخ السوري بوصفه ملكاً للسوريين. فهو يخرق الحظر المُسدل على رواية الأحداث منذ عام 1970 من خارج سيَر النظام الرسمية، أي تلك النافية وقائع والمستبدلة إياها بأخرى مُخترعة أو محوّرة لتناسب المشروعية المُراد كسبها. وهو يُعيد الاعتبار إلى مراحل من التاريخ (لاسيّما مرحلة الخمسينيات) سعى النظام بعد تسيّد البعث لطمسها والتقليل من شأن أحداثها ومدلولاتها. وهو في كل ذلك يضيف إلى المراجع العربية أو المكتوبة من مؤرّخين عرب واحداً تغطي صفحاته المدى التاريخي الأرحب، بعد أن كانت أعمال أسلافه ألبرت حوراني وفيليب خوري وحنّا بطاطو وكمال ديب وآخرين معنيّة بحقبات سابقة أو متخصّصة ومتوسّعة في مراحل محدّدة.

نصّ الأتاسي يأتي بالتالي كنصّ جديد يبني على ما سبقه، ويكمل كرونولوجيّاً الفراغات والنواقص متعرّجاً في التحليل وفي المقارنات ليُبيّن الأبعاد الداخلية والخارجية للأحداث، وليقابل بين الدولة والمجتمع وجدليّات علاقاتهما ونزاعاتهما في منطقة «شرق أوسطية» حبلى بالأزمات، وفي سياق دولي من الحرب الباردة ثم من العالم الأحادي القطبية.

علم الاجتماع السياسي

بعد التاريخ، يصحّ تنسيب هذا الكتاب في جوانب عديدة منه إلى علم الاجتماع السياسي. ذلك أن تأريخه إذ يبحث في الوقائع والتغيّرات الكبرى في سورية وفي الصراعات من حولها، يشتغل في الوقت نفسه على ثنائياتٍ إشكاليةٍ داخلية بين مدينة وريف وعصبية مذهبية وأخرى مناطقية، مبقياً العنصر الاقتصادي ومؤدّياته الطبقية حاضرة على الدوام في التحليل. فلا تبدو الانتماءات الأولية كيانات سياسية صمّاء أو دائمة التراصّ، ولا يهيمن التقسيم الطبقي لوحده على قراءة الأحلاف والعداوات. وهذا بالطبع يُبعد التصنيفات السهلة ويُظهر التعميمات المتّبعة في الكثير من الكتابات متهافتة علمياً.

هكذا، تبرز النخب المدنية والعسكرية السورية بخلفياتها السياسية والاقتصادية والمناطقية والطائفية والإيديولوجية المختلفة قبل عام 1958 مرآة لمجتمع حيوي ومتحرّك يتفاعل مع المؤثّرات الخارجية فينصاع لها أو يتمرّد عليها أو يستفيد منها. ثم تظهر لاحقاً بعد انحسارها وانحصارها بحزب البعث ثم بقسم منه كطبقة متماسكة، معادية للمجتمع وساعية لبناء عصبية مهيمنة عليه.

وكما في كل تأريخ سياسي اجتماعي، يحمل السرد من الانتقائية بعض السمات. لكن تصميم العمل وضبطه وفق خطّ بياني زمنياً، مركّبٍ أحداثاً وحاملٍ لإشكاليات وجدليات، يحمي الانتقائية ويقدّم لها الذريعة العلمية اللازمة في كتب كهذه، فتبدو أقرب إلى الأمثلة أو الحالات الدراسية.

كتابٌ للتدريس

إضافة إلى ما ذُكر، يمكن القول إن نشوان الأتاسي يُوفّر للقرّاء في صفحات هذا الكتاب مادة توجز دون تبسيط تاريخاً خطيراً، ويوفّر لطلّاب العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط المعاصر نصاً يُضاف إلى النصوص المختصّة بالمنطقة، مع فارقين: واحد مرتبط بكمّ المعلومات المعروضة بسلاسة وبغِنى الإحالات إلى مراجع وأعمال تؤمّن زاداً بحثياً ومعرفياً غنياً ومتنوّعاً؛ وآخر يستند إلى تجربة الكاتب المقيم في سورية نفسها. فالإقامة في هذه الحال شهادة مباشرة على لحظات وأحداث جسام. وهي تُتيح كتابةً تتعامل مع ما يتخطّى الظاهر لِتغوص في ما يُمكن أن يقدّم تفسيرات له أو مقدّمات لمعالمه ومؤشّراته. وهي إذ تتّخذ

المسافة العلمية اللازمة من «موضوعها» وتعتمد اللغة المناسبة لعمل بحثي على هذا المستوى، تُبرّر اعتماد الكتاب واحداً من المراجع الجامعية الممكن تتبّع أجزائها لتدريس مواضيع شائكة ومعقّدة.

لنشوان الأتاسي الفضل إذن في تقريب تاريخ سورية الحديث إلى متناولنا، ودفعه مرّة واحدة في الصفحات التالية ليكون سياقاً غنيّاً من الأحداث والعِبر والأحوال المتدافعة على مدى قرنٍ ونيّف من الزمن. وقراءة هذا الجهد متعة وإفادة خالصة تضيء على الماضي القريب والحاضر المديد بما يُعين على فهمهما، في لحظة سوريّة تراجيدية ستفصل حُكماً بين ما كان وما سيكون.

زياد ماجد

أستاذ العلوم السياسية

الجامعة الأميركية - باريس

الفصل الأول

من الفتنة الطائفية الكبرى إلى الثورة العربية الكبرى

(1916-1860)

«ليس الوعي هو الذي يحدّد الحياة،

وإنما الحياة هي التي تحدّد الوعي...».

كارل ماركس وفريدريك إنجلز، «*الإيديولوجية الألمانية*»

تمهيد

سنحاول في هذه الدراسة رصد وتحليل التغيّرات البنيوية العميقة التي طرأت على تكوين المجتمع السوري بدءاً من الحملة المصرية على سورية عام 1831، بقيادة إبراهيم باشا ابن محمد علي الكبير والي مصر، تلك الحملة التي أنهت فترة سبات مجتمعي طويل دام زهاء قرنين من الزمان.

وسنعرض في هذا الفصل، بشيء من التفصيل، التبدّلات التي طرأت على البنى الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذلك التغيّرات الهامة في علاقات الإنتاج، نظراً للدور المفصلي الذي لعبته تلك التبدّلات والتغيّرات في بروز طبقات جديدة لم تكن موجودة سابقاً، هذه الطبقات دام تأثيرها على الساحة السورية، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، زهاء قرن من الزمان، أي حتى تاريخ وصول حزب البعث إلى السلطة في سورية عام 1963، بحيث يمكن القول بثقة إن تاريخ سورية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قد صنعته تلك الطبقات التي كانت إرهاصات تشكّلها قد بدأت قرب نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن ما كان يقصد بمصطلح «سورية» في القرن التاسع عشر كان دائماً سورية الطبيعية، أي بلاد الشام، من حيث أنها كانت وحدة جغرافية وسياسية جامعة.

فبلاد الشام هي تلك المساحة من الأرض (نحو 300 ألف كم^2)، التي تغطي كامل منطقة

شرق المتوسط، وتضم كلاً من سورية الحالية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن (Trans Jordan) وأجزاء من أرض العراق، وأجزاء من تركيا الحالية.

لذلك نجد أن معظم المراجع والمعطيات المتوفرة لا تختص في تغطيتها للأحداث والوقائع في فترتنا المعنية بسورية الحالية وحدها، وإنما بتلك التي كانت تشكّل سورية الطبيعية، لكننا سنحاول الاستفادة منها، قدر الإمكان، في ما يخص موضوع اهتمامنا، أي سورية الحالية.

فسورية بحدودها القائمة حالياً لم تأخذ مكانها في الجغرافيا السياسية للمنطقة، كما سنرى في الفصول اللاحقة، إلا بعد توقيع المعاهدة السورية ـ الفرنسية عام 1936.

لا يمكن بالطبع تناول مجموعة التبدّلات والتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية بمعزل عما يترافق معها عادة من مجموعة متغيّرات سياسية وجغراسية (جيوسياسية)، بحكم التأثير المتبادل والعضوي بين هاتين المجموعتين، لكننا سنحاول الإضاءة بطريقة أكثر تركيزاً على المجموعة الأولى لسببين: أولهما أن التاريخ السياسي لتلك الفترة قد تناوله، بكثير من الاستفاضة والتفصيل، عدد كبير من المهتمين والباحثين في تاريخ المنطقة السياسي، وثانيهما لأن المجموعة الأولى من المتغيّرات التي سنتناولها كان لها الدور الأكثر حسماً في تاريخ سورية الحديث خلال النصف الأول من القرن العشرين.

مدخل تاريخي

بعد الغزو العثماني لسورية في عام 1516، اعتبرت السلطة الجديدة نفسها المالك الفعلي للأرض (حق الرقبة)، ولها بالتالي الحق في جمع الضرائب والرسوم والأعشار من الذين يؤول إليهم (حق الانتفاع)، وكان ذلك بغرض الحصول على مقدار ثابت ومحدد من المال لصالح خزينتها. وقد كان يتم «تلزيم» حق الانتفاع هذا بمزايدات سنوية وفق ما عُرف بنظام «الالتزام». وخلال القرنين اللاحقين حصل العديد من التجار الميسورين وبعض الوجهاء الدينيين وزعماء الانكشارية المحليين على إقطاعات ضريبية عن طريق تلك المزايدات السنوية التي كانت تقيمها السلطة العثمانية. لكن هذا النوع من الملكية لم يكن ثابتاً، بل كان يخضع للتغيّر والتبدّل المستمرّين بحكم طبيعته المؤقتة، إضافة إلى عوامل أخرى متعددة[1].

وفي القرن الثامن عشر عمدت الحكومة العثمانية، نتيجة تزايد أعباء الهدر المالي وازدياد

1- لمزيد من المعلومات حول نظام الالتزام، راجع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني على الرابط:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5161

عجزها عن فرض سلطتها المركزية على ولاياتها، إلى تمديد «الالتزام» السنوي ليغدو التزاماً مدى الحياة، متخذاً صفة الملكية الدائمة، وبذلك أصبح الملتزم «مالكاً». وكان المالكون لرأس المال من بين تجار المدن، هم من قاموا أساساً بشراء وراثة الإقطاع الضريبي.

ومن خلال الفائض الزراعي، سواء من البساتين المروية أم من السهول الأبعد المنتجة للحبوب، أصبح المزارعون أيضاً، إضافة إلى تجار المدن، يشكّلون فئة من الوجهاء لها قوّتها وتأثيرها في المجتمع.

في الفترة ما بين 1760-1830، عندما عانت السلطة العثمانية المركزية في الولايات السورية من فقدان السيطرة نتيجة العديد من الضغوط الداخلية والخارجية، استفاد هؤلاء «الوجهاء» في ترسيخ استقلالهم عن الآستانة، وترسيخ نفوذهم وسلطتهم على حكّام دمشق العثمانيين، لكن طبقة «العلماء»، ومنهم «الأشراف»، كانوا أكثر اعتماداً عليها (أي الآستانة) في الحفاظ على مواقعهم[2].

وفي العموم، فإن الصورة الأبرز للمدن السورية في العهد العثماني توحي بوجود مجالين للسلطة السياسية، أحدهما خارجي ويشمل الحاكم العثماني المحلي (حاكمية الولاية) والقوات الإمبراطورية، والآخر داخلي ومليء بالمجموعات المحلية المالكة لدرجات مختلفة من النفوذ الاجتماعي والسياسي التي قامت بدور الوساطة بين الدولة والعامة من أهل المدن، إضافة إلى القناصل الأوروبيين الذين أثبتوا وجودهم لاحقاً في القرن التاسع عشر.

لكن علاقات هؤلاء «الوسطاء» مع السلطة الحاكمة، نادراً ما كانت مستقرة. ولقد مرّت تلك العلاقات بمراحل متقلبة يمكن التعبير عنها، زمنياً، بالأطوار التالية:

1. من الفتح العثماني عام 1516 إلى نهاية القرن السادس عشر، عندما تكيّف الأعيان مع القواعد التي فرضها السلطان سليمان القانوني، أي عندما وصلت السلطة المركزية إلى أوج قوّتها، وحصلت بالتالي على دعم الأعيان.

2. القرن السابع عشر عندما اختبر الأعيان لأول مرة قوّتهم في مواجهة السلطة المركزية وربحوا امتيازات ضريبية هامة، منها حق وراثة إقطاعات الضرائب.

3. السنوات الستون الأولى من القرن الثامن عشر عندما أصبحت «حاكمية الولاية» أكثر قوة ونفوذاً وبدأت في مراقبة استقلالية الأعيان والحدّ منها.

2- فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1993، ص39-40.

4. الفترة اللاحقة لعام 1760 عندما صارت السلطة المركزية، نتيجة ضعفها، تعتمد على الأعيان كـ«وكلاء أشباه مستقلين» بدلاً عن كونهم وسطاء.

5. عقد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر عندما افتتح الاحتلال المصري لسورية عهداً لا سابق له من السيطرة الحكومية المكثفة على المدن، مما حدّ بقوة من سلطة الأعيان.

6. الفترة ما بين 1841-1860: عندما ترافقت عودة السيطرة العثمانية بسلسلة من الإصلاحات المركزية التي لم يستقبلها الأعيان بحرارة[3].

بهذا يمكن القول بأن تشكّل الطبقات، على مستوى له مغزاه، لم يبدأ في سورية إلا في القرن التاسع عشر، وقد حدث ذلك نتيجة لتكامل الاقتصاد السوري تدريجياً مع السوق العالمية، أما في الفترات التي سبقتها فقد كان التعرّف على وجود طبقات أصعب بكثير، كما كان مدى حياتها قصيراً، وهذا أمر يعود أساساً إلى أن علاقاتها بوسائل الإنتاج، وخصوصاً بملكية الأرض لم تكن، كما أسلفنا، مستقرة.

لهذا السبب، فقد تمّ استخدام مصطلح الأعيان Notables من قبل الدارسين المهتمين بالتاريخ السوري خلال فترة الحكم العثماني، وخاصة ألبرت حوراني Albert Hourani وكارل بربير Karl Barbir[4]، ومن المهم التأكيد أن هذا المصطلح لا يحمل دلالات طبقية، فقد استخدمه المؤرخون أساساً بوصفه مفهوماً سياسياً، لوصف تلك القوى المحلية في المجتمع الريفي ذات النفوذ المستقل بين السكان المدنيين وإمكانية الوصول إلى الحكومة، تلك القوى التي كانت تعمل كوسطاء أو «سماسرة» لمصلحة الطرفين. وأكثر من هذا، فقد كان المؤرخون يركّزون اهتمامهم بشكل رئيسي على الفترة 1760-1860، وهي الفترة التي ربما كانت فيها «سياسة الأعيان» هي الأكثر نشاطاً وظهوراً. والواقع أن تعبير «أعيان» يشمل عموماً: «العلماء» أو «العلماء الدارسين» وهم علماء الدين المسلمون، ومنهم «الأشراف»، وهم من سلالة الرسول محمد، ومجموعة الوجهاء العلمانيين[5] المؤلّفة من التجار الأغنياء وإقطاعيي الضرائب الذين لا ينتمون إلى المؤسسة الدينية الإسلامية، و«الأغوات» أي «الرؤساء» المكلفين بالحاميات العسكرية المحلية.

3- المرجع نفسه، ص26-27.

4- لمزيد من التفصيل، انظر:

Karl Barbir, *Ottoman Rule in Damascus, 1708–1758*, pp. 43-72;
Albert Hourani, *Ottoman Reform and the Politics of Notables*, p.52.

5- من المهم التأكيد أن مصطلح «العلمانيين» هنا لا علاقة له بمفهوم العلمانية Secularism، وإنما تم استخدامه في وصف «الأعيان» غير المتحدرين من المؤسسة الدينية، أي ممن ليسوا من «العلماء الدارسين» ولا من «الأشراف».

إن هذا يعني ضمناً أن «طبقة» الأعيان كانت تشكّل وحدة سياسية محددة، لكنها لم تكن متجانسة اجتماعياً. ومع ذلك أيضاً، فإن الأدلة التاريخية توحي بأن هذه الفئات الثلاث، التي كان لكل منها درجة معيّنة من النفوذ المستقل، لم تكن تملك في الكثير من الأحوال قواعد قوة متشابهة أو حتى سلوكاً سياسياً متشابهاً. وهي نادراً ما قامت قبل عام 1860 بعمل سياسي موحّد، كما أنه من الواضح أنها لم تكن تنتمي إلى طبقة سياسية واحدة، سواء «بنفسها» أو «لنفسها».

أما بعد 1830، وخصوصاً في الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر، فقد حصل اندماج تدريجي، بينها وضمنها، شجّعه الاحتلال المصري والإصلاحية العثمانية وتحوُّل الاقتصاد السوري باتجاه التجارة[6].

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد أن تتابعت، بلا توقف، عملية التملّك الخاص في المدن والضواحي وفي أطراف المناطق المزروعة، وبدأ تحوُّل الزراعة إلى التجارة مع تطور وسائل الاتصالات الحديثة، فقد بدأت طبقة «الملّاكين ـ البيروقراطيين» في الظهور والاستقرار، بوصفها الطبقة الأكثر تمايزاً عن غيرها. والأمر الذي ساهم في بروز هذه الطبقة وسيطرتها على المسرح السياسي المحلي هو أنها خلقت إطاراً للملكية الخاصة، ثم دعمته بشبكة متزايدة الترابط من العائلات المدينية التي ترتبط بالعاصمة الإمبراطورية من خلال بيروقراطية الولايات، كما أن تلك العائلات كانت تحظى بدعم الدولة، التي هي بدورها مدعومة من قبل إدارة عسكرية ومدنية فاعلة.

لقد كان اجتماع الأرض مع المنصب العام، الذي ضمنته طبقة «الملّاكين ـ البيروقراطيين» لأفرادها، قادراً على منحهم، وعائلاتهم، سلطة غير منازع عليها على المستوى المحلي، نظراً لوجود انسجامٍ عالٍ اجتماعياً وثقافياً بين جماهير المدينة والطبقة المحلية العليا. ولم تقتصر الطبقة المتماسكة اجتماعياً على تأمين البضائع والسلع والخدمات الحيوية لجماهير المدينة، بل قامت بحماية إيمانها وعملت حارساً طبيعياً لثقافتها. ونتيجة لذلك يمكن القول بأن الثقافة السياسية في المدن، خلال تلك الفترة، كانت موحّدة ومتكاملة نسبياً.

وعلى النقيض من السهولة النسبية التي ثبّتت بها طبقة «الملّاك ـ البيروقراطيين» سلطتها المحلية بعد عام 1860، فقد شهدت كل الطبقات الأخرى تقريباً تآكلاً مستمراً في مواقعها، بل وتحلّل بعضها كلياً أمام الضغوط الاقتصادية الأوروبية المتكثفة وقوى المركزية العثمانية.

6- فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، ص27-29.

أما في الريف فقد وجد الفلاحون من صغار الملّاكين أنفسهم واقعين في شرك رأس المال، وحلّت الزراعة الموجّهة للسوق محل زراعة الاكتفاء الذاتي، كما تغيّرت طرق الزراعة، ووجدت العائلة الفلاحية الصغيرة، أو مجتمع القرية، نفسها محاصرة بوجهاء المدن من أصحاب الأراضي المثمرة مالاً، المتعطشين للأرض والربح.

لقد فقد فلاحون كثيرون، وأحياناً قرى بأكملها، أراضيهم، لصالح الوجهاء، وتحوّلوا إلى مشاركين في المحصول فقط، وكان آخرون أسوأ حظاً إذ انتُزِعت ملكيتهم كلياً وأضحوا عمالاً مأجورين في عقارات كبار الملّاك، أو أنهم هربوا إلى المدن والبلدات الصغيرة.

كذلك تفككت الأواصر التي كانت تربط القبائل الرُّحّل تدريجياً تحت ضغط وطأة وثقل دولة عثمانية مستبدة وساعية إلى فرض الاستقرار في الريف، عن طريق إخضاع القبائل الممتهنة للغزو والسلب وتوطينها، وذلك بمنح زعمائهم أراضي وامتيازات ضريبية خاصة، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تحويل زعماء العشائر إلى ملّاكين كبار، وأفراد قبائلهم إلى فلاحين في أراضيهم.

وإلى جانب طبقة «الملّاكين ـ البيروقراطيين»، كانت الطبقة الوحيدة الأخرى التي ارتقت مصالحها في سورية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي الطبقة التجارية المسيحية نتيجة الحماية التي حصلت عليها من القوى الأوروبية عبر القناصل، إلى جانب التعليم الذي قدّمته لها البعثات التبشيرية. وقد توسعت الامتيازات الأجنبية في النهاية لتسمح للقناصل الأجانب بمنح المسيحيين الحماية التجارية التي شملت امتيازات خاصة، كدفع ضرائب أقل من الضرائب التي يدفعها التجار المسلمون على نشاطات الاستيراد والتصدير. وقد بدأ المسيحيون، بعد عام 1860 يتمتعون بعهد جديد من الأمان والازدهار الناجم عن الضغوط الأوروبية المتزايدة على الدولة العثمانية لضمان حمايتهم. ونتيجة لذلك فإن البورجوازية المسيحية لم تكتفِ بتعميق انغماسها في تجارة الاستيراد والتصدير، بل إن هؤلاء البورجوازيين، المتمتعين بالحماية الأوروبية، جعلوا من أنفسهم أيضاً ملّاكاً للأراضي ومرابين وأصحاباً للمصارف التي تقرض الحرفيين والمُلّاك المسلمين[7].

الحملة المصرية بقيادة إبراهيم باشا

بعد فشل حملة نابليون على سورية وتراجعها أمام أسوار عكا عام 1799، كان يتوجب على

7- المرجع نفسه، ص18-21.

سورية الانتظار لثلاثين سنة أخرى كي تفيق من سباتها الطويل. ففي عام 1832/1831 قامت جيوش إبراهيم باشا باحتلال سورية. لقد عمد محمد علي إلى احتلالها بغرض الحصول على الموارد الأولية كالخشب، وتأمين حاجته إلى العنصر البشري الضروري لتحقيق أحلامه التوسعية في احتلال القسطنطينية وصولاً إلى السيطرة على كامل الإمبراطورية العثمانية.

في عام 1833 أقرّ السلطان العثماني بسيطرة محمد علي على سورية، ووافق على أن يحكمها ابنه إبراهيم، ويمكن اعتبار السنوات اللاحقة بمثابة بداية الفترة المعاصرة في سورية، فلأول مرة تأسست حكومة مركزية قوية في البلاد كانت كفيلة بكبح ميول النزعات الانفصالية، كما طبّقت نظاماً ضريبياً حديثاً وعقلانياً إلى حد ما، لكنه كان مرهِقاً بعض الشيء. وأسّست نظاماً قضائياً، وتحقق نوع أكبر من المساواة بين المسلمين وغيرهم عما كان سائداً من قبل.

وقامت الحكومة كذلك بافتتاح المدارس، وسمحت للبعثات الأجنبية التبشيرية بافتتاح مدارسها الخاصة في لبنان، قبل أن يتم ذلك في سورية الداخلية بعدّة عقود.

وأدى هذا كله إلى تحسّن ملحوظ في حالة النظام العام، كما شجّع على تنشيط التجارة والزراعة.

مع كل هذا التحديث، حاول إبراهيم باشا عدم المساس بالتقاليد القائمة في البلاد واعتمد في ترسيخ حكمه على طبقة ملّاك الأراضي المحليين وعائلاتهم المسيطرة. وقد نجح في ذلك إلى حد ما في البداية واكتسب حكمه شعبية بين العامة. غير أنه فقد هذه القاعدة عندما حاول تحجيم وتقليص سيطرة هذه الطبقة سياسياً واجتماعياً، كما فقدها لدى الفلاحين حينما بدأ في تطبيق التجنيد الإلزامي وعمد إلى تشغيلهم إجبارياً (نظام السخرة) كما قام بحملة لمصادرة السلاح من الأهالي. كذلك أدت الضرائب العالية المفروضة عليهم إلى ازدياد نقمتهم وسخطهم.

تضافر كل ذلك مع عدم رضا السلطان العثماني، وأيضاً البريطانيين والروس، عن سيطرة محمد علي على سورية، فقد كانت مصلحة كل هذه الأطراف أن تبقى سورية تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية والحيلولة دون نشوء مملكة جديدة وقوية في منطقة شرق المتوسط، وقد كان لعلاقة الصداقة الجيدة التي تربط محمد علي بفرنسا دور مؤثّر في هذا التوجه لبريطانيا وروسيا.

وفي عام 1839 أمر السلطان العثماني جيوشه بغزو سورية، لكن قوات إبراهيم باشا ألحقت بها هزيمة ساحقة في معركة «نيزيب/نصيبين» قرب «عنتاب»، وبذلك غدا طريق القسطنطينية مفتوحاً أمام قوّاته، لكن القوى الغربية، ما عدا الفرنسية، سارعت إلى التدخل،

ودعمت إنذار السلطان العثماني له بوجوب إخلاء سورية وصولاً إلى عكا، كما قاموا بإرسال الأسلحة إلى الدروز وموارنة لبنان. وعندما رفض إبراهيم إنذار السلطان نزلت حامية بريطانية على الساحل اللبناني وقامت ثورة في لبنان، لكن الأمير بشير الشهابي بقي وفياً لإبراهيم باشا. لكن كل ذلك أدى في النهاية إلى رضوخ إبراهيم للإنذار وانسحابه من سورية وعودتها إلى الحكم العثماني، وإلى عزل الأمير بشير عن الإمارة.

ذهب إبراهيم.. لكن أعماله بقيت.. لقد قام بفتح سورية أمام التجّار والرحالة الغربيين بقدر لم يحدث منذ عدة أجيال، كما أنه استطاع إحداث هزة عميقة في سبات الإمبراطورية الطويل[8].

عودة سورية إلى الحكم العثماني

كان لعقد من الحكم المصري أن يدمّر مصالح الطبقات المسلمة العليا، وخصوصاً أولئك المنتمين إلى المؤسسة الدينية. ونظراً لعجز هؤلاء عن مقاومة الاحتلال فقد ابتهجوا كثيراً عندما أجبرت القوى الأوروبية إبراهيم باشا، لحساب اسطنبول، على سحب قواته من سورية.

لكن هؤلاء لم يكونوا يعرفون أن عودة الحكم العثماني ستسفر عن جهودٍ لمتابعة الكثير من مشاريع إبراهيم باشا الإصلاحية.

ترافقت عودة العثمانيين مع برنامج للإصلاحات سمّي «التنظيمات». وعلى الرغم من أن الأهداف الرئيسية للتنظيمات كانت مركزة الإدارة في اسطنبول، فإن الولاة الذين أرسلتهم العاصمة لحكم الولايات كانوا مقيّدين بمراقبة الحكومة المركزية لسلطتهم، إلى درجة اضطروا معها إلى الانحياز إلى الأجنحة المحلية لكي يمارسوا أية سلطة ممكنة.

كان على الولاة أن يطبّقوا الإصلاحات الجديدة من خلال «مجالس» محلية جديدة شملت عضويتها الوجهاء الدينيين والعلمانيين المعروفين. ومُنحت المجالس سلطة «فرض الضرائب والمكوس» وخدمات الجباية وتسجيل ملكية الأراضي وتنظيم انتقالها، والموافقة على تعيين صغار الموظفين والإشراف على تجنيد رجال الشرطة وإصدار الأحكام في القضايا المدنية. وكان باستطاعة أعضاء المجلس كذلك زيادة ثرواتهم الشخصية والعائلية بأن يهبوا أنفسهم إقطاعات ضريبية. وبمثل هذه السلطات تمكّن الأعيان من العودة إلى مواقعهم السابقة.

8- Albert Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay*, Oxford University Press, Great Britain, 1946, pp.28-30.

استخدم المجلس أيضاً سلطاته لوقف الإصلاحات التي فرضتها اسطنبول، والتي تتعارض مع مصالح أعضائه. وكان أكثر ما أثار الاعتراض هو الإجراءات التي تمنح الأقليات مساواة أكبر بالمسلمين، ومع ذلك فقد نفّذ المجلس بعض الإصلاحات التي لا شعبية لها لتدعيم موقعه في مواجهة اسطنبول، والتي حسّنت في الوقت نفسه الوضع المالي لأعضاء المجلس.

طُبّق التجنيد الإلزامي أيضاً على الجماهير، بينما ضمِن «العلماء» والوجهاء العلمانيون الإعفاء منه لأولادهم وأقاربهم، كما تمّ توزيع العبء الضريبي بطريقة غير عادلة، مما أثقل كاهل الحرفيين والفلاحين بشكل أساسي. وكان «العلماء» قد ضحّوا قبل ذلك ببعض من نفوذهم المستقل قبل الاحتلال المصري.

وفي المحصلة لم تساهم هذه الإصلاحات، غير الشعبية، إلا في توسيع الفجوة القائمة بين القيادة التقليدية والناس من العامة[9].

بينما يذكر ألبرت حوراني حول تلك الفترة تحديداً ما خلاصته أنه، تحت ضغط القوى الأوروبية على اسطنبول، أُقرّت في عهد السلطان عبد المجيد مجموعة من الإصلاحات الإدارية والقانونية شملت تعهد الدولة بضمان أمن كل العامة، دون تمييز، وإخضاعهم لمحاكمات علنية وعادلة، وأُسّس نظام عادل لجباية الضرائب يهدف إلى تحقيق المساواة في الواجبات والحقوق بين الجميع، ومنهم الأقليات الدينية، كما عُمّم نظام الخدمة الإلزامية على الجميع دون تمييز[10].

الفتنة الطائفية في شهر تموز من عام 1860

يعزو بعض المؤرّخين أسباب أزمة عام 1860، جزئياً، إلى الانتفاضة الاجتماعية والسياسية لجبل لبنان خلال السنتين السابقتين، لكن يمكن العودة بجذورها إلى أيام الاحتلال المصري لسورية ومشاريع إبراهيم باشا للمركزة والتحديث وفتح الأبواب أمام النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي الذي منح الأقليات مساواة أكبر بالمسلمين، كما حدّ من مصادر القوة العسكرية المحلية، والأهم، إضعافه لقاعدة القوة السياسية المستقلة لـ«العلماء».

ومع عودة السلطة المركزية العثمانية عام 1841، مُنح العلماء والأعيان العلمانيون حصة أكبر في الإدارة المحلية، أملاً في أن يتقربوا من الدولة ويدعموا مشروعها الإصلاحي

9- فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، ص36-37.

10- Albert Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay*, p.30.

الجديد، وكان هذا ما فعلوه جزئياً. فقد استخدموا مواقعهم في «المجلس» لدعم الإصلاحات التي تمكّنهم من الدفاع عن مصالحهم الشخصية، لكنهم حاولوا الوقوف في وجه مجموعة الإصلاحات الأخرى التي منحت الأقليات مساواة أكبر بالمسلمين، ومنها منح الأقليات مواقع مؤثّرة في السلطة الإدارية والمحلية وعدداً أكبر من المقاعد في «المجلس»، لكن محاولاتهم لم تثمر بسبب إصرار السلطة العثمانية على إصلاحاتها «التنظيمات»، وأيضاً بسبب منح القناصل الأوروبيين قدراً أكبر من الحماية للأقليات جعلتهم يشعرون بالمزيد من الأمان، وكنتيجة لتلك الحماية، عقدوا روابط أوثق مع هؤلاء القناصل، ومع التجار الأوروبيين أيضاً، ومن هنا بدأت التأثيرات الاقتصادية لحماية القناصل وللروابط مع التجّار الأوروبيين بالبروز.

شعر مسلمو دمشق، بكلّ «طبقاتهم»، باستياء كبير من هذه التطورات، و«ربما» كان الانفجار العنيف في تموز 1860 قد تمّ على يد بعض «العلماء» المستائين من «التنظيمات». لكنه من المؤكد أن معظم جموع «الرعاع» الذين قاموا بأعمال العنف تلك الأيام كانوا من الحرفيين المسلمين العاطلين عن العمل، وخصوصاً من عمال النسيج، بسبب حلول السلع الأوروبية الصنع محل منتجاتهم الحرفية، فصبّوا جام غضبهم على المجتمع المحلي المسيحي الذي ارتبط مؤخراً، في الذهنية الشعبية، بالمصالح الأوروبية.

وعلى الرغم من أن أعيان مركز المدينة البارزين لم يكونوا مستائين كثيراً لوقوع أحداث الشغب، فإنه من المستبعد أن يكونوا قد قاموا بالتحريض على العنف، لكن من الثابت أنه عندما علم قادة المجلس بالأحداث الجارية، فإنهم بذلوا جهوداً حثيثة لإخضاع عناصر الشغب أو السيطرة عليه، لكنهم لم يحرزوا نجاحاً يذكر لأنهم كانوا قد فقدوا تدريجياً نفوذهم الاجتماعي المستقل في المدينة. وكان الاستثناء الوحيد لذلك هو حيّ الميدان، إذ عندما وصلت العصابات إلى موقع الحدث اكتشفت أن زعماءها، سليم آغا وصالح آغا المهايني (من الأغوات) وعمر آغا العابد وسعيد آغا النوري (تاجري حبوب)، كانوا يحمون مسيحيي باب مصلى، فارتدّت هذه العصابات، بل وبدأت بمساعدة زعمائها في ما يقومون به، ومردّ ذلك إلى أن النفوذ الاجتماعي لهؤلاء الأعيان كان ما زال قائماً.

كان رد فعل السلطة العثمانية، ممثّلة بالوالي فؤاد باشا، عنيفاً، وطال الدمشقيين من جميع المراتب والمهن، لكن الأعيان الدينيين والعلمانيين تحمّلوا الوطأة الأكبر من غضب الوالي، وكان مردّ ذلك في الحقيقة إلى أسباب أبعد من الأحداث ذاتها، فالعلماء الذين خلطوا بين الكثير من مصالحهم والدولة، باستخدامهم عملياً أجهزتها لتدعيم أهدافهم، كانوا يرفضون أساساً الكثير من الإصلاحات العلمانية الصادرة عن اسطنبول، كما أنهم لم يفهموا طبيعة الجهود

العثمانية لمركزة الإمبراطورية ولملمة أطرافها، إضافةً إلى أنهم لم يدركوا حجم الضغوط الأوروبية الممارسة على الدولة لتسريع هذه العمليات. أكثر من هذا، فقد أخطؤوا حساب قوّتهم بالعلاقة مع السلطة المركزية العثمانية، وافترضوا أنهم كانوا الزعماء «الطبيعيين» للمدينة، فأداروا، بالتالي، أجهزة الدولة بحسب ما يلائمهم.. في الوقت نفسه الذي كان التأييد التقليدي لهم يتآكل من الأسفل، ولذلك لم يفهموا في آب 1860 لماذا عاقبتهم الدولة، ولماذا أظهر لهم العامة من الناس هذا القدر من «قلة الاحترام».

وبشكل عام، اتخذ عقاب الزعماء التقليديين في الإجمال طابع النفي والإبعاد، وليس الإعدام[11]، وكان النفي مؤقتاً فقط، كما أن مصالحهم الاقتصادية لم تمسّ، لكن هيبتهم الاجتماعية طُعنت، لكن ليس إلى المدى غير القابل للإصلاح، شريطة موافقتهم على الالتزام بالخط العثماني بإخلاص أكبر، واعترافهم بالزعماء الجدد من خارج «العلماء» و«الأشراف»، وقبولهم اندماج هؤلاء معهم في النخبة السياسية والاجتماعية المحلية[12].

التغيّرات البنيوية التي أعقبت أحداث 1860

على ذلك يمكن التأكيد أن اضطرابات عام 1860 ساهمت في إضعاف الزعامة التقليدية، وفي بدء عملية متواصلة من التغيير في منظومة البنى الاجتماعية والاقتصادية استمرت ما يقارب أربعين عاماً، أدّت، في بداية القرن العشرين، إلى بروز نخبة سياسية جديدة ومعادة التكوين، وكانت هذه النخبة من نتاج طبقة كبار الملّاكين الحديثة الرسوخ وجيدة الاندماج والانسجام الاجتماعي، كما أنها كانت على درجة كبيرة من القرب إلى خط اسطنبول.

وقد ساهم في بروز هذه الطبقة الجديدة مجموعة من العوامل يمكن اختصارها بما يلي:

1. انتشار الملكية الخاصة للأرض وتعاظم دور الدولة في حياة المدينة والولاية وإعادة تشكيل القوى السياسية المدينية ودمجها.

2. بدء تحوُّل الاقتصاد السوري باتجاه التجارة وما ترافق مع هذا التحوّل من تبدّل في الاقتصاد المديني، ناجم عن منافسة السلع الأوروبية للمنتج المحلي، وانتشار زراعة المحاصيل المخصصة للبيع، وخاصة الحبوب، مما أسهم في الحثّ على التوسع في امتلاك الأراضي.

11- تمّ فقط إعدام: محمود الركابي ومحمد القطنا وصالح الأيوبي وحسن البهنسي ومصطفى بك الحواصلي من الأعيان، انظر: فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، الهامش 4، ص24.

12- فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، ص44-48.

3. ترافق الاندفاع إلى تشكيل عقارات واسعة ذات ملكية خاصة مع توسع حدود الأراضي المزروعة في سورية، حيث فُتحت أراضٍ جديدة أمام الاستيطان والزراعة.

وتحت ضغط مجموعة من القوى، أصدرت الحكومة العثمانية قانوناً جديداً للأراضي عام 1858، كان القصد منه تحقيق الرغبة المتنامية لهذه القوى بزيادة مداخيلها من الأرض، وكاستجابة أيضاً للضغوط الأوروبية المتزايدة على اسطنبول لتسديد ديونها المتراكمة نتيجة جهودها المستمرة لمركزة الإمبراطورية وتحديثها.

لكن الغرض الفعلي من هذا القانون لم يتحقق، بل إنه أدى إلى عكس ما كان مرجواً منه. فبدلاً من أن يكون له دور في تشجيع الفلاحين على تسجيل الأراضي المملوكة للدولة «الميري» بأسمائهم، لمنع وجود أية وساطة بين الدولة والمزارعين تسيطر على الإنتاج على حساب الطرفين، ولتأمين تدفق ثابت لخزينة الدولة، وكذلك لترجيح ميزان القوى في الولاية لصالح الحكومة المركزية؛ لكن الذي حصل هو أن تسجيل الأرض المستند إلى صكوك التمليك، كما نصَّ القانون، أرعب الفلاحين، إذ اعتقدوا أن الهدف منه هو تسهيل فرض الضرائب والسَّوق إلى التجنيد الإلزامي، ولم يكونوا على علم بمنافعه، فقاموا بتسجيل أراضيهم بأسماء الأموات من أفراد العائلة أو بأسماء كبار أسياد المدينة أو أعيان الريف. واستناداً إلى وعد الفلاحين بحمايتهم من تدخّل الدولة بشؤونهم، تملّكت بعض العائلات القوية حقوقاً شرعية بمساحات واسعة من الأرض.

وحتى عندما كان بعض الفلاحين يغامرون بتسجيل أراضيهم بأسمائهم، كانت رسوم التسجيل المرتفعة تمنعهم من ذلك في الكثير من الأحيان، وكذلك كانت أراضي الفلاحين العاجزين عن دفع الرسوم تحوّل إلى الدولة أو تعرض للبيع في المزاد العلني من قبل المجلس المحلي أو مجلس الولاية، الأمر الذي مكّن أعضاء تلك المجالس من تحديد أسعار المزايدات وبيعها لأنفسهم.

ومن مساوئ هذا القانون، التي كان لها أثر عكسي، أنه فرض على الفلاح عقوبة تتمثّل بفرض ضريبة إضافية عليه أو رسوم تسجيل أعلى فيما إذا امتنع عن زراعة أرضه لثلاثة مواسم متتالية، وعادة ما يكون ذلك بسبب عجزه عن شراء البذار أو الأدوات اللازمة، فإذا عجز عن التسديد، تذهب أرضه إلى المزاد نفسه، وبهذه الطريقة غدا كثير من الفلاحين مستأجرين للأرض أو مشاركين في المحصول مقابل جهدهم بعد أن كانوا مالكين لها، وهذا ما جعل مصير الفلاحين من صغار المُلّاك مهدداً أكثر فأكثر.

لقد أدى كل ذلك إلى مراكمة ملكية الأرض في أيدي قلة من العائلات الثرية. ومع بداية القرن العشرين ظهرت على المسرح الاجتماعي والسياسي مجموعة قوية من عائلات كبار الملّاك، وكان العديد منهم من محدثي النعمة الذين تسلقوا السلم الاجتماعي بعد عام 1860 وحصلوا على الأراضي بفضل مناصبهم في الإدارة المحلية، ومن خلال أعمال الربا الفاحش التي كانوا يمارسونها، سواء في المدينة أو في الريف.

كان امتلاك الثروة يعني فتح الأبواب في الدوائر السياسية المحلية وفي اسطنبول نفسها أمام الحصول على شبكة أوسع نطاقاً من المناصب الإدارية لأنفسهم وأقاربهم وعملائهم، وكانت هِبات الأراضي التي يوزعها السلطان وامتداد سيادة الزعماء إلى الريف قد ساعدت على مزيد من تراكم الأراضي، بينما استمرت العقارات المدينية في جذب المستثمرين إليها، كما دخلت بعض العائلات إلى ميدان الصناعة المحلية.

أما كبار الملّاكين التقليديين، من نخبة ما قبل عام 1860، فقد قام آنذاك بعض أبنائهم بتحويل إقطاعاتهم الضريبية الوراثية إلى الملكية المباشرة، بينما حافظوا على سيطرتهم على الأوقاف الخيرية، لكن من نجح منهم في المحافظة على قوته السياسية، أصبح أكثر اعتماداً على قاعدة موارده المالية منه على أصوله الاجتماعية. وبعد عام 1860، صارت القوة السياسية أكثر علمانية، وارتقت بعض العائلات المالكة حديثاً للأراضي إلى مراتب في السلم الاجتماعي مماثلة لمراتب أي من أفراد المؤسسة الدينية.

أما عائلات «الدارسين الدينيين» فقد أضحت قلة في صفوف زعامات ما بعد 1860، وبسبب كراهيتهم لـ«التنظيمات» فقد تقوقع الكثيرون منهم داخل شبكاتهم الدينية التقليدية مع «التهام» العلمانية للهيبة والمقام الديني كقوة أساسية. كما أن الحكومة عندما لمست عداء «العلماء» المتأصل للإصلاح، فإنها تحوّلت عنهم إلى فئات أخرى لتنفيذ سياساتها في الولاية. أما العائلات الدينية التي حافظت على مواقعها بعد عام 1860 فكانت تملك مساحات شاسعة من الأراضي، وكانت تمسك بالمراكز العلمانية والدينية على حد سواء، وخلافاً لعائلات «الدارسين» الأخرى، فإن هذه ساومت وتنوّعت أساليبها في سبيل الحفاظ على موقعها البارز[13].

إضافة إلى التوسع في الملكية الذي تمّ تفصيله سابقاً، فإن أحد أسباب هذا التبدّل العميق والبنيوي في تركيبة المجتمع السوري كان...

13- المرجع نفسه، ص49-53.

تحديث الإدارة ومركزتها

قبل عام 1860 كان «العلماء» يحتكرون نظام التعليم الإسلامي، وفي مطلع الستينيات أُنشئت مدارس الدولة «الرشيدية»، بينما استمرت شبكة المدارس الإسلامية التقليدية «الكتاتيب والمكاتب والمدارس» في كونها العمود الفقري للتعليم الإسلامي.

مع مرور الوقت تزايدت أعداد أطفال النخبة الإسلامية المرسلة إلى المدارس العلمانية الجديدة، وفي أواخر القرن بدأت عائلات «الملّاك ـ البيروقراطيين» ترسل أبناءها إلى اسطنبول سعياً إلى تعليم مهني أو عسكري علماني يؤهلهم للحصول على مراكز عالية في الإدارة المدنية أو الجيش، حيث كان يتم تعليم الإدارة العامة والقانون المدني والعلوم العسكرية باللغة التركية على حساب العلوم الدينية التقليدية، ومع فقدان المؤسسة الدينية احتكارها التعليم، تكيّف بعض أفرادها الأبعد نظراً مع الأزمنة المتغيّرة وبدؤوا يرسلون أبناءهم أيضاً إلى اسطنبول.

وبعد عام 1860، بدأ يصبح للمدارس المسيحية التبشيرية أثرها في دمشق، مع أن المدينة لم تضم سوى أربع منها حتى عام 1880، وكانت أساساً لتخديم الأقليات الدينية في المدينة، لكن القليل من أبناء النخبة المسلمة بدأ بالانتساب إليها. كان طلاب هذه المدارس يحصلون على تعليم ثانوي جيد يشمل العلوم الحديثة واللغات الأوروبية، وهذا ما مكّن طلابها من شغل مناصب تقنية أساسية في إدارة الولاية، ومكّنهم من توثيق ارتباطاتهم المالية مع التجار والصناعيين الأوروبيين، كما أمّن لهم مراكز هامة في القنصليات الأوروبية.

ولقد أسهم التعليم التبشيري كذلك في تنقيح اللغة العربية وتعديلها وتقويمها على يد سوريين محليين، لهم روابط مع المبشرين، بغرض جعلها أكثر مرونة في إدخال الأفكار الغربية، وخصوصاً العلوم الوضعية. وعلى الرغم من الطبيعة الطائفية لهذه المدارس، فإنها خلقت جواً ثقافياً في دمشق يتمتع بمسحة علمانية.

وفي إطار تعدد المرجعيات المختلفة للمدارس التي أُنشئت في هذه الفترة، والتي امتد تأثيرها الثقافي والاجتماعي على مدى قرن تقريباً، فقد لاحظ لاحقاً ألبرت حوراني، بذكاء، الدور الذي ساهمت فيه تلك المدارس، المتعددة الانتماءات والولاءات، في عدم بروز هوية وطنية وثقافية جامعة للسوريين، عندما نوّه إلى أنه:

> «كان هنالك أربعة أنواع أساسية من المدارس: المدارس الرسمية التابعة للمؤسسات التعليمية الرسمية لدولتي سورية ولبنان، والمدارس الخاصة الوطنية التابعة لبعض

الطوائف لكنها لا تقدّم تعليماً دينياً، والمدارس التابعة للطوائف الدينية المختلفة المتواجدة في البلاد وهي تقدّم تعليماً دينياً وفق مذاهب طوائفها. وكانت هي الأكثر عدداً، ومعظمها كانت تابعة للطوائف المسيحية، ثم المدارس الأجنبية التابعة للبعثات التبشيرية ومعظمها عائدة للبعثات التبشيرية الفرنسية الكاثوليكية وجزء منها تابع للبعثات الأميركية البروتستانتية.

في عام 1938 كان خريجو المدارس من النوع الأول يقدّرون بـ38% من مجموع الخريجين، ومن النوعين الثاني والثالث بـ49%، ومن الرابع بـ20%. لكن في سورية كانت نسبة خريجي المدارس الرسمية أعلى.

وقد كان لتنوّع مرجعية تلك المدارس تأثير سلبي على إمكانية خلق أرضية ثقافية موحدة للأمة ككل»[14].

كان الحكر التقليدي الآخر لـ«العلماء» هو النظام القضائي، وقد أنشأت الحكومة العثمانية، بعد عام 1850، إلى جانب نظام المحاكم التقليدي الديني (محاكم الشريعة أو المحاكم الشرعية)، محاكم خاصة للأحكام العاجلة والاستئناف مؤلّفة من قضاة مسيحيين ويهود ومسلمين، وأقيمت كذلك المحاكم المختلطة التي تضم أعداداً متساوية من القضاة الأجانب والمحليين لتحكم في القضايا الجنائية والتجارية بين أجانب ورعايا عثمانيين، وبهذا فقد «العلماء» احتكارهم للنظام القضائي أيضاً، وتُرك لهم أمر الاهتمام بالحكم في القضايا الخاصة بأمور الأحوال الشخصية وحسب، وبدأ كبار العلماء عملياً بتشجيع أبنائهم على دخول المدارس الاختصاصية الجديدة في اسطنبول لدراسة القانون والإدارة العامة، بهدف تأمين موطئ قدم لهم في النظام القضائي العلماني الصاعد.

ومن ضمن عمليات التحديث الإداري الذي قامت به الحكومة العثمانية في ستينيات القرن التاسع عشر، بموجب «التنظيمات»، كان استحداث مجالس ومناصب جديدة يُمكن لأعيان دمشق دخولها، وكان أهمها وأعلاها هو «مجلس إدارة الولاية» الذي كان مقره دمشق، وهو يضم ثلاثة مسؤولين أتراك معيّنين وهم «الوالي والقاضي والدفتردار»، واثنين من الأعيان المسلمين الدينيين يحتلون مقعدين دائمين «المفتي الحنفي ونقيب الأشراف»، وستة أعضاء منتخبين «ثلاثة وجهاء مسلمين وممثلَيْن للطائفة المسيحية وممثلاً واحداً للطائفة اليهودية». أما المجلسان التاليان في الأهمية فكانا «مجلس إدارة اللواء» و«مجلس البلدية»[15].

14- Albert Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay*, pp.94-95.

15- فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، ص53-55.

تلخيصاً لما سبق، يمكن القول إنه مع قرب نهاية القرن التاسع عشر، أفرزت فترة الأحداث المتلاحقة بين عامي 1831 و1860 نسيجاً مجتمعياً جديداً في سورية تمثّل في البروز القوي والمؤثر لطبقة «الملّاكين ـ البيروقراطيين» اعتماداً على ملكيتها الواسعة للأرض، تلك الملكية التي تمكّنت من حيازتها و/أو توسيعها بالأساليب التي تم شرحها سابقاً، وكذلك من خلال احتلالها المناصب العامة في الدولة، سواء في سورية أم في اسطنبول نفسها، نتيجة توجيه أبنائها نحو التعليم العلماني الذي أتاحته لها المدارس الجديدة التي أنشأتها السلطة العثمانية، ومدارس البعثات التبشيرية.

ترافق ظهور هذه الطبقة مع ظهور موازٍ للبورجوازية المسيحية الصاعدة التي استفادت من حماية القناصل الأوروبيين، وتمكنت هي الأخرى من تملّك مساحات واسعة من الأراضي حول مدينة دمشق نتيجة الثروات التي راكمتها من عملها في التجارة والاستيراد والتصدير، ووكلاء للشركات الأوروبية.

ومع تثبيت السلطة العثمانية وتحديث مرافق الاتصالات والنقل بدأ الجو «الكوزموبوليتي» لاسطنبول يجتذب إليه أعضاءً من النخب الجديدة، وقاد أبناء كبار عائلات الملّاكين البيروقراطيين هذا التحرك باتجاه اسطنبول. وإذ شجعهم الآباء بعيدو النظر على إتقان اللغة التركية لتلقي تعليم اختصاصي عثماني، فإن هؤلاء الأبناء عادوا إلى بلادهم بتميّز واضح عن المنافسين المحليين من أجل المناصب الحكومية، كما ذكر سابقاً.

لكنهم أيضاً جلبوا معهم الزخارف والمظاهر التركية التي شكّلت لهم مصدر قوة مؤكدة، وفتحت لهم أبواب فرص عديدة في الحكومة وجعلتهم، وعائلاتهم، أكثر «كوزموبوليتية» في أعين أندادهم. وصار التعليم العثماني والزواج من بنات عائلات تركية عريقة وجيدة الاتصالات أمراً شائعاً بين عائلات الملّاك البيروقراطيين، وصار من اللياقة التحدّث في الصالونات الكبرى لهذه العائلات باللغة التركية إلى جانب اللغة العربية، كما صار الطربوش التركي ومعطف «الفراك» يميّزان هؤلاء «الأفندية» الجدد عن الأعيان الدينيين وعن المجتمع كله بشكل عام، وبهذا كانت عائلات الملّاك البيروقراطيين أول من تشرّب طريقة الحياة العثمانية في عالمي السياسة والاجتماع على حد سواء، ثم نقل ذلك عنهم الأشخاص الأقل مرتبة من أبناء طبقتهم.

صارت السلطة السياسية والمنزلة الاجتماعية تتحدد وتُعرّف بإيديولوجيا الدولة التي سادت بعد انحسار الإمبراطورية العثمانية عن مستعمراتها الأوروبية المسيحية في البلقان،

بحيث انحصرت سيادتها على الأتراك والعرب فقط، وقد أطلق على هذه الإيديولوجيا اسم «العثمانوية»، أي الأمة العثمانية المؤلّفة أساساً من الأتراك والعرب، وقد بدت الإمبراطورية العثمانية في مطلع القرن العشرين أشبه بدولة إسلامية للأتراك والعرب.

وقد حافظت عائلات الملّاك البيروقراطيين في هذه الأجواء، مستفيدة من اهتمام السلطان عبد الحميد بإرضائها، على تفوّق مميّز بوصفها وكيلاً للمركزة والتحديث العثمانيين، واستخدمت بهذه الصفة، عصا «العثمانوية» لضرب معارضيها واحداً بعد الآخر.

لكن هذه العائلات لم تكن متحررة من الانقسامات الداخلية، إذ مع ازدياد عدد أفراد كل عائلة منها ظهرت النزاعات حول إدارة غنائم الامتياز وتوزيعها، ونادراً ما كان تقسيم ثروة العائلة يتم بالتساوي، الأمر الذي كان يخلق في العائلة فروعاً متمايزة اقتصادياً. وأكثر من هذا، فإنه لم يكن بالإمكان تأمين مناصب حكومية رفيعة لكل من هو جدير بها. وأصبحت مؤشرات النزاعات والصراعات ضمن العائلة الواحدة، وفي ما بين من هم في المنصب وخارجه من أفرادها أكثر وضوحاً وعلانية[16].

حتى ذلك الوقت، أي لدى بداية القرن العشرين، لم يكن لفكرة الانتماء القومي العربي ولا لإيديولوجيا القومية العربية أي وجود في سورية!

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال جوهري يفرض نفسه بإلحاح:

إذا كان صحيحاً حقاً أن النظام العثماني كان يعمل، كما سبق عرضه، في صالح هاتين الطبقتين، أي الملّاك البيروقراطيين والنخبة البورجوازية المسيحية، فلماذا إذاً بدأت كلتاهما تعملان ضد النظام في مطلع القرن العشرين؟ ولماذا كان المسيحيون السوريون من أوائل من طرح فكرة العروبة الجديدة، بينما كان أفراد طبقة الملّاك ـ البيروقراطيين أول من ترجم هذه الفكرة إلى حركة سياسية ذات أبعاد قومية قبل الحرب العالمية الأولى؟

وكيف أضحت دمشق «المهد الدافئ لعروبة ما قبل الحرب»[17] بعد أن كانت، إلى عهد قريب جداً، المعقل الأبرز «للعثمانوية»؟

قد تكمن الإجابة عن هذا السؤال في استعراض الأحداث اللاحقة التي ستلقي المزيد من الضوء على الولادة الجنينية لفكرة العروبة من رحم العثمانوية، ثم تطوّرها إلى حركة قومية

16- المرجع نفسه، ص87-92.

17- المرجع نفسه، ص100.

مستقلة بذاتها، وكذلك في مجمل العوامل والظروف المحلية والإقليمية والدولية التي ساهمت في صعود إيديولوجيا القومية العربية.

جمعية الاتحاد والترقي

تشكّلت هذه الجمعية عام 1906 من ضباط صغار كانوا معسكرين في سالونيك. وخلال السنتين التاليتين أُسست لها فروعٌ أخرى، مؤلّفة من ضباط وموظفين مدنيين أتراك وعرب في مراكز الولايات في أنحاء الإمبراطورية. قدِم أعضاء هذه الجمعية من الطبقة الوسطى الصاعدة، وممن تلقّوا تدريبهم المهني في المدارس العسكرية، ولم تكن لهم إلا اتصالات قليلة بأوروبا، لذلك فقد كانت معرفتهم قليلة بالثقافة والأفكار الأوروبية.

كانت جمعية الاتحاد والترقي راغبة في أن يتم الإصلاح داخلياً لتقوية الإمبراطورية من داخلها، كما كانت تدعم إيديولوجيا «العثمانوية» والأمة التركية ـ العربية، لهذا فقد تمسكت بالمطالب الدستورية رمزاً لمعارضتها حكم السلطان عبد الحميد، وفي تموز 1908 نجحت الجمعية في إجبار السلطان على إعادة العمل بالدستور الذي كان قد عُلّق العمل به قبل ثلاثين عاماً (دستور عام 1876).

عشية هذا الانقلاب، كانت الولايات السورية عموماً، كما سبق ذكره، راضية عن الحكم الحميدي، لكن جماعة ضعيفة التأثير والترابط، من مثقفي دمشق وموظفيها، كانت تعمل على مدى عامين قبل الانقلاب لتأمين امتيازات معيّنة للولايات السورية ضمن إطار «العثمانوية»، وكان لبعضها اتصالات مع الفرع المحلي لجمعية الاتحاد والترقي بدمشق. وقد شكّل هؤلاء، مع دمشقيين آخرين يسعون لإعادة اكتشاف الماضي الأدبي العريق للعرب، جمعية سرية تستوحي تعاليم إصلاحيين دينيين، لكنها ظلت دون أهداف سياسية واضحة قبل عام 1908. وعندما وصلت إلى دمشق الأنباء التي تؤكد على إعادة العمل بالدستور، قامت هذه الجمعية بتنظيم مظاهرات في المدينة لعرض استيائها من النظام الحميدي.

لكن أعيان دمشق لم يرُقْ لهم هذا الاستعراض الذي قام به صغار الضباط والموظفين، كما أنهم توجّسوا من فكرة إحياء الدستور وإجراء انتخابات قد تفسد توازن القوى في المدينة التي يحتلون فيها كل المواقع البارزة.

كذلك خشيت المؤسسة الدينية من نتائج الانقلاب، وبدأ علماء دمشق، الذين لا يرتاحون

للآراء الليبرالية لجمعية الاتحاد والترقي، بالتجمّع للوقوف ضد السلطة الجديدة القابعة وراء العرش الحميدي.

خلال الأشهر التي تلت الانقلاب، استطاع فرع دمشق لجمعية الاتحاد والترقي فرض مجموعة من القرارات على الوالي بطرد عدد من كبار الأعيان الدينيين والعلمانيين من إدارة الولاية، ممن كانوا مقرّبين من النظام الحميدي. وقد أدى ذلك إلى التنافر بين جماعة الاتحاد والترقي، والعلماء، مما خفف كثيراً من تأثير العداء الشعبي للجمعية، الأمر الذي أعطى تأثيراً مباشراً على نتائج الانتخابات التي جرت، على مرحلتين بموجب دستور 1876، وأدّت بالتالي إلى نجاحها في استقطاب العديد من المؤيدين في الولايات السورية، ثم فوزها في الانتخابات.

وفي نيسان 1909 وقع انقلاب مضاد قاده الفيلق الأول للجيش مدعوماً بعناصر دينية داخل اسطنبول، وانعكس ذلك في دمشق حيث قام «الاتحاد المحمدي»، الذي يسيطر عليه كبار العلماء، بمظاهرات في المدينة، وحاول مناصروه قتل الاتحاديين المحليين، لكن سرعان ما هزم الاتحاديون الانقلاب المضاد وأطاحوا بالسلطان، وهذا أدى أيضاً إلى إحباط نشاطات قوى المعارضة المحلية[18].

من العثمانوية إلى العروبة

عند هذا المنعطف من تاريخ سورية، أي إلى حين سحق الانقلاب المضاد في نيسان 1909، لم تكن فكرة العروبة قد أخذت أي حيز في المجال العام، السياسي والإيديولوجي، لبلاد الشام.

لكن الفترة الواقعة بين سحق الانقلاب المضاد ونشوب الحرب العالمية الأولى تميّزت بنشوء خلافات سياسية جدية بين الاتحاديين والأعيان السوريين، تبدّت في التعارض بين تفسيرات الطرفين للإيديولوجيا «العثمانوية»، فقد بدأ الاتحاديون، بعد الإطاحة بعبد الحميد وتنصيب سلطان أكثر مرونة، بتحريف العثمانوية بطريقة تشدّد على المساهمة التركية، وقد أدّت سياسات المركزة التي تبنّاها الاتحاديون إلى تنامي الشعور في البلدان الناطقة بالعربية بأنها انحراف نحو «التتريك»، وقد اعتُبر هذا بالطبع قطعاً واضحاً مع السياسة الحميدية.

كذلك عيّنت السلطات التركية أتراكاً حلّوا محل الأعيان العرب السوريين في المناصب

18- المرجع نفسه، ص94-97.

الإدارية الأساسية، كما فرضت استعمال اللغة التركية في المدارس والإدارة، وتراجعت اللغة العربية إلى موقع ثانوي في الدوائر الإدارية. وكان الضباط الاتحاديون، القادمون من طبقات متوسطة صغيرة، لكن يمتازون بالطموح، يشكّون بالأعيان السوريين لأنهم رأوا فيهم طبقة عليا ريفية متزمتة ولا تستحق الثقة، وفضّلوا عليهم رجالاً أقرب إلى شاكلتهم.

لقد كان انقلاب 1908 مقلقاً للأعيان السوريين، لكنهم صدموا بالإطاحة بالسلطان في العام 1909 وطرد مستشاري السلطان السوريين الذين كان السلطان قد قرّبهم إليه، فلقد كان مستشاره الروحي من ولاية حلب ومستشاره السياسي من عائلة دمشقية.

ومما زاد الأمور تعقيداً أن كثيراً من الأعضاء السوريين في الاتحاد والترقي استقالوا، عندما أصبحت الخطوط العريضة لسياسة الاتحاديين أكثر وضوحاً، وانضم معظمهم إلى ائتلاف لقوى المعارضة السورية.

لكن ما يجدر ذكره أن تلك المعارضة، كانت، حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت معارضة لفئة معيّنة من الحكام، بأمل استبدال فئة حاكمة أخرى بها، تمكّنها من استعادة السلطة المحلية، لكن ضمن إطار الإمبراطورية نفسها.

لقد أدت مجموعة إجراءات الاتحاديين، كفرض اللغة التركية في المدارس الحكومية ونظام القضاء والإدارة المحلية، إلى عزل السكان السوريين بشكل كبير. فقد صار يتوجب عليهم متابعة إجراءات التقاضي باللغة التركية، وصار أطفال المدارس ملزمين على التعلّم باللغة التركية للمرة الأولى، وأضحى مفروضاً على المواطنين التعامل مع موظفين حكوميين بلسان غريب.. وبواسطة مترجم![19]

أدى كل ذلك في نهاية المطاف إلى نشوء تحالف جديد بين كل من الأعيان العلمانيين والمؤسسة الدينية والإنتلجنسيا، مضافاً إليهم الضباط المحالون إلى التقاعد والعائدون إلى منازلهم في سورية، وكان قوام هذا التحالف الشعور المتنامي بأن سياسات الاتحاديين ليست إلا واجهة للإغراق في التتريك.

وعلى التوازي مع ما سبق، فقد كانت هناك نسخة دمشقية من «العروبة» تتطور بهدوء خلال السنوات المبكرة من القرن العشرين، كحركة أدبية وثقافية مؤلّفة من مفكرين شباب على اتصال دائم بدائرة الدارسين الدينيين، وكانت واجهة هذه الحركة «جمعية النهضة العربية».

19- المرجع نفسه، الحاشية رقم 18، ص99.

وكما أسلفنا، فقد انضم أعضاء من هذه الجمعية إلى ائتلاف القوى المعارضة للاتحاديين بعد انكشاف سياستهم «التتريكية» بعد عام 1909، وبدأ هذا الائتلاف يعبّر عن معارضته للاتحاديين تحت ستار العروبة، ومن منطلق أن الاتحاديين حرّفوا إيديولوجيا «العثمانوية» باتجاه تدمير التوازن الدقيق الملازم لها على حساب العرب، وبقدرٍ جعل من المكوّن العربي السوري فيها هامشياً، إلى الدرجة التي جعلتهم متخوفين من تتريك العرب في الإمبراطورية، لكن أحداً منهم لم يروّج لإيديولوجيا انفصالية للقومية العربية كبديل للعثمانوية، لكنهم ركّزوا على الحاجة إلى قدر أكبر من اللامركزية السياسية والإدارية في الولايات الناطقة بالعربية.

كما لعبت الصحافة، بعد عام 1908، دوراً مهماً في خلق رأي عام سوري مؤيد للعروبة، وبدأت أعداد متزايدة من الصحف والمجلات، التي سمح بها الاتحاديون بعد رفع قوانين الرقابة الحميدية، تخدم بصفتها ساحةً يمكن أن تُقدّم وتنشر فيها الأفكار السياسية الجديدة والترويج من خلالها للعروبة. ومن الأمثلة على ذلك ما كان يرد في صحيفة «المقتبس»، التي كان يصدرها محمد كرد علي، من تشجيع للمتعلمين من السكان المحليين على التحوّل باتجاه العروبة، بعد عام 1909. كما كتب رفيق العظم في الصحيفة نفسها مقالات دافع فيها عن العروبة «كمكوّن أساسي» لبعث العثمانوية وفكرة الأمة العثمانية كما كانت سائدة في العهد الحميدي.

وخلال سلسلة الدورات البرلمانية التي عقدت بين عامي 1909 و1911، قام نواب سوريون[20] بمهاجمة الاتحاديين بعنف. كما كانت هناك محاولات لتأليف حزب برلماني «ليبرالي» للنواب العرب السوريين بهدف تقوية روابط الوحدة العثمانية من خلال الحفاظ على حقوق المساواة كما أوردها الدستور، لكنهم لم يتمكنوا من الاتفاق على جملة من المبادئ المشتركة وعاد بعضهم إلى معسكر الاتحاديين.

وفي عام 1911 وصل إلى البرلمان نائب عن دمشق (شكري العسلي) كان مدافعاً نشطاً عن الحقوق العربية، وسرعان ما أصبح قائداً للمعارضة «الليبرالية» السورية في البرلمان، وهاجم الاتحاديين بعنف في عدد من الجلسات لإظهارهم الضعف تجاه مسألة التوسع الصهيوني في فلسطين، وقد أسهم دور العسلي داخل البرلمان وخارجه في بلورة معارضة عربية سورية فعالة في وجه الاتحاديين. وبدأت قطاعات هامة من السوريين بتقديم تأييد أعمق لإيديولوجيا «العروبة»، خاصة بعد استيلاء الإيطاليين على طرابلس الغرب، مما جعلهم يشككون في قدرة

20- شفيق المؤيد العظم ورشدي الشمعة وعبد الحميد الزهراوي.

الاتحاديين على الدفاع عن الإمبراطورية في مواجهة الأعداء الأوروبيين، وأيضاً إثر اندلاع حروب البلقان عام 1912.

وبعد هزيمة المعارضة الليبرالية في انتخابات عام 1912 لصالح اتحاديي سورية، نقلت نشاطاتها السياسية من دمشق واسطنبول إلى القاهرة وباريس، كما باشرت في بناء منظمات سياسية أكثر هيكلية، وكان بعضها سرياً، نتيجة النفي الاختياري أو الإجباري الذي تعرضت له. ونادى بعض هؤلاء المعارضين من القاهرة (رشيد رضا) بتنصيب ملك أو خليفة عربي. وأدى تجمع عدد كبير من المعارضين السوريين في القاهرة، متمتعين بحماية خديوي مصر، إلى تأسيس «حزب اللامركزية الإدارية العثماني». وإضافة إلى حماية الخديوي، فلقد حصلوا على دعم المسؤولين البريطانيين، إذ إن بريطانيا شجعت، منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، فكرة العروبة وقيام نوع من الوحدة الفضفاضة للأراضي السورية كصمام أمان ممكن لحماية مصر من غزو تركي أو أجنبي.

كما أن بعض قادة حزب اللامركزية كانوا مهتمين بالترويج لفكرة الوصاية البريطانية على العرب، كنقيض للحماية الفرنسية في حال حصول تفتت أكبر في الإمبراطورية.

وفي مطلع عام 1913، وإثر محاولة إصلاحية فاشلة قام بها والي دمشق التركي، حصل انشقاق للأعيان الدمشقيين ما بين مؤيد للاتحاديين ومؤيد للمعارضة الليبرالية. ومع نمو المطالبة بالحقوق العربية داخل الإمبراطورية، بدأت أقلية صغيرة تروج لفكرة قومية عربية علمانية تحت مقولة أن المسلمين والمسيحيين واليهود الناطقين بالعربية هم «عرب» قبل أن يكونوا أعضاء في طوائفهم.

وعلى التوازي فقد أسس عرب يدرسون في باريس مع مجموعة من الشباب الناشطين في دمشق وبيروت جمعية سرية عام 1909 أطلقوا عليها اسم «جمعية الأمة العربية الفتاة»، وقد كان لهذه الجمعية في النهاية تأثير واضح في تطور القومية العربية، كما أصبح كثير من أعضائها، في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ناشطين أساسيين في السياسة السورية. وقد ضمت هذه الجمعية أسماء مثل جميل مردم بك ونسيب البكري وفوزي البكري وفخري البارودي ومحبّ الدين الخطيب، ومن الثابت أنه، ومن بين كل المنظمات السياسية الموجودة داخل سورية وخارجها قبل الحرب، كانت «العربية الفتاة» هي الوحيدة التي نادت باستقلال العرب عن الإمبراطورية العثمانية.

بدأت هذه الجمعية تعمل سراً في دمشق وبيروت، وتوزع مواد دعائية تدعو السوريين

إلى الثورة ضد المضطهدين الأتراك، وبذلك ساهمت في زرع فكرة العروبة في سورية، لكن الانتفاضة الشعبية التي كانت تأمل بحصولها لم تتجسد واقعاً حتى اندلاع الحرب.

ومن مركزها في باريس، بادر خمسة من أعضائها، بينهم جميل مردم بك، إلى عقد مؤتمر عربي في تموز عام 1913 للحفاظ على هوية «الأمة العربية» من خلال زيادة الإصلاحات في الولايات الناطقة بالعربية، وطرح المشاركون مفهوم «التغريب» (من الغرب) كأداة فعالة لإعادة إحياء الولايات العربية، وأملوا بضمان تعاطف أوروبي مع مطالبهم، وقد حضر المؤتمر عدد متساو من المسلمين والمسيحيين. ومن المهم أيضاً الذكر بأن مؤتمرهم اللاحق الذي عقد في القاهرة، بالاشتراك مع «حزب اللامركزية»، لم يدعُ إلى استقلال سورية وإنما إلى لا مركزية الإمبراطورية، وقد أيّدت الحكومة الفرنسية هذا البرنامج مرحلياً.

وفي محاولة منها للالتفاف على نتائج هذين المؤتمرين، قدّمت الحكومة العثمانية برنامجاً إصلاحياً آخر في شهر آب 1913 رفضه «العروبيون السوريون» رفضاً ساحقاً، وبذلك اندفعت العاطفة السورية إلى حافة الانفصال، لكن الحكومة الاتحادية استطاعت شقّ صف الليبراليين العرب السوريين بمنح بعضهم مراكز في السلطة، كسليم علي سلام وعبد الحميد الزهراوي، كما فاز أربعة أعيان دمشقيين بارزين في انتخابات نيسان 1914.

وبحلول الوقت الذي دخلت فيه الإمبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني 1914، كانت قد ألحقت، ببراعة فائقة، هزيمة كبرى بالحركة العربية السورية الوليدة[21].

الأصول الاجتماعية للقومية العربية

بناء على ما تقدّم، يمكن الرجوع بأصول «العثمانوية» و«العروبة» إلى رد فعل ذلك الوقت على فشل النخبة الحاكمة في اسطنبول في الدفاع عن الحضارة الإسلامية في مواجهة التسلل الاقتصادي والسياسي الغربي، وقد كان كلا التيارين، في بعدهما الثقافي، سلبيين أساساً، بمعنى كونهما انعكاسين دفاعيين ناجمين عن ألم المذلة والهزيمة.

استمرت العثمانوية، كإيديولوجيا سياسية، تحكم الإمبراطورية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كما أن إيديولوجيا «العروبة»، التي انبثقت من صلب إيديولوجيا العثمانوية، لم تختلف أهدافها جذرياً عنها حتى عام 1914، ولذلك فإن أكثرية المنتمين إلى العروبة، الذين

21- فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، ص97-110.

كانوا يشكّلون أقلية سياسية في الولايات العربية، لم تسعَ إلى انفصال الأقاليم العربية عن الإمبراطورية ولا إلى إيجاد أمة عربية مميزة، بل كانت مطالبهم تعكس بدقة أكبر مصالح عدد متزايد من أعضاء ناشطين سياسياً من طبقة الملّاك البيروقراطيين الغائبة عن أملاكها، لأنها فشلت في التوصل إلى سلطة ونفوذ يتناسبان مع توقعاتها التي لم تكن، حتى ذلك الوقت، تقع خارج نطاق الإمبراطورية.

وعلى هذا فقد صاغت المعارضة الجديدة الصاعدة إيديولوجيا العروبة، كسلاح سياسي يصلح للاستخدام ضد خصمين في آن، أحدهما عدو خارجي والآخر منافس داخلي.

فقد كان عدوها الخارجي هو الاتحاد والترقي الذي انتزع منها قاعدة قوتها التقليدية في المجتمع المحلي، أما المنافس الداخلي فقد كان يتألف من مجموعة قوية من العناصر الناشطة سياسياً من خلال العثمانوية، ومن الطبقة ذاتها، لكنها كانت أكثر نجاحاً في الصراع التنافسي من أجل الملكية المستندة إلى المنصب في الإدارة المحلية أو المركزية، ومن أجل قاعدة الموارد المادية كذلك. وكان نتيجة ذلك أن اتُّهم هذا «المنافس» بالتواطؤ مع «العدو»، وعلى هذا فقد شكّلت «العروبة» تحدياً للطرفين، أي الاتحاديين والعثمانويين السوريين، على حد سواء[22].

وبما أن المركز الرئيسي للعروبة في الفترة ما بين 1908-1914 كان في دمشق، لذا يمكن إيضاح طبيعة المواجهة بين العروبة الصاعدة والعثمانوية من خلال الصراع السياسي بين الدمشقيين. وقد أسهمت عوامل موضوعية عديدة في تمييز العروبيين عن منافسيهم العثمانويين، كعلاقة كل من الطرفين بالإدارة المحلية والعمر والخلفية التعليمية والمهنة والموقع في التراتبية الاجتماعية، وكان الفارق الأوضح بينهما يتعلق بحيازة المنصب الإداري، ذلك أن معظم عروبيي دمشق، ممن كانوا في العمر المناسب ولديهم المؤهلات اللازمة لشغل مناصب حكومية رفيعة أو متوسطة، فشلوا في المحافظة على مناصبهم بعد عام 1908 عندما بدأ الاتحاديون بإحلال أتراك محل السوريين في إدارة الولاية والإدارة المركزية[23].

وفي الإطار ذاته يجب عدم إغفال بروز اتجاهين فكريين عروبيين مختلفين، أحدهما

22- المرجع نفسه، ص110-111.

23- على سبيل المثال: حقي العظم، شفيق المؤيد العظم، رشدي الشمعة، شكري العسلي، فوزي البكري، نسيب البكري، سامي البكري. وللمزيد من التوسع في هذه المسألة، وخاصة أثر العمر والخلفية التعليمية والمهنة والموقع في التراتبية الاجتماعية، راجع: فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، ص111-119.

ديني والآخر علماني (Secular)، وما ميّز بين هذين الاتجاهين هو الخلفيات التعليمية لكل من أصحاب هذين الاتجاهين. فبينما تميّز الاتجاه «الديني» بأن من نادوا به كانوا قد تلقوا تعليماً إسلامياً تقليدياً مثل محمد كرد علي، بينما تلقى أصحاب الاتجاه «العلماني» تعليمهم في المدارس التبشيرية، ثم أكملوا تعليمهم العالي في جامعات أوروبية أو معاهد علمية أجنبية تبشيرية، وليس في اسطنبول، مثل عبد الرحمن الشهبندر.

وقد ركّز الاتجاه الديني على إسهام العروبة ودورها في الإسلام، وعلى المظاهر السلبية لأربعمئة عام من الحكم التركي، وكانوا يخشون التهديد الغربي للحضارة الإسلامية، ويشعرون بالمرارة لتدهور المؤسسات الدينية خلال الجيلين الماضيين تحت تأثير العلمنة الاتحادية وسياسات التتريك، بينما ركّز الاتجاه «العلماني» على الحاجة إلى إعادة الحيوية على نحو شامل للإمبراطورية، بالتطبيق المنظّم للتكنولوجيا وطرق التفكير الغربية، كما كانت له نكهة مميزة مضادة للأتراك، ورأوا في مفهوم «التغريب العلماني» أداة فعالة تعيد الحيوية للإمبراطورية.

وفي المحصلة يمكن القول بأن جماعة عروبيي دمشق، الذين شكّلوا الدعامة الأساسية للحركة العربية قبل 1914، امتلكوا صفات تميزهم عن جماعة العثمانويين المحليين، فقد كانوا، في مجملهم، أشخاصاً فشلوا في تأمين وظائف عامة لأنفسهم، وبالتالي فقد كانت حصتهم أقل في الدولة العثمانية.. كذلك كانوا أصغر سناً بقليل من الجماعة العثمانوية، ومن خلفيات تعليمية أكثر تنوعاً، كما كانوا أكثر توجهاً نحو المهن الفكرية، وأتوا من فروع أقل ثروة ونفوذاً للعائلات الأرستقراطية المحلية أو من عائلات غير بارزة اجتماعياً.

لكن كل هذه الاختلافات والتمايزات لم تكن ظاهرة بما يكفي للتفريق بوضوح بين «العروبيين» و«العثمانويين» على أساس طبقي، ولذلك لا يمكن القول بأن الصراع الطبقي كان أساساً للخصومة السياسية في سورية، بل كان صراعاً محصوراً ضمن العناصر الناشطة سياسياً في طبقة واحدة محددة وموجودة في قمة التراتبية الاجتماعية في المدن السورية، وتحديداً في دمشق.

كذلك يمكن التأكيد أن فكرة العروبة، حتى بدء الحرب عام 1914، لم تترجم من فكرة إلى أداة سياسية قابلة للعمل. وعلى الرغم من أنها كانت في صعود وتمكنت من اجتذاب عناصر نافذة، لكنها بقيت في موقع الأقلية المتواضعة، ولذلك ظلت غير قادرة على إحداث تآكل في إخلاص الجناح المسيطر من النخبة السياسية المحلية في سورية للعثمانوية[24].

24- المرجع نفسه، ص119.

لكن احتلال القوات الأوروبية والشريفية (نسبة إلى الشريف حسين) للولايات السورية في الإمبراطورية العثمانية عام 1918 كان عاملاً حاسماً في الانحياز النهائي لقسم من أفراد النخبة السياسية السورية من «العثمانويين»، إلى فكرة العروبة، بعد أن تيقنوا من الهزيمة النهائية للإمبراطورية ولإيديولوجيتها العثمانوية، ولذا يمكن القول بأن تحوّلهم هذا كان تحوّلاً مصلحياً يهدف إلى سد الفراغ الإيديولوجي الناجم عن انهيار العثمانوية من ناحية، وإلى حماية مواقعهم في المجتمع المحلي من ناحية ثانية، وبالتالي فقد كان اعتناقهم للعروبة طريقاً للمساهمة في تكوينها على صورتهم، وصولاً إلى الاستمرار في ممارسة السياسة من موقع القوة، مع أن إسهامهم في الثورة العربية الكبرى كان هامشياً. وفي المقابل، حافظ القسم الآخر، من الجيل الأكبر سناً الذي كان تعاونه وثيقاً مع الاتحاديين، على ولائه للعثمانوية لعدة أسباب، منها أن العروبيين كانوا متهمين بالتآمر مع أعداء الإمبراطورية والإسلام (فرنسا وبريطانيا) أيام الحرب.

وعلى صعيد آخر، فقد كان بعض المسيحيين السوريين المنخرطين في النهضة الأدبية العربية خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر أول من زرع فكرة العروبة العلمانية المعبّر عنها بتفوّق العرب ولغتهم وإسهاماتهم الحضارية. وقد كان معظم هؤلاء المفكرين المسيحيين مرتبط بالبعثات التبشيرية الأوروبية و/أو بالبورجوازية التجارية السورية المسيحية الصاعدة. لقد رأوا في الهوية الثقافية العلمانية الطريقة الأمثل لتفادي التشديد على الإسلام وعلى كون المرء مسلماً، هذا التشديد الذي تلقى دعماً متجدداً في العقود الأخيرة من القرن في ظل السلطان عبد الحميد. وسعى هؤلاء السوريون المسيحيون، كأقليات عربية، إلى طريقة تتيح الاعتراف لهم على أساسها بمساواتهم مع المسلمين مرة واحدة وإلى الأبد، بحيث تكون لهم الحقوق والفرص والواجبات ذاتها والتمتع بالأمن، ولهذا فقد حاولوا اجتذاب العرب المسلمين إلى فكرة العروبة العلمانية، بالتشديد على ثقافتهم العربية الواحدة وماضيهم الواحد.

واللافت للنظر أن السوريين المسيحيين بدؤوا بالترويج للفكرة القومية العربية في وقت كانت فيه مصالحهم في صعود، وبعد أن كانوا قد بدؤوا فعلاً في قطف ثمار تزايد أمنهم وازدهارهم تحت مظلة الإصلاحات العثمانية وتعمّق روابطهم التجارية والثقافية والأخلاقية مع القوى الأوروبية.

إلى هذا يعطي ألبرت حوراني تفسيراً موضوعياً لحقيقة أن الإسهام المسيحي الأكبر في ولادة الفكر القومي العربي، كإيديولوجيا، قد جاء تحديداً من المسيحيين الأرثوذكس بعد

الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، الحدث الذي أفقد هذه الطائفة الحماية الروسية التي كانت تظللها خلال القرنين الماضيين[25].

كما أن ألبرت حوراني ركّز على الدور الذي اضطلعت به القوى الغربية في الإسهام بنشوء الفكر القومي العربي، تحقيقاً لمصالحها في سورية[26].

ومع أن المسيحيين العرب في الولايات السورية قد لعبوا دوراً أكبر من حجمهم في صياغة فكرة العروبة العلمانية، لكن دورهم كان صغيراً ومحدوداً في النمو العقلي للحركة القومية العربية في مراحلها الأبكر قبل الحرب العالمية الأولى، إذ إن الإسهام الأهم في ولادة الحركة السياسية العربية جاء من أفراد طبقة الملّاك البيروقراطيين الغائبين، فقد كان إسهامهم هذا أكبر من إسهام المسيحيين والعلمانيين والمسلمين التحديثيين مجتمعين[27].

وقد أجمل فيليب خوري تلك العوامل والظروف التي دفعت طبقة الملّاك البيروقراطيين السوريين والبورجوازية التجارية المسيحية الصاعدة إلى تبنّي الفكر القومي العربي بقوله:

> «.. كانت الطبقتان كلتاهما عاجزتين عن التمتع بالفوائد الكاملة للنظام العثماني، فقد كان المسيحيون مهددين فعلاً بفقدان موقعهم في نهاية القرن التاسع عشر، في حين أن قسماً من طبقة الملّاك ـ البيروقراطيين عرف فعلاً فقداناً لموقعه في مطلع القرن العشرين، وبكلمات أخرى، فإن مصالحهم لم تكن قادرة على مجاراة توقعاتهم المتصاعدة. ويجب على أي تفسير منظّم لصعود القومية العربية أن يأخذ في اعتباره اتساع الهوة التي كانت آخذة في النمو في هذه الأثناء بين مصالح كلتا الطبقتين وتوقعاتهما..»[28].

لكننا، واستناداً إلى مجمل ما ذُكر أعلاه، نرى أن هذا التفسير ظل مقيّداً بإطار التحليل المادي/الطبقي الذي اعتمده فيليب خوري في دراسته الهامة والقيّمة، وقد يكون، لأجل هذا الهدف، أسقط بعضاً من العوامل والظروف الأخرى التي كان لها دورها المؤثر أيضاً في ولادة الفكر القومي العربي، بعيداً عن المقاربة النمطية لآليات الصراع الطبقي، خاصة ما ركّز عليه ألبرت حوراني من إسهامات، على مختلف الأصعدة، «للقوى الغربية» في نشوء الفكر القومي

25- Albert Hourani. *Syria and Lebanon, A Political Essay*. pp.144.

26- Ibid. pp.146-162.

27- فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، ص151.

28- المرجع نفسه، ص21.

العربي، وصولاً إلى قيام الثورة العربية الكبرى ونجاحها لاحقاً في تحقيق استقلال الأقاليم العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، بحيث بدا كل ذلك، في نهاية المطاف، تمهيداً لإعادة احتلال تلك الأقاليم مجدداً من قبل «القوى الغربية» ذاتها.

الملحق رقم 1

لمحة موجزة عن الاقتصاد السوري في العهد العثماني

ورِثَ العثمانيون بلاد الشام من المماليك، وهي في وضع اقتصادي متدهور، لا سيما بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح واكتشاف أميركا الجنوبية عام 1520 ما أدى إلى فقدان البحر الأبيض المتوسط والدول المشرفة عليه دورها التجاري التاريخي، غير أن العثمانيين أبدوا اهتمامهم في القرن السادس عشر بالزراعة وبإنشاء القرى وتوطين البدو، فشهدت البلاد انتعاشاً اقتصادياً ملحوظاً[29]. ومنذ سنة 1581 أخذ التجار الإنكليز والفرنسيون يتسابقون على الاستثمار في دمشق وحلب على وجه الخصوص، وبحسب تقرير القنصلية البريطانية فإن حلب وحدها اشتملت على ستين تاجراً إنكليزياً عام 1622. وبحسب رأي فيليب حتي فإن شهرة حلب التجارية قد بلغت شأناً مرتفعاً في الغرب وذُكرت في أدبيات تلك المرحلة ومنها شكسبير. وكانت المدينة تعتبر ثالث مدن الدولة أهميةً بعد كل من الآستانة والقاهرة[30]، وقد ساعد نشاط حلب في الاستيراد والتصدير نمو صناعات عديدة على رأسها الحرير في لبنان والقطن في الجزيرة الفراتية والصوف والزيت في فلسطين والتبغ في اللاذقية، الذي اعتبر من «أجود دخان عصره»[31]، وما ساهم في انتعاش السوق السورية أيضاً أن أسعارها أقل مقارنة بأسعار التجار البرتغاليين الذين كانوا يديرون شؤون التجارة عبر المحيطات الجنوبية حينذاك، وهو ما ساهم في عودة موقع سورية التجاري بين الشرق والغرب[32].

29- فيليب حتي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، المطبعة الحديثة، بيروت 1983، ص319.

30- المرجع نفسه، ص319.

31- حكاية تبغ اللاذقية، صحيفة الوحدة، 15 ديسمبر 2011.

32- فيليب حتي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ص320.

وقد ازدهر في سورية العثمانية على وجه الخصوص «الخانات»، وهي بناء مربع من طابقين في وسطه ساحة مكشوفة يستخدم دورها الأسفل مستودعات للبضائع، وفي الدور الأعلى فندق للتجار. وقد ذكر أحد مؤرخي الدولة عام 1770، كما نقل فيليب حتي أيضاً، أن مصلحة الجباية في ولاية حلب لديها من المال ما يكفي لشراء الصدارة العظمى نفسها في العاصمة[33].

غير أن من سلبيات القرن الثامن عشر ضعف الاهتمام بالريف، فانخفض عدد القرى المأهولة من (3200) قرية إلى (400) عام 1785. ولا شكّ أن انعدام الأمن وهجمات قطاع الطرق لعبت دوراً في ذلك[34]، كما أن تراجع الوضع الاقتصادي يرتبط بارتفاع الضرائب ارتفاعاً متزايداً، وفقدان قيمة النقد العثماني نتيجة الديون وفتح الأسواق الشامية أمام البضائع الأوروبية بمعاهدة تجارة حرة أبرمت عام 1838 وهو ما أضرّ بالصناعات الوطنية، فضلاً عن حروب الدولة المتلاحقة وما تستلزمه من نفقات الجيش والأسلحة. ومن المعلوم أنه خلال قرن واحد بين عام 1582 و1681 كانت الضرائب قد ارتفعت على الأفراد مقدار ثلاثة عشر ضعفاً، ولا يمكن إغفال جور بعض الإقطاعيين في فرض ضرائب إضافية على فلاحيهم ما جعل الوضع الاقتصادي في الريف أقل مما هو عليه في المدن، فضلاً عن نفقات القصر السلطاني «الفاحشة» كما يرى قيس العزاوي[35].

عاد الازدهار مجدداً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لا سيما مع مشروع سكة الحديد الذي يربط الآستانة بحلب ومنها نحو بغداد، والذي اعتبر «قناة السويس السورية» لنقل البضائع وتيسير مرورها على طريق حلب التي انطلق منها أيضاً الخط الحديدي الحجازي نحو دمشق والحجاز، وبالتالي جلبت «قناة السويس السورية» هذه ازدهاراً لموانئ البلاد في طرابلس وإسكندرون وبيروت، وتحوّلت سورية وحلب على وجه التحديد إلى «السوق الرئيسية للشرق الأدنى كافة»، وأُنشئت نقابات للتجار والعمال بعضها أجنبي كنقابة تجار البندقية[36]؛ ومع بداية القرن العشرين كان في حمص (5000) عامل في قطاع المنسوجات وحده، واشتهرت المدينة بالمصانع حتى أسماها القنصل البريطاني «مانشستر السورية»، وكانت عشرون باخرة سنوياً تأتي من فرنسا لنقل تبغ جبال اللاذقية إلى أوروبا وقد اشتهر بجودته، وفتحت فروع

33- المرجع نفسه.

34- المرجع نفسه.

35- قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الضعف والسقوط، الدار العربية للعلوم، طبعة ثانية، بيروت 2003، ص35.

36- فيليب حتي، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ص321.

لبنوك فرنسية وإنكليزية في سورية، وكانت البلاد تصدّر مختلف أنواع المزروعات والصناعات إلى أوروبا والولايات المتحدة، وكانت فرنسا على رأس المستهلكين بنحو ثلث الصادرات.

وفي نهاية العهد العثماني استغلت فرنسا مصالحها التجارية في سورية لدعم الأقليات، ففي عام 1911، على سبيل المثال، كان هناك (194) مصنعاً فرنسياً للحرير يعمل فيها (14,000) عاملاً من الموارنة والروم الأرثوذكس والكاثوليك وكذلك الدروز[37]. وقد انخرط العديد من أبناء الطوائف بالعمل في المشاريع الفرنسية وتحديداً في مجالات الاستيراد والتصدير وزراعة الحرير، وقام تجارهم بدور الوسيط في حركة التبادل بين السوق المحلي والأسواق الأوروبية[38].

37- وجيه كوثراني، بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، معهد الإنماء العربي، بيروت 1980، ص108-111.

38- د.بشير زين العابدين، التحدي الطائفي في سورية:

http://www.almoslim.net/node/176276

الملحق رقم 2

الديموغرافيا السورية

كان عدد سكان سورية الطبيعية (بلاد الشام) حين سيطر عليها العثمانيون نحو مليون نسمة، ومع بداية القرن العشرين أصبح العدد نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون[39].

وقد كان عدد سكان سورية عام 1898 بحدود 604,000 نسمة، وأصبح 955,700 نسمة في عام 1901.

وفي عام 1911 هبط العدد إلى 891,400 نسمة، ثم ارتفع وصولاً إلى 1,824,700 في عام 1924[40].

ويذكر ألبرت حوراني أن عدد سكان سورية ولبنان عام 1914 كان بحدود 2,5 مليون نسمة، لكن بسبب التناقص في أعداد المهاجرين وتحسّن مستوى المعيشة والخدمات الصحية والطبية، فقد ازداد تعداد السكان بصورة ملحوظة حتى بلغ عام 1942 مليونين وأربعمئة وسبع وسبعين ألفاً في سورية وحدها (لا يتضمن هذا العدد السكان البدو الذين بلغ عددهم آنذاك نصف مليون، ولا عدد سكان لواء إسكندرون الذي ألحق بتركيا عام 1939)، بينما بلغ عدد سكان لبنان في العام نفسه مليوناً ومئة وستة عشر ألفاً.

وفي عام 1944 قُدّر عدد سكان سورية، ما عدا البدو، بـ مليونين وثمانمئة ألف نسمة[41].

39- http://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9__%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9#cite__ref-82

40- http://www.populstat.info/Asia/syriac.htm

41- Albert Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay*, p.85.

أما في ما يتعلق بنسب التوزيع الإثني والديني والمذهبي والمناطقي للسكان السوريين خلال الفترة المعنية، أي ما بين عامي 1840 و1914، فقد تعذر الحصول على إحصائيات واضحة، لكن خلال الفترات اللاحقة، وخاصة إثر بدء الانتداب الفرنسي على البلاد عام 1920، فقد أضحت تلك المعلومات متاحة وسنوردها ضمن الفصل الخاص بها.

لكن يمكن، بشكل عام، إعطاء نبذة موجزة عن التعددية الدينية والإثنية القائمة في سورية؛

فمن الناحية الإثنية توجد القوميات التالية على الأرض السورية:

العرب (متعددو الأديان والطوائف) ـ الأكراد (مسلمون سنّة ويزديون) ـ الأرمن (مسيحيون) ـ التركمان (مسلمون سنّة) ـ السريان (مسيحيون) ـ الآشوريون (مسيحيون) ـ الكلدانيون (مسيحيون) ـ الآراميون (مسيحيون) ـ الشركس «جهاركس» (مسلمون سنّة).

وفي الواقع فإن الشركس، وهي تسمية أطلقت على كل من قدم إلى المنطقة العربية من القوقاز، ينقسمون إلى أربع إثنيات مختلفة كلياً، لكل منهم لغته الخاصة به، وهم: الأديغيه Adyghe وموطنهم الأصلي هو قفقاسيا ـ الأبخاز وموطنهم الأصلي هو أبخازيا، ويُعرفون في المنطقة العربية باسم الأباظة ـ الأوسيتيون وموطنهم الأصلي هو أوسيتيا الشمالية، ويُعرفون في المنطقة العربية باسم القوشحة ـ الشيشان وموطنهم الأصلي هو الشيشان[42].

وكل الشركس الموجودين في المنطقة العربية هم من المسلمين السنّة، لكن هذا لا يمنع أن هناك بين الأديغيه من يعتنق الديانة اليهودية، لكن هؤلاء لم يهاجروا وظلوا في موطنهم في قفقاسيا. كما أن سكان أوسيتيا الجنوبية هم بغالبيتهم الساحقة مسيحيون، لكن من هاجر إلى المنطقة العربية كانوا من أوسيتيا الشمالية التي يعتنق سكانها الإسلام.

ويجمع المؤرخون على أن لقب «شركسي» أو «جهاركسي» ليس اسماً لأحد من الأقوام التي سكنت، أو ما زالت تسكن، شمال القوقاز، ولا توجد هناك حتى قبيلة واحدة تحمل هذا الاسم، وإنما هي كلمة أطلقها الأجانب على أبناء جميع شعوب شمالي القوقاز، ويسود الاعتقاد بأن الإغريق هم أول من أطلق هذا الاسم على هذه الشعوب، دون أن يكون له أية خلفية إثنية[43].

ومن أجل بيان التوزيع الجغرافي لهذه الإثنيات ضمن الخريطة السورية، انظر الخريطة رقم 1.

42- المؤلف مدين بهذه المعلومات للسيد باسل كفدو. لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع، يمكن مراجعة كتاب اسكندر نجار، **دروب الهجرة**، الصادر عن دار النهار، الطبعة الأولى، بيروت 1995.

43- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AF%D9%8A%D8%BA%D9%8A%D9%87

كما تتميّز سورية بتوزيع ديني/طائفي فريد، إذ تضم كلاً من: السنّة (متعددو الإثنيات) ـ النصيريين، ولاحقاً العلويين (عرب) ـ الدروز (عرب) ـ الإسماعيليين (عرب) ـ الشيعة الاثني عشرية (عرب وفرس) ـ اليزديين (أكراد) ـ الروم الأرثوذكس (عرب) ـ الروم الكاثوليك (عرب) ـ السريان الأرثوذكس ـ السريان الكاثوليك ـ الأرمن الأرثوذكس (أرمن) ـ الأرمن الكاثوليك (أرمن) ـ اللاتين (عرب) ـ الموارنة (عرب) ـ البروتستانت (عرب) ـ اليسوعيون (عرب) ـ اليهود (عرب)[44].

ولبيان التوزيع الجغرافي لتلك الطوائف، انظر الخريطة رقم 2.

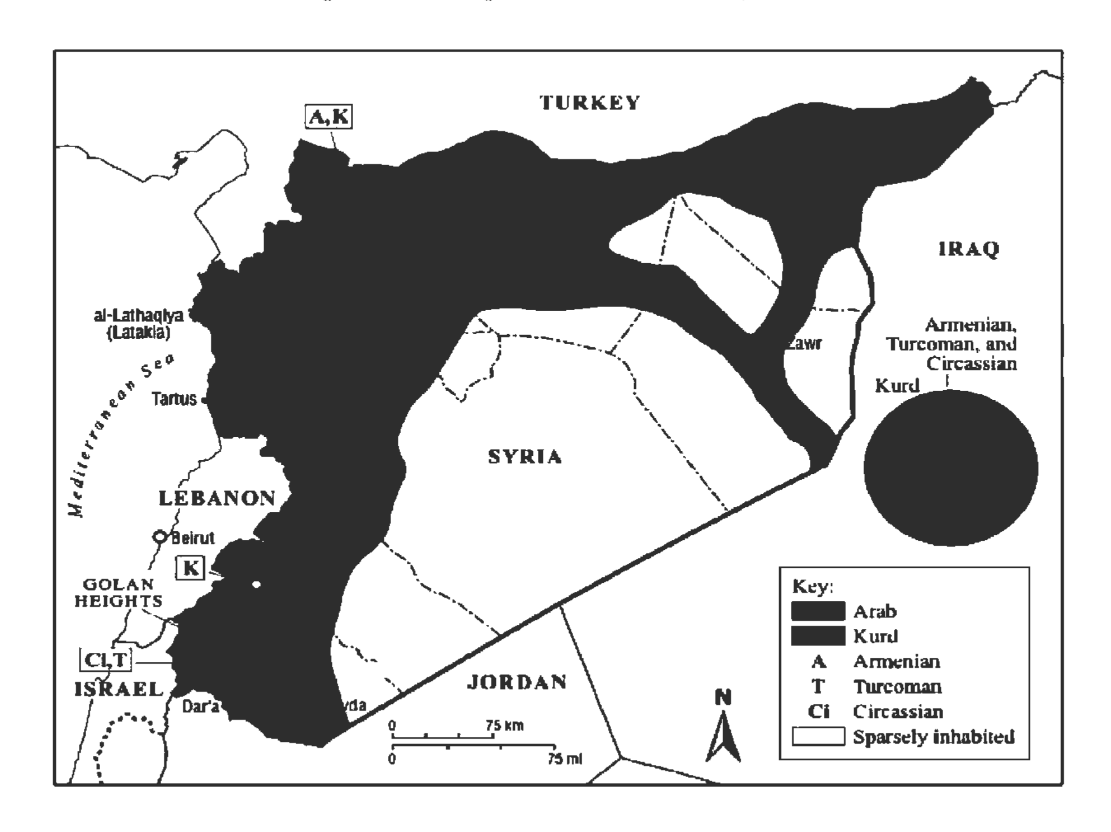
أما على صعيد اللغات فإننا نجد سكان سورية، كلاً حسب قوميته، يتحدّث باللغات التالية:

العربية ـ الكردية ـ الأرمنية ـ اللغات «الشركسية» الأربع ـ السريانية ـ الآشورية ـ الآرامية ـ التركمانية ـ العبرية.

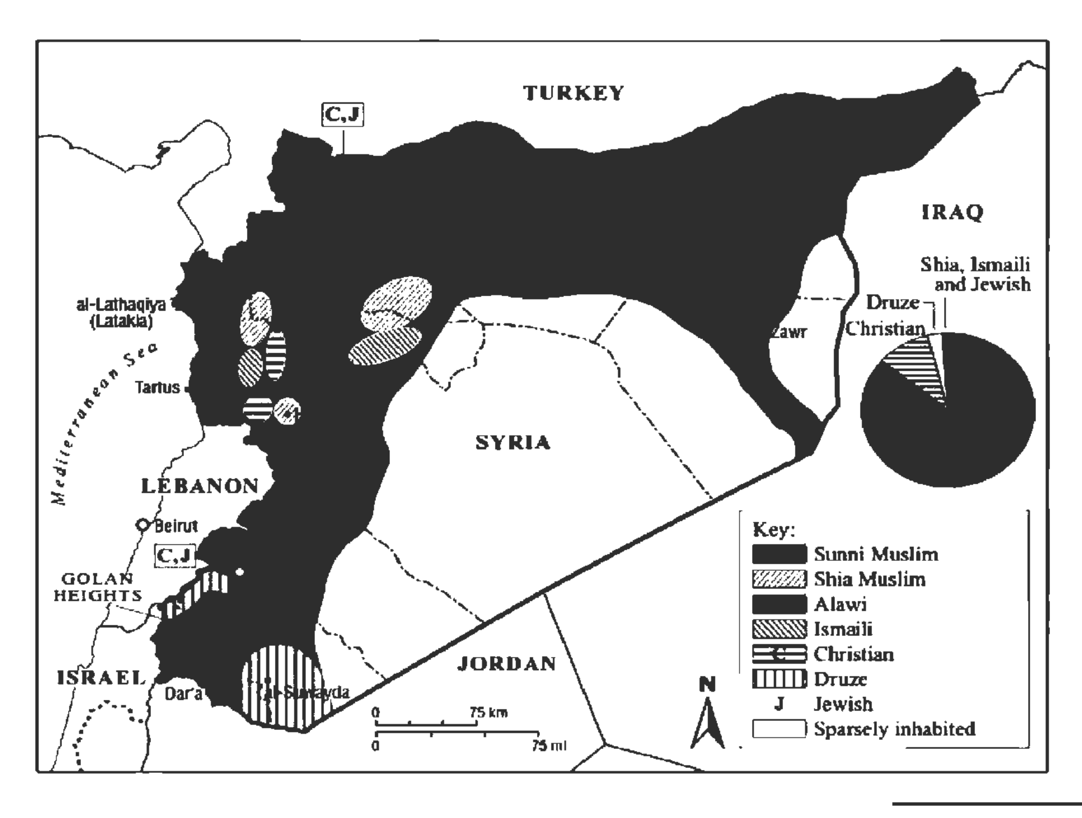
وللمزيد من الاطلاع على تفاصيل التنوع الإثني والديني والمذهبي في سورية وتاريخ كل طائفة و/أو قومية ونشأتها ومعتقداتها وأماكن وجودها في سورية، يمكن العودة إلى كتاب ألبرت حوراني: Albert Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay*، الصفحات 122–128، أو كتاب كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، الصفحات 43-65.

44- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت، نيسان 2012، ص43.

الخريطة رقم 1: التوزيع الجغرافي للإثنيات في سورية[45]



الخريطة رقم 2: التوزيع الجغرافي للطوائف في سورية[46]



45- http://www.fragilestates.org/2012/02/20/syrias-ethnic-and-religious-divides/

46- المرجع نفسه.

الفصل الثاني

من الثورة العربية الكبرى إلى الجلاء

(1946-1916)

«أعوام ما بين الحربين في سورية،
هي فترة انتقالية بين ثقافتين سياسيتين..».

فيليب خوري

مقدمة

حفلت فترة الحرب العالمية الأولى بأحداث بالغة الأهمية والتأثير، وغطّت مضاعفاتها، جغرافياً، منطقة آسيا العربية بأكملها، وما زالت هذه المنطقة، تاريخياً، تعيش آثارها وتداعياتها إلى يومنا هذا، وربما إلى أجيال عديدة قادمة.

فخلال عامي 1915-1916 جرى تبادل مجموعة من المراسلات بين الشريف حسين بن علي، شريف مكة، والسير هنري ماكماهون، الممثّل الأعلى لبريطانيا في مصر، عُرفت باسم مراسلات الحسين ـ ماكماهون (The McMahon ـ Hussein Correspondence)، وقد وعدت فيها بريطانيا الحسين الاعتراف بقيام دولة عربية مستقلة على كامل أراضي آسيا العربية بزعامة الشريف حسين، فيما إذا شارك العرب في الحرب ضد الدولة العثمانية، وعلى أساس تلك الوعود البريطانية اندلعت الثورة العربية الكبرى في الخامس من شهر حزيران عام 1916.

في الوقت ذاته، وتحديداً في السادس عشر من شهر أيار عام 1916، أبرم البريطانيون والفرنسيون اتفاقية سرية على اقتسام المنطقة ذاتها في ما بينهم، وقد وقّع وزيرا خارجيتي البلدين السير مارك سايكس والمسيو جورج بيكو هذه الاتفاقية التي اشتهرت لاحقاً باتفاقية «سايكس ـ بيكو» (Agreement Sykes-Picot). وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، وقّعت عليها كل من إيطاليا وروسيا.

وبعد قيام الثورة البلشفية في روسيا في تشرين الأول عام 1917، قام ليون تروتسكي، أحد قادة الثورة، بتسريب هذه الاتفاقية التي كانت محفوظة في أرشيف الكرملين القيصري، وذلك في شهر كانون الأول من العام نفسه، وعندما علم بها الشريف حسين غضب غضباً شديداً وهدّد بوقف تعامله مع البريطانيين من خلال الثورة التي كان قد بدأها بالفعل قبل أكثر من عام، لكن الممثّل الأعلى لبريطانيا في مصر، السير ريجنالد ونجيت (Sir Reginald Wingate) تمكّن من إقناعه، في برقيتين أرسلهما إليه، بأن التزام الحكومة البريطانية السابق تجاه العرب، الموثّق في مراسلات «الحسين ـ ماكماهون»، ما زال قائماً، وأن اتفاقية «سايكس ـ بيكو» ليست معاهدة رسمية، وبالتالي فإن الحكومة البريطانية غير ملتزمة بها.

ونظراً للأهمية الاستثنائية لاتفاقية «سايكس ـ بيكو» ولانعكاساتها اللاحقة على مستقبل عموم المنطقة، وعلى سورية بالتحديد، فسنقوم باستعراضها بدرجة أكبر من التفصيل (انظر الملحق رقم 1 في نهاية الفصل).

وفي وقت متزامن، في الثاني من شهر تشرين الثاني عام 1917، أرسل وزير الخارجية البريطاني السير آرثر جيمس بلفور (Sir Arthur James Balfour) رسالة إلى زعيم الجالية اليهودية في بريطانيا البارون ليونيل والتر دي روتشيلد (2nd Baron Rothschild, Lionel Walter) أشار فيها إلى تعاطف الحكومة البريطانية مع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وتأييدها له، وقد اشتهرت هذه الرسالة باسم وعد بلفور (The Balfour Declaration).

وعندما احتج الشريف حسين على إصدار هذا الوعد، طمأنه البريطانيون بأنه «لن يتم السماح بالاستيطان اليهودي في فلسطين إلا في الحدود التي لا تتعارض مع الحريات السياسية والاقتصادية للشعب العربي»[1].

وهنا يجدر التنويه أنه في زمن صدور وعد بلفور، لم يكن تعداد اليهود في فلسطين يزيد عن خمسة بالمئة من مجموع عدد السكان، كما أن الرسالة/ الوعد أُرسلت قبل أن يحتل الجيش البريطاني فلسطين، لكن بعد إبرام اتفاقية «سايكس ـ بيكو».

وفي الثامن من شهر كانون الثاني عام 1918 صدر إعلان مبادئ الرئيس الأميركي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) ذو النقاط الأربع عشرة، الذي اشتمل على ضمان سيادة واستقلال الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية الحالية وإعطاء الشعوب الأخرى، غير

1- Albert Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay*, p.47.

التركية والخاضعة حالياً للإمبراطورية العثمانية، حق تقرير المصير. ذلك الإعلان الذي أفرز لاحقاً مهمة المبعوثين الأميركيين عبر لجنة كينغ ـ كرين (King-Crane Commission).

وعلى إيقاع اتفاقية «سايكس ـ بيكو» بدأت مسألة «الأقليات» تأخذ طريقها إلى الظهور على سطح الأحداث في سورية، وخاصة ما عرف بالأقليات «المدمجة أو المتراصة» (Compact Minorities)، وهو تعبير أخذ في البروز لتعريف أقليتين سوريتين رئيسيتين، وهما الأقلية العَلَوية والأقلية الدرزية، بحكم أن هاتين الأقليتين تشكّلان نوعاً من الأغلبية في المناطق الجبلية التي تقطنها كل منهما. وهذا لا ينطبق على باقي الأقليات التي تتوزع، دون تركيز، على مساحة الجغرافيا السورية، والتي جرى تعريفها كأقليات «مبعثرة أو متناثرة» (Scattered Minorities)[2].

عموماً لم يكن للأقليات، ما عدا الأقلية المسيحية التي جرى تفصيل دورها في الفصل السابق، دور يُذكر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورية خلال فترة الحكم العثماني، حتى أن بعضها عانى من الاضطهاد والتهميش بسبب معتقداته الدينية والمذهبية، خاصة الأقلية العَلَوية، وكان لهذا العامل دور هام في تركيز فرنسا عليها، وعلى الأقلية الدرزية.

كما يجدر التنويه أيضاً إلى أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحرب العالمية الأولى على السكان السوريين كانت بالغة السوء، فقد عانوا كثيراً من المجاعة بسبب نقص المواد الغذائية الناجم عن عدم توفر وسائط النقل، إضافة إلى الفساد والجشع وسوء الإدارة وانتشار الجراد الذي قضى على معظم المحاصيل الزراعية.

وقد قُدّر عداد الضحايا السوريين بسبب المجاعة أو سوء التغذية خلال فترة الحرب بـ 300,000 إنسان[3].

الحملة الاتحادية على عروبيي سورية خلال فترة الحرب

شنّ الاتحاديون خلال فترة الحرب، بواسطة حاكم سورية العثماني «جمال باشا»، حملة مكثفة على عروبيي سورية، متسلّحين بوجود أدلة «خيانية» على شكل مراسلات دبلوماسية جرت بين أعضاء حزب اللامركزية وعملاء فرنسيين وبريطانيين في سورية ومصر، تلك

2- *Ibid*, pp.137-145.

3- *Ibid*, pp.49-50.

المراسلات فسّرها الاتحاديون بأنها دليل على أن قادة «الحركة العربية» كانوا يسعون إلى فصل الولايات الناطقة بالعربية عن الإمبراطورية، وإلى تشجيع المخططات الإقليمية الأوروبية. فقاموا في وقت مبكر من عام 1916 بحملة اعتقالات بين صفوف من لم يختر المنفى من بينهم، وبحلول شهر أيار حُكم عليهم جميعاً بالإعدام ونُفّذ الحكم فوراً، كما اتُّهمت مجموعة المهاجرين والمنفيين في القاهرة بقيادة رفيق حقي العظم والشيخ رشيد رضا بدعم وتأييد المشروع البريطاني لفصل الولايات العربية ووضعها تحت سلطة خلافة عربية من خلال ثورة عربية، وحكم عليهما بالموت غيابياً ومعهما نحو خمسين شخصاً من زملائهما السوريين واللبنانيين المقيمين في القاهرة.

ومع ازدياد النقمة على الاتحاديين من قبل أعداد متزايدة من السوريين إثر تلك الإجراءات، تصاعدت الرغبة لديهم في الانفصال عن الإمبراطورية، لكن تلك المشاعر لم تثمر عن إمكانية لإشعال ثورة داخل سورية، لأن الذين كانوا يحملون تلك المشاعر والرغبات كانوا ما يزالون يشكّلون أقلية صغيرة وضعيفة، كما لم يكن لديهم أي تنظيم داخلي، لا عسكري ولا غيره، يمكّنهم من قيادة ثورة.

وبنهاية عام 1916 كان الأتراك قد سحقوا بوحشية كل النشاطات السياسية العروبية في سورية. ومع أن قادة السوريين العروبيين الموجودين في القاهرة تابعوا تحركهم من أجل الحقوق العربية والاستقلال الذاتي، وعرض عديد منهم فكرة العصيان أو الثورة، في اتصالات أجروها مع مسؤولين بريطانيين رفيعي المستوى، لكن نفوذهم السياسي القليل الذي كانوا يتمتعون به في سورية لم يكن كافياً لتشجيع قيام تحرك كهذا.

الثورة العربية الكبرى

قامت الثورة العربية الكبرى في الحجاز، بقيادة عرب غير سوريين، وبأهداف تختلف بعض الشيء عن دوافع جماعة العروبيين السوريين وطموحاتهم، كما كان إسهام السوريين بها هامشياً، وبذلك انتقلت الحركة العربية مؤقتاً إلى خارج سورية، وخرجت من أيدي السوريين.

وكما سبق ذكره آنفاً، فقد كان قيام الثورة في الحجاز تحقيقاً لطموحات شريف مكة الحسين بن علي، الذي كان يقاوم، منذ بداية عام 1909، كل محاولات الاتحاديين للحد من نفوذه وسلطته في الحجاز، إذ كان همّه المحافظة على وضع مستقل ذاتياً للحجاز تحت سلطته، كما كان مهتماً بضمان التوريث المباشر للإمارة ضمن عائلته، لكن الحكومة العثمانية كانت

مهتمة من طرفها بحماية الحج والديار المقدسة وبتسيير الخط الحديدي الحجازي الذي سيمنحها سيطرة مباشرة ومطلقة على أرض الحجاز، فلما قامت الحرب العالمية الأولى وبدأ بالاتصال مع البريطانيين (مراسلات الحسين ـ ماكماهون) وما تضمنته من وعود بذلوها للحسين بالموافقة على قيام مملكة عربية على أراضي آسيا العربية وتوليته عليها، إن وافق على ضم قواته إلى الحلفاء في محاربة العثمانيين، فقد لجأ إلى هذا الخيار، ومن هنا بدأت الثورة.

لقد أعطى السوريون الأرفع ثقافة في الشمال، وفي القاهرة، ثورة الحجاز محتوى إيديولوجيا «قومياً عربياً»، لكن كانت للشريف حسين أهداف أكثر محدودية، فقد كان يرى فيها بعثاً للعثمانوية التقليدية ولإحياء الإسلام، كما رأى فيها وسيلة فضلى لدحر القبائل المجاورة له في الجزيرة العربية والتي تناصبه العداء[4].

جاء رد الفعل السوري على الثورة مختلطاً ومختلفاً، فقد كان من الطبيعي أن تثير هذه الثورة عواطف عروبيي سورية ما قبل الحرب، لكنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالإسهام بها فعلياً، لكن كان لناشطين سوريين آخرين في المنفى اتصالات مع الهاشميين والبريطانيين على حد سواء.

إضافة إلى ذلك، فقد ضمّ جيش الشريف الشمالي بقيادة الأمير فيصل، الابن الثالث للحسين، ضباطاً وجنوداً سوريين، لكن معظمهم تطوعوا فيه بعد أن أُسروا و/أو فرّوا من الجيوش العثمانية وانضموا إلى الجيش العربي.

كما كانت نسبة الحجازيين والعراقيين في الجيش العربي أكبر بكثير من نسبة السوريين، لكن قسماً من الجيل الأصغر سناً في جمعية العربية الفتاة أسهم في المجهود الحربي.

وعلى الجانب الآخر، استمرت بعض القيادات السياسية في المدن السورية بتعريف نفسها بالإيديولوجيا العثمانوية، واختار البعض الآخر عدم اتخاذ موقف بانتظار معرفة نتيجة الحرب الدائرة. وفي العموم فقد نظرت النخب السورية إلى ثورة الجنوب بحذر وازدراء، واعتبرتها من فعل قبائل عربية أدنى ثقافياً ومتخلّفة اجتماعياً، وليس لديها من التقوى غير الاسم[5].

دخول القوات البريطانية والجيش العربي إلى دمشق

في نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت كل آسيا العربية قد تحررت من الإمبراطورية

4- فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، ص124.

5- المرجع نفسه، ص126.

العثمانية، واحتلت القوات البريطانية فلسطين وبلاد ما بين النهرين (العراق)، بينما احتلت حامية فرنسية منطقة الساحل السوري، وبقي وجود الجيش العربي محصوراً في الداخل السوري[6].

وفي الأول من تشرين الأول عام 1918 استسلمت دمشق احتفالياً لقائد كتيبة الخيالة الأسترالية الخفيفة، من خلال لجنة للأعيان المحليين يرأسها الأمير سعيد الجزائري وشقيقه عبد القادر، وهما حفيدا قائد المقاومة الجزائرية الأمير عبد القادر الجزائري، وقد ادّعيا أن الحاكم التركي عهد إليهما، قبل مغادرته دمشق في اليوم السابق، بمهمات الحكم المدني، كما أعلنا استقلال سورية وحقهما بحكم دمشق باسم الشريف حسين.

كانت دمشق واقعة في ذلك الوقت تحت سيطرة مخلخلة لجماعة من الأعيان، المعارضين في غالبيتهم، للهاشميين. وبينما كانت أنباء هزائم العثمانيين ترد إلى دمشق تباعاً، توصل هؤلاء الزعماء السياسيون إلى الإجماع على أنه لم يعد وارداً، بعد اليوم، الاعتماد على العثمانيين للبقاء في مواقعهم في السلطة والنفوذ المحلي، وإلى هذا فقد انتابهم الذعر لمجرد التفكير بسيطرة الهاشميين المدعومة مباشرة بجيش احتلال.

ونظراً لحالة الغليان الاجتماعي الذي كانت تعيشه دمشق، مترافقاً بانهيار شبه كامل للاقتصاد الذي دمّرته الحرب، فقد شعر هؤلاء السياسيون بالحاجة إلى تعديل مواقفهم وآرائهم المعادية للشريف والموالية للعثمانيين كي يتمكنوا من تقديم أنفسهم على أنهم القوة السياسية الوحيدة التي يمكن للمحتلين الأجانب الاعتماد عليها لإعادة فرض النظام.

وللبقاء على قيد الحياة كان على طبقة المُلّاك البيروقراطيين المحليين دعم دورها السياسي التقليدي كوسيط بين المجتمع والسلطة الجديدة. كما أدركوا بعمق أن الحركة العربية التي تترأسها الأسرة الهاشمية قد أضحت هي السلطة الجديدة، ولهذا فقد كان شرط الحفاظ على الذات هو التحوّل من الولاء للعثمانوية إلى الولاء للعروبة. ورغم يقينهم التام هذا، فلم يتمكن البعض منهم من تغيير ولائه بهذه السهولة.

وفور وصول العميل السياسي البريطاني ت. ي. لورنس إلى دمشق عشية استسلامها الآنف الذكر، قام بعزل الشقيقين جزائري وعيّن شكري الأيوبي، وهو ضابط عثماني رفيع سابق ومن عائلة دمشقية من الأعيان وصديق وفيّ للأمير فيصل، حاكماً عسكرياً مكلفاً، ورفض

6- Albert Hourani, *Ibid*, p.50.

لورنس ادعاءات الشقيقين، اللذين كانا يمثّلان الجناح المسيطر من الزعامة الدمشقية، لأنه خشي من اتصالهما بالفرنسيين، وكذلك تلافياً لأي نفوذ ممكن قد يتوافر لهما مع فيصل بن الحسين.

تسببت هذه «الإقالة» بنزول الجزائريين إلى الشوارع مع أتباعهما وعصابات قطاع الطرق في المدينة داعين إلى الجهاد، على أساس أن فيصل ومؤيديه عملاء بريطانيون، لكنهم هُزموا في اليوم التالي هزيمة نكراء وقُتل الأمير عبد القادر وأصيب الكثير من العامة، وبعد ذلك استعادت المدينة هدوءها مؤقتاً[7].

حكم الأمير فيصل (1918-1919)

كانت تلك المناوشات نقطة البداية لحكم الأمير فيصل المضطرب في دمشق على مدى 22 شهراً، كما عبّرت عن مدى تجذّر عداء الأعيان الدمشقيين للهاشميين. لكن هزيمتهم لقّنتهم درساً قاسياً مفاده، أنه للحفاظ على نفوذهم المحلي لا بدّ من الوصول إلى تسوية ما مع فيصل.

كان عليهم أن يقنعوا الأمير أنهم كقوة ضبط اجتماعي قادرون على استعادة نوع من الاستقرار اللازم له ولهم، أما إن استمرت الفوضى وعدم الاستقرار والعنف الواسع الانتشار، فإن فيصلاً سرعان ما سيضطر إلى التخلي عن السلطة لفئات طموحة من الشباب المناضلين والراكبين موجة انتصار القومية العربية.

لكن الذي جرى خلال الجزء الأكبر من حكم فيصل القصير لسورية، هو أن العناصر الأقرب إلى الأمير، أي قواته الحجازية المسلحة والضباط العراقيين والسوريين الذين فرّوا إليه خلال الحرب، وفئة متزايدة النفوذ من الشباب المدنيين القوميين، مؤلّفة من سوريين وفلسطينيين ترعرعوا في ظل السياسة السرية قبل الحرب وبعدها، تعاملوا مع الأعيان المحليين بكثير من الإهانة والتجاهل والاستبعاد.

وكان أكثر ما أزعج هؤلاء الأعيان هو أن فيصلاً كان رهين مؤيديه، بقدر ما كان رهينة لـ«المبدأ القومي».

وكانت لفيصل مشاكله هو الآخر، فقد أدرك أنه، لتبرير ثورة أسرته ضد العثمانيين وما

7- فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، ص126-128.

تبعها من انفصال للولايات الناطقة بالعربية عن الإمبراطورية العثمانية، كان عليه أن يضمن عدم خضوع هذه المناطق مرة ثانية للاحتلال «الأوروبي»، ولهذا فقد تبنّى صيغةً للقومية العربية اعتقد أن بإمكانه استخدامها كأداة فعالة للمساومة وانتزاع بعض التنازلات من القوى الأوروبية ولإرضاء رفاقه الأكثر التزاماً ومثالية أيضاً.

أضف إلى هذا أن فيصل لم يثق بالأعيان، لأنه كان يتوقع منهم المسارعة بالوقوف إلى جانبه وأن يمنحوه المشورة السديدة النابعة من خبرتهم السياسية الطويلة، وهو ما لم يفعلوه. ولم يفهم كذلك لماذا لم يكن معظم وجهاء دمشق النافذين قوميين ملتزمين وساعين إلى دور قيادي في الحركة القومية. كما تيقن من أنه إذا لم ينخرط الوجهاء المعروفون في الحركة القومية العربية ويكونوا واجهة لها، فلن تعود هذه الحركة مخلصة لدورها السياسي التقليدي في المجتمع، لكنه في الوقت ذاته، فشل في فهم عدم ثقة الوجهاء به، بالقدر نفسه الذي كانوا هم لا يثقون بأتباعه القوميين الذين استبعدوهم عن مواقع سلطتهم التقليدية.

على الطرف الآخر، كان الهمّ الأول لأبرز الأعيان الدمشقيين، مثل محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف وسامي مردم بك وعطا الأيوبي ومحمد عارف القوتلي ومحمد علي العابد وبديع المؤيد العظم، هو الحفاظ على الهدوء والسلام في دمشق بأي ثمن كان، لكي يعيدوا تثبيت أقدامهم في أمكنتهم التقليدية كـ«أرستقراطية في الخدمة»، استمراراً لدورهم التاريخي. ومع أنهم لم يتأثروا بالعروبة على الإطلاق، لكن موت العثمانوية دفعهم لإظهار نوع من الاحترام للعروبة، شكلياً على الأقل، لكنهم لم يظهروا تسامحاً تجاه القوى السياسية التي تدير بشكل مباشر حركة القومية العربية التي تهدد نفوذهم. ووجدوا أنفسهم، للمرة الأولى، محاصرين ضمن نطاق دور الأقلية لجماعة المعارضة في مدينتهم نفسها، لذلك بدأ وجهاء عديدون يسعون إلى دعم ضابط الاتصال الفرنسي في دمشق وحمايته، بانتظار أن يغرق فيصل أكثر فأكثر في رمال القومية المتحركة، وإذا تمّ ذلك، فلن يبقى من خيار أمامه سوى الطلب إليهم العمل كقوة موازنة للفئات المناضلة التي كانت تدفع الأمير إلى اتخاذ مواقف سياسية راديكالية وغير مريحة له على الإطلاق.

لهذه الأسباب، فقد كانت جهود فيصل لبناء حكم عربي ممركز في دمشق، ومرتبط بـ«مبدأ القومية» محكوماً عليها بالفشل منذ البداية، إذا أضفنا إلى هذه الأسباب الواقع الاقتصادي في البلاد والدمار الذي حلَّ بها بسبب الحرب والانقطاع الحاد في التوزيع الزراعي، والمجاعة التي أصابت البلاد نتيجة سوء التخزين والاستغلال والفساد، وتدهور الإنتاج الصناعي المحلي، الذي كان قد بدأ يتقلص فعلاً منذ منتصف القرن التاسع عشر، كما كان النظام

النقدي والمصرفي في حالة انهيار تام تقريباً. ونتيجة لتخزين الذهب فقد هبطت قيمة الليرة التركية إلى أقل من النصف خلال الشهرين الأولين من حكم الأمير، وسرعان ما استبدل بها الجنيه المصري الذهب. أضف إلى كل ذلك انقطاع شبكة الاتصالات السورية خلال الحرب، فالقطارات لم تعد تعمل بشكل منتظم وأصيبت شبكة الطرق بقصور حاد هي الأخرى.

كذلك هدد تقسيم سورية الكبرى إلى ثلاث مناطق يسيطر الفرنسيون والبريطانيون على الأجزاء الساحلية منها، بأن يؤدي إلى خنق أراضي الدولة العربية الداخلية، فقد شعرت مدن الداخل التي تشكّل العمود الفقري لإمارة فيصل (دمشق وحمص وحماة وحلب) بتزايد انقطاعها عن موانئ شرق المتوسط وخصوصاً الإسكندرون وطرابلس وبيروت وحيفا، الأمر الذي جعل الدولة العربية الوليدة في وضع اقتصادي أقل امتيازاً بكثير عما كانت فيه.

ونتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فقد قام المهاجرون الريفيون الذين هجروا مناطقهم المصابة بالمجاعة بغزو مدينتي دمشق وحلب، كما عانت حلب من تدفق اللاجئين الأرمن الهاربين من الاضطهاد التركي، وصار الأرمن ينافسون السكان الأصليين في سوق العمل، التي تعاني أصلاً من الكساد، إلى أن انفجر التوتر الذي نشأ بين الطرفين في مجزرة جرت للأرمن في شهر شباط 1919[8]. وفي هذه الأثناء أُغرقت دمشق بطوفان من الحجازيين ورجال القبائل السوريين الذين شكّلوا جنود جيش فيصل. وإذ استقر هذا الجيش، عمّ الكسل والاستياء في صفوفه، فقاموا بتشكيل عصابات مسلحة تطوف أرجاء المدينة والريف المجاور زارعين الرعب والفوضى. إضافة إلى هؤلاء القادمين الجدد كان هنالك الضباط والمدنيون غير الدمشقيين الذين كان كثير منهم محدثي التحوّل إلى الحركة العربية، والباحثين عن مناصب في الحكومة الجديدة، وقد أدى كل ذلك إلى نشوء حدود من التوتر منذرة بالخطر، فقد بدأ الأهالي المحليين بالاشتباك مع المهاجرين الجدد[9].

8- «كشفت حادثة مأساوية وقعت في حلب، خلال شهر شباط 1919، مدى هشاشة الأوضاع التي يعيش فيها المرحّلون الأرمن في المدن السورية الكبرى، وضرورة استعجال إجلائهم. فقد حدث توتر شديد غذّته بعض الأوساط الإسلامية المتعصبة في حلب عبر صحفها التي أقدمت على نشر مقالات نارية تهدف إلى إثارة الجماهير الشعبية ضد اللاجئين الأرمن. ووقعت، في الوقت عينه، أحداث خطيرة في مدينة الإسكندرون القريبة بين جنود من الفرقة الأرمنية والسكان المسلمين المحليين. ولما بلغ نبأ هذه الصدامات حلب، أسهم في تأجيج الوضع في المدينة. وأخيراً أسفرت هذه الحملة، في 28 شباط، عن حركة شعبية معادية للأرمن في حلب. فاندفعت عامة الناس في المدينة، يصحبها دركيون وجنود عرب، بحثاً عن لاجئين أرمن. واستمرت المجازر ساعات عدة ولم تتوقف إلا بعد تدخل الجيش البريطاني. وكانت الحصيلة مقتل خمسين أرمنياً وجرح مئة وخمسين، فيما اعتُبر عديدون في عداد المفقودين». من كتاب فاهيه طاشجيان، **الأرمن، البحث عن ملجأ 1917-1939**، انظر:

http://www.ancme.net/studies/436

9- فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، ص128-131.

ومما زاد الوضع تعقيداً أن فيصلاً شغل نفسه بالمفاوضات الدبلوماسية في أوروبا ومحاربة المخططات الفرنسية في سورية، ولم يلتفت إلى الداخل، كما أنه لم يقم بأي إصلاح للهيكل الحكومي العثماني القائم، ولم تكن إدارته جديدة في شيء سوى بموظفيها، إذ إنه لجأ إلى تسديد ديون حربه لأتباعه ومعاونيه بتعيينهم في الوظائف العامة، واضطره هذا الأمر، نتيجة العدد الكبير من الأتباع داخل الحركة العربية، إلى توسيع حجم بيروقراطيته، ولهذا وجد الكثير من الأعيان والموظفين الدمشقيين متوسطي المستوى أنفسهم خارج وظائفهم التي كانوا يشغلونها سابقاً، فقد جرى استبدال المقربين والموظفين المثقفين القوميين بهم، سواء في المناصب الإدارية الرئيسية أم في وظائف المراتب الدنيا في الحكومة التي امتلأت بالأصدقاء ورفاق أيام الحرب.

كما بدأ هؤلاء القادمون الجدد بفرض الضرائب وتجنيد الناس وشراء السلاح، كما سُمح لهم بالتصرف في إدارة معونة بريطانية شهرية قدرها 150 ألف جنيه إسترليني وفق مشيئتهم التامة. مما أدى إلى تسلل المحسوبية والفوضى إلى أنحاء الإدارة المركزية، ولذلك عانت كل دوائر الدولة من ضآلة المخصصات، مما انعكس سلباً في قلة الفوائد للعامة من الأهالي في أنحاء البلاد، بحكم أن الأشخاص الذين أصبحوا الآن في السلطة لم يكونوا معتمدين على المصالح والمؤسسات المحلية.

أما على الصعيد الدبلوماسي الذي تفرغ له فيصل، فقد عانى من الإخفاق أيضاً، إذ فشل في تأمين المطلوب من الأسياد البريطانيين لمواجهة الطموحات الفرنسية في الداخل السوري، وبينما كانت بريطانيا تعيد سورية رسمياً إلى حلفائها العرب، كانت قد وافقت في النهاية على سحب قواتها من دمشق وسورية الشرقية استجابة لتحرك فرنسا لاستكمال تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو التي تحدد مستقبل مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في الولايات العربية من الإمبراطورية، وقبل أن يسحب البريطانيون جيش احتلالهم كانت القوات الفرنسية قد عززت وجودها في لبنان وغرب سورية.

وإذ رأى فيصل نفسه مهدداً بتنامي إمكانيات العدوان الفرنسي، وهو لا يملك سوى بقايا هيكل عظمي لقوات عربية تحت إمرته، فقد حاول بالطرق الدبلوماسية الحفاظ على قواعد سلطته في سورية، لكنه كان مكبلاً بمطالب مؤيديه القوميين المتحمسين لعدم الدخول في أية نقاشات أو إبرام أية اتفاقيات تؤدي إلى وقوع الأراضي العربية تحت الانتداب الأوروبي أو أي نوع آخر من السيطرة الأجنبية.

وأصبحت هذه الضغوط الداخلية على فيصل أكثر وضوحاً وشدة عندما وقّع في كانون الثاني عام 1919 اتفاقاً مع حاييم وايزمان يسمح بزيادة التسرب اليهودي إلى فلسطين مقابل الدعم الصهيوني لدولته العربية في سورية. لكن هذا لا يعني أن فيصل كان مؤيداً لفكرة الوطن القومي اليهودي المستقل، بل كان يريد تحديداً أن تتم الهجرة تحت إشراف بريطاني لا دولي.

لم يكن فيصل يرى في المسألة الفلسطينية قضية ملحّة، وبالتالي فقد تصوّر أن تسوية كهذه مع وايزمان يمكنها أن تدعم موقعه عند العودة إلى التفاوض مع فرنسا، لكنه أخطأ في حساب رد الفعل الفلسطيني، فقد كانت هنالك عند الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، معارضة موحّدة للحركة الصهيونية ازدادت تماسكاً بعد عام 1908 وعبّرت عن نفسها محلياً بالاستياء الواسع من اليهود، ورسمياً داخل البرلمان العثماني.

كذلك لم يكن العرب الفلسطينيون عموماً قد تأثروا بالثورة الهاشمية عام 1916، واختاروا البقاء على التحام مع اسطنبول والإمبراطورية حتى احتلال الحلفاء لفلسطين عام 1918، وكان الأعيان الفلسطينيون، الذين اعتبروا فيصلاً ممثلاً لهم، قلّة في بلادهم.

وفي الوقت نفسه الذي كان فيصل يجري فيه مفاوضاته مع وايزمان، ظهرت في دمشق منظمة سياسية ذات واجهة ثقافية تضم مناضلين قوميين عرباً، فلسطينيين وسوريين، بقيادة فلسطينية بحتة، وأطلق عليها اسم «النادي العربي». وقد كرّست هذه المنظمة الجديدة جلّ نشاطها للقيام بنشاطات مضادة للصهيونية، وللضغط على فيصل للوقوف في وجه الحركة الصهيونية. وكان العديد من أعضاء اللجنة التنفيذية للنادي يشغلون مناصب رئيسية في إدارة فيصل، ومنهم قائد شرطة دمشق وقائد الدرك فيها، ولذلك فقد تمكّنت هذه المجموعة من إحباط خطة الأمير لاستخدام الصهيونية لتأمين الدعم البريطاني في مفاوضاته المقبلة مع فرنسا، من خلال دعاية منظمة مناهضة للصهيونية، بالرغم من أن الأمير كان قد وقّع فعلاً على اتفاقه مع وايزمان.

كان التنظيم السياسي الأكثر نفوذاً في عهد نظام فيصل العربي في دمشق هو جمعية «العربية الفتاة»، واستمرت هذه الجمعية في العمل سراً كما كانت تفعل قبل الحرب وأثناءها. وقد أُعيد تشكيل قيادتها بعد الاستيلاء على دمشق لتضم ضباطاً شريفيين بارزين معينين مثل العراقي ياسين الهاشمي وحاكم دمشق العسكري علي رضا الركابي، وشباناً مدنيين، أصغر سناً من أعضائها الأوائل، كجميل مردم بك ونسيب البكري وأحمد قدري وشكري القوتلي. قدّمت «العربية الفتاة» دعماً غير محدود لفيصل حتى نهاية عام 1919، ولم تكن القرارات السياسية الهامة تتخذ خلال هذه الفترة إلا بعد التشاور مع قيادتها.

وفي كانون الأول 1918 قررت الجمعية الخروج إلى العلن عبر تنظيم كبير هو «حزب الاستقلال العربي» ليكون ناطقاً باسمها في سورية، واتخذ الحزب مقره الرئيسي في دمشق وأنشأ فروعاً له في كل أنحاء سورية واتبع سياسة الانتماء المكشوف إليه، ونادى هذا الحزب بتحرير كل البلاد العربية من السيطرة الأجنبية، كما ضم ناشطين سياسيين سوريين وفلسطينيين، كشكري القوتلي وعزت دروزة، لكن قاعدته الرئيسية كانت سورية[10].

سيطرت قيادات التنظيمات السياسية الثلاثة غير الحكومية، النادي العربي والعربية الفتاة (وحزب الاستقلال ضمناً) و«جمعية العهد»[11] على الحياة السياسية المحلية في سورية خلال عهد فيصل. وعلى الرغم من أن هؤلاء حافظوا على جبهة سياسية موحدة قامت على أساس الاستقلال العربي الكامل أمام القوى الأوروبية، فإن الطموحات السياسية لكل منهم كشفت عن ميول مناطقية وإقليمية بدأت تظلل المشاعر العربية الجامعة.

فقد كان النادي العربي أول تلك التنظيمات التي سحبت تأييدها لفيصل، عندما شعرت قيادة النادي الفلسطينية أن الأمير والزعماء القوميين العرب الآخرين، وخصوصاً الضباط العراقيين في «العهد» لم يكونوا يوجّهون انتباهاً كافياً إلى المسألة الفلسطينية، وعلى الرغم من أن «العربية الفتاة»، وواجهتها «حزب الاستقلال»، كانت أكثر رغبةً في دعم سياسات فيصل، فإنها كانت متعاطفة أيضاً مع شكاوى قيادة «النادي العربي»، ومرد ذلك إلى أن قوميين دمشقيين شباباً كجميل مردم بك وشكري القوتلي وأحمد قدري كانوا جزءاً من قيادة «العربية الفتاة ـ حزب الاستقلال» وأعضاء ناشطين في «النادي العربي» كذلك.

لكن الانقسام الأكبر كان بين سورية الكبرى والعراق، وقد ساهم في بروز هذا الانقسام مجموعة من العوامل: فبينما كانت فلسطين جزءاً من سورية الكبرى، كان العثمانيون يعاملون بلاد ما بين النهرين والفرات الأدنى دوماً كولايتي حدود، وعليه فقد حافظت دمشق وأراضيها الداخلية في ظل الإمبراطورية على روابط تجارية قوية مع فلسطين مدعومة بشبكة اتصالات جيدة التكامل، بينما كانت الروابط الاقتصادية للسوريين والفلسطينيين مع العراق الأبعد قد ضعفت ضعفاً ملحوظاً خلال القرن التاسع عشر نتيجة تدهور تجارة الصحراء السورية.

10- المرجع نفسه، ص134.

11- جمعية سرية ضمّت ضباطاً عثمانيين، سوريين وعراقيين، هدفت إلى الاستقلال الذاتي للولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية وتشكيل ملكية مزدوجة على غرار الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية، لكنها انشقت بعد الحرب على أساس جغرافي (عراقي ـ سوري) وكانت الحصة الأكبر فيها للعنصر العراقي. تسلّم العديد من أعضائها من الضباط العراقيين مناصب وزارية أيام حكم فيصل.

ومع نمو العروبية بعد عام 1908، قامت روابط سياسية بين السوريين والفلسطينيين داخل البرلمان العثماني حيث قام مندوبون سوريون، كشكري العسلي، بدعم محاولات العرب الفلسطينيين لوقف الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ثم تابعوا نضالهم في القاهرة، التي لجؤوا إليها لاحقاً، من أجل الحقوق العربية والاستقلال الذاتي في الولايتين، لكن الاتصالات السياسية بين القوميين الفلسطينيين والسوريين من جهة، والعراقيين من جهة أخرى لم تبدأ إلا في نهاية الحرب.

أضف إلى ذلك أن التعاون الداخلي بين «النادي العربي» و«جمعية العهد» التي يسيطر عليها العراقيون لم يكن قوياً أبداً، كما سبّب التنافس بين «العربية الفتاة» و«العهد» على النفوذ لدى فيصل توتراً في العلاقات بين التنظيمين.

وأخيراً، فقد كان معظم قادة القوميين الفلسطينيين والسوريين مدنيين، وغالباً ما انحدروا من عائلات مدينية وجيهة بارزة، أما العراقيون فكان أكثرهم من ضباط الجيش ومن أصول اجتماعية أقل شهرة[12].

نتيجة لكل هذه الظروف، وجد فيصل نفسه في مأزق خطير. فقد كان الاقتصاد السوري على شفا الانهيار، وكانت الانقسامات والفوضى في حكومته مصدر تهديد كبير لحكمه، وكان مؤيدوه الذين يسيطرون على التنظيمات القومية غير الحكومية يشكّلون مراكز قوى متناحرة كما أسلفنا، ولذلك فقد أعاقت أهدافهم وطموحاتهم ونسختهم القومية الأكثر جذرية جهود الأمير في تقديم نفسه إلى أوروبا حاكماً لا منازع له في دولة عربية مستقلة تسير أمورها على ما يرام، وقومياً معتدلاً.

إضافة إلى ذلك، كان أعيان دمشق المحليون يبحثون عن دعم خارجي يساعدهم في العودة إلى السيطرة السياسية على دمشق، في الوقت الذي كانوا يحافظون على قدر لا بأس به من النفوذ المستقل بين العامة المحليين. وفي هذه الأثناء كان عملاء سياسيون فرنسيون في دمشق وبيروت يبحثون أيضاً عن متعاونين محليين قادرين على تحدي مطالبة فيصل بسورية، وقد وجدوا ضالتهم في إقامة تحالف مع أعضاء بارزين من الأعيان المستائين.

نتيجة لكل ذلك قام فيصل في منتصف عام 1919 بالدعوة إلى مؤتمر منتخب ينعقد في دمشق، وأمِل في أن يكون له تأثير مزدوج: توجيه النشاطات السياسية للتنظيمات القومية

12- فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، ص135-136.

باتجاه دعم أكبر لنظامه، وإقامة هيئة تمثيلية ذات جبهة موحدة لمساندة برنامجه الاستقلالي أمام القوى العظمى.

أجريت الانتخابات على أساس نظام المرحلتين في المناطق الخاضعة لسيطرة فيصل، أما في المناطق الخاضعة للسيطرة الأجنبية (إقليمي لبنان وفلسطين الساحليين) فانتخب الوجهاء و«قادة الرأي» مندوبيهم مباشرة.

شهدت الانتخابات في دمشق تنافساً حاداً، فقد اغتنمت الزعامة السياسية التقليدية للمدينة التي تشكّل جماعة قوية من الأعيان المُلّاك بزعامة محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف، هذه الفرصة لإظهار نفوذها وكراهيتها لفيصل والقوميين، وقد أظهرت الانتخابات جلياً مقدار الكراهية وقلة الثقة التي كان الحرس القديم يضمرها تجاه جناح دمشق المحلي للقوميين بقيادة جميل مردم بك وشكري القوتلي وأحمد قدري وعائلة البكري، وسجلت لائحة المحافظين انتصاراً باهراً ولم يحصل القوميون إلا على مقعدين لنسيب البكري وفايز الشهابي من أصل مقاعد دمشق البالغة ستة عشر مقعداً.

عقد المؤتمر السوري للمرة الأولى في دمشق يوم السادس من شهر تموز 1919، بحضور 89 مندوباً عن المدن والمناطق الريفية والقبائل البدوية في سورية وفلسطين ولبنان. جاء أكثر من أربعين بالمئة من المندوبين من أربع مدن داخلية في الدولة السورية العربية، وهي دمشق وحلب وحماة وحمص. وكما كان الأمر في دمشق، فإن الأكثرية الساحقة من نواب المدن الداخلية الثلاث الأخرى كانت مؤلّفة من أبناء عائلات المُلّاك البيروقراطيين القوية محلياً. كان من بين نواب حلب ومنطقتها الستة عشر واحداً من كلٍّ من عائلات الجابري والمدرس والقدسي والكيخيا وهنانو والرفاعي والحراكي والنيال والمرعشلي. وجاء من حماة نواب من عائلات البرازي والكيلاني والبارودي، ومن حمص جاء اثنان من عائلة الأتاسي وواحد من عائلة رسلان، والواقع أن مصالح الملّاكين المحليين كانت ممثلة بهذه الوفود أفضل من تمثيلها في وفد دمشق.

لكن التوجه السياسي لوفود حلب وحماة وحمص كان مختلفاً عن توجه وفد دمشق. إذ قبل احتلال الحلفاء لسورية عام 1918 لم تكن الخصومات السياسية في المدن الثلاث قائمة على إيديولوجيتي العثمانوية والعروبة كما هو الحال في دمشق، فقد كان للعروبة تأثير أقل فيها، وباستثناءات قليلة، فقد بقيت عائلات المُلّاك البيروقراطيين الكبرى في حلب وحماة وحمص عثمانوية علناً وفي خدمة الإمبراطورية حتى انهيارها. أضف إلى ذلك أن العلاقات

السياسية بين عاصمتي الولايتين السوريتين، دمشق وحلب، لم تكن قوية قبل عام 1918، وكانت كل من المدينتين تدار بشكل منفصل عن الأخرى في ظل الإمبراطورية. وعلى الرغم من أهمية الطريق التجاري الذي يربط بينهما، فإن حلب ودمشق كانتا تقعان على محاور تجارية مختلفة وكانت أسواقهما الاقتصادية الأكثر أهمية توجد في اتجاهات متعاكسة، لكن فرض دولة فيصل العربية دمشق عاصمة لها، أجبر الزعماء السياسيين في حلب على الانضمام إلى الركب القومي لتأمين عدم إهمال دمشق لمصالحهم الشخصية ومصالح ناخبيهم[13].

وفي محصلة نتائج الانتخابات، وعلى الرغم من فشل الزعامة القومية الدمشقية فيها لصالح محافظيها، فقد وقع المؤتمر تحت سيطرة «العربية الفتاة» و«حزب الاستقلال»، وبذلك أُغرقت دعوة الحرس القديم إلى الاعتدال والاستقرار بضجيج مطالب الوفود القومية الداعية إلى الاستقلال الناجز وغير القابل للمساومة، بينما كان فيصل يأمل من وراء هذه الهيئة دعماً لسياسته وفرضها لاعتدال أكبر في الحياة السياسية السورية، عن طريق كبح جماح النشاطات القومية الراديكالية للتنظيمات غير الحكومية، لكن لهجة المؤتمر القومية المتطرفة أثبتت أنها أكثر إحراجاً للأمير من كونها داعمة له.

وفي مطلع شهر آب 1919 أنشأ فيصل «مجلس مديرين» ليحلّ محل الإدارة العسكرية التي كانت قائمة منذ الاستيلاء على دمشق. وكان المجلس يتألف من أصدقاء فيصل الأقرب إليه، برئاسة الدمشقي، ضابط الجيش العثماني السابق وحاكم دمشق العسكري، علي رضا الركابي، كما ضمّ ضابطاً عراقياً هو ياسين الهاشمي، وكان هدف الأمير من وراء إيجاد هذا المجلس هو «نزع القوة الدافعة للمؤتمر السوري»، دون حاجة إلى حلّه، وكذلك تنشيط الإدارة الضعيفة في البلد.

وفي مطلع خريف عام 1919 كان المؤتمر السوري قد أصبح صامتاً وغير فاعل، ليس بسبب مجلس المديرين وحسب، وإنما بسبب غياب الأمير في أوروبا بين لندن وباريس لإجراء جولات جديدة من المفاوضات. وقد استمرت قيادة المؤتمر العام بدعم فيصل على أمل أن يبقى قادراً على إقناع القوى الأوروبية بمنح الاستقلال الكامل للعرب، لكن مع تطويق القوات الفرنسية للدولة السورية العربية وعدم ظهور أية إشارة عن وجود اتفاقٍ مؤاتٍ في الأفق، بدأ قادة القوميين يزدادون تشاؤماً بشأن نتيجة المساومات التي يقوم بها الأمير، وعدم تنفيذ الوعود التي بذلت له.

13- المرجع نفسه، ص136-139.

تحوّل التشاؤم إلى خوف وغضب في أواخر تشرين الأول لدى انسحاب القوات البريطانية من الداخل السوري، فاندلعت مظاهرات معادية للشريفيين في دمشق، وتبعها تشكيل «اللجنة الوطنية العليا» المؤلّفة من زعماء الأحياء الدمشقية والقيادة المحلية لـ«العربية الفتاة» رداً على تقارير غير مؤكدة تسربت إلى دمشق تقول بأن فيصلاً قد توصل إلى تسوية غير ملائمة مع رئيس الوزراء الفرنسي «كليمنصو»، واستمر تصاعد التحرك القومي الموجه ضد الأمير خلال الشهرين الأخيرين من عام 1919[14].

نهاية حكم الأمير فيصل في 24 تموز 1920

على صعيد العلاقات الثنائية، الفرنسية ـ البريطانية، فقد غلب التفسير الفرنسي لاتفاقية سايكس ـ بيكو على التفسير البريطاني، وعلى إثر ذلك وافق لويد جورج على مطالبة كليمنصو له بانسحابٍ كاملٍ لجيش الاحتلال البريطاني من الداخل السوري. حصل هذا في الوقت الذي كان فيه فيصل يتصوّر إمكانية اللعب على وتر التناقض البريطاني ـ الفرنسي لصالحه، الأمر الذي أدى به في نهاية المطاف إلى الإذعان لمطالب الفرنسيين المؤلمة. وفي بداية عام 1920 توصل فيصل وكليمنصو في باريس إلى اتفاق على النقاط التالية: تأمين حكم عربي لسورية الداخلية لكن على فيصل الاعتراف بلبنان منفصل تحت الانتداب الفرنسي، وبحصول الدروز على استقلال ذاتي ضمن سورية ويكون البقاع منطقة محايدة، كما يكون التمثيل الدبلوماسي السوري في الخارج مسؤولية فرنسية، وتكون للفرنسيين الأولوية في تقديم المساعدة لسورية.

وعندما عاد فيصل إلى دمشق في كانون الثاني 1920 وُوجه بعداء أتباعه القوميين، ورفضت اللجنة التنفيذية لـ«العربية الفتاة» اتفاق الأمير مع كليمنصو، وكان قد أُعيد تشكيل هذه اللجنة مؤخراً لتضم أكثر القوميين السوريين حماسة. وإذ بقي فيصل بلا قوة سياسية في الخارج، وبنفوذ ضئيل في الداخل، لم يبق أمامه سوى بديل واحد فقط، وهو النواة المحافظة لأعيان دمشق، تلك الجماعة التي تعمّد تجاهلها منذ رفضها المبكر للتعاون مع الضباط الشريفيين والقوميين الراديكاليين، وفي الوقت نفسه كانت هذه المعارضة، بعد تجربة الإقصاء المريرة التي عانتها خلال عامين تقريباً، ناضجة لطلب الودّ.

بدأ فيصل اتصالاته معها، وأثمرت تلك الاتصالات عن قيام عبد الرحمن اليوسف (كان

14- المرجع نفسه، ص140.

محمد فوزي العظم قد توفي في تشرين الثاني 1919)، ووجهاء سوريين آخرين من المدن الداخلية الأربع، بتشكيل حزب سياسي جديد ضمّ بين قادته مُلّاكاً وضباطاً سابقين مثل سامي باشا مردم بك ومحمد عارف القوتلي ومحمد علي باشا القضماني وبديع بك المؤيد العظم وعطا العجلاني وعطا الأيوبي وعلاء الدين الدروبي، وقوميين عديدين ممن غيّروا معاطفهم، وسُمّي هذا الحزب الجديد بـ«الحزب الوطني» وخرج ببرنامج يطالب بالاستقلال الكامل لسورية ضمن حدودها الطبيعية (سورية ولبنان وفلسطين) وبملكية دستورية برئاسة فيصل.

كان هذا البرنامج مجرد زخرف الهدف منه إزالة مخاوف القوميين وغضبهم، ولاجتذاب حلقات أوسع من المؤيدين، وفَهِم السياسيون البراغماتيون في قيادة الحزب الوطني أن سورية ليست في موقع يسمح لها بمقاومة الفرنسيين، ولذلك سعوا بهدوء إلى تسوية مع فرنسا على أساس اتفاق فيصل ـ كليمنصو (الذي لم يُوقّع أصلاً)، وإلى تقوية اتصالاتهم مع عملاء فرنسا السياسيين في المنطقة للإفادة منها في حال حصول غزو عسكري. وفي الحقيقة لم يكن الحزب الوطني ملتزماً بالاستقلال، كما كان راغباً في الاعتراف بـ«وطن قومي» لليهود في فلسطين.

وفي مواجهة هذا المدّ الجديد، ولإجبار فيصل على التراجع عن اتفاقه مع كليمنصو، عاد قادة القوميين إلى عقد المؤتمر السوري في مطلع آذار عام 1920، حيث تمّ القيام من خلاله بهجوم مرير ضد تسوية الأمير مع كليمنصو، وطالب المؤتمر، برئاسة هاشم الأتاسي، بالاستقلال المطلق لسورية الكبرى وانسحاب كل الجيوش الأجنبية، والرفض التام للصهيونية ولفكرة «الوطن القومي» اليهودي في فلسطين.

وللقضاء على قوة دفع دعوة الحزب الوطني السابقة إلى إنشاء الملكية، أصدر المؤتمر إعلاناً للمبادئ[15] كما أُعلن فيصلاً ملكاً على سورية في الثامن من شهر آذار 1920، وفي المقابل أجبره على حلّ مجلس المديرين وتشكيل حكومة قومية برئاسة علي رضا باشا الركابي تديرها من وراء الكواليس قيادة «العربية الفتاة».

كما قام المؤتمر، عبر لجنة للصياغة قام بتكليفها، بوضع دستور للمملكة السورية (القانون الأساسي)، هو الأول في تاريخ سورية، وفي تاريخ البلاد العربية كلها.

كان شكل الحكم الذي اعتمده القانون الأساسي للمملكة العربية، التي ضمّت سورية

15- للاطلاع على النص الكامل لإعلان المبادئ، انظر: غالب العياشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية**، مطابع أشقر إخوان، بيروت، 1955، ص53-57.

الجغرافية ضمن حدودها الطبيعية، هو في إطار مملكة دستورية مدنية ديمقراطية تقوم على مبادئ اللامركزية الواسعة وتحافظ على حقوق الأقليات[16].

وقد كان للسوريين القوميين في دمشق وحمص وحماة وحلب، الذين كان الكثير منهم من أبناء عائلات المُلّاك البيروقراطيين النافذة في مدنهم، وكانوا تقريباً في العمر نفسه ومتعلمين في المدارس الاختصاصية العثمانية، ومتأثرين بتجارب حياتية متشابهة؛ الإسهام الرئيسي في تأطير إعلان المبادئ الذي أصدره المؤتمر السوري وفي صياغة «الدستور ـ القانون الأساسي».

حاول الملك فيصل خلال الشهرين التاليين تأجيل انحيازه إلى جانب مؤيديه الأكثر تصلباً، كما حاول تهدئة جموح الطموحات الفرنسية الإقليمية في الداخل السوري بأن عرَضَ إرسال مساعدة عسكرية للجيش الفرنسي الذي كان يحارب الأتراك في الشمال والعصابات السورية العاصية في منطقتي حلب واللاذقية بمساعدة كمالية من الضباط والسلاح والدعاية، لكن إعلان «سان ريمو» الذي صدر في نيسان، مانحاً فرنسا حق الانتداب على سورية أكّد نيّات الفرنسيين وإصرارهم على احتلال سورية وقطع كل السبل على أي حل سياسي، الأمر الذي دفع القوميين إلى إجبار الملك على صرف رضا الركابي وتعيين هاشم الأتاسي رئيساً للوزراء، وقد شكّل الأخير حكومة مؤلفة من القوميين الأكثر راديكالية ومن المجاهرين بالعداء لفرنسا، ومنهم عبد الرحمن الشهبندر ويوسف العظمة، وهو ضابط سابق في الجيش العثماني، ألماني التدريب، وأثبت الملك في الواقع أنه رهين مؤيديه القوميين وخاضع لضغوطهم، لأنه، من خلال هذه التشكيلة الوزارية، كانت المملكة مستعدة للقتال حتى النهاية[17].

عندما علم الفرنسيون بنجاح القوميين الراديكاليين في تحويل فيصل إلى وجهة نظرهم استعدوا للتحرك نحو دمشق. وكان الجنرال غورو، قائد جيش المشرق الفرنسي، قد توصل قبل ذلك إلى اتفاق هدنة مع مصطفى كمال يؤمّن له الهدوء على الجبهة التركية، ثم أرسل قواته لسحق العصابات العاصية داخل لبنان التي كانت منذ عام 1919 قد أنهكت بغزواتها المناطق المسيحية المتعاطفة مع الفرنسيين في الشمال والجنوب. وفي 14 تموز وجّه غورو إنذاراً إلى فيصل يطالبه فيه بحلّ جيشه والاعتراف بالانتداب الفرنسي و«طرد المتطرفين» من مؤيديه، ومنحه مهلة أربعة أيام لقبول الإنذار.

16- النص الكامل للدستور مدرج في الملحق رقم 2، في نهاية الفصل.

17- فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، ص141-142.

تأرجحت الحكومة الفيصلية بين القبول والرفض، بينما أوضح كبار ضباطه أن المقاومة تعني الانتحار. وعلى الرغم من التحفظات الهامة، فقد أعطى فيصل موافقته «من ناحية المبدأ فقط»، وعقد المؤتمر السوري جلسة وهو بحالة الغضب الشديد، لكن لمواجهة قرار الحكومة بحلّه، وكان حلّ الجيش قد بدأ بالفعل. وعندما وصلت أنباء استسلام فيصل للفرنسيين إلى عامة الشعب نزلت الجماهير الغاضبة بعنف إلى الشوارع احتجاجاً، وعندما هوجم مقر إقامة الملك نفسه أمر فيصل رجال الشرطة بإعادة النظام إلى نصابه، وسقط في هذه العملية أكثر من مئة قتيل.

فوق هذا طالب غورو بـ«قبول أكثر صراحة لشروطه»، ممدداً مهلة التفاوض حتى 21 تموز، فوافق فيصل على تلبية هذه المطالب قبل انتهاء المهلة بيوم واحد[18]، أملاً بأن يوفّر موقفه هذا احتلال دمشق، لكن الجيش الفرنسي كان قد بدأ فعلاً تقدّمه نحو دمشق. وفي صباح 24 تموز اشتبك جيش شريفي مفكك ومتنافر، مستكمل بعناصر من الأحياء الشعبية، وبقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة، مع الجيش الفرنسي المتقدّم عند خان ميسلون غرب دمشق، وانتهت المعركة في ساعة مبكرة من بعد ظهر اليوم نفسه، وهُزمت القوات العربية وتفرقت. وفي اليوم التالي دخل الجيش الفرنسي دمشق من دون مقاومة. وكان فيصل قد غادر دمشق إلى ضواحيها مساء اليوم السابق بعد أن قام بتعيين حكومة تصريف أعمال من المحافظين برئاسة علاء الدين الدروبي، وهو عضو بارز في الحزب الوطني ومتعاطف علناً مع الفرنسيين، وضمّت حكومته وجهاء دمشقيين على شاكلته، منهم عبد الرحمن اليوسف وبديع المؤيد العظم وعطا الأيوبي، وكان ذلك على أمل تهدئة الفرنسيين. وعلى الرغم من أن الفرنسيين لم يكونوا مستائين من الحكومة الجديدة، إلا أنهم لم يكونوا ينوون على الإطلاق أن يتخلوا عن مكاسبهم لفيصل، حيث طلبوا منه مغادرة سورية يوم 27 تموز، فانتقل بالقطار إلى درعا أولاً ثم إلى حيفا، حيث حيّاه المفوض السامي البريطاني في فلسطين «بمراسم الشرف».

أما أتباعه القوميون فقد اختفى كثيرون منهم وهربوا إلى فلسطين ومصر والعراق، وأصدرت السلطات الفرنسية أحكاماً فورية بالموت على اثنين وثلاثين زعيماً مع أن معظمهم

18- غير أن هذه البرقية لم تصل إلى بيروت. ولم يكشف حتى الآن عن سر عدم إبراق هذه الرسالة. وقد شاع أن حسن الحكيم، وكان مديراً عاماً للبرق والبريد، عمد إلى عدم إرسالها، معارضة منه لسياسة الحكومة والملك. وقيل أيضاً إن الإفرنسيين أنفسهم عطلوا الخطوط البرقية لكي لا تصل الرسالة فتدخل فرنسا إلى سورية فاتحة غازية، كما قيل إن ثمة سبباً آخر لم يستطع أحد اكتشافه.. (**مذكرات خالد العظم**، الطبعة الثانية، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1973، مج 1، ص115-116).

كان قد هرب فعلاً. أما قواعد القوميين، ومعظمهم من الدمشقيين، فقد اعتُقل المئات منهم وزجّوا في السجون أو أُعدموا.

وفي نهاية تموز كان الأمل باستقلال عربي قد تلاشى وبدت الحركة القومية العربية وكأنها في مرحلة الاحتضار وتشتت زعماؤها، كما دُفنت المملكة العربية السورية، ووضِعت دمشق، قلب العروبة النابض، تحت إشراف فرنسي متشدد.. وجد في خدمته نواة الأعيان والوجهاء المدينيين المحافظين الذين تمكنوا من النجاة من فوضى السنتين السابقتين واضطراباتهما[19].

سياسة فرنسا الانتدابية

نظراً لما وَشَت به فترة الانتداب الفرنسي على سورية من إسقاطات معاصرة، كادت في بعض وجوهها أن تكون متطابقة، سواء على صعيد الاستراتيجية الملتبسة التي انتهجها الفرنسيون في تثبيت وتدعيم حكمهم غير المستند لأية شرعية، سوى ما اتفق عليه البريطانيون والفرنسيون سراً (اتفاقية سايكس ـ بيكو) وقرارات مؤتمر سان ريمو التي أرست نظام الانتداب المثير للجدل، أم على صعيد التكتيكات التي طبّقتها سلطة الانتداب في طرائق مواجهتها للاحتجاجات والحركات الاستقلالية التي اندلعت ضدها، وأساليب تعاملها مع مختلف المناطق السورية ومع التيارات والرموز الوطنية والسياسية فيها؛ وما كان لكل ذلك من تأثير جذري على مستقبل البلاد بعد الاستقلال، فسنعرض، بشيء من التفصيل لهذه الفترة، القصيرة زمنياً، لكن الحافلة بالأحداث والوقائع والاستنتاجات.

وفي التفاصيل، فقد تأثرت سياسة فرنسا الانتدابية في سورية، في الفترة ما بين عامي 1920 و1945، بمجموعة من العوامل، كان لها دور كبير في مجمل الإخفاقات التي عانت منها تلك السياسة:

لقد كان إخفاق فرنسا كامناً في جوهر وجودها في سورية، القائم على مزيج غير متوازن من المصالح الثقافية والسياسية والاقتصادية[20]، إضافة إلى قيود دولية فرضها النوع الجديد

19- فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية**، ص143-145.

20- للمزيد من الاطلاع على الأعمدة الاستراتيجية الثلاثة، الثقافية والاقتصادية والسياسية، التي حكمت السياسة الفرنسية في سورية ولبنان، راجع: فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية**، 1920- 1945، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى، بيروت 1997، ص49-55.

المحدد من السيطرة الإمبريالية ممثّلاً بنظام الانتداب، المختلف كلياً عن نظام السيطرة الاستعمارية الذي كانت فرنسا تمارسه في مستعمراتها الإفريقية. كما كان لإعلان الرئيس الأميركي «وودرو ويلسون» ذي النقاط الأربع عشرة، ولتشكيل عصبة الأمم، اللذين فرضا بأن يكون الانتداب تخويلاً للدولة المنتدَبة بالواجب القانوني والمعنوي في قيادة الشعوب المتخلّفة إلى مستوى حضاري أعلى يؤهلها للاستقلال والديموقراطية، لا خدمة لمصالح الدولة المنتدَبة نفسها، دورٌ مؤثرٌ في تأطير هذه الحدود الجديدة والحدّ من الأطماع الفرنسية الاستعمارية التقليدية.

ولقد خلق هذا الوضع، الذي لم تألفه فرنسا في مستعمراتها السابقة، حالة من الانفصام أدت إلى عدم نجاحها في تنفيذ سياسات أي من الصنفين، كما جعل الفرنسيين يعتبرون احتلالهم لسورية عبئاً عليهم ما داموا مضطرين في نهاية المطاف لمنحها الاستقلال، الأمر الذي لم يكن يدور بخلدهم عندما اتفقوا مع البريطانيين على اقتسام المنطقة في معاهدة سايكس ـ بيكو. ولقد أدى ذلك، خاصة بعد الخسائر المادية والبشرية الهائلة التي لحقت بفرنسا خلال الحرب، إلى تقليص نفقاتها واستثماراتها في سورية إلى الحد الأدنى.

كما كانت هنالك بعض الأسباب غير المرتبطة بسورية ذاتها، ومنها الهشاشة الاقتصادية لفرنسا ما بعد الحرب، وطبيعة الحياة السياسية الفرنسية ما بين الحربين، وتحديداً ضعف الحكومة الائتلافية المتزعزعة وما وازاه من قوة لمجموعات الضغط السياسية كالحزب الاستعماري.

وإلى هذا فقد كانت النزاعات والانقسامات التي عصفت بفرنسا بعد الحرب والصراعات الإيديولوجية الضارية بين الائتلافات والأحزاب السياسية، يميناً ويساراً، وبين الجنرالات والسياسيين، وبين دعاة الاستعمار والمعادين له، وبين رجال الكنيسة ومؤيديهم والمعارضين لهم[21]، ووجود تيارات يسارية مؤثرة تنادي بالجلاء الكامل لفرنسا عن سورية ولبنان، إضافة إلى تشكيك كثيرين من واضعي الاستراتيجية الفرنسيين بأهمية شرقي المتوسط وباعتباره غير مهم نسبياً للاحتياجات الأمنية الفرنسية، كل ذلك أدى إلى افتقار السياسة الانتدابية الفرنسية في سورية إلى التناغم والاستمرارية[22].

21- بين سنتي 1920 و1940 تغيّر رئيس الوزراء 33 مرة واحتل منصب الرئيس 19 رجلاً مختلفاً. وفي وزارة الخارجية، المسؤولة عن الانتدابات الفرنسية، تقلب في منصب الوزير 14 رجلاً.

22- فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، 1920-1945، ص69-74.

فوق هذا كله، لم يكن يُنظر إلى كل تصرف سياسي في سورية إلا من زاوية انعكاساته المحتملة في شمال إفريقيا، كما أن التعامل مع سورية ومحاولة فهمها كان دائماً يُستمد من تجربتهم في تلك المستعمرات، وقد ساهم في ترسيخ أسس هذا التعامل أن العديد من الفرنسيين الأوائل الذين أُرسلوا لإدارة انتداب فرنسا على سورية ولبنان كانوا ممن خدموا سابقاً في مراكش، فطبّقوا ما تعلموه هناك على الوضع في سورية، خاصة نظرية «المشاركة» على حساب نظرية «الاستيعاب» الأوروبية القديمة. وتقضي هذه النظرية التشارك في الوظائف بين الأوروبيين والسكان المحليين، كما أنها تعني، من الناحية النظرية، تطوير السياسة الاستعمارية بحسب الاعتبارات المحلية، أما بموجب الاستيعاب، فقد كان الأوروبيون يحكمون مباشرة وكان تطوير السياسة خاضعاً تماماً للاعتبارات الأوروبية[23].

وفي هذا الإطار أيضاً، فقد لاحظ أحد الفرنسيين المعاصرين لفترة الانتداب: «أن الجزء الأكبر من قوّتنا الإدارية في سورية، سواء المدنية أو العسكرية، إنما تتلقى ثقافتها في المستعمرات الفرنسية. وهكذا حدث أنهم يميلون للتعامل مع بلد متطور ومتحضر كسورية التي تمتلك نخبة ذات مستوى سياسي واجتماعي وثقافي رفيع كما لو كانوا يتعاملون مع قبائل جبال الأطلس أو زنوج السودان»[24].

كذلك عانت السياسة الفرنسية في سورية كثيراً من عدم فهمها للواقع السوري وخاصة أهمية القومية العربية في الوجدان السوري، فقد اعتبرتها نزعة تعصب إسلامي تعقد العزم على منع انتشار الحضارة الغربية والتقدّم في الشرق، وقد قام هذا الاعتقاد على نظرتها إلى المجتمع السوري بوصفه خليطاً سريع العطب من الجماعات الدينية والعرقية، وقادها اعتقادها هذا إلى محاولة الكشف عن سمات خاصة بكل جماعة على حدة، كما لم يُخفِ الفرنسيون تفضيلهم المسيحيين على المسلمين وتفضيلهم الأقليات الجبلية (الموارنة والعلويين والدروز والتركمان) على الأكثرية العربية السنّية من سكان الساحل والصحراء والمدن، خلافاً للبريطانيين الذين اعتمدت استراتيجيتهم على مصادقة المؤسسة الإسلامية السنّية في المدن. وهذا بحد ذاته أدى إلى افتراض الفرنسيين بأن بريطانيا كانت تشجع القومية العربية في المشرق العربي بغية إضعاف نفوذهم، تمهيداً لطردهم نهائياً منه، وبالتالي لم تكن القومية العربية، في تحليلهم النهائي، إلا سلاحاً حربياً يستخدمه البريطانيون ضد فرنسا.

23- للمزيد من الاطلاع على نظرية المشاركة والاستيعاب، انظر: المرجع السابق نفسه، ص81.

24- Robert Rousseau de Beauplan, *Où va la Syrie?: Le mandat sous les cèdres*, Paris, 1929.

ولنا أن نضيف إلى ما سبق عاملاً حيوياً ومحورياً آخر هو أن اهتمام فرنسا الاستراتيجي خلال الحرب كان محصوراً بالساحل السوري فقط، لكن واضعي استراتيجيتها كانوا مقتنعين أنه من دون معقل في الداخل ستكون المكانة الفرنسية من الإسكندرون، وعلى طول الساحل السوري وصولاً إلى صور، أي حيث أقامت لنفسها وجوداً عسكرياً عام 1919، مهددة على الدوام من جانب الحركة القومية العربية المتمركزة في دمشق والمشرّبة بمزيج من الأفكار العروبية العلمانية والحماسة للجامعة الإسلامية، وبالتالي فإن القومية العربية لم تعد تهدد فقط الاستثمارات المالية والدينية الفرنسية على طول الساحل السوري وفي جبل لبنان فقط، بل غدت، من هذا المنظور، مهددة لشمال إفريقيا الفرنسي.

ومن أجل وقف انتشار المد القومي، كان على فرنسا أن تبسط هيمنتها على الداخل السوري، وتحديداً دمشق. وبتعبير آخر: لم يكن الداخل السوري بحد ذاته هدفاً لواضعي الاستراتيجية الفرنسية وإنما وسيلة لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية التي تقع خارج نطاق هذا الداخل الجغرافي[25].

وفي التطبيق العملي للسياسات الفرنسية في سورية، اعتمدت السياسة الفرنسية ثلاث استراتيجيات عملت على تنفيذها حال بسط سيطرتها على البلاد، وهي: التقسيم الجغرافي، وتأليب المناطق الريفية على المراكز الوطنية المدينية، ومحاولة الحكم باستخدام عناصر متعاونة من بين النخبة السياسية التقليدية (نخبة ضد نخبة) وقد استمدّت هذه الأخيرة من وحي تجربتها في مراكش.

ففي إطار التقسيم الجغرافي، عمدت فرنسا وبريطانيا معاً إلى تقسيم سورية الطبيعية إلى انتدابات منفصلة إدارياً تحت إشرافهما، مما أدى إلى تقطيع أوصال البلاد وعزلها وإحاطتها بحدود مصطنعة وحواجز جمركية أعاقت انتقال السلع والناس بحرية، فقد انقطع سكان حلب عن امتدادهم الطبيعي في تركيا والعراق، في حين اضطر أهل دمشق إلى المرور بنقاط حدود عليها شرطة لدى عبورهم إلى فلسطين. لكن تقطيع سورية الطبيعية هذا لم يكن سوى المرحلة الأولى من عملية التقسيم.

في المرحلة التالية، عمدت فرنسا فور احتلالها لسورية، إلى تجزئتها أيضاً إلى قطع أصغر بهدف عزل الحركة القومية العربية واحتوائها، فقامت أولاً، في شهر أيلول 1920، بخلق دولة لبنان الكبير، بضمّ مدن طرابلس وصيدا وصور ومناطق وادي البقاع وجبل عامل وسهل

25- فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، 1920-1945**، ص66.

عكار إلى جبل لبنان، فولدت دولة بأغلبية كاثوليكية ضئيلة (مارونية تحديداً)[26]، وهذا ما أدام اعتماد الموارنة على الدعم الفرنسي للبقاء في الحكم.

ثم سلخت أجزاء من ولاية حلب في الشمال ومنحتها لتركيا في تشرين الأول 1921، ما جعل الحدود التركية تقترب إلى مسافة 50 كم من مدينة حلب، وبعد ذلك قامت بمنح امتيازات خاصة لتركيا في منطقة أنطاكيا ـ الإسكندرون الواقعة في ولاية حلب، ما قلص مجدداً من مساحة سورية، إلى أن تنازلت نهائياً عن الإسكندرون وأنطاكيا لتركيا عام 1939. وكانت قد تخلّت لبريطانيا عن منطقة الموصل عام 1918، التي كانت جزءاً من منطقة النفوذ الفرنسي بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو عام 1916.

أما في ما تبقى من سورية، فقد اتبعت فرنسا سياسة (فرّق تَسُد) فحوّلت البلاد إلى وحدات مناطقية وعرقية صغيرة، بدعوى أنهم يستجيبون للواقع السياسي والرغبة الشعبية. ففي عام 1920 شرعت في تقسيمها إلى أربعة كيانات مذهبية: دولة بأغلبية سنّية عاصمتها دمشق، ودولة ثانية بأغلبية سنّية عاصمتها حلب وحكم كلاً من المدينتين حاكم محلي يدعمه مستشارون فرنسيون. ثم تمّ الإعلان عن دولة ثالثة علوية ورابعة درزية، وكيان خامس خاص في منطقة الجزيرة.

ففي آذار 1922 أعلنت جبال العلويين وجبل الدروز، الذي سلخته عن ولاية دمشق، دولتين مستقلتين، الأولى للعلويين والثانية للدروز. أما منطقة الجزيرة في الشمال الشرقي ذات الطابع القبلي، حيث تتواجد أقليات كردية وآشورية ومسيحية، فقد أبقاها الفرنسيون تحت سيطرتهم المباشرة وشجعوا النوازع الانفصالية عن سورية في أوساط سكانها. كما جرى وضع القبائل السورية الصحراوية تحت السلطة العسكرية المباشرة لـ قوة البادية الفرنسية (الهجانة)[27].

وفي وقت لاحق، عام 1922 أعلنت فيدرالية سورية تتألف من ولايتي حلب ودمشق والعلويين، لكن تمّ حلّها عام 1924 وحلّ محلها دولة سورية تشمل ولايتي حلب ودمشق واستثني لواء العلويين من هذا الترتيب الجديد، وفي عام 1936 أُدخل رسمياً ضمن الدولة السورية لواء العلويين وجبل الدروز، لكن أعيد فصلهما عن سورية عام 1939 بعد خرق المعاهدة الفرنسية

26- قال الجنرال غورو للبطريرك حويك بعد ضم هذه الأقضية إلى متصرفية جبل لبنان: كنتم كباراً في لبنان الصغير، فأصبحتم صغاراً في لبنان الكبير.

(Vous Étiez "Grands" dans le Petit Liban, Pour devenir "Petit" dans le Grand Liban).

27- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت، نيسان 2012، ص41-42.

ـ السورية وسقوط الحكومة الوطنية، ثم أُعيد توحيدهما مع سورية تحت ضغوط فترة الحرب العالمية الثانية.

أسهمت هذه الاستراتيجية في تحديد نطاق الحركة الوطنية ومنعها من الوصول إلى المناطق المأهولة بالأقليات، كما أن القوى الوطنية التي كانت تنشط في المدن الرئيسة (دمشق وحلب وحمص وحماة) كانت غائبة في المناطق المحيطية، ولهذا فقد واجهت صعوبات كبيرة في توسيع قاعدة نشاطها خارج المراكز الوطنية الأربعة.

وكانت الاستراتيجية الرئيسية الثانية التي تبنّاها الفرنسيون في سورية هي عزل الحركة الوطنية بتأليب المناطق الريفية على المراكز الوطنية المدينية الأكثر وعياً سياسياً وعداءً لفرنسا. وركّزت هذه الاستراتيجية على تغيير قواعد ملكية الأرض التي كانت أساس ثروة الزعامة السياسية المدينية ونفوذها.

فلقد سعت فرنسا، بعد الاحتلال مباشرة، إلى كسر علاقات الاعتماد التقليدية بين طبقة مُلّاك الأراضي الغائبين في المدن والفلاحين السوريين. وكانت الخطوات الأولى التي اتخذتها المندوبية العليا الفرنسية هي إجراء مسح تفصيلي للأملاك، فتمّ تأسيس مكتب للمساحة (الكاداسترو) في وقت مبكر من الانتداب تحت إشراف المندوبية العليا، لكن على نفقة الولايات، وكانت مهماته ضبط نظام تسجيل الأراضي الذي خلفه الأتراك في حالة من الفوضى بعد أن دمّروا سجلات أراضي دمشق وحلب أو أخذوها معهم عام 1918. وكان موظفو «الدفتر خانة» قد بدؤوا، حتى قبل انهيار الإدارة العثمانية في سورية، بسرقة صكوك ملكية الأراضي وبيعها إلى من يدفع أكثر. وعندما نُقلت السجلات، غدا من الصعوبة بمكان التأكد من صحة صكوك الملكية. وكانت العائلات ذات النفوذ وحدها قادرة على حفظ حقوقها في الملكية.

إضافة إلى ذلك، فإن الكثيرين استغلوا علاقاتهم بالحكومة وانعدام الأمن السياسي والاقتصادي على نطاق واسع، فسلبوا بالاحتيال صغار المُلّاك حقوقهم الموروثة. وتسببت الحرب الكونية الأولى نفسها بعملية انتقال أراضٍ واسعة نتيجة الغلاء الفاحش ونقص المواد التموينية والمضاربة والسعي وراء الأرباح الفاحشة، مما اضطر الكثيرين من صغار المُلّاك إلى الاستدانة، وقد أدى عدم قدرتهم على السداد إلى حجز الرهونات، فجرى ضم قرى كاملة في مختلف أنحاء البلاد إلى أملاك كبار مُلّاك الأراضي، وتحوّلت الجماعات القروية شبه المستقلة بين ليلة وضحاها إلى جماعات من المحاصصين والتابعين.

كما سعى مكتب المساحة إلى تفتيت الملكية المشاعية غير المنتجة، والتي كانت أكثر

المظاهر شيوعاً في نظام الأراضي في سورية حيث ساد، إلى جانب الملكيات الخاصة الكبيرة، على شكل أحزمة واسعة مزروعة بالحبوب. وقد فرض هذا النظام قيوداً شديدة على تشكيل حيازات خاصة صغيرة، وبالتالي على التنمية الزراعية.

وكان الهدف الفرنسي من تحطيم نظام المشاع هو عدم تمكين كبار المُلّاك من أن يكونوا المستفيدين الرئيسيين من هذا التطور. لكن عمل مكتب المساحة لم يجر بسلاسة، فقد كانت تكاليف إجراء مثل هذا المسح الواسع في بلد بمثل هذا الفقر والتخلف مرتفعة جداً، كما أن النقص في عدد المسّاحين المدرَّبين جعل المهمة أكثر صعوبة. والأهم من ذلك أن أعمال المسح عُلّقت لأعوام عديدة نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي بلغ ذروته خلال الثورة الكبرى بين عامي 1925–1927، كما عُلّق لاحقاً عام 1934 نتيجة نقص التمويل. ولم يغطِّ المسح التفصيلي إلا ما قارب الـ 25 بالمئة من الأراضي السورية الصالحة للزراعة عام 1938.

وبهذا يمكن القول بأن الجهود الفرنسية لإضعاف طبقة مُلّاك الأراضي المدينيين لم تكن ناجحة إلى حد كبير، لأن الطبيعة الانتقالية للانتداب أعاقت تدفق الرساميل الفرنسية الضرورية لتنفيذ الإصلاحات الزراعية، إلى جانب أن الفلاحين الأميين والمحافظين شككوا في نيّات الفرنسيين التي كانت تُعتبر محاولات للإخلال بطريقة الحياة التقليدية، ونتج عن ذلك أن الطبقة الجديدة من صغار الملّاكين التي تكوّنت بفعل الإصلاحات كانت معرضة لمزيد من الاستغلال من جانب طبقة متماسكة من كبار ملّاكي الأراضي المدنيين والريفيين المهتمين بالحفاظ على امتيازات وضعهم وعلى قاعدة مواردهم المادية في الريف، الأمر الذي أدى إلى إدامة سيطرتها على المجتمع الريفي من خلال مصادرة الحيازات الصغيرة الحديثة العهد عبر التلاعب بشتى الأشكال بالرأسمال الربوي فور تمكن الفرنسيين من تسجيل الأراضي وتوزيعها على الفلاحين، وساعدها في ذلك أن مصارف التسليف الزراعي المموّلة فرنسياً رفضت إقراض الأموال إلى صغار المُلّاك أو إلى الجماعات القروية، الأمر الذي دفعهم إلى الاقتراض من كبار المُلّاك بفائدة أعلى بكثير.

وبهذا لم يؤدِّ انحلال نظام المشاع إلى زيادة في حجم صغار المُلّاك بل شجّع، بشكل غير مباشر، على تراكم الأرض في أيدي عدد أقل من المُلّاك.

كانت هناك عقبة أخرى تعترض سبيل الجهود الفرنسية الرامية إلى عزل الريف السوري عن المدن: فقد كان نظام الانتداب يقوم على أساس الحكم الاستعماري غير المباشر، وعلى هذا، وفي غياب الموارد اللازمة للحكم المباشر أو لتدريب كادرات إدارية محلية، فقد اعتمدت

المندوبية العليا على وسطاء محليين ذوي خبرة إدارية سابقة، ولم تكن هناك في سورية إلا طبقة واحدة يمكن أن يأتي هؤلاء الوسطاء منها، وهي طبقة مُلّاك الأراضي الغائبين في المدن الداخلية التي خدمت الدولة العثمانية «كأرستقراطية في الخدمة»، وهذا ما أبقى الأسس المادية والسياسية لطبقة مُلّاك الأراضي وحصّنها في مواجهة التحديات القادمة من أسفل السلم الاجتماعي خلال عهد الانتداب. وهذا الأمر لم يترك لفرنسا سوى إمكانية واحدة هي تحريض مُلّاك الأراضي المقيمين في الريف وشيوخ القبائل ضد أعيان المدن، وتحريض أعيان المدن بعضهم على بعض. أما إثارة الفلاحين على أسيادهم فلم تكن مطروحة. ولذلك لم يشكّل الريف السوري تحدياً جدياً للمدن إلا بعد الاستقلال.

وفي جهود فرنسا لتطبيق الاستراتيجية الثالثة وهي محاولة الحكم باستخدام عناصر متعاونة من بين النخبة السياسية التقليدية، فقد أدّت القيود الدولية التي فرضت على نظام الانتداب، والمستوى المرتفع نسبياً للوعي السياسي للنخبة ولتنظيمها في سورية، إلى عدم تجنيد مجموعات مهمة من المتعاونين المحليين ذوي النفوذ في المراكز الوطنية في الداخل للمساعدة في التشجيع على احترام فرنسا وتنفيذ سياستها.

عموماً فقد وجد الفرنسيون مجموعتين صغيرتين من المتعاطفين في المدن الوطنية التي يسيطر العداء لفرنسا عليها، أولاها الجماعات المسيحية في دمشق وفي حلب، وكانت هذه الجماعات تتقاطع جزئياً مع البورجوازية الكمبرادورية التي ارتبطت طيلة قرن تقريباً بالمصالح الفرنسية التجارية وحصلت على الحماية السياسية الفرنسية أيضاً. أما المجموعة الثانية فقد ضمّت أعضاء من طبقة الأعيان المسلمين الذين كانوا جزءاً من الإدارة العثمانية العليا في الولايات السورية قبل انهيارها عام 1918. ولأسباب عميقة الجذور، جرى شرحها سابقاً، كان بعض أعضاء النخبة المدينية التقليدية راغبين في معارضة المد الوطني، حتى على حساب التضحية بمصداقيتهم ونفوذهم المستقل في المجتمع المحلي، وهؤلاء اختاروا التعاون مع الفرنسيين بعد الاحتلال مباشرة. وقد أدى تشتيت الفرنسيين للزعامة القومية بالقوة عام 1920 إلى إتاحة المجال أمام الأعيان غير القوميين لتقديم أنفسهم بوصفهم القيادة المحلية الوحيدة المؤهلة، بمستوى تعليمها وتدريبها ومكانتها، للاستيلاء على الوظائف الإدارية العالية التي ظلت شاغرة بعد مغادرة منافسيهم القوميين فجأة.

لكن الاعتماد عليهم أثبت أنه لم يكن مجدياً، لأن فشلهم في جمع أنصار شخصيين عديدين خارج الحكومة يعود، إلى جانب نقص الموارد المالية التي لم تتمكن سلطة الانتداب

من تأمينها، إلى أن تماهيهم الوثيق مع سلطة استعمارية ممقوتة واعتمادهم عليها جعلا منهم أهدافاً سهلة للاتهامات الشخصية المضادة التي كانت توجهها إليهم المعارضة الوطنية بما تملكه من نفوذ مستقل واسع في المدن. وفي النهاية اضطر الفرنسيون إلى الاعتراف بفشل استراتيجيتهم القائمة على أساس الحكم باستخدام النخبة السياسية السورية التقليدية المفتقرة إلى الاحترام والثقة[28].

أما على الصعيد الاقتصادي، فيتفق المؤرخون على أن الفترة الانتدابية على سورية كانت كارثة اقتصادية. فقد عمّقت الرباط الاستعماري لسورية وجعلتها جزءاً من الاقتصاد الفرنسي، وسيطر «بنك سورية ولبنان» على نقد البلاد ما جعله يفرض أجواءً نقدية لمصلحة رجال الأعمال في فرنسا. وطغت البضائع الفرنسية على أسواق سورية، وفُرض على قطاعاتها المنتجة، وخاصة الزراعة، التخصص في منتجات تحتاجها مصانع فرنسا كالقطن والحرير والتبغ والحبوب.

لم تقم فرنسا بإرساء بنية تحتية حديثة كما كان متوقعاً بموجب الانتداب، وخرّبت دورة سورية الطبيعية التي تكوّنت عبر قرون، وأضعفت مدنها كمراكز إقليمية هامة تشكّل نواة علاقات تجارية بين مناطقها والدول الأخرى. وعلى سبيل المثال كانت حلب تعتبر أعظم مدينة في المشرق، إلى أن جاء الانتداب الفرنسي فسدّ عليها سبل التجارة والعلاقات مع شمال العراق وخاصة مع الموصل وجنوب تركيا الناطق بالعربية والسريانية والكردية، وخرّب إطلالتها البحرية على العالم الخارجي بسلخ لواء الإسكندرون الذي كان مرفأ حلب التاريخي، فتحوّلت إلى مدينة محلية وفقدت أهميتها. وأضعفت التجزئة الاستعمارية التي خلقها الانتداب التواصل الاقتصادي، ففقدت دمشق أيضاً إطلالتها الطبيعية على المتوسط عبر مرفأ بيروت وأصبحت مدينة داخلية، وأقيمت الحدود بين المنطقتين البريطانية والفرنسية، ففقدت سورية تواصلها مع فلسطين وشرق الأردن ومع العراق. وفي غياب أسواق خارجية ارتدّت الصناعات والمنتجات السورية إلى أسواقها الداخلية، لكن ذلك كان حلاً مؤقتاً وجزئياً، إذ أغرقت فرنسا سورية الداخلية بالبضائع الفرنسية التي تمتعت بحسومات جمركية ومعاملة تفضيلية.

ورغم الانتشار المتواضع للمصانع، فقد تدنت نسبة العمالة السورية في القطاع الصناعي في ثلاثينيات القرن العشرين عما كانت عليها في ظل الحكم التركي. ففي عام 1913 بلغ عدد عمال الصناعة في سورية ولبنان 308,525 عاملاً، هبط إلى 204,000 عام 1937، منهم

28- فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، 1920-1945، ص83-98.

33,000 فقط في مصانع نشأت في ظل الانتداب. أما معدل الدخل السنوي الثابت فقد هبط في الفترة ذاتها إلى دون ما كان قد بلغه عام 1913[29].

وهكذا فإن السياسة الانتدابية الفرنسية لم تشعل ثورة شاملة فحسب، بل إنها أيضاً اضطرت شريحة واسعة من النخبة السياسية السورية إلى المشاركة في حركة المقاومة الشعبية للحكم الفرنسي.

المواجهات الأولية (1920-1924)

احتل الجيش الفرنسي، المتوغل من الشمال الغربي، مدينة حلب يوم 23 تموز 1920 بعد مواجهات متفرقة مع البدو وسكان المدينة. وسقطت دمشق إثر معركة ميسلون في اليوم التالي، ولم يواجه الجيش الفرنسي صعوبات تُذكر في إخضاع المدن السورية الأخرى. وقد أُعلنت الأحكام العرفية وجرى اعتقال المقاومين بسرعة وأودعوا السجون دون محاكمة، في الوقت الذي كان فيه الكثيرون من الزعماء السوريين قد فرّوا عبر الحدود إلى شرق الأردن وفلسطين.

لم يلقَ الفرنسيون حفاوة ودية سوى من وجهاء المدن الذين كانت القوى القومية نحّتهم جانباً خلال العامين الماضيين.

وكعقوبة للسوريين لقاء مقاومتهم للجيش الفرنسي المحتل، فرض الجنرال غورو غرامات على سورية قيمتها 200,000 جنيه ذهباً (10 ملايين فرنك)، وتحمّل سكان المدن الوطنية العبء الأكبر من هذه الغرامة[30].

لكن المدن الداخلية لم تكن هي التي شكّلت تحدياً جدياً للفرنسيين في بداية الاحتلال، فقد كان الريف، وتحديداً منه، منطقتان هما جبل العلويين والأقضية الشمالية الغربية من ولاية حلب اللتان شهدتا مقاومة متواصلة للتهدئة.

ثورة العلويين بقيادة الشيخ صالح العلي

كان الفرنسيون قد سيطروا على القطاع الساحلي الشمالي من سورية (في تشرين الأول

29- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص66-71.

30- فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، 1920-1945**، ص128.

عام 1918)، أي قبل عامين تقريباً من احتلالهم للداخل. وبعد دراسة الوضع في جبال العلويين (جبال النصيرية) أدركوا أن القوة وحدها هي التي يمكنها أن تضمن السيادة الفرنسية.

في تلك الأثناء، وعندما بلغت الجبل أنباء الاحتلال الفرنسي لمنطقة الساحل وبدء تقدمهم نحو الداخل، قام أحد رؤساء قبائل النصيرية الشيخ صالح العلي، وكان زعيماً دينياً مرموقاً ومالكاً للأراضي وناشطاً سابقاً في مقاومة تدخّل العثمانيين في منطقته، باستدعاء اثني عشر وجيهاً في المنطقة إلى دارته في الشيخ بدر ليناقش معهم خطة للمقاومة الموحدة، وقد تمكن من إقناعهم بإشراك المقاتلين الذين تحت إمرتهم في جيش العصابات الذي كان ينظّمه. لم يكن الشيخ صالح مدفوعاً بالمشاعر القومية العربية المنبثقة من دمشق، فقد كان مهتماً فقط بحماية المناطق العلوية من أي تدخل خارجي، لكنه كان يعتقد في الوقت نفسه بأن قوميي دمشق أقل تهديداً لاستقلال العلويين من الفرنسيين، وعلى هذا فقد قبل بالدعم المادي الذي قدّمته حكومة فيصل، وأعلن في المقابل تضامنه مع الحركة القومية العربية.

استمرت ثورة الشيخ صالح في منع الفرنسيين من تحقيق أي تقدّم في الجبل حتى احتلال دمشق، فقد انقطع عنها أحد مصادر الدعم العسكري الذي كانت تتلقاه من الحكومة القومية مما أدى إلى إبطاء تقدمها، إلا أن هذه النكسة تم تخفيفها مؤقتاً بفعل الثورة الجديدة التي نشبت في الأقضية الواقعة بين أنطاكيا وحلب، والتي توسعت بعد احتلال الفرنسيين لحلب. فقد فُتحت جبهة رئيسية ثانية في سورية لم تساعد فقط في تخفيف جزء من الضغط، عن قوات صالح العلي، بل إنها عرضت عليه تقديم العون المادي والدعم المعنوي اللذين كان في أمسّ الحاجة إليهما.

لم يبدأ مسار ثورة العلويين بالتراجع الحاسم إلا عندما توصل الفرنسيون والقوميون الأتراك إلى اتفاق بشأن كيليكيا (اتفاق فرانكلين ـ بويون) في آذار 1921، فقد قطع الأتراك مساعداتهم للثوار، فقامت ثلاثة طوابير فرنسية بتطويق جبل العلويين، من اللاذقية وبانياس في الغرب ومن حماة في الشرق. وأسفرت الاشتباكات خلال الشهرين اللاحقين عن تأكيد التفوق العسكري الفرنسي، لكن بعد تكبدهم خسائر فادحة. وفي نهاية صيف 1921 استسلم الثوار العلويون بعد أكثر من عامين من المقاومة، وبسط الفرنسيون سيطرتهم على معظم أنحاء الجبل. وفي نهاية المطاف صدر عفو عن الشيخ صالح الذي عاش، حتى وفاته يوم 13 نيسان من عام 1950، في عزلة نسبية دون أن يتدخل في السياسة المحلية إلا في بعض المناسبات. وقد جرى تكريمه في المدن الوطنية السورية بوصفه مقاتلاً عظيماً في سبيل الحرية، ناضل

ببطولة من أجل وحدة سورية واستقلالها. على أن أنصاره في منطقته بالذات قاموا بتكريمه، لا بوصفه رمزاً وطنياً وإنما باعتباره مدافعاً عن استقلال العلويين في وجه الهيمنة الأجنبية. وبعد فشل ثورته بدأت المفوضية العليا بتطبيق سياستها الرامية إلى عزل بلاد العلويين عن القوى الوطنية في سورية الداخلية[31].

ثورة إبراهيم هنانو

لدى دخول الجيش الفرنسي سورية الشمالية، توجّه زعماء حلب السياسيون، وقد شعروا بضرورة تنظيم المقاومة، إلى الحركة القومية التركية طلباً لدعمها. وقام بعضهم بذلك بهدف بعيد هو إعادة توحيد منطقتهم مع تركيا، أما غيرهم، ممن يبدو أنهم كانوا يشكّلون الأغلبية، فقد تحالفوا مع القوات الكمالية عندما اتضح أن الفرنسيين قد شلّوا القوات القومية العربية في دمشق. لكن سواء تمّ التقرب من الأتراك علناً أم على نحو حذر، فإن المشاعر التي سادت حلب في تموز كانت واضحة في تأييدها الأتراك ومناهضتها للفرنسيين.

كانت الشخصية المركزية في المقاومة للفرنسيين هي إبراهيم هنانو، المولود في كفر تخاريم عام 1869 وهو ابنٌ لوجيه ريفيّ غنيّ، أكمل دراسته للقانون في اسطنبول، وعندما اندلعت الثورة العربية انضم هنانو كضابط إلى جيش فيصل العربي ودخل حلب مع الحلفاء عام 1918، كما اعتنق القضية القومية، فانضم إلى جمعية «الفتاة» وانتُخب في صيف عام 1919 ممثلاً لحارم في المؤتمر السوري في دمشق. أدرك هنانو أن الوسيلة الوحيدة للدفاع عن سورية الشمالية هي تعبئة القوى الشعبية في حلب فغادر المؤتمر بعد جلسته الأولى، وأخذ يجنّد الشباب في «عصبة الدفاع الوطني» التي أسسها. قامت العصبة، بدعم من العديد من التجار البارزين والقادة الدينيين وأعضاء المهن الحرة، بجمع 2,000 ليرة ذهبية و1,700 بندقية لـ680 مجنداً كانوا قد تلقوا تدريبهم على أيدي هنانو ومساعديه. وإلى جانب العصبة برز تنظيم سياسي لنشر فكرة الوحدة الوطنية السورية عرف باسم النادي العربي في حلب، وكان هنانو من بين مؤسسيه، إضافة إلى نجيب باقي وعبد الرحمن الكيالي، وكان رئيس النادي، الشخصية الدينية البارزة، الشيخ مسعود الكواكبي.

انفجرت ثورة هنانو في الريف المحيط بحلب، في خريف 1919، أي قبل عشرة أشهر من احتلال الفرنسيين للمدينة، وعندما احتُلت حلب فرَّ معظم الزعماء القوميين إلى المناطق

31- المرجع نفسه، ص130-133.

الأكثر أمناً في الريف المتمرد. وقدّم سكان المدينة بصورة سرية العون المادي لأنصار هنانو الذين كانوا يشنّون العمليات في الأقضية الواقعة إلى الغرب من المدينة.

اعتمدت ثورة هنانو، شأنها شأن ثورة العلويين، على المساعدات المقدّمة من القوميين الأتراك، فقد شملت تقديم الرجال والأموال والسلاح بكميات كبيرة إلى قوات هنانو، كما قدّم الأتراك الدعم لشبكة واسعة من التنظيمات واللجان السياسية في سورية من أجل نشر الدعاية المؤيدة للأتراك والمعادية للفرنسيين، وقد ترافق جزء منها بقدر من الدعاية للبلاشفة، ودعت الشعب السوري إلى الإطاحة بالمستعمر الفرنسي.

كما تلقت ثورة هنانو قسطاً من التشجيع من الأمير عبد الله في شرق الأردن، بعد صوله إلى هناك أوائل عام 1921، وكان الوسيط بينهما زعيم بدوي من دير الزور هو رمضان باشا شلاش، الضابط السابق في الجيش العثماني ومقربٌ من الأمير عبد الله. ولقد أثار هذا الدعم، رغم محدوديته، مخاوف الفرنسيين لأنهم اعتبروه جزءاً من مؤامرة بريطانية لإخراجهم من البلاد.

توسعت ثورة هنانو بعد احتلال حلب وازداد عدد رجالها من 800 رجل في صيف 1920 إلى 5,000 رجل عندما استأنفت عصابات الثوار هجماتها في تشرين الثاني، وضمّت عصابات هنانو متطوعين ومجنّدين حلبيين وفلاحين وبدواً، وقاد بعض تشكيلاتها ضباط أتراك أرسلهم مصطفى كمال.

استغلت قوات هنانو طبيعة الأرض الوعرة وغير المألوفة لدى الفرنسيين، وتغلبت بذلك على سوء تجهيز القوات وتسليحها. وبحلول نهاية تشرين الثاني 1920 كان أنصار هنانو يسيطرون على الأقضية والمدن الممتدة من حارم إلى جسر الشغور، وبدا أن مدينتي إدلب ومعرة النعمان هما الهدف التالي على جدول أعمال الثوار، لكن اتفاق كيليكيا، مثلما أثّر سلباً على ثورة الشيخ صالح العلي، أثّر كذلك على ثورة هنانو، فانقطعت المساعدات التركية عنها أيضاً، وبدأت القوات الفرنسية بالتقدم على عدة محاور مسجلة انتصارات متلاحقة على القوات السورية، مما جعل قيادتها تتفكك وتنهزم. وفرّ هنانو في تموز 1921 إلى شرق الأردن مع الوطنيين السوريين المنفيين، لكن ضباط الاستخبارات البريطانية اعتقلوه في أواسط شهر آب أثناء انتقاله إلى القدس وأعادوه إلى سورية، وفقاً لاتفاق سابق مع فرنسا.

قضى هنانو ستة أشهر في السجن بحلب، وأخيراً، في شهر آذار عام 1922 فاز بالمواجهة في المحكمة، إذ تصدى للدفاع عنه محامي حلبي مسيحي شاب اسمه فتح الله الصقال ادّعى

بأن موكله كان بطلاً قومياً ولم يكن مجرماً، وتمّت تبرئته من قبل المحكمة العسكرية الفرنسية، مستندة إلى دفاع المحامي الصقال.

وعلى العموم فقد شكّلت اتفاقية كيليكيا، وما نجم عنها من توقف المساعدات الكمالية للثوار، طعنة مؤلمة للوطنيين الحلبيين الذين كانوا يعوّلون كثيراً على الدعم التركي في مواجهة الاحتلال الفرنسي. كما زاد في استيائهم قيام الأتراك، بتواطؤ فرنسي، بضمّ المناطق الشمالية من ولاية حلب العثمانية السابقة، من أورفا إلى مرعش، وازدياد تغلغلهم وسيطرتهم على لواء الإسكندرون. وقد أدى كل ذلك إلى إعادة توجيه استراتيجيتهم السياسية، واعتنقوا في النهاية بكلّ قلوبهم فكرة النضال السوري الموحد من أجل الاستقلال الوطني وبدؤوا بتوثيق صلاتهم مع دمشق[32].

بدايات المقاومة المدينية

لاحظت السلطات الفرنسية حدوث التحالف بين الوطنيين الحلبيين والدمشقيين، وقد تزايد قلق المعتمد الفرنسي لدى دولة حلب من النشاطات القومية العربية في المنطقة، التي عزاها إلى تمويل عملاء بريطانيين لها، في حين أنه كان لا يزال يخشى التهديد التركي في الشمال. ومع تراجع الأعمال العدائية بين فرنسا وتركيا، بدأ في التحرك ضد القادة الوطنيين المحليين ومؤيديهم مستخدماً الأحكام العرفية بسجنهم أو نفيهم، كما قام بتحسين العلاقات مع الإداريين العثمانيين السابقين الذين أعربوا عن رغبتهم في التعاون مع موظفيه، فعرض عليهم مناصب رفيعة في الإدارة المحلية، لكن العائلات الوطنية الحلبية البارزة رفضت التعاون ودانت كل من تعاون مع المندوبية العليا واتهمتهم بالخيانة، وهذا ما دفعهم أكثر إلى أحضان الفرنسيين.

لكن المندوبية العليا نجحت، في الأعوام الأولى، في التحكّم بمن يدخل الحكومة المحلية في حلب واستثنوا معظم الوطنيين، لكن الوطنيين هم من كانوا يحوزون على تأييد الأكثرية الساحقة من السكان، بيد أن الحركة الوطنية في الشمال لم تكن قادرة على شنّ أية مقاومة فاعلة بعد سحق ثورة هنانو.

ولم تكن تهدئة منطقة دمشق صعبة على الفرنسيين بالقدر الذي كانت به في الشمال.

32- المرجع نفسه، ص133-144.

ويبيّن الحضور العسكري الفرنسي في كل من المنطقتين عام 1921 هذه الحقيقة، فقد كانت تنتشر في حلب 10 كتائب مشاة و6 سرايا من الخيّالة و8 بطاريات، في حين لم تنتشر في دولة دمشق سوى 5 كتائب مشاة و3 سرايا خيّالة و3 بطاريات[33].

ويعزى ذلك في قسم منه إلى الحرب التي كانت قائمة مع تركيا، كما يرجع القسم الآخر إلى أن قوميي دمشق لم يحصلوا على مساعدات خارجية كتلك التي كان يحصل عليها القوميون الحلبيون من الأتراك، بحكم أن مصالح الأتراك الإقليمية في سورية لم تكن تتجاوز لواءي أنطاكيا والإسكندرون، كما لم يظفر قوميو دمشق بدعم مادي ملموس من أشقائهم العرب، لأن الأمير عبد الله، الذي وصل إلى عمان في آذار 1921، كان قد وعد البريطانيين بعدم مهاجمة الفرنسيين هناك، في الوقت ذاته الذي كانت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية ـ العربية منشغلة بالبريطانيين والصهيونيين معاً، ولذلك لم تكن قادرة على تقديم دعم ملموس لقوميي دمشق، سوى منحهم الملجأ.

أما في دمشق نفسها، فقد كان الوضع غير ملائم للبدء في أي تحرك، فمعظم الوطنيين كان قد فرّ من المدينة إلى الخارج، سواء إلى فلسطين أو شرق الأردن، بينما كان فرار وطنيي حلب إلى أراضيهم في الريف، مما مكّنهم من البقاء على تواصل مع المدينة. ولم يكن في دمشق نفسها أي تنظيم سياسي قادر على حشد السكان الذين كانت معنوياتهم منخفضة إلى حد بعيد.

أنشأ الجنرال غورو في دولة دمشق إدارة محلية تحت إشراف المعتمد الفرنسي، ومارسوا من خلالها جميع أوجه السيطرة التشريعية والمالية والإدارية، وحفلت هذه الفترة بأشكال عديدة من الفساد والمحسوبيات واستغلال المنصب في جمع الثروات وتكديسها، وبأنواع مختلفة من المؤامرات السياسية. وكان هذا ما طبع النمط العام للاحتجاجات في دمشق، فقد كان العامة يتقدّمون بالعرائض التي تتضمن شكاويهم من سوء الأحوال المعاشية ومن البيروقراطية وما إلى ذلك من التظلمات، لكن المندوب السامي لم يكن يلقي بالاً لها، ولم يكلّف نفسه حتى قراءتها، وقد ظهرت في بعض الأحيان بعض الحالات المتفرقة لإغلاق الأسواق والحوانيت تعبيراً عن احتجاج على صدور مرسوم أو قرار ما في غير مصلحة السكان، لكنها لم تتخذ طابعاً سياسياً ولم تكن تؤشر إلى وجود حالة جدية من العصيان أو الثورة.

وبحلول خريف عام 1921، شعر الجنرال غورو بما يكفي من الثقة ليمنح عفواً لعدد كبير

33- المرجع نفسه، ص146.

من المنفيين الوطنيين الذين كان معظمهم من دمشق، فعاد الكثيرون منهم فوراً وأصبح لسكان دمشق مجدداً قيادة يمكنهم التوجه إليها، خاصة أن هؤلاء العائدين كانوا قد بنوا لأنفسهم سمعة بطولية خلال العهد الفيصلي ثم في السجن أو المنفى، فقاموا بتأليف جمعية وطنية سرية سموها «جمعية القبضة الحديدية» وكان قائدها المُلهم هو عبد الرحمن الشهبندر.

كان للشهبندر دور سياسي بارز في عهد الأمير فيصل، وكان هو من كلّفه الأمير باستقبال لجنة التحقيق الأميركية (لجنة كينغ ـ كرين)، فعمل على مرافقتها في جولاتها ضمن سورية وقام بالترجمة لأحد رئيسيها (تشارلز كرين) بحكم إجادته للغة الإنكليزية التي أتقنها خلال دراسته للطب في الكلية السورية البروتستانتية (الجامعة الأميركية حالياً)، كما كان وزيراً للشؤون الخارجية في الحكومة القومية الراديكالية التي عيّنها الملك فيصل في شهر أيار 1920، لكنه لم يبق في هذا المنصب سوى ستة أسابيع، فقد أطاح الفرنسيون بها وبنظام فيصل بعد احتلالهم دمشق، ففرَّ الشهبندر إلى مصر شأنه شأن معظم القوميين الآخرين الذين حكم الفرنسيون عليهم بالإعدام.

كانت المناسبة التي اختارها الشهبندر وجمعية القبضة الحديدية للقيام بتحدٍّ جديّ للوجود الفرنسي في سورية هي الزيارة الثانية التي قام بها تشارلز كرين في الخامس من نيسان 1922 بعد زيارته الأولى عام 1919، والتي توصلت لجنته فيها، بعد القيام بتحقيقات موسعة، إلى أن أكثرية السوريين ترفض رفضاً قاطعاً فكرة الانتداب الفرنسي أو أي شكل آخر للوجود الفرنسي في سورية. ومع أن تقرير اللجنة الذي قدّمته إلى الرئيس الأميركي أشار إلى هذه المشاعر، وإلى رغبة النخبة السياسية السورية في الاستقلال الكامل، فقد جرى تجاهل التقرير في واشنطن، بيد أن كرين غادر سورية آنذاك وفي قلبه تعاطف وحب لسكانها، لا سيما أعضاء نخبتها المثقفة، ومن بينهم عبد الرحمن الشهبندر.

وضعت السلطات الفرنسية رقابة مشددة على كرين خلال زيارته التي حلَّ فيها ضيفاً على صديقه الشهبندر، الذي رافقه من اجتماع إلى آخر مصحوباً بالوجهاء والقادة الدينيين والمثقفين والتجار ورؤساء تحرير الصحف، الذين كانوا يعرضون أمامه الحقائق المريرة، المبالغ فيها أحياناً، بشأن الحياة تحت الحكم الفرنسي. وسمع كرين مراراً وتكراراً أن الشعب السوري يريد الاستقلال الكامل فوراً، وأن البلدان الأقل تطوراً كالفلبين كانت على وشك الحصول على استقلالها، في حين أن سورية قد تبقى تحت الحكم الفرنسي إلى الأبد، كما شكوا من أحوال الاقتصاد الذي عطلته الحدود الاصطناعية مع فلسطين والعراق وتركيا. وبيّنوا له

أنواع الضرائب المرهقة التي طبّقها الفرنسيون، والتي تضاعفت بين أربع مرات وعشر مرات عما كانت عليه قبل الحرب، والتي تستخدم معظمها للإنفاق على الجيش الفرنسي الموجود في سورية أو لدفع رواتب موظفي المندوبية العليا ومصاريفهم.

وبعد جدول حافل باللقاءات والاجتماعات، خطب كرين يوم مغادرته أمام حشد كبير في منزل أحد الوجهاء، وتولى الشهبندر ترجمة كلمته، محوّلاً كلامه غير الاستفزازي إجمالاً إلى تحفة من القدح المعادي للفرنسيين، فأثار الحضور الذين دعوا إلى التظاهر الذي كان يتم التحضير له منذ الصباح في أحد مقاهي دمشق (مقهى القوتلي)، لكن حضور كرين منح قادة جمعية القبضة الحديدية حماية من قوى الأمن. وبعد سفر كرين، قام الفرنسيون فوراً باعتقال الشهبندر فوجدوا معه شيكاً بقيمة ألف دولار حرره له كرين، فادّعوا بأنه كان مخصصاً لتمويل نشاطات هدامة ضد الانتداب، وأتبعوا اعتقاله باعتقال أربعة آخرين من قادة الجمعية، بينما أكد كرين للقنصل الأميركي أن هذا الشيك كان مقابل خدمات طبية وترجمة وخدمات أخرى كان سيقدّمها الشهبندر إلى كرين خلال زيارته الوشيكة إلى الجزيرة العربية[34].

فجّرت هذه الاعتقالات احتجاجات عنيفة شملت المدينة، فبعد صلاة الجمعة في اليوم التالي، أي يوم 8 نيسان، ألقى الخطباء الوطنيون خطابات نارية تهاجم السياسة الفرنسية وخرجوا للتظاهر في حشد ضم أكثر من 10,000 شخص، وأغلق التجار محلاتهم طوعاً، كما ضمّت المظاهرة الطلاب الذي كانوا يتظاهرون للمرة الأولى منذ الاحتلال. اصطدمت المظاهرات بالقوة الفرنسية التي نُشرت حول القلعة، وفي اليوم الأول للمواجهة تمّ اعتقال 46 دمشقياً وجُرح كثيرون.

وبعد يوم من الهدوء النسبي، تكررت المظاهرات وإغلاق الأسواق وخرجت النساء فيها، ومن بينهم زوجة الشهبندر ونساء غيره من الوطنيين. وقد غدت تلك المظاهرات نمطاً تكرر كثيراً في المستقبل.

مكّنت تلك التظاهرات من ترسيخ مصداقية جمعية القبضة الحديدية وأظهرت قيادتها القدرة على تعبئة قطاعات واسعة من السكان المحليين في عصيان مدني عنيف، واستطاعت إقفال مدينة يسكنها 175,000 نسمة لمدة ثلاثة أسابيع تقريباً، كما أطلقت اضطرابات سياسية في حمص وحماة وحلب، حيث كانت فروع «للقبضة الحديدية» قد تأسست فيها.

بعد سجن الشهبندر ورفاقه، تقلص نشاط الجمعية ليصبح تحريضاً سرياً وعملاً دعائياً،

34- المرجع نفسه، ص156.

لكن السلطات الفرنسية شنّت حملة مكثفة على أعضائها واعتقلت المزيد منهم، وحكمت عليهم بالسجن لفترات تراوحت بين عام واحد و15 عاماً، ونفي 15 عضواً منها خارج البلاد، وبذلك تمّ تحطيم الجمعية كتنظيم، وتمّ إخماد المقاومة الفعالة للحكم الفرنسي ثلاثة أعوام إضافية.

مع أفول الاضطرابات السياسية في البلاد، في ربيع العام 1922، ألّف الجنرال غورو مجلساً اتحادياً يتألف من خمسة عشر شخصاً معيّنين من بين مجالس المديرين في الدول الثلاث: دمشق وحلب وبلاد العلويين. ثم سمح خليفته الجنرال مكسيم ويغان بإجراء أول انتخابات عامة منذ عهد فيصل، وبذلك أتيح لكل دولة أن تنتخب مجلساً تمثيلياً خاصاً بها، وذلك عن طريق النظام الانتخابي العثماني المؤلف من مرحلتين. وبما أن معظم القيادات الوطنية كانت لا تزال في المنافي أو في السجون، فقد دعت القوى الوطنية إلى مقاطعة الانتخابات، وفعلاً أُغلقت جل المؤسسات التي يملكها مسلمون أبوابها في دمشق احتجاجاً على سياسة الانتداب الانتخابية، وبعد ثلاثة أيام حذت حذوها المؤسسات التي يملكها المسيحيون واليهود، واستمر هذا الإضراب أحد عشر يوماً بدعم معنوي من جمعية القبضة الحديدية والمؤتمر السوري ـ الفلسطيني في القاهرة.

نجحت المقاطعة، لا في دمشق وحدها، لكن في المعاقل الوطنية الأخرى. ففي الانتخابات الأولية لم يُدلِ بأصواتهم في دمشق سوى 25 بالمئة من الناخبين المسجلين، أما في حلب وحماة وحمص فكانت النسبة بحدود 29 بالمئة، وفي الأقضية الريفية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية أكبر، وصلت نسبة المشاركة إلى 99 بالمئة، في حين أن 77 بالمئة من الناخبين في دولة العلويين ساهموا في الاقتراع للمرشحين المدعومين من قبل المسؤولين الفرنسيين. وقد تلاعب الفرنسيون كثيراً في مسار الانتخابات فأجّلوها فجأة لتنفيس المقاطعة وعقد مزيد من الصفقات مع الناخبين، ثم استأنفوها دون إعلان مسبق، كما تركوا الصناديق الانتخابية من دون حراسة، واستدعوا سراً ناخبين ثانويين في منتصف الليل من القرى المحيطة بالمدن لكي يصوّتوا لمصلحة مرشحي سلطة الانتداب، وبذلك أمّنوا الفوز لمرشحيهم في دول دمشق وحلب وبلاد العلويين.

أدى ذلك إلى توترات عديدة بين الأهالي والمرشحين الفائزين، وضغطت المعارضة الوطنية عليهم في دمشق لتقديم استقالاتهم وتلقوا تهديدات عديدة، إضافة إلى غياب الصفة التمثيلية الحقيقية لهم وعدم منحهم أيه صلاحيات تمكّنهم من الحفاظ على القدر الأدنى من المصداقية تجاه العامة.

أما مجلس حلب، ورغم كون معظم أعضائه من الممالئين للسلطة الفرنسية، فقد كان له موقف نقدي من السياسة الفرنسية في سنجق الإسكندرون، فقد كانت خشيتهم كبيرة من أن يؤدي وضع السنجق «المستقل» إلى اتحاده بتركيا مع مرور الوقت، وبذلك أصبح مجلس حلب لسان حال الوطنيين بشأن وضع السنجق. ونجم عن ذلك استياء كبير في حلب من السياسة الفرنسية وتغيُّر ملموس في موقف عدد كبير من الحلبيين النافذين، مسيحيين ومسلمين، ممن لم يعارضوا السياسة الفرنسية حتى ذلك الوقت، ووجدت البورجوازية التجارية الحلبية التي تضم نسبة عالية من المسيحيين أنها تواجه صعوبات متزايدة في الحفاظ على مواقعها نتيجة التقلص الحاد في تجارة حلب مع تركيا، وفشل المندوبية العليا في التوصل إلى اتفاق جمركي مرضٍ مع تركيا. وكنتيجة لهذه القضايا، وقضايا أخرى تتعلق بالسياسة النقدية للاتحاد، فقد انهار الاتحاد بعد ثمانية عشر شهراً من تطبيقه[35].

ترافق انهيار الاتحاد مع مجموعة من العوامل الاقتصادية الضاغطة، فقد قلّصت باريس من حجم الاعتمادات المخصصة لسورية ولبنان، وانخفضت قيمة الفرنك الفرنسي إلى أقل من النصف، وانعكس هذا الانخفاض سلباً على الليرة السورية التي كانت مرتبطة به. واضطرت الحكومات المحلية إلى إجراء تخفيضات على الإنفاق العام وتطبيق زيادات كبيرة في الضرائب لتغطية النفقات التي كان يذهب نصفها إلى قطاع الدفاع والأمن، ونجم عن كل ذلك ارتفاع معدلات التضخم في البلاد إلى مستويات قياسية؛ وقد أدى كل ذلك إلى زيادة ملحوظة في النقمة الشعبية، وإلى انضمام شرائح واسعة من المحايدين سياسياً، وخصوصاً من المنتمين للطبقة الوسطى الذين فقدوا وظائفهم الإدارية نتيجة تخفيضات الميزانية، إلى صفوف المعارضة؛ لكل تلك الأسباب اضطرت المندوبية العليا إلى البحث عن صيغة إدارية جديدة للبلاد تضمن تخفيض الأعباء المالية، وفي الوقت نفسه تبقي الأقليات المتراصة معزولة عن تأثيرات القومية العربية. وبعد نقاشات ومشاورات طويلة ومتشعبة، أعلن المندوب السامي خطة جديدة لإقامة وحدة سورية في 26 حزيران 1924.

قضت الخطة بانصهار حكومتي حلب ودمشق في دولة واحدة، مع الإبقاء على الوجود المنفصل لدولة العلويين وبقاء جبل الدروز مستقلاً، وجرى ضم سنجق الإسكندرون إلى الدولة الجديدة، لكن مع الحفاظ على استقلاله عن حلب، وبذلك تمّ دمج المجلسين التمثيليين لدمشق وحلب في مجلس واحد وأُعلنت دمشق عاصمة دائمة لسورية.

35- للمزيد من الاطلاع على أسباب انهيار الاتحاد، راجع: المرجع السابق نفسه، ص168-171.

كان الهدف من هذه التقسيمات الجديدة هو الأهداف القديمة ذاتها: إيجاد هوّة دائمة بين الدول الساحلية والداخل ذي الأغلبية الإسلامية السنّية. وفي ظل سيطرة المسيحيين على لبنان، ووجود دولة علوية معادية للسنّة وتابعة كلياً للفرنسيين، فسيتوفر للفرنسيين متراس ساحلي يتراجعون إليه، إذا اقتضت الحاجة، مع قسط مقبول من الأمن.

لم تلق الصيغة الجديدة أي قبول شعبي. وفي نهاية عام 1924 استُدعي الجنرال ويغان إلى فرنسا وأوفد بدلاً عنه الجنرال موريس سراي، الذي حاول التوصل إلى حل وسط مع القوى الوطنية، فأعلن عن إنهاء العمل بقانون الطوارئ وسمح بحق تنظيم الأحزاب السياسية تحضيراً للانتخابات التي ستجري في تشرين الأول من عام 1925.

استغل الوطنيون هذه الفرصة وقاموا بتأسيس أول حزب سياسي وطني وأسموه «حزب الشعب»، وكان المحرك الأول لإقامته هو عبد الرحمن الشهبندر الذي كان قد حُكم عليه بالسجن 20 عاماً بسبب دوره في الاضطرابات التي تلت زيارة تشارلز كرين، وبعد أن قضى 17 شهراً منها في سجن أرواد، نفاه الجنرال ويغان فتوجه إلى باريس ومنها إلى لندن، ثم إلى الولايات المتحدة، وعاد إلى سورية أوائل صيف 1924 فور السماح له بذلك.

خلال فصلي الشتاء والربيع، وسّع حزب الشعب صفوفه وعزز وضعه التنظيمي وكان معظم أعضائه من النخبة المتعلمة: مُلّاك أراضٍ ومحامين ومهندسين ومعلّمين وصحافيين، كما ضمّ العديد من التجار المسلمين النافذين. وخلال الافتتاح الرسمي لمؤتمر الحزب الأول في 5 حزيران 1925، طرح الشهبندر لأول مرة فكرة وحدة الأمة العربية جمعاء، كما أردف قائلاً: «إذا كنت أعتقد أن الشيوعية لا تلائم الفطرة الشرقية، إلا أنني أعتقد أن درجة معقولة من الاشتراكية لا تتعارض مع المبادئ الشرقية».

وقد ضمّت قيادة الحزب، إضافة إلى الشهبندر وفارس الخوري، عشرة آخرين من سكان دمشق البارزين، الذين كانوا جميعاً ناشطين سابقين في صفوف الحركة القومية العربية، منهم ثلاثة تجار أثرياء: لطفي الحفار وعبد المجيد طباخ وأبو الخير الموقع، وثلاثة محامين هم: فوزي الغزي وإحسان الشريف وسعيد حيدر، واثنان من مُلّاك الأراضي: جميل مردم وتوفيق شامية وأخيراً الصحافي أديب الصفدي وحسن الحكيم الذي كان قد سُجن مع الشهبندر وحيدر عام 1922.

حظي الحزب بتأييد شعبي كبير لكون جميع قادته وطنيين جرى سجنهم ونفيهم بسبب نشاطهم ومعتقداتهم السياسية، وكان الشهبندر والخوري والغزي ومردم والشريف من بين

أكثر الأعضاء بروزاً في الإنتلجنسيا السورية، فقد كانوا يُعتبرون الناطقين الطبيعيين بلسان تطلعات المجتمع السوري والمعبّرين عنها.

وكان خمسة من أعضاء لجنة الحزب المركزية قد تلقوا تعليمهم في جامعات غربية، وثلاثة آخرون في مدارس مهنية عثمانية في اسطنبول، ولذلك تميّزت قيادة الحزب على نحو شديد الوضوح بتوجهها العلماني القوي، فتجنبت الإشارة إلى الدين في برنامجها وفي تصريحاتها العلنية، إلا حين كانت تؤكد أن جميع الجماعات الدينية تؤيد وحدة سورية واستقلالها وأن الحريات الفردية ستكون مصانة في سورية المستقلة.

أيّدت المؤسسة الدينية الإسلامية في سورية حزب الشعب مع أن أياً من قادتها الدينيين لم يكن عضواً في لجنته المركزية، وكان هذا عائداً إلى التآكل المستمر لنفوذ الزعماء الدينيين، الذي كان قد بدأ منذ نهايات الحكم العثماني، كما أنه ظلّ هدفاً للسياسة الفرنسية. وبذلك تراجع القادة الدينيون، في الساحة المهمة التي هي ساحة العلاقات الدبلوماسية، أمام سياسيين مثقفين عصريين، مؤهلين أكثر منهم بكثير للدفاع عن القضية السورية بمصطلحات يفهمها الفرنسيون. ومع أن الشخصيات الدينية استخدمت، برضاها، مواقعها في المساجد والمدارس الدينية لحشد جماهير المدن ضد الفرنسيين، فإنها كانت تمارس العمل السياسي المباشر عادة بإيعاز من القيادة الوطنية. وغدت المؤسسة الدينية الإسلامية بذلك واحدة فقط من بين عدة وسائط اتصال بين القيادة الوطنية والجمهور السوري[36].

كما يشار في هذا الصدد إلى تأسيس حزب آخر في الفترة ذاتها وهو «حزب الوحدة السورية» الذي كان يحظى بالدعم السري من المندوبية الفرنسية، وقد تمّ تأسيسه لمواجهة النفوذ المتنامي لحزب الشهبندر.

وفي محاولة منه لمحاكاة حزب الشعب، فقد دعا هذا الحزب أيضاً إلى وحدة سورية والسيادة الوطنية والنهوض الاقتصادي وتخفيض الضرائب، لكن طابعه الحقيقي انكشف من خلال قيادته، فقد كان رئيسه صبحي بركات، وهو نفسه رئيس الدولة السورية المتواطئ مع الفرنسيين، وكان أعضاؤه الآخرين من البيروقراطيين والصحافيين المتعاونين مع الفرنسيين أيضاً، لذلك لم يكتب له النجاح شعبياً.

36- المرجع نفسه، ص171-183.

الثورة السورية الكبرى (1925-1927)

كانت الاستراتيجية الفرنسية في حكم جبل الدروز صورة مصغّرة عن استراتيجيتهم العامة لحكم سورية من خلال تأليب المناطق الريفية ضد المدن الوطنية، وعزل الأقليات المحلية المتراصة عن التيار الرئيسي في الثقافة السورية ـ العربية، والتلاعب بالنخب بعضها ضد بعض. وفي هذا ركّزت السلطة الفرنسية على تطوير علاقة خاصة ومباشرة مع الدروز وتطويق دمشق في آن معاً، فعقدت معاهدة معهم في تشرين الثاني 1920 اشتملت على أن يكون الجبل وحدة إدارية خاصة متميزة عن دولة دمشق ولها حاكم محلي ومجلس تمثيلي منتخبين، وأن تكون الإدارة تحت سيطرة درزية. وهي توجب في المقابل على الدروز الاعتراف بالانتداب الفرنسي والقبول بعدد كبير من المستشارين الفرنسيين وإقامة الحاميات العسكرية في السويداء. وترأس الدولة الناشئة زعيم درزي بارز هو سليم باشا الأطرش. لكن بدعة نظام تولي المناصب بطريقة دستورية وفق الترتيب الفرنسي لم يكن مريحاً لباقي مشايخ آل الأطرش، لأنه هدد بإنهاء تقليد التراتب العائلي الذي ميّز بنية السلطة في الجبل منذ القرن الثامن عشر، كما أن هذا النظام أضفى شرعية على التدخل الأجنبي فيه، فكان أن جرت مشاحنات عنيفة بين الدروز والفرنسيين، بدأت عقب المعاهدة مباشرة، وتكررت في تموز 1922 إثر حادثة كان سلطان باشا الأطرش طرفاً فيها (حادثة أدهم خنجر)[37]، وقد أدّت هذه الحادثة إلى نهب منزل سلطان باشا من قبل الفرنسيين، ثم قصفه بالطائرات انتقاماً منه، مما أدى إلى شنّه حرب عصابات ضد الفرنسيين، اضطر إثرها سلطان باشا للّجوء إلى شرق الأردن أواخر صيف 1922، لكن البريطانيين، وبضغط من الفرنسيين، وافقوا على إخراجه من شرق الأردن في نيسان 1923، مما أجبره على تسليم نفسه إلى الفرنسيين الذين توصلوا إلى هدنة معه لأنهم لم يكونوا راغبين في إطالة أمد الثورة.

وخلال هذه الانتفاضة الدرزية كان سلطان الأطرش على صلة بالوطنيين في دمشق وعمان بحكم أنه كان يعارض أي شكل من أشكال الحكم الانتدابي الفرنسي في سورية، كما أنه كان على اطلاع وافٍ على العقيدة الوطنية التي تبنّاها الوطنيون الدمشقيون.

بعد وفاة سليم باشا في أيلول 1923، نشب صراع عنيف في صفوف عشيرة آل الأطرش

37- شاب لبناني اعتقل في جبل الدروز بتهمة محاولة اغتيال الجنرال غورو، وكشف التحقيق أنه كان في طريقه لزيارة سلطان الأطرش. وعندما علم سلطان باعتقاله وهو متجه إليه، طلب من المسؤول الفرنسي في السويداء نقل السجين إلى عهدته عملاً بالعادات الدرزية، ولما رُفض طلبه، هاجم مع مجموعة من رجاله القافلة الفرنسية التي كانت ترافق السجين إلى دمشق.

أدى إلى فشلها في الاتفاق على خليفة له، فما كان من المجلس التمثيلي إلا أن تجاوز عشيرة الأطرش، بل والطائفة الدرزية بأكملها، وعيّن الكابتن غبرييل كاربيه في منصب الحاكم.

بالرغم من أن كاربيه كان ذا طاقة خلّاقة، وأقام إدارة اقتصادية فاعلة وأنجز العديد من المشاريع، كشبكات الطرق وأنظمة الصرف الصحي، وعقلن النظام القضائي وزاد من عدد المدارس، لكنه رفض بشكل قاطع العمل ضمن إطار التقاليد السياسية الدرزية، وكان طموحه هو تحرير الفلاحين الدروز من انعدام أمنهم الاقتصادي التاريخي عبر تغيير النظام الإقطاعي الدرزي وإيجاد أمة من صغار المالكين الفلاحين على حساب طبقات كبار مالكي الأراضي، وهي الاستراتيجية ذاتها التي انطوت عليها السياسة الزراعية الفرنسية في سورية.

لكن المشكلة أن الفلاحين لم يقدّروا، على سبيل المثال، «ميزة الطرق» التي كان يشقّها لهم من أجل سيارات لم يكونوا يملكونها أصلاً، إضافة إلى أنهم كانوا محافظين بطبيعتهم وميالين إلى إبقاء طبيعة العلاقات القائمة مع سادتهم كي لا تهدد طريقتهم التقليدية في الحياة. وفي النهاية فشل كاربيه في الحصول على دعم الفلاحين في مسعاه لتحطيم بنية السلطة القائمة وتقليص نفوذ زعماء آل الأطرش وامتيازاتهم، وطبعاً أدت سياسته هذه إلى توسيع استياء آل الأطرش من نظام حكمه، وبذلك عبّدت استراتيجيته الطريق إلى ثورة درزية جديدة أخطر من سابقتها بكثير.

ومع ازدياد النقمة على كاربيه، وضعت عشيرة الأطرش خلافاتها جانباً وأرسلت وفداً إلى بيروت في ربيع عام 1925 لتقديم شكوى بحقه إلى المندوب السامي سراي، وطالبوا بأن يكون الحاكم درزياً بناءً على أحكام المعاهدة الدرزية ـ الفرنسية عام 1921، لكن سراي رفض بصورة قاطعة صرف كاربيه من الخدمة، لكنه أمره بأخذ إجازة في وسط أيار، وعيّن الكابتن أنطوان رينو حاكماً مؤقتاً، الذي أقام علاقات ودية مع سلطان باشا على حساب المجلس. وقد أدرك رينو غليان الاستياء من حكم كاربيه فأرسل تقريراً إلى سراي أوائل حزيران يعلمه باحتمال اندلاع ثورة.

أساء سراي فهم تقرير رينو ورأى فيه نوعاً من الطموحات الشخصية، فاستدعاه في الحال وأرسل مكانه الميجور تومي مارتن من الاستخبارات الفرنسية، فأكّد الأخير تحذيرات رينو السابقة، لكن تحذيراته لم تلق آذاناً مصغية لأن سراي كان قد قرر مسبقاً الوقوف بحزم ضد زعامة آل الأطرش.

في اليوم نفسه الذي أرسل فيه مارتن تقريره، وصل ثلاثة من زعماء آل الأطرش إلى دمشق

بدعوة من المندوبية العليا لدراسة مظالمهم، لكنهم اعتُقلوا في الفندق الذي كانوا يقيمون فيه وجرى إبعادهم إلى تدمر، ونجا سلطان باشا من الاعتقال لأنه توقع تكتيكات الفرنسيين فلم يذهب رغم أنه كان مدعواً.

كان إجراء سراي هذا هو الشرارة التي أطلقت الانتفاضة الدرزية بعد ذلك بأسبوع، كما أن هذا الإجراء تكفّل برصّ صفوف آل الأطرش وراء زعيمهم القوي سلطان باشا، كما انضم إلى صفوف الثوار آل عز الدين الحلبي، العشيرة ذات النفوذ في الجزء الشمالي من الجبل، وكانت تعتبر أكثر العشائر الدرزية انفتاحاً وتعليماً وذات وشائج متينة مع الوطنيين في دمشق.

لم يكن «حزب الشعب» الوطني يخطط لثورة كبرى لدى اندلاع انتفاضة الدروز أواخر تموز 1925، إذ لم يكن منظماً بما يكفي للشروع في مهمة كهذه، ولم تكن قيادته مشدودة إلى فكرة الكفاح المسلح ضد الفرنسيين، لكن اندلاع الثورة في جبل الدروز وعدم وجود أية مرونة لدى الفرنسيين على الجبهة السياسية، ورغبة قيادة الحزب في أن تحظى بدعم شعبي واسع في تلك المناطق من سورية التي كان الفرنسيون يعتزمون إبقاءها معزولة إدارياً عن عمقها الوطني في الداخل، كجبل الدروز، أوجد فرصة غير مسبوقة للقيادة الوطنية لكي تتابع قضيتها.

كان للعلاقات التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى بين دمشق والجبل دورها المؤثّر بإدخال الجبل في فلك دمشق بصورة وثيقة، بحكم تتجير الزراعة في الجبل وتمويلها من قبل التجار الدمشقيين، وساهمت وسائط المواصلات الحديثة، والزيارات المتكررة من الوجهاء الدروز إلى دمشق، وإقامة الصلات بين عشيرة الأطرش والوطنيين من خلال الوكالة الدرزية، وهو مكتب أشبه ما يكون بالقنصلية أقامته الدولة الدرزية المنفصلة في أوائل العشرينيات، في تعميق تلك الروابط وتجذيرها.

وعندما وصلت إلى دمشق أنباء الانتصارات التي يحققها ثوار الجبل على الفرنسيين، تداعى الوطنيون في دمشق إلى لقاءات سرية، شارك فيها أعضاء من حزب الشعب وقبضايات من أحياء العمارة وسوق ساروجة والشاغور والميدان وقادة سياسيون من حماة، لتدارس الوضع والبحث عن سبل دعم ثورة أشقائهم في الجبل. لكن القلق انتابهم في الوقت نفسه من قيام ثورة شاملة دون ضمانات بتوفير الدعم الخارجي، خاصة أن المدن كانت محصنة بالثكنات العسكرية الفرنسية وبالدرك، كما أن تسليحهم كان متواضعاً إلى حد كبير، لكن رغبة القيادة الدرزية في إيصال ثورتها إلى أبواب دمشق كانت الضمانة التي احتاجها حزب الشعب كي يبدأ في تكثيف اتصالاته، عبر نسيب البكري، مع وجهاء الدروز لوضع خطة مشتركة لتصعيد

الثورة، وتعاهد وفد يمثّل القيادة الوطنية الدمشقية، في لقاء له في الجبل يوم 19 آب مع وفد برئاسة سلطان باشا، على المضي قدماً في التعاون الوثيق من أجل طرد الفرنسيين من سورية، وقد أقسم الجميع بأغلظ الأيمان على الوفاء بهذا العهد في ما بينهم. كما وعد وفد دمشق الزعيم الدرزي بأن يكون أهالي دمشق مستعدين للثورة حال تلقيهم إشارات التشجيع من قوات سلطان باشا الثائرة.

انضمت قوات البدو المسلحين القادمين من شرق الأردن إلى القوات الثائرة في الجبل، مما حدا بعبد الرحمن الشهبندر الطلب إلى سلطان باشا القيام بتقدّم مباغت إلى دمشق مستغلاً فرصة غياب القوات الفرنسية العالقة في جبل الدروز وحوران. وفي يوم 24 آب حاولت تلك القوات التقدّم باتجاه دمشق لكن سرايا خيّالة من السباهية المراكشية، يدعمها سلاح الجو الفرنسي تمكنت من صد القوات المهاجمة وأوقفت تقدّمها، بينما حاول الوطنيون في داخل المدينة إشعال الثورة ضمنها دعماً للمهاجمين، لكنهم لم يُوفقوا. وقد أدى ذلك إلى حملة تفتيش لمنازل الزعماء الوطنيين واعتقال الكثيرين منهم وسجنهم في جزيرة أرواد، لكن الشهبندر وأبناء البكري تمكنوا من الإفلات والتجؤوا إلى المنطقة الوحيدة من سورية الجنوبية التي لا تزال آمنة نسبياً وهي جبل الدروز، فخسرت دمشق مرة أخرى زعماءها وقادتها الوطنيين والناطقين باسمها، وحظرت السلطات الفرنسية حزب الشعب وقامت بتفكيك ما تبقى منه.

قام الفارّون من حزب الشعب إلى الجبل والزعامة الدرزية فيه بتأليف حكومة وطنية في 9 أيلول بهدف وحدة سورية واستقلالها من شاطئ البحر المتوسط إلى أعماق الداخل السوري، ولم يتضمن برنامجها أي دعوة إلى جامعة إسلامية أو إلى ثورة ضد الفرنسيين على أساس الدين.

توالت الانتفاضات في حماة أولاً بقيادة فوزي القاوقجي، وبدعم كبير من أرستقراطية المدينة المؤلّفة من مُلّاك الأراضي ومن الشريحة الوسطى، وكانوا في معظمهم مثقفين ومهنيين. ثم اندلعت في دمشق في الشهر التالي انتفاضة بقيادة حسن الخراط ورمضان باشا شلاش. وبدأ فتيل الثورة بالاشتعال في جميع الأراضي السورية، وبحلول تشرين الأول كانت الثورة قد شملت مناطق واسعة من سورية، ومن المهم أنها لم تكن مؤلّفة من عدة انتفاضات محلية ومعزولة، بل كانت بالأحرى ثورة تترابط أجزاؤها بإحكام، وخلافاً لتوقعات الفرنسيين، تألّفت جبهة وطنية عريضة وبسهولة كبيرة.

كان قادة الثوار الدروز تواقين إلى نشر ثورتهم على أوسع نطاق ممكن بغية نجاحها، ولذلك

أعلنوها باسم وحدة سورية واستقلالها عن الحكم الفرنسي. وهكذا فإن زعماء الثوار الدروز كانوا في مطلق الأحوال لاعبين أساسيين في المشروع الأوسع للنضال الاستقلالي السوري، لكن بتلقين من القادة الوطنيين بدمشق.

لقد فشل المؤرّخون في رؤية الصلة المباشرة التي تربط الانتفاضة الدرزية بالتطور الوطني العام في سورية، ولذلك أخطؤوا في عرض الأهداف الفعلية للقيادة الوطنية، وتالياً في تصنيف الثورة الكبرى. فقد مالوا إلى المبالغة في دور حزب الشعب الوطني بدمشق، إذ ذهب بعضهم إلى حد نعت أهداف القيادة الوطنية في دمشق بـ«الثورية، وإقامة دولة سورية اتحادية مستقلة على غرار النموذج الغربي»، بينما رأى هؤلاء المؤرّخون أن أهداف قادة الدروز كانت «مضادة للثورة، للإبقاء على السلطة والمكانة في أيديهم هم».

لكنه من الأنسب النظر إلى الثورة الكبرى وأجزائها المكوِّنة، وإلى العهد الانتدابي نفسه كاملاً، على أنها تنتمي إلى مرحلة انتقالية في التطور السياسي للمشرق العربي. وينبغي رؤية حركات الاحتجاج والمقاومة في فترة ما بين الحربين على أنها تتحرك بين التقليد والحداثة، لكن بخطوٍ متفاوت وبإيقاع متفاوت، على نحوٍ لا يختلف عن طريقة تطور الاقتصاد والمجتمع في ذلك الحين. ولأن مثل هذه الحركات يتكشف عن خليط معقّد من المظاهر التقليدية والحديثة، فليس بالإمكان تصنيفها بسهولة إلى تقليدية وحديثة. وتلك العناصر أو الأوجه من حركات ما بين الحربين التي اعتبرت عموماً تقليدية وحتى رجعية، كانت شيئاً أكثر تطوراً، في حين أن التي اعتبرت عموماً حديثة أو حتى ثورية، مالت لأن تكون أقل من ذلك.

لقد كانت الثورة الكبرى حدثاً بارزاً في تاريخ سورية الحديث، وفي العالم العربي عموماً، لأنها كشفت عن وجود تحالفات جديدة ذات قاعدة عريضة تجمع تحت لوائها نخباً مختلفة كالدروز والدمشقيين، وقوى مدينية وريفية على حد سواء، وطبقات اجتماعية وطوائف دينية مختلفة. ومع أن فرنسا سحقت الثورة في نهاية المطاف وأبقت جبل الدروز مستقلاً إدارياً عن الدولة السورية طيلة عقد آخر من الأعوام، فقد ظلت زعامة الثوار الدروز منخرطة بفاعلية في السياسة الوطنية، وملتزمة بتمثيل ناجح للدروز في المجتمع السوري ـ العربي السياسي.

ومما يبعث على الدهشة في الثورة السورية الكبرى هو أنها لم تنطلق من المدن الوطنية في سورية، بل من جبل الدروز النائي، وبين صفوف أقلية دينية متراصة لا تَعلُّق ظاهراً لها بالمشاعر الوطنية المنبثقة من مدن كدمشق. ومع ذلك فإن قادة الثورة الدرزية لم ينظروا إليها باعتبارها ظاهرة منعزلة، ولم يعتزموا حصرها في إطار اهتمامات ضيقة، بل كان

لزعمائها رؤية للحقائق السياسية أوسع مما اعترف به المؤرّخون، وقد سعوا لعقد تحالفات تتخطى الجبل وتتجاوز الحدود الجهوية والطبقية والدينية، وهذا ما ساعد، في السياق العام، على إعطاء الحركات السياسية في سورية قسطاً أعظم من العمق والقوة.

إلى هذا فقد كانت الثورة الكبرى منعطفاً رئيسياً في تاريخ سورية الحديث وفي الكفاح الوطني من أجل الاستقلال. ومن ناحية أسلوبها وحدّتها واستمراريتها ونطاقها وطرائقها، يمكن المقارنة، لصالحها، مع غيرها من حركات المقاومة التي بدأت تترك آثارها في بلدان المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً ثورة 1919 في مصر وثورة 1936-1939 في فلسطين. كما أنها جعلت المشاعر الوطنية الجديدة هذه تنتشر بأسرع وأوسع وأعمق مما انتشرت في أي وقت مضى، ومكّنتها من أن تصبح المبدأ التنظيمي المسيطر في الحياة السياسية السورية خلال فترة الانتداب. وسعت إلى كسب اهتمام ودعم الحركات الاستقلالية الموازية لها في العالم العربي والإسلامي، وجاليات المغتربين السوريين في الغرب. وضمِن لها حجمها ونطاقها اهتماماً دولياً، خصوصاً في فرنسا، حيث كان لها تأثير ضار في السياسة المحلية، وأسهمت في إحداث تغيير جدي في مفاهيم الفرنسيين لجهة أفضل طريقة تحكم بها سورية[38].

الأبعاد الطبقية للثورة السورية الكبرى

كانت الثورة الكبرى انتفاضة شعبية وشاملة معادية للإمبريالية وذات توجه وطني واضح. فقد استمدت شعبيتها من كونها ضمّت جميع الشرائح الاجتماعية في سورية، من طبقة مُلّاك الأراضي الغائبين المدينية والطبقات البورجوازية التجارية والحرفية التقليدية في المدن، إلى إنتلجنسيا الطبقة الوسطى بمن فيهم أصحاب المهن ذوو الثقافة الغربية وأفراد المؤسسة الدينية الإسلامية والفلاحون، وحتى بعض القبائل البدوية.

ومن الناحية الجغرافية، فمع أن الثورة انطلقت من جبل الدروز النائي، إلا أنها سرعان ما انتشرت فشملت حوران والمنطقة الواقعة بين دمشق وحلب، بل وأجزاء من لبنان الجنوبي. وحظيت بالدعم المعنوي والمادي للشعب السوري في الداخل، خصوصاً في المدن الكبرى ومحيطها المباشر، التي كانت تشعر بوطأة الحكم الفرنسي. أما بالنسبة لطابعها المعادي

38- فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية 1920-1945**، ص187-247.

للإمبريالية، فهي ركّزت منذ بدايتها على الوجود الفرنسي في سورية، الذي كان يعمل في حد ذاته على حرف مسار النزاعات الطبقية والدينية والنزاعات بين المدينة والريف داخل المجتمع السوري.

وعلى الرغم من طابعها الشعبي والوطني المعادي للإمبريالية، فقد كان ثمة طبقات وجماعات لم تنضم إليها أو وقفت إلى جانب الفرنسيين ضدها. فمثلاً، لم تشمل الثورة بلاد العلويين التي ظلت معزولة تحت حماية فرنسية، أو سنجق الإسكندرون بأقليته التركية المؤثرة. وفي الواقع فإن بعض الأقليات العرقية تعاونت مع الفرنسيين في إخمادها. فالشركس، ذوو التقاليد الراسخة في الخدمة العسكرية منذ أواخر الحكم العثماني، تجنّدوا في الفيلق السوري الذي ساهم بشكل فعال في قمع الثورة. كما جرى تجنيد اللاجئين الأرمن الذين وصلوا من تركيا حديثاً. فلقد نافس الأرمن الحرفيين المحليين من سكان المدن وغيرهم من العمال على مجالات العمل المحدودة في ظل الركود الاقتصادي، ولذلك أبغضهم سكان المدن، مما دفعهم إلى الاعتماد على الحماية الفرنسية وأصبحوا جالية عميلة للدولة.

كذلك تعاونت بعض القبائل، كقبيلة الروَلَة في سورية الجنوبية مع الجيش الفرنسي في عدد قليل من العمليات في جبل الدروز، بحكم علاقة العداء القديمة بينها وبين الدروز.

ووقفت مجموعتان أخريان بعيدتان عن الثورة، وهما الجناح غير الوطني من طبقة البيروقراطيين ـ مالكي الأراضي الغائبين والأقليات المسيحية، ولم تقوما بمساعدة الوطنيين في ثورتهم، لكنهما لم تلقيا بثقلهما في كفة الفرنسيين.

لكن الدور الرئيسي في إبقاء الثورة مشتعلة وقع على عاتق ثلاث طبقات أساسية وهي: البورجوازية التجارية الإسلامية وطبقة مُلّاك الأراضي الغائبين، والفلاحين، وكان لكل منها دور متفاوت، ونادراً ما كان متماسكاً نتيجة الانقسامات داخل كل طبقة منها. وقد لعبت الجغرافيا، إلى جانب أسباب أخرى أكثر تعقيداً، دوراً في هذه الانقسامات[39].

لكن يتطلب التأكيد، في التمحيص النهائي، أن الثورة الكبرى كانت ذات طابع وطني واضح، وقد رعى القادة القوميون نوعاً من القومية له نكهة علمانية مميزة. فهم كوّنوا تصوراً لدولة عربية علمانية مستقلة، قائمة على مؤسسات غربية، ولأمة عربية متماسكة بفعل تاريخها ولغتها وأرضها المشتركة، لكنه لم يكن بوسعهم أن يتجاهلوا أهمية الإسلام وإسهامه في تكوين

39- للمزيد من الاطلاع على دور الطبقات المختلفة في الثورة السورية وخلفيات مواقفها منها، راجع: المرجع السابق نفسه، ص251-262.

مثل أعلى قومي. فمن الواضح أن الإسلام كان الأساس الذي قامت عليه الثقافة والحضارة العربيتان، كما أنه شكّل محوراً طبيعياً لحشد مجتمعٍ تهدده أوروبا المسيحية.

ومع أن القادة القوميين كانوا دائماً يقدّمون إلى فرنسا وعصبة الأمم فكرة أمة سورية ـ عربية موحدة ومستقلة، مع شرط ضمان حقوق الأقليات الدينية والعرقية، إلا أنهم لم يقدّموا الشيء ذاته إلى الجماهير السورية، بل اعتمد قادة حزب الشعب على الابتهالات والرموز الدينية بوصفها أدوات للتعبئة السياسية، كما أنهم دعوا الطبقات الشعبية إلى الثورة باسم الأمة وباسم الله والنبي والتضامن الديني أيضاً. وكانت المساجد، كما أسلفنا، من أهم مراكز الحشد في المدن والقرى، كما كان الوعاظ والفقهاء المسلمون من بين أهم الوسطاء بين الحركة الوطنية والجماهير.

إن الثورة السورية الكبرى، في التحليل الأخير، قد أدخلت مُثلاً علمانية عليا وخاطبت طبقات جديدة، كما أنها أثارت معايير ومبادئ متجذرة واعتمدت على قوى التقليد. لكنها، فوق كل هذا، أنبأت بعصر جديد من السياسة، وإن كان عصراً يحتاج إلى أعوام طويلة كي ينضج[40].

الثورة السورية الكبرى ـ النتائج والتداعيات

كشفت الثورة عن وجود انقسامات عميقة داخل الحركة الوطنية، أدّت لاحقاً إلى وهن النضال من أجل الاستقلال في سورية على امتداد العقدين اللاحقين، وكان ذلك ناجماً عن النزاعات الشخصية والإيديولوجية في صفوف الطبقات العليا المدينية، التي كان لها جذور عميقة تعود إلى فترة الحكم العثماني والعهد الفيصلي القصير، كما سبق تناولها، إضافة إلى بروز عوامل جديدة منها طموح الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، في الحصول على عرش سورية لنفسه بعد أن فاز فيصل بعرش العراق، واستيلاء آل سعود على الحكم في الجزيرة العربية وطرد الإمارة الهاشمية من الحجاز، الأمر الذي كان له تأثيره في حصول استقطابات ضمن الحركة الوطنية في سورية بين مؤيد لهذا ومؤيد لذاك.

وكان للمساعدات المالية والتبرعات التي جمعت لدعم الثورة، وطريقة توزيعها، دور ثالث في بروز وتكريس تلك الانقسامات، خاصة تحت ضغط الخسائر البشرية والمادية الهائلة التي خلّفتها الثورة في المجتمع السوري.

40- المرجع نفسه، ص262-263.

لكن هذه النزاعات والانقسامات لم تأخذ طريقها إلى النور إلا في أواخر أيام الثورة، وبعد أن أخذ الميزان العسكري يميل لمصلحة فرنسا، وكان ذلك في ربيع عام 1926، إذ حدثت انشقاقات عميقة في صفوف الحركة الاستقلالية وشلّتها على امتداد جيل بأكمله[41].

أما على الصعيد المادي، فقد كانت الثورة مشروعاً باهظ التكاليف، فعدد السوريين الذين قُتلوا أو جُرحوا أو اقتُلعوا من ديارهم بلغ ما يقارب الستة آلاف قتيل من الثوار، وفقد أكثر من مئة ألف سوري منازلهم وتشردوا، وتدفق على دمشق خُمس هؤلاء المشردين من المناطق الريفية حول العاصمة. واحترقت قطاعات من دمشق نتيجة القصف المدفعي والغارات الجوية الفرنسية، كما تعرضت حماة لتدمير مماثل. وأدى الدمار المادي الهائل الذي لحق بالمدن والريف بسبب الثورة إلى شلّ الاقتصاد، الضعيف أصلاً، وتوقفت التجارة والصناعة وانخفض الإنتاج الزراعي.

لكل ذلك أيقن الوطنيون السوريون، من شتى القناعات السياسية والرؤى الإيديولوجية، أنه لا يمكنهم تحقيق ما يصبون إليه ما لم يتخلوا عن تكتيكاتهم القائمة على المواجهة المباشرة، وكان عليهم الاكتفاء بدخول لعبة السياسة وفق القواعد التي وضعتها المندوبية العليا الفرنسية، إذا ما أرادوا العودة إلى سورية والمشاركة في حياتها السياسية، وأصبح هدفهم أن يشاطروا الفرنسيين الحكم في انتظار رحيلهم في نهاية الأمر، ولذلك غضوا النظر عن فكرة الحصول على الاستقلال الكامل الفوري، وهذا ما أعادهم إلى نقطة البداية.

ومن حسن حظ معظم الوطنيين السوريين أن الفرنسيين كانوا يذهبون بالتفكير في هذا الاتجاه، فلقد كلّفهم القضاء على الثورة خسائر فادحة أيضاً: لقد بلغ عدد القتلى منهم نحو ألفي قتيل، ويمكن إضافة هذا الرقم إلى ستة آلاف جندي فرنسي قُتلوا في محاولات قمع الثورات والاحتجاجات في سورية منذ الاحتلال عام 1920 حتى نشوب الثورة الكبرى. وقد كلّفت الثورة فرنسا نحو 500 مليون فرنك، واضطرت لرفع عدد الجنود الفرنسيين في صيف 1925 من 14 ألف إلى 50 ألف جندي.

أدّت كل هذه الأسباب والنتائج إلى اجتراح نوع جديد من المقاومة للاحتلال الفرنسي، هو المقاومة المدنية السلمية الذي قادته الكتلة الوطنية بدءاً من عام 1927 وصولاً إلى الاستقلال عام 1946.

41- للمزيد من الاطلاع على طبيعة النزاعات والانقسامات داخل صفوف الحركة الوطنية السورية وخلفياتها، راجع: المرجع السابق نفسه، ص265-290.

الكتلة الوطنية والنضال السلمي

أواخر شهر آب 1926 تم تعيين هنري بونسو مندوباً سامياً خلفاً لهنري دي جوفنيل. وفور مباشرته لعمله، بدأ بالتنقل بين مختلف المناطق السورية، واستمع باهتمام إلى شكاوي مختلف الفئات ورغباتهم وبرامجهم، ثم عاد إلى باريس، بين شباط وحزيران 1927، ليقدّم تقريراً بشأن النتائج التي توصل إليها ولدراسة الحلول للمسألة السورية. وفي 26 تموز 1927 قدّم الكولونيل كاترو من بيروت، نيابة عن بونسو، بياناً بالسياسة الرسمية، وجاء في البيان إن فرنسا تعتزم دمج الأقضية النائية التي تقطنها أقليات دينية (دولتا الدروز والعلويين) في المناطق التي يسكنها العرب، لكن مع الحفاظ على مصالحها وحقوقها الخاصة. كما أعلن أن فرنسا تريد السماح بقانون (دستوري)، وتفويض أمور الدولة إلى مسؤولين حكوميين محليين.

لم تأخذ الأوساط السياسية السورية اعتزام المندوب السامي توحيد مناطق الأقليات مع باقي الوطن على محمل الجد، كما أن غياب أي ذكر لمعاهدة على غرار المعاهدة البريطانية ـ العراقية أو لإقامة جيش وطني جعلهم يتأكدون من أن فرنسا لا تعتزم تخفيف سيطرتها المباشرة على الشؤون الداخلية السورية. وبما أن هذا البيان تزامن مع إنهاء الآثار الأخيرة للثورة الكبرى، بحيث بدا نتيجة طبيعية لانتصار الفرنسيين عليهم، فلم يقوموا، وعلى مدى ثلاثة أشهر، بالرد عليه. لكنهم كانوا يتنقلون جيئة وذهاباً بين دمشق والقاهرة ويجرون مشاورات بشأن ما يتوجب عليهم عمله.

أدرك الزعماء الوطنيون أن خياراتهم محدودة، كما جعلت العداوات القائمة في صفوف المؤتمر السوري ـ الفلسطيني رسم استراتيجية موحّدة أمراً متعذراً، وفي ظل هذه الظروف، أصبح محتماً عليهم انتهاج مقاربة أكثر اعتدالاً.

وفي يوم 25 تشرين الأول، في أعقاب مؤتمر عُقد في بيروت، وحضره وطنيون من المدن الرئيسية في سورية ولبنان، جاء الرد على إعلان بونسو، وتناولوا مقترحاته في عشر فقرات دقيقة، وعكست الديباجة شعور عدم الرضا الذي أثاره بيان بونسو المتشدد، وتساءلوا عمّا إذا كان يميل حقاً إلى إبرام معاهدة، ولماذا لم يأت على ذكر رغبة سورية في ممارسة حقها الطبيعي في «حرية الصحافة والتنظيم السياسي»، وعمّا إذا كان سينتهي العمل بالأحكام العرفية، أو هل سيصار إلى منح عفو عام. ثم تلت ذلك المطالب المألوفة بشأن جمعية تأسيسية منتخبة من خلال الاقتراع العام وإعادة توحيد سورية بكاملها. واختُتِم رد الوطنيين بالفقرة التالية: «إننا على ثقة في أن الأمة في فرنسا تؤيد قضيتنا الوطنية وترغب في إعادة

توطيد الثقة بيننا، والإحساس بالعدالة لدى الشعب الفرنسي هو الدليل على ذلك، ونحن نؤمن بضرورة التعاون القائم على تبادل المصالح وعلى تحديد الالتزامات المتبادلة».

كانت هذه الكلمات البالغة التعبير بداية لفجر جديد في العلاقات الفرنسية ـ السورية. وقد أسفر مؤتمر بيروت عن انبثاق تنظيم وطني جديد في سورية يحمل اسم «الكتلة الوطنية»، وهو الذي سيقود مسيرة الكفاح الاستقلالي حتى اكتماله بعد 19 عاماً. وكان سبعة من المندوبين الخمسة عشر الذين اجتمعوا في بيروت من أجل إعداد الرد على بيان بونسو، وهم إحسان الشريف من دمشق، وإبراهيم هنانو وعبد الرحمن الكيالي من حلب، ونجيب البرازي وعبد القادر الكيلاني من حماة، ومظهر رسلان وهاشم الأتاسي (رئيس المؤتمر) من حمص، هم نواة الكتلة الوطنية التي توسعت لاحقاً بضم فوزي الغزي ولطفي الحفار وفارس الخوري من دمشق، وحسني البرازي من حماة، وسعد الله الجابري من حلب، وذلك بعد عودتهم إلى سورية إثر صدور عفو عنهم في آذار 1928. وقد ساعد هذا العفو في توسيع قاعدة الكتلة الوطنية السياسية من خلال استيعاب الوطنيين العائدين، وفي تحصين وضعها في مواجهة سواها. لكن بعض الثوار لم يشملهم العفو لا سيما الشهبندر وحسن الحكيم وسعيد حيدر ونزيه مؤيد العظم وسلطان الأطرش وشكيب وعادل أرسلان وإحسان الجابري.

هذا وقد أدى الشقاق الواسع في المنفى بين حزب الشعب وحزب الاستقلال إلى تمكين الكتلة من التطور على أسس معتدلة وغير ثورية.

لكن التنظيم الجديد لم يبدأ توقيع البيانات الوطنية باسمه حتى خريف 1931، كما لم يحدد مبادئه التنظيمية إلا بعد ذلك بعام.

لم تكن الكتلة حزباً سياسياً بالمعنى الحديث للمصطلح، بل دانت تأليف أي أحزاب أخرى بوصفه يشكّل تهديداً للوحدة الوطنية في مواجهة الدولة الاستعمارية. ومن هنا كان اختيارها لمصطلح «الكتلة» دلالاته التي تعكس رؤيتها هذه. ومن هذا المضمون أيضاً، غاب عن بيان تأسيسها البرامج الاجتماعية والاقتصادية، بينما ركّزت على هدف معلن أساسي أكّد أن «جميع طاقات سورية المادية والمعنوية ينبغي أن تسخّر للهدف الوحيد المتمثّل في النضال الوطني حتى تحقيق أهداف الأمة في الوحدة الكاملة لسورية وتكامل أراضيها واستقلالها، كما وحق لبنان في تقرير مصيره السياسي ضمن حدود ما قبل عام 1920». كما دعت إلى «تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على أن لا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر». وهي بهذا صاغت حلاً وسطاً

بين الفكر القومي الذي كان قد طغى في فترة ما قبل الحرب، والإطار المرجعي المتغيّر الذي فرضه التقسيم الأوروبي على الوطنية السورية في نهاية الحرب. لكنها ركّزت بشكل واضح على المحتوى العلماني الذي كان يشكّل إحدى الخصائص المميزة للفكر القومي، وأيضاً على الإشارة إلى ضرورة احترام حرية الأقليات الدينية وتساويها في الحقوق والواجبات، وكان هذان المحتويان ناجمين عن العلمنة العامة للمصالح الطبقية لقيادتها.

وتأسيساً على برنامجها هذا، ما كان للكتلة أن تبقى إلا في إطار الصراع مع فرنسا، وهذا ما حصل فعلاً عقب نيل سورية لاستقلالها عن فرنسا[42].

انضم لاحقاً إلى الكتلة فخري البارودي وزكي الخطيب وأحمد اللحام وعفيف الصلح وفايز الخوري ومحمد النحاس وجميل مردم من دمشق، وتوفيق الشيشكلي من حماة، وأحمد الرفاعي وعبد القادر السرميني وحسن فؤاد إبراهيم باشا وجميل إبراهيم باشا من حلب، وقد ألّفت هذه المجموعة، إضافة إلى السبعة الأصليين من مؤتمر بيروت وقادة الثوار الذين شملهم العفو، معظم أعضاء قيادة الكتلة الوطنية. وقد مثّلت أوسع تجمع سياسي في سورية ما قبل الاستقلال من حيث نطاقه الجغرافي وحجمه العددي والدعم الطبقي المتنوّع له. وكانت الكتلة، على مستوى القيادة، على درجة عالية من التجانس، وعكست الأصول الطبقية ذاتها لقيادات الحركات الوطنية منذ بدايتها في أواخر العهد العثماني، من حيث أنها ضمّت طبقة مالكي الأراضي والبيروقراطيين العرب السنّة في المدن الداخلية، الذين وفّرت الأرض لهم مصدراً ثابتاً للدخل يستخدمونه في دعم الطموحات السياسية، في إطار بيئة مدينية حصراً.

كان أكثر من 90% من زعماء الكتلة سنّيين وكانوا جميعاً سكاناً دائمين في المدن الداخلية، منهم 50% من دمشق، وأكثر من 30% من حلب، وتوزع الـ20% الباقون بين حمص وحماة بالتساوي تقريباً.

وتكشف الأصول الطبقية للكتلة أن نحو ثلثي قادتها كانوا ينتمون إما إلى الشرائح مالكة الأراضي ـ البيروقراطية، أو مالكة الأراضي ـ المتعلّمة من الطبقة العليا التقليدية في سورية، وكان ربعهم ينتمي إلى عائلات تجار أثرياء أو متوسطين، في حين جاء 10% منهم من طبقة من الموظفين غير المالكين.

كما كانت قيادتها ذات مستوى تعليمي مرتفع بصورة غير عادية. وكان أكثر من 90% من أعضائها قد تلقوا تعليماً علمانياً بدلاً من التعليم الديني التقليدي، وحصل أكثر من نصفهم

42- المرجع نفسه، ص310، 316.

على تعليم مهني عالٍ في اسطنبول لإعدادهم للخدمة الإدارية أو العسكرية في الإمبراطورية العثمانية، والتحق 20% آخرون بجامعات في أوروبا، أو بالكلية البروتستانتية السورية في بيروت حيث درسوا القانون أو الإدارة العامة أو الطب. وتظهر الخلفية المهنية للقيادة أن 40% منهم كانوا «سياسيين محترفين». وكان ثلثهم محامين أو أساتذة قانون في الجامعة السورية بدمشق ومنخرطين في السياسة المحلية، بينما اشتمل الثلث الآخر على ثلاثة أطباء وتاجرين ووجيه ديني وموظف وضابط شريفي متقاعد. كما كان كثيرون من الأعضاء يحصلون على دخل سنوي كبير من ريع الأراضي، ما أعفاهم من الالتزام بعملٍ ما، فتفرغوا للعمل السياسي.

وبإلقاء نظرة على شريحتهم العمرية وانتماءاتهم السياسية السابقة نجد أن الكتلة الوطنية تتحدر مباشرة من الجمعيات القومية المبكرة في العهدين العثماني المتأخر والاستقلالي العربي في سورية، ولا سيما من «الفتاة» و«حزب الاستقلال»[43].

كانت الكتلة الوطنية أقل «نضالية» بكثير من جمعية القبضة الحديدية أو حزب الشعب، فقد ولدت سياستها القائمة على «التعاون المشرّف» من رحم الهزيمة، إذ كان قصف دمشق والتدمير شبه الكامل لحيّ الميدان وعمليات الاكتساح الضخمة لمناطق ريف دمشق ولسواها، أدلة كافية على التفوّق العسكري الفرنسي، وبالتالي على عقم الكفاح المسلح في المستقبل. كما برز هذا الواقع من خلال الخسائر الشخصية والمالية التي تكبدتها طبقة مُلّاك الأراضي الغائبين والبورجوازية التجارية القديمة، خصوصاً في دمشق، مما شجع الكتلة على وضع تكتيكات تنطوي على قدر أقل من المجابهة.

كذلك رأت قيادة الكتلة أنه من الصعوبة بمكان استنفار المجتمع الفلاحي، الغارق في التخلف الاجتماعي والخامل سياسياً، بحيث يغدو سلاحاً ماضياً في المقاومة، لذلك ركّز الزعماء الوطنيون اهتمامهم على المدن التي ساد الاعتقاد بأن تعبئتها أسهل بسبب التمركز الشديد للسكان في منطقة محددة، ولأن الوعي السياسي للجماهير المدينية كان أصلاً على مستوى أعلى من وعي المجتمع الريفي.

وعلى هذا تبنّت الكتلة الوطنية تكتيكات أخرى، غير الكفاح المسلح. وكان عليهم دائماً أن يثبتوا للفرنسيين وجود نفوذ مستقل لهم في المجتمع، وأن يجعلوا من أنفسهم لاعبين سياسيين أكثر جاذبية من خلال إظهار رغبتهم في لعب دور سياسي وفق القواعد التي وضعتها المندوبية الفرنسية العليا، ولهذا فقد كان عليهم إقامة توازن دقيق بين القوة والاعتدال، وتمثّل الهدف

43- للحصول على معلومات تفصيلية عن المواصفات والمؤهلات والسيرة الشخصية لأعضاء قيادة الكتلة الوطنية، راجع: المرجع السابق نفسه، ص301-309.

الأول للكتلة في نزع المصداقية من جميع المنافسين المحليين الذين تلقوا تشجيع المندوبية العليا كي يصبحوا وحدهم القادرين على الوصول إلى الفرنسيين.

وكان هدفهم الثاني هو المشاركة في الحكم إلى جانب الفرنسيين في انتظار رحيلهم الحتمي، لكن هذه العملية يجب أن تتم ببطء وبالتدريج كي لا تزعزع الأسس التي يقوم عليها نفوذهم المستقل.

كل هذه التكتيكات والخطط جعلت منهم أبرز الوسطاء بين الفرنسيين والشعب السوري، وهو دور تمرسوا عليه طويلاً، فقد كان هذا أحد أهم أسباب سلطتهم التاريخية على مدار فترة الحكم العثماني والحكم الفيصلي، وها هم أولاء الآن يستعيدونه مع الفرنسيين.

ومما ساهم في نجاح سياستهم وتكتيكاتهم أن مبدأ الحلول الوسط لم يقتصر عليهم، فمن تجربة الثورة الكبرى، ارتأت فرنسا، مرحلياً، انتهاج أسلوبٍ أكثر توازناً وعقلانية في حكم سورية. فقد ظهر بعد الحرب مناخ جديد موازٍ للتوجهات التقليدية للفكر السياسي في أوساط صناعة القرار الفرنسية، كما جرى التشكيك بحدة في الوسائل القديمة الباهظة التكاليف في الحكم الاستعماري المباشر، وعبّر هذا المناخ الجديد عن نفسه بضرورة إقامة «علاقات دقيقة» تقوم على أساس المساومات الدبلوماسية بدلاً من التهديد بالسيطرة العسكرية المكشوفة. كما أن صانعي القرار في فرنسا تأثّروا بالانتقادات التي وجّهتها عصبة الأمم لطريقة تعاطي فرنسا مع الثورة. ولهذا قرروا أنه، إذا ما أرادوا البقاء في سورية، فعليهم أن يتوجّهوا في نهاية الأمر إلى القوى المحلية ذات النفوذ المستقل الملموس في المجتمع كي تقوم بدور القيادة السياسية، وكان لا بدّ في نهاية المطاف من تنحية الأشخاص الذين اعتمد عليهم الفرنسيون سابقاً في تولّي المناصب الحكومية.

وفي إطار هذا التوجّه، قررت المندوبية العليا، بعد الثورة الكبرى، التخلي عن استراتيجيتها في الريف التي قامت على ضرب القاعدة المادية لطبقة مُلّاك الأراضي الغائبين، فأبطأت تطبيق إجراءات الإصلاح الزراعي، ولذلك ظلت طبقة المُلّاك، حتى أواخر الثلاثينيات واثقة من صعودها، الذي ساهمت السياسة الفرنسية فيه عملياً عبر توجهاتها الجديدة.

بيد أنه في فرنسا نفسها، وبسبب وجود مجموعات ضغط معارضة للسياسة الإمبراطورية مقابل مجموعات مؤيدة للاستعمار في المؤسسة العسكرية والبرلمان، تدعمها مجموعات ضغط مالية ودينية لها مصالحها في الشرق، فقد تذبذبت السياسية الفرنسية تجاه مبدأ «التعاون المشرّف» مما أدى إلى عدم استقرار سياسة المندوبية العليا في سورية، الأمر الذي

انعكس أيضاً على سياسة الكتلة الوطنية. فكلما كانت المندوبية العليا تسير في اتجاه منح بعض المطالب الوطنية، كان الجناح المعتدل في الكتلة أكثر قدرة على المضي في تلك السياسة، وكلما أبطأت المندوبية الخطوات نحو إصدار دستور أو إبرام معاهدة، كان الجناح الراديكالي في الكتلة يدفع باتجاه موقف أقل مساومة، وكان يجري بالتالي تعبئة القوى المحلية بغية تذكير الفرنسيين بقوة الكتلة. ولذلك كان سلوك الوطنيين في مثل تلك الظروف متقلباً، ونادراً ما كان مستقراً.

الاختبار الأول «للتعاون المشرّف» ـ انتخابات العام 1928

كان الامتحان الأول لمبدأ التعاون المشرّف ولسياسة «تنحية الأشخاص الذين اعتمد عليهم الفرنسيون سابقاً في تولّي المناصب الحكومية» يكمن في إبعاد الأرستقراطي الشركسي الداماد أحمد نامي، المكروه جداً في أوساط الوطنيين لتبعيته الواضحة للفرنسيين، ولتولّيه منصب رئيس الوزارة في أوج الثورة الكبرى منذ نيسان 1926، وكان مطلب الوطنيين هذا شرطاً أساسياً لقبولهم اقتراح المندوبية العليا بإجراء انتخابات نيابية. ولما كانت المندوبية مهتمة بأن تجري هذه الانتخابات بهدوء، فقد تشارك الطرفان في أولوية إبعاد الداماد ضماناً لحريتها ونزاهتها كما رأى الوطنيون، ولضمان هدوئها كما كان يرغب الفرنسيون.

ولأجل ذلك تم استغلال محاولات أحمد نامي المستمرة لتحويل سورية إلى مملكة وتنصيب نفسه ملكاً عليها، واستمراره في الضغط على المندوبية العليا في هذا الاتجاه، فما كان من بونسو إلا أن ضغط عليه كي يستقيل بحجة أن حكومته لم تكن تتمتع بثقة كافية لكي تشرف على الانتخابات بنزاهة تامة، وتحقق ذلك فعلاً في 2 شباط 1928.

اختار بونسو خليفة له هو الشيخ تاج الدين الحسني، الشديد العداء للكتلة الوطنية بحكم تحدّره من صلب المؤسسة الدينية، وكلّفه بتأليف حكومة مؤقتة مهمتها المباشرة الإشراف على الانتخابات.

لم تكن تشكيلة حكومة الشيخ تاج سوى محاولة لاسترضاء الوطنيين «الوسطيين»[44]، وحُدّد توقيت الإعلان عن تشكيلها بحيث يتزامن مع إعلان المندوب السامي رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف، وأن عفواً عن ثائرين سوريين سيمنح في وقت قريب.

44- ضمّت الحكومة كلاً من جميل الألشي، محمد كرد علي، توفيق شامية، سعيد المحاسني، صبحي النيال وعبد القادر الكيلاني.

حُدّد يوما 10 و24 نيسان موعداً لإجراء الانتخابات، ونشط مرشحو الحكومة والكتلويون والوسطيون في الحملات الانتخابية.

وفي هذه الأثناء صدر عفو جزئي عن بعض الثوار السوريين، ترافق مع نشر «قائمة سوداء» اشتملت على أسماء 64 شخصية مُنعت من دخول البلاد، منهم الدكتور الشهبندر وشكري القوتلي وسلطان الأطرش وحسن الحكيم وكامل القصاب ونبيه وعادل العظمة وإحسان الجابري ونزيه مؤيد العظم وفاتح مرعشلي ومحمد عز الدين الحلبي. بينما شمل العفو فارس الخوري وفوزي الغزي وحسني البرازي ولطفي الحفار وسعد الله الجابري ونسيب وفوزي البكري. ومن الطريف أن فوزي البكري، أُضيف، فور عودته لدمشق، إلى قائمة مرشحي حكومة الشيخ تاج.

جرى في الجولة الأولى تحالف ضمني بين الكتلة الوطنية والشيخ تاج، لكن الحكومة وضعت إمكانياتها تحت تصرف مرشحي قائمتها، وحدثت اتهامات بالتلاعب في صناديق الاقتراع من قبل الشرطة لصالح مرشحي الحكومة، وهذا ما حدا بالوطنيين إلى تقديم لائحة مستقلة في الجولة الثانية، لكنها ضمّت الشيخ تاج نفسه أملاً باسترضائه وعزله عن حلفائه والحدّ من الإجراءات القمعية التي كان من المتوقع أن تقوم بها الحكومة.

رغم بعض أعمال الشغب المحدودة، تمّت الانتخابات بهدوء نسبي، وحققت نتائجها فوزاً للوطنيين في كل من دمشق وحلب وحمص وحماة، لكن الفرنسيين تمكّنوا من تأمين فوز شخصيات من خارج الكتلة في مدن صغيرة ومناطق ريفية وزراعية لا وجود فيها للكتلة، وكذلك في لواء إسكندرون. وفي المحصلة النهائية للنتائج لم يفز الوطنيون إلا باثنين وعشرين مقعداً من أصل مقاعد الجمعية العمومية السبعين، أي أقل قليلاً من الثلث.

لكن بدا واضحاً خلال الجلسة الافتتاحية للجمعية التأسيسية في 9 حزيران مدى قدرة الوطنيين على السيطرة على مسار الجلسة، وتشتت «المعتدلون» والأعيان الريفيون وزعماء البدو الذين راهنت المندوبية العليا على قدرتهم في التصدي للوطنيين، فلم يتمكن هؤلاء من مجاراة الوطنيين في بلاغتهم وبراعتهم السياسية، فقبعوا في أماكنهم وعُقدت ألسنتهم عن الرد، وبذلك استطاعت الأقلية الوطنية أن تقسمهم وتعزلهم، وكانت النتيجة أن انتُخب هاشم الأتاسي رئيساً للمجلس، وإبراهيم هنانو رئيساً للجنة الجمعية لوضع الدستور مع 26 نائباً آخر كانوا في معظمهم من الوطنيين، ثم انتخبت هذه اللجنة اثنين من أكفأ أعضائها، هما فوزي

الغزي وفايز الخوري، عضوين في لجنة الصياغة الفرعية. وبذلك غدت الجمعية التأسيسية مؤسسة رسمية معارضة للحكومة المعيّنة من قبل الفرنسيين[45].

في مواجهة سيطرة الوطنيين على الجمعية التأسيسية، حاول بونسو إعادة فتح ملف «العرش السوري» لإبطاء العملية الدستورية التي بدأت الجمعية السير بها، على أمل قسمِها إلى زمر صغيرة ومتنافرة، رغم أن الفرنسيين كانوا يخشون مسألة فتح إقامة عرش هاشمي في سورية بما يحمله هذا الاحتمال من عودة للنفوذ البريطاني إلى البلاد. وكان من ضمن الأسماء المطروحة لتولّي العرش السوري المفترض: الأميران زيد وعلي (شقيقا فيصل وعبد الله)، وعلي حيدر أو ابنه الأمير عبد المجيد (وهما من فرع هاشمي منافس لفرع الشريف حسين على منصب شريف مكة)، والأمير فيصل، نجل الأمير عبد العزيز آل سعود، والأمير المصري يوسف كمال، والأمير سعيد الجزائري، وطبعاً الداماد أحمد نامي.

وبعد محاولات ومناورات عديدة، تخلى بونسو عن الفكرة، لأن الكتلة الوطنية وحكومة تاج الدين الحسني المختارة من قبل الفرنسيين كانتا ملتزمتين بفكرة جمهورية سورية التزاماً لا عودة عنه، كما أن الأطراف السورية الأخرى التي أيّدت فكرة الملكية لم تكن تملك تأثيراً ذا أهمية على الساحة السياسية السورية.

وفي الوقت ذاته كانت الجمعية التأسيسية منهمكة بوضع مسودة دستور، تمكنت من إنجازها في غضون شهرين، فوضعت مسودة من 115 مادة، بوحي من أنظمة ديمقراطية أوروبية، وقد تبنّت فيها جمهورية برلمانية ذات مجلس واحد ينتخب لمدة أربعة أعوام باقتراع شامل على مرحلتين. جاء الدستور وثيقة حديثة ومصقولة لا تعكس فقط ما لدى واضعَيْها الرئيسيين، فوزي الغزي وفايز الخوري، من ذهنيتين قانونيتين منسجمتين بدقة، بل أيضاً النخبوية الديمقراطية للكتلة الوطنية. وكان أكثر ما أرضى الفرنسيين إعادة التأكيد على المساواة بين جميع أفراد الطوائف الدينية كافة، مع حرية ممارسة الشعائر الدينية والمساواة بين مدارس الطوائف.

كانت هناك مادة واحدة فقط من مواد الدستور اعتُبرت «بالية»، وهي التي قضت أن تناط السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية الذي يجب أن يكون مسلماً. لكن الوطنيين لم يكونوا قادرين على توسيع مفهوم المساواة الدينية ليطول أعلى مراتب الحكم بالذات تفادياً لمواجهة ردّ الفعل

45- فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية 1920-1945، ص376-382.

العنيف من الأوساط الدينية المحافظة ومن الجماهير السورية أيضاً، التي كانت لا تزال متعلقة بمعتقداتها وممارساتها الدينية، ولأنها كانت تعتبر الوطنيين حُماة الإيمان وحراس الحضارة، ولو فعلوا خلاف ذلك لانهار أساس نظام الدعم الذي قام عليه نفوذهم وقوّتهم.

إضافة إلى ذلك فقد احتوى الدستور على ست مواد كان من المؤكد أنها ستثير غضب باريس، فقد أعلنت تلك المواد أن سورية، وبضمنها لبنان وشرق الأردن وفلسطين وحدة واحدة لا تتجزأ، وأن الحكومة السورية ستنظّم جيشها الوطني، وأن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات عقد الاتفاقات، واستقبال السفراء، ومنح العفو، وإعلان الأحكام العرفية.

كان من المستحيل على باريس القبول بهذه المواد «السيادية» دون أن يتم تقييدها باتفاقية خاصة، وهو أمر كان لا يزال مستبعداً في ذلك الوقت.

لذلك، أعلنت المندوبية العليا في 3 آب أن المواد الست مخالفة لمواثيق الانتداب الدولية، وخلصت إلى القول بأن المندوب السامي لا يستطيع إعلان الدستور بشكله الحالي. وفي المقابل أصدرت الجمعية التأسيسية إعلاناً يفيد بأن إلغاء هذه المواد أو طمسها يوازي «بتر الدستور»، لأنه ينكر على سورية حقوقها في السيادة والاستقلال. وتابع المجلس أعماله لإقرار مسودة الدستور في 7 آب متجاهلاً التحذير الفرنسي، وأعدّ لمناقشة كل مادة والتصويت عليها، واحدة إثر واحدة. وقد أدى ذلك إلى بروز أول أزمة رئيسية تهدد عهد التعاون والتفاهم الجديد الذي دُشّن بين الكتلة الوطنية والمندوبية العليا قبل فترة وجيزة.

وفي 11 آب قام بونسو بتأجيل جلسات الجمعية التأسيسية ثلاثة أشهر، وكان هذا سبباً في خلق حالة من التوتر في دمشق والمدن الوطنية الأخرى فاق أي توتر حدث منذ الثورة الكبرى، وزاد الفرنسيون عدد الجنود الموزعين في أنحاء العاصمة، لكن النواب الوطنيين أوفوا بوعدهم لبونسو بعدم إثارة القلاقل، فأصدرت الجمعية تصريحاً قالت فيه: «إن الجمعية، إذ تحدوها رغبة في المضي في سياسة التعاون المخلص وعدم إهدار الجهود المبذولة على طريق التحالف، وبالنظر إلى تحقيق أماني البلاد، لَترحّبُ بتأجيل جلساتها، طوعاً ولكن على مضض، وهي تحتفظ بكامل حقوقها سليمة، آملة بأن العوائق ستزال وبأن أمانيها ستحقق بعد هذا التأجيل»، وبذلك تفادت تصعيداً خطيراً في الشارع، فلم تقع سوى حوادث قليلة متفرقة.

وعوضاً عن الاحتجاجات العنيفة، عمدت الكتلة الوطنية إلى إقامة مهرجانات ضخمة، لكن سلمية، في المدن الداخلية. وعقد أحدها في حلب، وشارك فيه أكثر من 6000 شخص من الشباب الوطنيين وزعماء الأحياء ورجال الدين والتجار والحرفيين، ولم يغب عنه سوى الأعيان

المتعاونين مع الفرنسيين علانية. كما جرت لقاءات مماثلة في مدن أخرى، لكن صفة التهدئة كانت هي الغالبة عموماً.

وبعد زيارة طويلة لبونسو إلى باريس عاد إلى بيروت ودعا هاشم الأتاسي للقائه هناك لمقارنة الصيغة المنقحة التي جاء بها من باريس مع المسودة التي أعدّتها الجمعية التأسيسية، لكن شقة الخلاف كانت واسعة بين الرجلين ولم يكن ممكناً التغلب عليها، فبونسو كان مقيّداً باعتبارات سياسية فرنسية، والأتاسي لم يكن مستعداً لتقديم تنازلات سوى إضافة مادة واحدة تمنح فرنسا حقوقاً خاصة من خلال عقد اتفاقية، ولم يكن بونسو قادراً على القبول بها أيضاً، ونجم عن ذلك أن المندوب السامي أصدر مرسوماً في 5 شباط 1929 يقضي بتعطيل الجمعية التأسيسية إلى أجل غير مسمى[46].

بعد ذلك، ونتيجة لعجز الكتلة عن تحقيق أي اختراق سياسي، فقد انصرفت إلى بناء قاعدة تنظيمها وتوسيعها، وقد أتاح هذا الأمر للشيخ تاج الدين فرصة لتحصين نفسه وحكومته، لكن ذلك لم يكن بالأمر الهيّن بسبب السمعة السيئة التي اكتسبها بموالاته للفرنسيين، حتى وصل الأمر بوصفه بـ«أخوَن الخونة» من على منابر المساجد التي كان يؤمها للصلاة، الأمر الذي زاده ارتباطاً واعتماداً على دعم بونسو له.

كما كانت تجري خلال الفترة الواقعة ما بين شباط وآب 1929 مفاوضات منتظمة إلى حد ما بين الوطنيين والمندوبية السامية، يتخللها مهرجانات وتظاهرات متفرقة ذات طابع معتدل عموماً، لتذكير الفرنسيين بنفوذ الكتلة، ولتعزيز موقعها بين السوريين في الوقت ذاته.

لكن عندما وقعت حوادث وتوترات بين العرب واليهود في فلسطين خلال شهر آب 1929، ثم تطورت إلى أحداث شغب عنيفة، فقد شدّت انتباه المسلمين والعروبيين السوريين على حد سواء. وهنا ظهر للكتلة موقف متمايز، فنبّه قادتها إلى عدم القيام بأي نوع من التظاهرات ضد البريطانيين خشية تعريض أي دعم بريطاني مستقبلي ضد الفرنسيين للخطر، كما كان قادة الكتلة راغبين في عدم تحوّل همّ الجماهير السورية عن أكثر المشكلات إلحاحاً وهي كيفية خروج الفرنسيين من بلدهم. وقد كان هذا الموقف علامة فارقة في مسار الكتلة من حيث تغليب «الوطنية السورية» على الشأن «القومي العربي»، ومن هنا بدأت ظاهرة الافتراق ما بين ما هو «وطني» وما هو «قومي».

46- المرجع نفسه، ص382-390.

وفي نهاية عام 1929، وبعد فشل كل المحاولات الدبلوماسية في تليين الموقف الفرنسي من مسألة عقد اتفاقية فرنسية ـ سورية، على غرار التقدم الذي تحقق بين بريطانيا والعراق، بدأ المتشددون من الوطنيين يتحدّثون عن التخلص نهائياً من استراتيجية «التعاون المشرّف» التي كانت الكتلة تعتمدها.

انتخابات جديدة ومناورات سياسية (1930–1933)

كان الوضع الاقتصادي والمالي في غاية السوء عام 1930، فالرواتب كانت تتراجع في قطاعات عمل معيّنة، ووصلت البطالة إلى مستويات عالية بفعل مجموعة عوامل، كان منها الانحدار المستمر للحرف التقليدية. وزاد الأحوال سوءاً الطبيعة الموسمية لكثير من الصناعات السورية، وبداية الكساد العالمي الذي أبطأ دورة الإعمار والأشغال العامة، وفرض ضرائب بلدية جديدة، وانخفاض قيمة «المجيدي» التركي الذي كان يستخدم كثيراً في دفع الرواتب.

ففي حمص، كان عدد الحرفيين في تراجع، وخُفضت أجور العاملين في صناعة النسيج ثلاث مرات في غضون ثلاثة أشهر. كما شهدت دمشق إضراباً بدأه، في منتصف تموز، آلافٌ من عمال النسيج وقاده اتحاد الناسجين، ودلّت طبيعة المطالب التي قدّمتها «لجنة العمال» إلى أصحاب المصانع (أجور أعلى، ظروف عمل أفضل، أيام عمل أقصر) على التقدّم الذي كانت قد حققته اتحادات العمال الناشئة، بيد أنه قلما سُمح للعلاقات والنزاعات بين العمال وأرباب العمل بأن تأخذ مسارها الطبيعي. ففي الواقع كانت نضالات العمال تُطمس من قبل الاتحادات التي كانت تضم عمالاً وأرباب عمل، وكان يرأسها في أغلب الأحيان أنصار للكتلة الوطنية.

على العموم، لم يكن تطور الصراع الطبقي ملحوظاً في سورية بشكل واضح خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وقد عاد ذلك جزئياً إلى وقوف العمال والبورجوازية الصغيرة في جبهة مشتركة ضد سياسات فرنسا الاقتصادية. فالموقع السائد الذي كان للبضائع الأجنبية، ولا سيما الفرنسية منها، في الأسواق المحلية مدعومة بالرسوم المنخفضة، شكّل تحدياً مباشراً للإنتاج المحلي وألحق الأذى بصغار المنتجين، وبالعمال الذين كانت أجورهم متدنية أصلاً. وكان قد حال دون تظهير نزاع المصالح بين العمال وأرباب العمل صغر حجم المصانع والمحلات وضآلة الاختلاف بين الطبقات، وفوق ذلك، طبيعة الصراع بين الشعب السوري والهيمنة الفرنسية[47].

47- المرجع نفسه، ص394.

في ظل تلك الظروف، أصدر بونسو مجموعة مراسيم مهمة وهي: القوانين التنظيمية لحكومات اللاذقية وجبل الدروز وسنجق الإسكندرون، والدستورين اللبناني والسوري، وقد قبل بالمواد الست «السيادية» ، لكن مع إضافة مادة جديدة «المادة 116» التي عطّلت فعلياً تلك المواد الخلافية وصانت موقع السلطة الانتدابية. وفي الإجمال فقد أقرّت هذه المادة والمراسيم الأخرى الوضع الراهن الذي كان الجنرال غورو قد أنشأه.

وبطبيعة الحال، لم يلقَ الدستور الجديد ترحيباً، بل إنه بدا أسوأ حالاً بعد شهر، عندما مُنح العراق، الذي كان في نظر الوطنيين السوريين، متخلفاً ثقافياً واجتماعياً، اتفاقية من قبل البريطانيين مع وعد بإدخاله إلى عصبة الأمم. وعلى الرغم من عدم قبول الوطنيين بالدستور القديم/الجديد، فقد كان مجرد إعلان صدوره مؤذناً بحتمية إجراء انتخابات جديدة، لكن الطرفين، الفرنسي والوطنيين السوريين، لم يكونا راغبين في إجرائها بسرعة. وحده الشيخ تاج الدين كان يعدّ نفسه للمعركة الانتخابية، وقد قام بتطعيم وزارته في محاولة لإنشاء جبهة من المعتدلين لتعزيز موقعه لدى المندوبية السامية، وفي مواجهة الكتلة الوطنية.

بحلول عام 1931 أعلن كل من هاشم الأتاسي وجميل مردم، أن الكتلة مستعدة، على مضض، لابتلاع تحريفات المندوب السامي للدستور وللاشتراك في الانتخابات في حال قُدّمت ضمانات بعدم حدوث «تدخل غير مشروع» من قبل الحكومة السورية وحماتها الفرنسيين، كما طالبوا بعقد اتفاقية مماثلة لتلك التي عقدت بين بريطانيا والعراق، لكن هذه التنازلات لم تحظَ بقبول جميع أعضاء الكتلة.

وفي حزيران 1931 صرّحت وزارة الخارجية الفرنسية أمام لجنة الانتداب الدائمة التابعة لعصبة الأمم عن نيّتها عقد اتفاقية مع سورية ولبنان موازية للاتفاقية الأنكلو ـ عراقية، وذلك يقتضي «انتخاب رئيس أو ملك»، غير أنها لم تحدد أياً منهما، وكانت هذا التصريح محاولةً لتمييع الأمور وإرباك الساحة السياسية السورية، بعودتها مرة أخرى إلى طرح مسألة العرش السوري رغم عدم اقتناعها به، لكنها حاولت استغلال بروز أربع جماعات، متداخلة بعض الشيء، ضمن الحركة الوطنية السورية، اثنتان منها كانتا ملتزمتين بالاستقلال السوري قبل كل شيء، مع تراجع عن فكرة الوحدة العربية، لا سيما الوحدة السورية ـ العراقية، وجماعة ثالثة تمحورت حول جميل مردم والجناح المعتدل في الكتلة، أما الجماعة الأخيرة فقد شدّت أنظارها باتجاه الدكتور الشهبندر وجناح عابدين في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني في القاهرة.

ففي حين كانت جماعة الكتلة جمهورية بإخلاص وغير مستعدة للتساهل حيال أي تدخل

هاشمي، فإن الشهبندريين كانوا ملكيين في العموم، لكنهم مرتبطون بأمير شرق الأردن أكثر من ارتباطهم بفيصل، بينما كانت إحدى الجماعتين العروبيتين الراديكاليتين مرتبطة بشكري القوتلي، الذي منحه الفرنسيون العفو في تموز 1930، والثانية بشكيب أرسلان وإحسان الجابري اللذين ظلا في المنفى. وكانت هاتان الجماعتان مخلصتين لفكرة الوحدة العربية وأن استقلال سورية ليس إلا خطوة نحو تحقيق هذا الهدف الأكبر، وأن قيام مملكة في سورية قد يكون طريقاً لتحقيق الوحدة العربية الكبرى، وكان هذا الاتجاه مخالفاً لما هو سائد في الكتلة الوطنية، ولهذا اقترح القوتلي ومن ورائه جماعة حزب الاستقلال، في رسالة له إلى نبيه العظمة بتاريخ 19 تشرين الثاني 1931، «أن يتم العمل بهدوء على اختراق تنظيم الكتلة بهدف إرغامها على تبنّي موقف أكثر جذرية بشأن مسألتي الاستقلال والوحدة العربية»[48].

في هذه الأجواء، كانت الكتلة الوطنية تقود التوجه إلى حكم جمهوري في سورية، في الوقت الذي عملت فيه بحذر على تعطيل مشروع فيصل الهادف إلى إقامة عرش سوري، وعلى التوازي لم تضع نفسها في موقع بارز إزاء القضايا التي لم يكن لها صلة مباشرة بالانتخابات المزمعة، والتزمت كتلة دمشق بالتحديد سياسة «التعاون المشرّف» وعملت على تطويق القضايا التي قد تتسبب في قطع العلاقات مع الفرنسيين، وتحاشى قادة الكتلة الظهور بوضوح في كثير من المهرجانات العامة التي أقيمت في الأشهر التي سبقت الانتخابات تضامناً مع نضالات عربية وإسلامية مختلفة، ومنها على سبيل المثال التظاهرات التي جرت في دمشق استنكاراً لفظائع الإيطاليين في ليبيا، والغياب الواضح لقادة الكتلة عن الذكرى السنوية لشهداء السادس من أيار 1916، تلك المناسبة التي تمّ تكريسها كيوم عطلة رسمية في دمشق بجهود الكتلة الوطنية نفسها.

واتضح تماماً رفض الكتلة لاتخاذ برنامج عروبي، عندما أحجمت في نهاية تشرين الأول عن المشاركة في تظاهرات دمشق بذكرى مرور أربعين يوماً على إعدام قائد المقاومة الليبية عمر المختار، فقد كان سعيد الجزائري على رأس المتظاهرين، في محاولة منه لتلميع صورته أمام الجماهير من أجل الانتخابات المقبلة.

في تلك الأثناء كان العملاء الفرنسيون، منذ الإعلان الدستوري في شهر أيار 1930، يعدّون للانتخابات بهدوء بإيجاد مجموعة من المرشحين القابلين للتعلّم، معتمدين على فرق انتخابية

48- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، «أوراق نبيه العظمة»، سورية، ملف 3/60، شكري القوتلي (دمشق) إلى العظمة (فلسطين)، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1931.

متخصصة، وقد اكتشفوا عدداً هائلاً من الرجال، مختلفي الميول، ومتزاحمين على المناصب المربحة، لكنهم لا يمتلكون أي تأثير في المجتمع السوري، لكن عدم فاعلية الكتلة سياسياً أوجدت مناخاً مكّنهم من العمل في الريف، بتوجيهات الفرنسيين، وبصورة أقل، في المدن.

إضافة إلى هؤلاء الأتباع الجدد، كان لدى الفرنسيين أشخاص أقدم ويمكن الاعتماد عليهم أكثر، أي الأقليات المسيحية في المدن الداخلية، لا سيما في حلب وسنجق الإسكندرون، والوجهاء الريفيون الذين أخفقت الكتلة في استقطاب عدد كبير منهم.

ولدى عودة بونسو إلى سورية في تشرين الثاني 1931، أعلن في رسالة إلى الشيخ تاج الدين، في العشرين منه، أنه لم يعد هناك حاجة إلى خدماته، وتلا ذلك صدور ثلاثة مراسيم: إقامة مجلس استشاري ليسدي إليه النصح بشأن تطبيق الدستور (لم يكن من بينهم سوى هاشم الأتاسي منتمياً للكتلة)، وتدابير لمواصلة إدارة الدولة السورية حتى الانتخابات عن طريق تسليم أعمال الحكومة إلى سكرتير عام (جرى تعيين توفيق الحياني، وهو موظف سابق في الإدارة العثمانية وفي السلطة الانتدابية وليست له ميول سياسية، لكنه موظف كفؤ)، والأعضاء الباقون من وزارة تاج الدين (باستثناء جميل الألشي)، ونصّ المرسوم الأخير على تولّي بونسو نفسه منصب رئيس الدولة من أجل الانتخابات، التي حدد لها موعداً رسمياً بتاريخي 20 كانون الأول 1931 و3 كانون الثاني 1932[49].

برغم التحفظات العديدة للكتلة على مراسيم بونسو وعلى عدم قبوله بإعلان خطوط عريضة لاتفاقية سورية ـ فرنسية قبل الانتخابات، ورفضه كذلك تعديل القانون الانتخابي الذي كان الجميع معترفاً بعيوبه ونواقصه، وأيضاً عدم السماح للوطنيين أمثال الشهبندر وشكيب أرسلان وإحسان الجابري بالعودة للبلاد وترشيح أنفسهم، فقد ظلت الكتلة عازمة على المشاركة فيها.

استخدمت المندوبية السامية مزيجاً من طرائق القسوة والخبث في محاولة ضبط مسار الانتخابات ونتائجها، فقد أبقت المرشحين الوطنيين تحت المراقبة حتى يوم الانتخابات، وأغلقت صحفاً ومجلات مؤيدة لهم، كما وردت تقارير موثّقة من الريف بممارسة ضغوط من قبل عملاء فرنسيين لتأمين ناخبين موالين لهم في الانتخابات الأولية. كما كانت المندوبية منهمكة بالعمل في حلب على إيصال أحد المتعاونين معها من الجالية الأرمنية إلى دمشق، حيث كانت تلك الجالية، وهي أكبر أقلية في المدينة بتعداد وصل إلى 50,000 نسمة، منقسمة

49- فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية 1920-1945**، ص405-408.

على نفسها بين الحزبين الأرمنيين الرئيسيين، الطاشناق الذي كان مؤيداً للمندوبية السامية، والهنشاق الذي اتخذ موقفاً سياسياً داعماً لتحرر الوطن السوري.

جرت الجولة الأولى في دمشق وسط أجواء مشحونة بالتوتر والاشتباكات، وتحيّز واضح من قبل الشرطة لصالح المرشحين المدعومين من قبل المندوبية العليا، وحصل تلاعب فاضح في صناديق الاقتراع، فاندلع العنف في أنحاء المدينة كافة، ونزل الجيش الفرنسي إلى الشوارع بحجة المحافظة على النظام، وتمّ تعليق الانتخابات في دمشق وفرض حظر التجول. لكن الانتخابات جرت بهدوء في جميع المناطق الريفية المجاورة لدمشق، عدا منطقة دوما التي تحركت النقابات العمالية فيها واشتبكت مع رجال الدرك وخيّالة الشرطة، مما أدى أيضاً إلى تدخل الجيش وتوقف عملية الاقتراع.

وفي حماة تكررت أحداث دمشق وتوقف سير العملية الانتخابية. أما حمص وحلب فقد أتمتا جولتي الانتخابات في موعدهما، لكن وسط ظروف مختلفة. ففي حمص، منطقة النفوذ الأساسية لهاشم الأتاسي، فازت لائحة الكتلة الوطنية بسهولة، وانضم إليه في البرلمان اثنان آخران من أنصار الكتلة وهما مظهر رسلان ورفيق الحسيني. وكان الوضع معاكساً في حلب، إذ تمكن «حزب الدستوريين الليبراليين» المدعوم من الفرنسيين، والذي تمكّن المعتمد الفرنسي لافاستر في وقت سابق من تأسيسه عن طريق توحيد مجموعة من المعتدلين وبعض الأعيان الحلبيين المعارضين للكتلة برئاسة صبحي بركات وشاكر نعمت الشعباني، وبدعم واضح من الأقليات المسيحية الحلبية، من هزيمة لائحة الكتلة الوطنية إثر منافسة مريرة. ومما ساهم في خسارة الكتلة المرض الذي ألمّ بإبراهيم هنانو واضطره لملازمة الفراش، الأمر الذي جعل الوطنيين عاجزين عن الإمساك بزمام الأمور والتصدي للانتهاكات الفاضحة للعملية الانتخابية منها، مثلاً حشو صناديق الاقتراع بأسماء لحلبيين ماتوا منذ أمد بعيد. لكن عجز رجال الكتلة هذا لم يمنع حدوث اضطرابات واسعة في المدينة استمرت لأيام عديدة، قُتل فيها عدد من المتظاهرين واعتُقل العشرات منهم. وعندما أيقن الوطنيون أن ليس هناك من فرصة لهزيمة لائحة الحكومة في الجولة الثانية التي عُقدت في موعدها، سحب سعد الله الجابري، بتوجيه من هنانو، لائحة الكتلة الوطنية وفازت لائحة المندوبية العليا.

في تلك الأثناء بذل الوطنيون جهوداً كبيرة للامتناع عن استثارة مشاعر الجمهور، كما رفضت الكتلة إعطاء موافقتها على تظاهرة ضخمة وعلى إضراب لمدة ستة عشر يوماً، عندما احتج تلاميذ وطلبة مدارس على سجن عدد من زملائهم اشتركوا في اضطرابات كانون الأول بدمشق، لكن الكتلة كتوجه عام، كانت ميالة إلى مقاطعة أيه انتخابات جديدة.

واجهت الحكومة، منذ يومها الأول، سيلاً من الانتقادات من جميع الجهات في سورية، وبدأت تظهر للعيان الاختلافات والتصدعات في صفوف الكتلة الوطنية، خاصة في ما يتعلق بسياسة «التعاون المشرّف»، حيث قاد شكري القوتلي هجوماً عنيفاً عليها وعلى جميل مردم واتهمه، مع وطنيين آخرين، بالخيانة والغش[50].

بعد عودة اليسار الفرنسي إلى الحكم في فرنسا، في أيار 1932، سادت مجدداً آمال عريضة في قرب التوصل إلى عقد اتفاقية مع فرنسا على غرار الاتفاقية الأنكلو ـ عراقية، وقد عزز هذه الآمال وصول إدوار هريو إلى رئاسة الوزارة الفرنسية، الذي وصف من قبل بعض السوريين بـ«الصديق المخلص». وقد بادر بونسو، بناءً على تعليمات من هريو، إلى تسويق هذا التوجه بإطلاق سراح جميع المحتجزين السياسيين في حلب، والإعلان عن بدء مفاوضات بشأن اتفاقية «أكثر ليبرالية» من الاتفاقية الأنكلو ـ عراقية. لكن قادة الكتلة الوطنية توصلوا، بالإجماع تقريباً، إلى اتفاق يحظر على النواب الوطنيين العودة إلى البرلمان قبل أن يحدد المندوب السامي، خطياً، الأسس الرسمية التي ستقوم عليها الاتفاقية، وكان وراء هذا الموقف الصلب للكتلة كل من إبراهيم هنانو وهاشم الأتاسي، ولم يكن أمام المؤيدين لسياسة التعاون المشرّف، جميل مردم ومظهر رسلان، سوى الموافقة، لكن بتحفظ.

عقد في تلك الفترة، وتحديداً يومي 2 و4 تشرين الثاني 1932، مؤتمر للكتلة الوطنية في حمص، خُصص لإعادة تقويم استراتيجية التعاون المشرّف، وقد جرى خلاله أيضاً ضمّ شكري القوتلي إلى صفوف الكتلة، وتمّ تعيينه على رأس مجلسها، هذا الأمر دعّم موقف متشددي الكتلة ضد جميل مردم، كما شهد المؤتمر أيضاً ظاهرة ارتداد مجموعة من وطنيي حلب، بزعامة سعد الله الجابري، وانضمامهم إلى صف جميل مردم، وكان موقفهم هذا تظهيراً لخلافهم السابق مع إبراهيم هنانو. لكن هاشم الأتاسي أنقذ الكتلة من تمزق خطير بإنجاز اتفاق جديد بين الجابري وهنانو، عبر حل قام على أساس قرار الكتلة بعدم مقاطعة البرلمان، لكن إذا لم يتم تحقيق تقدّم فوري في المفاوضات، فسيوقف الجابري تأييده لمشاركة الوطنيين في البرلمان والحكومة. وقد أعلن الأتاسي في نهاية المؤتمر أن «الوطنيين قبلوا المشاركة في العملية الانتخابية (انتخابات 1931) بهدف التوصل مع الحكومة الفرنسية إلى اتفاقية تكفل استقلال البلاد ووحدتها. ولما كنا نحن (أي الكتلة) لم نطّلع منذ خمسة أشهر على نيّة فرنسا الطيبة بشأن تعديل شكل النظام، قررنا عدم المشاركة في البرلمان إلى أن نحصل على

50- المرجع نفسه، ص408-430.

اتفاقية لا تقل عن الاتفاقية الإنكليزية ـ العراقية إرضاءً. وبسبب المناقشات الأخيرة للكتلة في حمص، ووزيريها الوطنيين، أصبحنا مقتنعين بأن الاستئناف المؤقت لسياسة التوفيق ستسعف مطالب الوطنيين. ولهذا السبب رأينا أن من الملائم أن نكون صبورين وأن نؤكد مجدداً إيمان الوطنيين الراسخ بأمل التوصل إلى حل للأزمة الراهنة وإلى الاستقلال والوحدة. ونرجو أن يقدّر الفرنسيون موقفنا هذا وأن يستجيبوا بنيّة طيبة»[51].

ومع مرور الوقت تبيّن أن الخطوط العريضة للاتفاقية المطروحة من قبل الفرنسيين، كما أفصح عنها بونسو أمام عصبة الأمم في جنيف، كانت تتمثّل في اقتراح تقسيم الإقليم الخاضع للانتداب الفرنسي إلى منطقتين: إحداهما «منطقة المعاهدة» وتشمل دولة سورية، والأخرى «منطقة انتداب» وتشمل لبنان الكبير ودولة العلويين وجبل الدروز. وحين سأله رئيس لجنة الانتدابات الدائمة عن مسألة وحدة سورية، ردّ بونسو بالتشديد «على الحاجة إلى تطور سياسي قبل دمج الأقليتين العلوية والدرزية في سورية بسبب تخلفهما السياسي»، كما تعمّد إغفال ذكر الكتلة الوطنية السورية كممثل للوطنيين السوريين واكتفى بالحديث عن «عناصر وطنية مختلفة في سورية».

إثر ذلك اجتمع المجلس المركزي للكتلة الوطنية في جلسة خاصة بمنزل هنانو في حلب، وبعد اختتام الاجتماعات، تلا هاشم الأتاسي بياناً شجب فيه اقتراحات المندوب السامي وشدد على أن «الوطنيين السوريين، الحريصين على تحقيق حقوق بلدهم ومصالحه، يعلنون لأهل الساحل والداخل تمسكهم الثابت بمبدأ الوحدة الوطنية. فلا اتفاقية تُوقّع ولا مفاوضات تجري مع فرنسا إلا على هذا الأساس». وبهذا ربطت الكتلة بشكل لا عودة عنه بين مسألتي الوحدة وتطبيق الاتفاقية، لكنها لم تكن قادرة على منع جميل مردم من الخروج عن الخط الذي تبنّته في حلب، ففور عودته منها إلى دمشق، باشر بإجراء اتصالات سرية ببونسو، في محاولة منه لإبقاء المفاوضات قائمة. وهذا ما أطلق حملة مضادة لإرغام مردم ورسلان على الاستقالة من الحكومة، إذ طالب هنانو رسمياً باستقالة وزراء الكتلة. وقد أمّنت الكتلة لجميل مردم استقالة مشرّفة بتنظيم تظاهرة تكريمية له لحظة استقالته، كما لو كان بطلاً، وقد دفع ذلك رسلان إلى تقديم استقالته أيضاً، لكن جهود الكتلة فشلت في دفع الرئيس العابد للاستقالة، إذ وجد في استقالة وزراء الكتلة فرصته السانحة لسرقة المجد كله!

وقد أدّت هذه الأحداث إلى تجذير دور الكتلة في قيادة وتوجيه الحركة الاستقلالية، لكن

51- المرجع نفسه، ص433.

الآمال التي عقدت على إنجاز اتفاقية فرنسية ـ سورية تبخرت وعادت، كما كانت دائماً، بعيدة المنال. كما نُقل بونسو من سورية إلى مراكش، وحلَّ محله الكونت داميان جوزيف ألفرد دو مارتيل، وهو المندوب السامي السادس في سورية ولبنان، وكان ذلك في شهر تشرين الأول 1933.

عمل دو مارتيل مع حكومة العظم لصياغة اتفاقية، وفق المنظور الفرنسي، وتلتها محاولات لإقناع النواب بالتصويت لصالحها، بما في ذلك إغراؤهم مالياً، لكن محاولاته باءت بالفشل وصوّتت أغلبية النواب ضدها، مما اضطر المندوبية العليا لرفض قبول شرعية التصويت وتعليق جلسات المجلس لمدة أربعة أشهر، وبذلك ولدت هذه الاتفاقية ميتة، وكان استمرارها مرهوناً بإطالة أمد تعليق جلسات البرلمان.

فترة مراوحة (1933-1935) ونشوء عصبة العمل القومي

كانت سورية غارقة في أزمة الكساد، فبين عامي 1930 و1934 بلغ عدد العاطلين عن العمل في المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي 150 ألف شخص، أي ما يوازي 15-20% من قوة العمل. وكانت صناعتا دباغة الجلود والدهان والأصبغة المحليتان في انحدار شديد، فلم يبق من الورشات الثلاثين في دمشق سوى 14 قيد العمل، كما واجهت صناعة الحلويات التقليدية منافسة شديدة من فلسطين التي كانت تتزود بالسكر دون رسوم جمركية. ولم يبق من المهن الـ750 في دمشق عام 1932 سوى 400 مهنة، ولم يكن نمو الصناعات الجديدة والحديثة، لأسباب تعود إلى أعوام الكساد، سريعاً بما فيه الكفاية كي يستوعب هذه الأعداد من العاطلين عن العمل.

وقد عانى التسويق والتجارة أيضاً إلى جانب الصناعة، فقد أصيبا بضربة قاسية بسبب انخفاض سعر الفرنك الفرنسي وتراجع الإنتاج المعدّ للتصدير إلى أوروبا وأميركا، والتوقف شبه التام للحوالات التي كانت تأتي من الخارج، وامتناع السوريين من جميع المهن، أو عجزهم، عن تسديد ديونهم، فأفلست كثير من المؤسسات التجارية والمالية. وبين عامي 1929 و1933 انخفضت قيمة صادرات سورية الإجمالية إلى النصف، في حين انخفضت قيمة الواردات بنسبة 38%، الأمر الذي زاد نسبة العجز التجاري بـ 18%.

ومن بين صادرات سورية الرئيسية، انخفض الصوف بنسبة 86%، والحرير الخام بنسبة 81%، والمنسوجات المصنوعة محلياً بنسبة 56%، وفوق ذلك ارتفعت واردات سورية الزراعية

بين عامي 1931 و1933 بنسبة 19%، في حين انخفضت الصادرات الزراعية بنسبة 47%، تلك الصادرات التي كانت تشكّل عادة ثلاثة أرباع مجموع الصادرات السورية. لكن كل هذا الكساد والتراجع لم يقلل من سيطرة فرنسا على سورية، لأن الليرة السورية كانت مربوطة إلى الفرنك الفرنسي بإحكام[52].

وانعكست هذه الأزمات على شعبية الكتلة الوطنية التي كانت ما زالت متمسكة باستراتيجية «التعاون المشرّف»، دون أن تقدّم أي برنامج إصلاح اجتماعي أو اقتصادي لمواجهة هذه القضايا والأزمات المستجدة.

في هذه الأجواء الملبدة والمشحونة، تنادت مجموعة نخبوية قوامها نحو خمسين قومياً عربياً راديكالياً في قرية قرنايل، قرب شتورا في لبنان، تحت هدف واحد هو: وضع حركات الاستقلال الوطني في المناطق العربية على أرضية صلبة عبر تنسيق أنشطتها بصورة منظمة، وأعلنت هذه المجموعة في ختام اجتماعاتها عن إقامة تنظيم سياسي جديد، مركزه دمشق، ويكون على اتصال بأحزاب مماثلة في المناطق العربية المجاورة، وأطلقوا عليه اسم «عصبة العمل القومي»[53]. وقد جسّد هذا التنظيم معتقدات وطموحات جيل جديد من الشباب الذي كان قد بدأ في الظهور في المشرق العربي. وقد كان مصطلح «قومي» مؤشراً على التوجّه الإيديولوجي للعصبة، إذ كان قد بدأ مؤخراً التمييز بين مصطلح «قومي» ومصطلح «وطني» تعبيراً عن «حسّ بالولاء للأمة العربية جمعاء»، في افتراق ذي مغزى عميق عن توجهات وسياسات الكتلة الوطنية السورية.

وقد عبّرت أهداف العصبة عن عملها على تحقيق السيادة العربية والاستقلال والوحدة العربية الشاملة، وركّزت على الحاجة إلى النمو والتوحد الاقتصادي لخوض نضال ناجح ضد الاستغلال الأجنبي وضد الإقطاع. وفي إشارة واضحة إلى سورية، طالب برنامج العصبة برفض سياسة «التعاون المشرّف» وجميع المحاولات لجعل الشعب يقبل بالبرلمان المنتخب زوراً وبالحكومة المعيّنة من قبل الفرنسيين، كما حذّر من أن جميع وعود الاتفاقيات المطروحة آنذاك (آب 1933) كانت في الواقع مرادفة للتوسع الإمبريالي.

لم تطرح العصبة في برنامجها الماركسية ـ اللينينية ولا الاشتراكية، لكنها أحلّت النضال القومي محل الصراع الطبقي. ولذا يمكن اعتبارها حركة إصلاحية، شعبية في بعض جوانبها، وذات ميول شديدة إلى مركزية الدولة.

52- المرجع نفسه، ص447-448.

53- تعتبر عصبة العمل القومي بمثابة الأب الروحي والإيديولوجي لحزب البعث الذي نشأ بعد الاستقلال.

كانت جذور العصبة تعود إلى «جمعية التحرير العربية» التي تأسست عام 1929 في باريس بجهود فريد زين الدين ودرويش المقدادي ونافع شلبي، وكان من أوائل من اتصلت الجمعية معهم في سورية هو شكري القوتلي بواسطة شكيب أرسلان. كما أقامت، عبر القوتلي، اتصالات مع نبيه العظمة.

أسست الجمعية، وواجهتها السياسية، عصبة العمل القومي، خلايا في مختلف المناطق، على غرار تنظيم الأحزاب الشيوعية في أوروبا. وكانت استراتيجية هذا الخلايا واحدة: التسرّب إلى التنظيمات العروبية القائمة والتشجيع على تشكيل تنظيمات أخرى جبهوية، يمكن لـ«جمعية التحرير العربية» توجيه أنشطتها.

ضمّت العصبة عبد الرزاق الدندشي إلى عضويتها، وكان مدافعاً صلباً عن الفكر القومي العربي وخطيباً مفوهاً، وقد أصبح الدندشي لاحقاً أول أمين عام منتخب للعصبة، لكنه لم يكن على علم بوجود «جمعية التحرير العربية» في الخلف من العصبة.

كان الدندشي منزعجاً من أنشطة الكتلة الوطنية ومن عدم وضعها لبرنامج اجتماعي اقتصادي، ومن انجرافها بعيداً عن مواقفها «العربية» باتجاه وطنية سورية محلية، كما عبّر عن انزعاجه أيضاً من سياسة التعاون المشرّف مع الفرنسيين. لكن حداثة سن مؤسسي العصبة وافتقارهم لتنظيم سياسي بين الجماهير الحضرية لم يمكّنهم من مواجهة الكتلة المحصنة جيداً، فاختاروا مواجهة التنظيم الشبابي الذي كان فخري البارودي قد بدأ في تأسيسه منذ عام 1929 كتنظيم فرعي للكتلة، أي تنظيم «الشباب الوطني»، الذي كانت قد بدأت تظهر ضمنه علامات انشقاق بسبب سياسة التعاون المشرّف وتجاهل الكتلة الوطنية للعروبة، مما مكّن العصبة من بناء قاعدة سياسية لها في دمشق وفي مدن أخرى، بين مجموعات الشباب، خاصة خريجي الثانويات الحكومية كالتجهيز، التي كان يسيطر على التعليم فيها مدرّسون مشبعون بالفكر القومي العربي، مما ولّد لدى الطلاب مشاعر قومية جارفة لاقت صداها في برامج عصبة العمل القومي.

ويمكن القول بأن العصبة ضمّت جيلاً ثانياً من الوطنيين السوريين، وكان نفوذها بين جيل النخبة المثقفة من الشباب، خلال الثلاثينيات، كبيراً. كما تميّز تشكيل قياداتها بتنوّع في أصولهم الطبقية، إذ كانوا ينتمون إلى طبقة المهنيين المتوسطة أو إلى بيئة التجار أو موظفين، وأتى بعضهم من عائلات كبار المُلّاك، لكن أغلبيتهم الساحقة جاءت من الفروع الفقيرة من هذه العائلات، أو من عائلات ليس لها أملاك، خلافاً لقادة الكتلة الوطنية الذين

جاء 60% منهم من طبقة المُلّاك الغائبين الحضرية. ولهذا فقد اعتمد قادة العصبة كلياً على دخولهم التي كانوا يحصّلونها من أعمالهم الحرة. لكن العصبة، رغم كل ذلك، لم تكن حزباً جماهيرياً، بل كانت نخبوية إلى حد بعيد، وكان مجال حضورها محصوراً تقريباً في المدارس الحكومية والجامعة ومؤسسات أخرى، كالكشافة، خلافاً لرجالات الكتلة الذين حافظوا على ارتباطاتهم بالأحياء الشعبية التي كانت تحت سيطرة رجال الدين والتجار والقبضايات[54].

كان الوجود الأهم للعصبة، دوناً عن كل المدن السورية، هو في حمص. ويعود ذلك إلى أن رئيس الكتلة الوطنية، والزعيم الأبرز في حمص هاشم الأتاسي، قد منحها الغطاء السياسي بسبب إحباطاته من فشل الكتلة في تحقيق أي تقدّم ملموس باتجاه الاستقلال عن طريق استراتيجية «التعاون المشرّف»، كما كانت إدارته الماهرة لانتخابات 1931-1932 التي حققت الكتلة خلالها نجاحاً كبيراً، قد أطلقت يده لاتخاذ مواقف أكثر جذرية، كاجتذابه لزعيم حزب الاستقلال شكري القوتلي إلى مجلس الكتلة أواخر العام 1932، وفي النهاية سيطر آل الأتاسي على فرع العصبة بحمص متمتعين برعاية كبير أسرتهم، الذي لا يوجد منازع على سلطته في حمص. كما تلقت العصبة دعماً مؤثراً من أهالي حمص من طائفة الروم الأرثوذكس، الذين كانوا، على خلاف الأقليات الأخرى، يعتبرون أنفسهم جزءاً أساسياً من المنطقة ومجتمعاً ذا هوية وثقافة عربيتين ـ سوريتين، وقد ساهمت مدارسهم في تعزيز هذه الهوية والوعي الثقافي. وقد آزر حرفيوهم مختلف أنشطة الكتلة الوطنية في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، لكن مع صعود عصبة العمل القومي التي كان طابعها القومي العربي أكثر علمانية، تحوّل كثير من الشباب الأرثوذكس إلى الانضمام إليها أو دعم نشاطاتها[55].

ومع أن العصبة كانت في بداية نشاطها على خصام مع الكتلة الوطنية، لكن الإحباط المشترك إزاء سياسات الفرنسيين ألّف في ما بينهما، وأبدتا ترابطاً ضمن هيكلية الحركة الوطنية السورية. وقد كان لهذا الترابط خلفياته الطبقية أيضاً. فمع أن قادة العصبة والكتلة كانوا متباينين اجتماعياً، لكنهم لم يكونوا ممثّلين لطبقات اقتصادية متنافسة. وفي الواقع، كانت العصبة، شأنها شأن الكتلة، تمثّل أجزاء من طبقات اقتصادية متداخلة وجدت نفسها في صف واحد ضد الفرنسيين وسياساتهم المالية والاقتصادية. فشريحة الملّاكين والتجار القدامى من الطبقة العليا السورية، التي مُنعت خلال الانتداب من النفاذ إلى رأس المال

54- للاطلاع على السيَر الشخصية لكل من قيادات عصبة العمل القومي والشباب الوطني، راجع الجداول في: فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية 1920-1945**، ص468-474.

55- المرجع نفسه، ص476-477.

الأجنبي، كانت تمثّلها الكتلة الوطنية التي كانت قيادتها منها. أما بالنسبة إلى قيادة العصبة، فقد كانت تشكّل طليعة نخبة سياسية صاعدة ذات جذور ممتدة في طبقة المهنيين الوسطى، والإنتلجنسيا والشباب المثقف، والمستويات الوسطى من البيروقراطيين، وكانت بالتالي مصالحها تتعارض كلياً مع نظام الانتداب.

وهكذا، فطوال حكم الفرنسيين لسورية، كان قدر العصبة أن تتعاون مع الكتلة في النضال اليومي من أجل الاستقلال، لأن قيادتها كانت حديثة السن وعديمة الخبرة، كما أن قاعدتها السياسية الضيقة لم تكن تمكّنها من تحدي نفوذ الكتلة. أضف إلى ذلك أنها لم تكن تملك صلات خارج سورية، ولكل هذا فقد كان خيارها الوحيد هو في استمرار التعاون مع الكتلة، ومحاولة تسريع تجذّر خط الكتلة السياسي مع خطها.

خلال الفترة ما بين 1934-1935، ازداد عدد أعضاء العصبة، وبدا في الوقت نفسه فشل الكتلة في محاولاتها التفاوض على اتفاقية مع فرنسا، وبذلك دُفنت سياسة «التعاون المشرّف»، واختارت الكتلة، تبعاً لذلك، البقاء في الظل على أعلى مستويات السياسة، وأصبحت أكثر جذرية في مواقفها، فساعدت بذلك في إبراز دور القوى الراديكالية التي تمثّلت على أفضل وجه في العصبة.

لكن توجّه الكتلة «يساراً» في ما بعد، ألزم العصبة بإعادة درس استراتيجيتها، فوافقت على العمل برأي القوتلي القائل بأن أفضل سبيل لاستمالة الكتلة إلى طريقة تفكير العصبة هو العمل ضمن إطارها، لأنها (أي العصبة) لن تستطيع أن يكون لها تأثير في سياسة الوطنيين ما لم تقم بخرق التيار الرئيسي من الحركة الوطنية (أي الكتلة)، ولذلك اختار بعض أعضاء المجلس المركزي للعصبة البقاء بعيداً عن السياسات اليومية وتركوها للكتلة، بينما تبقى العصبة مخلصة لمبادئها المقدسة والعمل على بناء الأمة على أساس عربي، لا أساس سوري[56].

وبشكل عام فلم يكن العامان 1934-1935 حافلين بالنشاط بالنسبة للحركة الوطنية السورية، وكان ذلك عائداً، كما أسلفنا، إلى جمود الاتفاقية وانهيار المفاوضات وتعطيل الحياة البرلمانية.

لكن توجّه الكتلة إلى أسلوب سياسي أكثر تحدياً ترافق في الفترة ذاتها مع بروز ظاهرة بيع أراضٍ لمنظمات صهيونية في فلسطين خلال هذين العامين (1934-1935)، مما دفع بالكتلة

56- المرجع نفسه، ص485.

إلى إبداء اهتمام أوسع بالقضايا العربية. فعلى الرغم من أن ملّاكين سوريين وتجاراً لبنانيين باعوا سابقاً أراضي لليهود، وكان أبرزهم الأمير سعيد الجزائري الذي باع مساحات شاسعة كان يملكها في طبرية بداية العشرينيات، وعائلة سرسق البيروتية التي باعت هي الأخرى أراضي واسعة من مرج ابن عامر، لكن الوطنيين السوريين لم يبدوا وقتذاك كبير اهتمام بالأمر، على عكس العرب الفلسطينيين الذين بذلوا جهوداً منسقة لمنع بيع أراضٍ لليهود بعد عام 1929، لكن لم تتشكّل مقاومة قوية ومؤثّرة لمثل تلك البيوعات قبل عام 1934.

وفي آذار 1934 سرت شائعات في دمشق، كان مصدرها حزب الاستقلال في فلسطين، بأن أكبر عائلة ملّاكين في دمشق، ورثة الراحل عبد الرحمن اليوسف، قد باعت الصندوق القومي اليهودي أملاكها الشاسعة في البطيحة، الواقعة على الشاطئ السوري من بحيرة طبرية، بسبب أزمة مالية خانقة تمر بها العائلة، وأن أملاكها، المرهونة لصالح مجموعة محلية من المؤسسات المالية المسيحية الدائنة، سيتم الاستيلاء عليها سداداً للديون المستحقة. وقد تعالت في دمشق صيحات الاستنكار والغضب في وجه آل اليوسف طالبين إليهم إلغاء صفقة البيع هذه.

وفي الوقت ذاته تقريباً بدأ تجار دمشق في مقاطعة المنتجات الصهيونية بسبب ما كانوا يكابدونه من خسائر ناجمة عن اشتداد منافسة المنسوجات اليهودية وصناعة الحلويات الفلسطينية ـ اليهودية، واستمرار تهريب سلع صهيونية إلى سورية، وكان الكثير من هؤلاء التجار أنصاراً للكتلة الوطنية. واتخذت المقاطعة في البداية طابع الخطابات الشفهية، ثم بدؤوا بتوزيع بيانات مناهضة للصهاينة وإحياء مهرجانات ضخمة. وكل ذلك أدى إلى توسيع دائرة المقاطعة، وإلى الربط بينها وبين ما شاع من قيام آل اليوسف ببيع أراضي البطيحة للصندوق القومي اليهودي. وتألّفت على عجل عدة لجان وطنية سورية لتكثيف حملة الدعاية المناهضة للصهيونية، ولتحريض فلاحي البطيحة على مقاومة إجلائهم، جرياً على عادة المنظمات اليهودية طردَ الفلاحين العرب تمهيداً لإسكان المهاجرين اليهود.

نتيجة لتلك الضغوط، ولأن المندوبية السامية لم تكن، لأسبابها الخاصة بها، متعاطفة مع الحركة الصهيونية، فقد أعلنت عن صدور مرسومين يحظران بيع أجانب أراضي على الحدود السورية ـ اللبنانية المتاخمة لحدود فلسطين ـ شرق الأردن، بأثر رجعي يعود إلى تاريخ 18 كانون الثاني 1934، أي إلى تاريخ سابق على توقيع عقد البيع بين آل اليوسف والصندوق القومي اليهودي، لكن حاييم وايزمان قصد منزل آل اليوسف في دمشق لإتمام صفقة بيع

البطيحة، مما أثار حفيظة الدمشقيين ودفعهم إلى تأسيس جمعية لاستغلال قرية البطيحة ببادرة من الرئيس العابد نفسه، فعملت هذه الجمعية على جمع أموال توازي المبلغ المعروض على آل اليوسف، وهو 150,000 ليرة تركية. ولما لم تتمكن الجمعية من جمع المبلغ المطلوب، أصدر العابد مرسوماً بالموافقة على إقامة شركة دمشق الزراعية السورية المحدودة لشراء واستغلال أراضي البطيحة وأملاك حدودية أخرى، مستلهمين نجاح المشروعين الوطنيين السابقين، وهما شركة الإسمنت الوطنية المحدودة والشركة الوطنية لحفظ الفاكهة، وقد تلقى هذا المشروع دعم الكتلة الوطنية وعصبة العمل القومي وحزب الاستقلال، لكن الشركة أخفقت أيضاً في جمع رأس المال المطلوب، فتمّ حلّها نهاية عام 1935، وظل آل اليوسف غارقين في ديونهم.

لقد دلّ دور الكتلة الوطنية في حملة البطيحة على تحوّل ملموس باتجاه موقف عربي أرحب، أملاه قرار الكتلة اتباع مقاربة أكثر تحدياً، كان من ضمنها التركيز بشكل أكبر على السياسة العربية، وقد كان لجناح الكتلة «اليساري» في دمشق وحلب دور في هذا التوجه، كما كان لعصبة العمل القومي دور موازٍ[57].

لكن الحركة الوطنية السورية تلقّت في الفترة ذاتها خسارتين موجعتين كان لهما تأثير عميق على نشاطها وقدرتها على التفاعل بإيجابية مع الأوضاع السياسية التي كانت سائدة في البلاد وفي الأوضاع العالمية التي كانت نذر حرب جديدة تلوح في أفقها. ففي 31 آب من عام 1935 توفي زعيم عصبة العمل القومي عبد الرزاق الدندشي في حادث عرضي أثناء ركوبه الترام، وحين لمحه أنصاره وبدؤوا بتحيّته، أخرج رأسه من الحافلة ليرد لهم التحية فأطاح به عمود لم ينتبه لوجوده فلقي حتفه، وقد نزل نبأ وفاته نزول الصاعقة، لا في سورية وحسب، بل في العراق وفلسطين أيضاً.

وبتاريخ 21 تشرين الثاني من العام نفسه، توفي إبراهيم هنانو بعد صراع طويل مع مرض السل. هذا المناضل العنيد الذي كان اسمه على كل لسان في سورية، والذي أنقذ حركة الاستقلال من عقد تسويات مهينة مع الفرنسيين، وكان تفانيه لاستقلال سورية لا ينازعه عليه أحد، وقد توفي خالي الوفاض بعد أن بدد ثروته التي ورثها عن أسرته في سبيل الحركة الوطنية. وكان قبل وفاته بعشرة أسابيع قد كتب حول هذا الأمر إلى نبيه العظمة في فلسطين، لكنه طلب منه إبقاء مشكلاته المالية طي الكتمان.

57- المرجع نفسه، ص497-505.

وقد شهدت حلب خلال مراسم تشييع نعشه تظاهرة سياسية جامعة، وأغلقت الأسواق وأماكن اللهو، كما شارك فيها وفود من جميع أنحاء سورية، وكان من المشاهد البارزة ترافق رجال الدين المسيحيين و المسلمين، ورُفعت خلالها رموز مسيحية وإسلامية عكستها تصاميم أكاليل الزهور التي حملت أثناء المسيرة التي ضمت نحو 30,000 شخص، وامتدت مسافة كيلومترين، ولم يقع أي حادث شغب على الإطلاق[58].

الإضراب العام 1936 والمعاهدة السورية ـ الفرنسية

في العشرين من شهر كانون الثاني عام 1936، اندلعت أعمال شغب في دمشق رداً على إغلاق مكتب الكتلة الوطنية في حيّ القنوات، واعتقال فخري البارودي وزعيم «الشباب الوطني» سيف الدين المأمون، وأغلقت الأسواق واحتشد الطلاب وشبان من الأحياء أمام منزل نسيب البكري استعداداً لمسيرة إلى السرايا، ترأسها البكري وجميل مردم وشكري القوتلي. وخرجت تظاهرات في اليوم ذاته في كل من حلب وحماة وحمص.

أرسل الفرنسيون في اليوم التالي إلى قلب المدينة القديمة جنوداً من السباهيين المغاربة ومن السنغاليين لتعطيل مهرجان طلابي في المسجد الأموي، وقد أطلقوا النار على المحتجين فقُتل أربعة منهم. أما في حلب، فقد أغارت قوات الأمن على مقر إقامة الراحل إبراهيم هنانو، الذي كان الوطنيون يعتبرونه «بيت الأمة»، تيّمناً ببيت الأمة في مصر (منزل سعد زغلول)، وصادروا جميع الوثائق، فردّ القادة بإغلاق سوق المدينة التاريخي ودعوا مؤيديهم إلى التظاهر. وأدى اعتقال متظاهرين إلى مزيد من التظاهرات، وانتهى اليوم بمقتل شخصين.

استمرت المظاهرات يومين آخرين، واعتُقل 150 متظاهراً إضافيين، وفي 22 كانون الثاني سار في دمشق 20,000 شخص في جنازة المتظاهرين الأربعة الذين سقطوا في اليوم السابق، فانقضّ الجنود الفرنسيون عليهم وقتلوا اثنين آخرين واعتقلوا 187 شخصاً. وفي حمص أغلقت الأسواق مدة يومين، وقتل الفرنسيون ثلاثة متظاهرين وجرحوا 20 آخرين، بينما كانت دمشق على حافة إغلاق تام.

لم تكن الكتلة هي من يتحكم بالوضع في دمشق، فقد كان الطلاب، ومعظمهم من عصبة العمل القومي، إضافة إلى قبضايات الأحياء، هم من كانوا سادة الموقف، فالكتلة كانت حتى

58- أوراق نبيه العظمة [سورية]، من إبراهيم هنانو إلى العظمة، 12 أيلول.

27 من الشهر تتبع الجماهير المدينية بأكثر مما تقودها. لكن جميل مردم دعا، باسم الكتلة، إلى إضراب عام يوم 27 كانون الثاني يدوم حتى تعيد المندوبية العليا الحياة الدستورية للبلاد، وكان الإضراب قد بدأ فعلاً على أيدي العمال والطلاب وأصحاب المتاجر وموظفين حكوميين، لكن جزئياً.

وغدت سورية مشلولة تماماً تحت وطأة إضراب كامل لم تشهده المدن من قبل، حتى خلال الثورة الكبرى، فالمحلات مغلقة والحياة التجارية متوقفة، والخدمات العامة معطلة، وعدد الحضور في المدارس والجامعة لا يذكر. واجتمع طلاب وقادة كتلويون وعلماء دين في الجامع الأموي لصوغ مطاليبهم التي تمثّلت في إصدار عفو عام عن مئات الأشخاص المعتقلين مؤخراً، وإلغاء قرارات طرد طلاب المدارس الذين شاركوا في التظاهرات، وإعادة فتح مكتب الكتلة الوطنية. وحين رفض الفرنسيون منح العفو، اندلعت المظاهرات مجدداً، وكان على رأسها تجار المدينة الذين كانوا قد شكّلوا في اليوم السابق لجنة لتنظيم توزيع الطحين والمال على الفقراء والعمال المضربين، وفي الوقت ذاته عمّت المظاهرات مدناً أخرى، وحدثت أعمال عنف في حماة وحمص، وبحلول العاشر من شباط، كان العنف قد انتشر وصولاً إلى دير الزور، وقُتل كثيرون في تلك المدن بمواجهات مع الجنود الفرنسيين.

وفي اليوم ذاته (10 شباط) أصدر دو مارتيل أوامره إلى قائد جيش الشرق بوجوب «استعادة النظام»، ففرض الأحكام العرفية على دمشق، وحظر التجمعات في الشوارع لأكثر من ثلاثة أشخاص، وحذّر السكان من أن جنوده سيردّون على الضربة «بمثلها». وفي اليوم التالي جرى اعتقال جميل مردم ونسيب البكري، فأبعد الأول إلى الحدود السورية ـ التركية في سنجق الإسكندرون، وأبعد الثاني إلى إعزاز، وفي اليوم التالي فُرضت الأحكام العرفية في باقي المدن، كما عزز الجيش حامياته حول المناطق الريفية خوفاً من تكرار ظهور «العصابات المسلحة» التي كانت منتشرة أثناء الثورة الكبرى. وانتشر الجنود ضمن المدينة في حيّين من أهم معاقل المقاومة وهما باب الجابية وباب شرقي، وجرى تطويق منزلي شكري القوتلي ولطفي الحفار. وفي حلب جرى اعتقال سعد الله الجابري وحسن فؤاد إبراهيم باشا وعبد الرحمن الكيالي ونعيم أنطاكي يوم 13 شباط. وفي محاولة من الفرنسيين لقصم ظهر قيادة الوطنيين في دمشق، أجبرت المندوبية العليا الأخوين خوري (فارس وفايز) على الاستقالة من كلية الحقوق حيث كانا يعملان محاضرين فيها.

وخلافاً لتوقعات المندوب السامي ومعاونيه، فقد رفض تجار دمشق وحلب رفع الإضراب

قبل «التعويض عن بعض المظالم السورية». وعلى إثر ذلك، طلب دو مارتيل من الشيخ تاج الدين، المكروه جداً، تقديم استقالته، ثم طلب من الوجيه الدمشقي عطا الأيوبي تأليف حكومة جديدة.

لم يكن اختيار دو مارتيل للأيوبي اعتباطياً، فقد كان على علاقة ودية مع الفرنسيين، كما أنه كان يحظى باحترام الوطنيين لما له من خبرة إدارية واسعة، ولما عُرف عنه من استقامة وأمانة. لكن هذه الخطوة من دو مارتيل لم تلقَ ارتياحاً في أوساط الكتلة، فجددت دعوتها لمواصلة الإضراب ومقاطعة جميع السلع والخدمات الأجنبية.

وفي خطوة لاحقة من دو مارتيل، أُفرج عن جميع الذين اعتقلوا ولم يُقدّموا للمحاكمة، بينما بقي 3080 شخصاً من الذين جرت محاكمتهم أمام محاكم عسكرية ومدنية وصدرت بحقهم أحكام مختلفة بسبب مشاركتهم بالإضراب منذ العشرين من كانون الثاني.

وتبع ذلك في 28 شباط بيان شديد اللهجة أصدره هاشم الأتاسي، بوصفه رئيس الكتلة الوطنية، أعلن فيه أن برنامج الوطنيين كان الحل الوحيد المقبول للمسألة السورية، وتلا هذا البيان تظاهرة حاشدة في دمشق، واصطدم المتظاهرون برجال الشرطة الذين أطلقوا النار عليهم فقتلوا أربعة أشخاص وجرحوا عشرات آخرين.

وفي اليومين التاليين عقد قادة الكتلة وحكومة الأيوبي خلوة مع المندوب السامي في بيروت في محاولة للتوصل إلى اتفاق مرضٍ للطرفين، وصرح هاشم الأتاسي بعد الاجتماع أن وفداً سورياً سيتوجه إلى باريس للتفاوض بشأن اتفاقية، وأن السجناء السياسيين والمنفيين سيتم تحريرهم، وأن الصحف الوطنية ستعاود الصدور. وفي اليوم التالي، 3 آذار، وبعد إطلاق سراح القادة المسجونين، أعلنت الكتلة نهاية رسمية للإضراب الذي دام 43 يوماً، تمّ على إثرها تنظيم مسيرة احتفالية سلمية شارك فيها حرفيون وشبان أحياء وبدو مع مختلف الأقليات الدينية والجماعات الإسلامية، ومرّت بمنازل القادة الكتلويين الذين أفرج عنهم للتعبير عن تقديرها وإعادة تأكيد إخلاصها لقضية تحرير سورية. وفي وقت لاحق تجمّع قادة الكتلة أمام الأسواق لقص الشرائط الخضراء الممدودة عند مداخلها، في دلالة رمزية على أن الكتلة وحدها مخوّلة إعادة فتح العاصمة السورية. كما نودي في المسجد الكبير بحلب إلى النظام والولاء للكتلة واستئناف العمل، وأخذ الإضراب ينحسر بسرعة، بينما كان القادة الوطنيون يعدّون أنفسهم للسفر إلى باريس.

كان إضراب عام 1936 أكبر انتصار تحققه الكتلة الوطنية حتى ذلك التاريخ، وقد تبنّت

فيه، مستوعبة درس حزب الوفد المصري، منهج عمل أعاد الحيوية إلى صورتها ومكّن قادتها من الاستئثار بحركة الاستقلال السورية، كما مكّنها من العودة إلى سياسة «التعاون المشرّف»، لكن من موقع أقوى وأصلب، فقد أضحى العمل بهذه السياسة الآن يعني عقد اتفاقية «لا تقل منزلة عن الاتفاقية الأنكلو ـ عراقية»، إضافة إلى الاعتراف الفرنسي بها ووضعها على قدم المساواة معهم في حكم البلاد.

في نهاية المطاف، ورغم الخسائر الاقتصادية الفادحة التي منيت بها البلاد، فقد كانت الروح المعنوية في المدن عالية طوال فترة الإضراب، ولم يسبق أن ظهر الشعب السوري بذلك المقدار الكبير من الوحدة والالتزام. وتكاتفت أحياء المدن كي يساعد أحدها الآخر، واستطاعت الكتلة الوطنية، بدعم من جمعيات التجار المتطوعين، أن تجمع أموالاً كافية للفقراء وأن تقيم مراكز لتوزيع الطعام والزيت والملابس التي كانت ضرورية لمواجهة الرياح والبرد القارس والأمطار التي ضربت سورية في ذلك الشتاء غير العادي. كما أقنعت الكتلة الوطنية المصارف بمنح قروض جديدة وتجديد تسهيلات الاعتمادات للتجار الذين تضررت تجارتهم بسبب التوقف الشامل لأعمالهم فغدوا غير قادرين على تسديد ديونهم المستحقة لتلك المصارف. ومارست الكتلة ضغوطاً على أصحاب الأملاك في المدن كي يؤجلوا تحصيل بدلات الإيجار طوال فترة الإضراب، وكما لاحظت القنصلية البريطانية في دمشق «فإن الميزة في الإضراب العام كانت الدرجة العالية من الطاعة التي دين بها للقادة، وملكات التنظيم والقيادة التي أبداها هؤلاء القادة في السيطرة على حشود الناس». ولم يخامر المندوب السامي وأركانه أي شك في أن الكتلة، كما حزب الوفد في مصر، كانت صاحبة أقوى نفوذ سياسي في البلد، وفي الواقع، لقد كان من قبيل التكتيكات الفاشلة، من المنظور الفرنسي، الإصرار على الاستهانة بالكتلة علانية.

أما على صعيد المنطقة، فقد حرّك الإضراب مشاعر التعاطف، فاحتجت كل من اللاذقية وطرابلس وبيروت وتوقف العمل فيها كلياً، كما قامت مجموعات من التجار في بيروت بجمع الأموال لمؤازرة لجنة الإضراب في دمشق. أما في العراق، فقد أدانت المقالات الرئيسية في صحف بغداد السياسة الفرنسية وعبّرت عن تعاطف الشعب العراقي وتضامنه مع أشقائه السوريين في نضالهم ضد «الإمبريالية»، وتلقّت دمشق رسائل تأييد من اتحاد المحامين في بغداد، وأُرسلت من العراق عرائض إلى عصبة الأمم تدين الأعمال الفرنسية. بيد أن أشد الاحتجاجات المناهضة للفرنسيين كانت تلك التي سُجّلت في فلسطين، حيث عقدت اجتماعات عديدة حاشدة، ونظمت تظاهرات وإضرابات برعاية حزب الاستقلال تعبيراً عن التضامن

مع الشعب السوري، وجُمعت أموال لضحايا الإضراب، وأرسلت برقيات إلى سورية تعبيراً عن تضامن شعب «الجنوب السوري». فلقد كان ما يجري في سورية تتم مراقبته بدقة في فلسطين، فمثلما كان حزب الوفد المصري مثالاً قيّماً لدى الكتلة الوطنية، فإن الإضراب العام في سورية كان نموذجاً للتحرك لدى الفلسطينيين[59].

تشكّل الوفد السوري المفاوض إلى باريس من كل من هاشم الأتاسي وجميل مردم وسعد الله الجابري وفارس الخوري، ووزيران هما الأمير مصطفى الشهابي وإدمون حمصي، وبذلت محاولات لضم الزعيم المنفي الدكتور عبد الرحمن الشهبندر إلى الوفد السوري المفاوض، لكن الفرنسيين رفضوا رفضاً قاطعاً عودته إلى الساحة السياسية السورية عبر انضمامه للوفد. كما ألحق بالوفد سكرتيران هما المحاميان إدمون رباط ونعيم أنطاكي، وعدد من المستشارين السياسيين الشباب، كان منهم لاحقاً، في بداية الصيف، زعيم الحزب الشيوعي السوري خالد بكداش.

افتتحت المفاوضات يوم 2 نيسان 1936، بحضور الوفد السوري وفريق فرنسي برئاسة وزير الخارجية بيير ـ إتيان فلاندان. وقد أصرّ الفرنسيون في البداية على الحفاظ على استقلال دولة العلويين وجبل الدروز وبقائهما تحت سلطة حاكم فرنسي، مما هدد المفاوضات بالفشل من البداية، لكن الانتخابات العامة التي كانت تجري في فرنسا آنذاك أسفرت يوم 26 نيسان عن فوز الائتلاف اليساري «الجبهة الشعبية» برئاسة زعيم الحزب الاشتراكي ليون بلوم، وأدى ذلك إلى تعليق المفاوضات انتظاراً لتسلّم الحكومة الجديدة مهامها الدستورية. ولما استؤنفت المفاوضات أواخر حزيران، كان مساعد وزير الخارجية الجديد من الجبهة الشعبية، بيير فينو، على رأس وفد المفاوضين الفرنسيين.

أثناء مواصلة المفاوضات في صيف 1936، جرت تظاهرات عديدة في اللاذقية وجبل الدروز، أيّد بعضها الوحدة مع سورية وعارضها البعض الآخر. كانت المعارضة للوحدة في جبل الدروز أقل بكثير مما كانت في مناطق العلويين الذين عبّروا عن شكوكهم العميقة في الوحدة، من منطلق طائفي بحت[60]. أما جبل الدروز فلم يكن منقسماً طائفياً لأن طبقة أصحاب الأراضي، والفلاحين كانوا كلهم من الدروز.

59- فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية 1920-1945**، ص511-518.

60- للاطلاع على موقف الوجهاء العلويين في رسالتهم إلى رئيس الوزراء الفرنسي، التي أعربوا فيها عن رفضهم الانضمام للدولة السورية «السنّية»، راجع: كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص62-63.

وفي التاسع من شهر أيلول تمّ التوصل إلى اتفاق أُدخلت بموجبه منطقتا العلويين وجبل الدروز ضمن الدولة السورية، وهذا ما مكّن الوفد السوري المفاوض من عودة مظفرة إلى البلاد.

بعد وقت قليل، وفي خريف عام 1936 تم توقيع الاتفاقية الفرنسية ـ اللبنانية أيضاً، وصادق عليها مجلس النواب الفرنسي مباشرة في 17 تشرين الثاني.

أمّنت الاتفاقية السورية شروط «السلام» و«الصداقة» و«التحالف» بين فرنسا وسورية، وتقرر أن يسري مفعولها حالما يتم قبول سورية في عصبة الأمم وأن تدوم 25 عاماً. وبمعزل عن مواد الاتفاقية الرئيسية، فقد كانت هناك عدد من الوثائق الملحقة لوضع فرنسا العسكري في سورية، ولحقوقها وواجباتها، ولعلاقات الدولة السورية بالدروز والعلويين والأقليات الأخرى، وبلبنان. ومما نصت عليه البنود العسكرية كان بند الموافقة على مساعدة فرنسية لحماية سيادة سورية، لكنها حصرت المساعدة التي يتوجب على سورية تقديمها لفرنسا ضمن الحدود السورية، كما أن الحكومة السورية وافقت على تجهيز وإعالة جيش مؤلّف من فرقة مشاة واحدة ولواء خيّالة واحد وفقاً للمقاييس الفرنسية. وسُمح لفرنسا بالاحتفاظ بقاعدتين جويتين عسكريتين في موقعين متفق عليهما، على ألا تقل المسافة بين القاعدتين، وبين أي من المدن السورية الأربع عن 25 ميلاً، كما مُنحت فرنسا جميع تسهيلات النقل والإيواء الضرورية لما يتعلق بهاتين القاعدتين وبالحاميات الفرنسية، ويجري تركيز بعض الحاميات في منطقتي العلويين والدروز لمدة خمسة أعوام من بدء تطبيق الاتفاقية، حيث يجري دمج هاتين المنطقتين في الدولة السورية بحكم الاتفاقية، لكن مع احتفاظهما بمقدار محدد من الحكم الذاتي الإداري والمالي، على غرار الحكم الذاتي في سنجق الإسكندرون.

ومن الملاحظ أن الاتفاقية خلت من أي اعتراف رسمي بوجود الجمهورية اللبنانية كياناً منفصلاً، على الرغم من أن الأقضية الأربعة التي أضيفت إلى لبنان عام 1920، بقيت فيه بموجب اتفاقية لبنانية منفصلة مع فرنسا. وبالنسبة إلى تنظيم المسائل الرئيسية بين البلدين، ومنها إدارة «المصالح المشتركة» الخلافية، فقد تُرك أمرها للتفاوض بين حكومتي البلدين. وكان هناك بند في المعاهدة يقضي بتخلي فرنسا عن الحق في أن تسترد من سورية نفقات «إدارتها وحمايتها» خلال فترة الانتداب.

وأخيراً، فقد أمهلت بنود الاتفاقية الحكومة الفرنسية مدة ثلاثة أعوام قبل المصادقة الفرنسية عليها، وقد اعتُبرت تلك الأعوام الثلاثة «فترة تجربة وتحقُّق من نيّات الحكومة

السورية وإخلاصها». وقد منحت هذه الفترة خصوم الاتفاقية في فرنسا، كالحزب الاستعماري والمؤسسات التجارية والصناعية التي تتعامل مع سورية: كشركة سكك حديد شمال سورية ومصلحة باريس العامة لسكك الحديد والأشغال العامة، وشركة الترامواي وكهرباء بيروت ودمشق وحلب، وبنك سورية، ومجموعة شركة نفط العراق للتنقيب عن النفط في الجزيرة، ومجموعات ضغط مختلفة في البرلمان عارضت الاتفاقية بحجة موقع فرنسا الثقافي المرموق في الشرق، وأخرى بحجة تخلي فرنسا عن دورها التاريخي في حماية الأقليات..؛ منحتها الوقت الكافي للتصدي للمعاهدة والحؤول دون تصديقها من قبل البرلمان الفرنسي[61].

الوطنيون في السلطة (1937-1939)

لدى عودة الوفد السوري إلى البلاد بالقطار، جرت له مراسم استقبال حافلة في كل المدن التي مرّ بها، بدءاً من حلب، وصولاً إلى دمشق التي وصل إليها بتاريخ 29 أيلول، كما أقيمت الاحتفالات ابتهاجاً بإقرار وحدة البلاد وبدء مسيرة الاستقلال الكامل اللتين نصّت عليهما بنود المعاهدة.

ومن الجدير بالذكر أن الطرفين، السوري والفرنسي ترددا في إعلان شروط الاتفاقية فوراً، ولم يُعلن النص الكامل في سورية إلا يوم 27 تشرين الأول، وترافق إعلانها مع بيان تمّت صياغته بذكاء ووقّعه هاشم الأتاسي، وقد أرضى هذا البيان كلاً من السوريين والفرنسيين، لكن الوطنيين لم يستطيعوا أن يخفوا كلياً عدم رضاهم عن بنودها العسكرية. وبالنسبة للدروز، بدا أنهم لا يشعرون بالحاجة إلى حماية، بينما عبّر العلويون عن مشاعر مختلطة.

بعد انتهاء الاحتفالات مباشرة، بدأت الكتلة الوطنية بوضع الأسس الملائمة لتطبيق الاتفاقية، إذ سعت فوراً إلى الإعداد لانتخابات عامة، وتمّت على مرحلتين بسهولة ويسر، وفازت بانتصارات ساحقة في أنحاء البلاد كافة.

وبتاريخ 21 كانون الأول اجتمع النواب الجدد وعددهم 82، وتمّ انتخاب فارس الخوري رئيساً للبرلمان بالإجماع، وهاشم الأتاسي لرئاسة الجمهورية بأغلبية 74 صوتاً. وطُلب إلى جميل مردم تأليف الوزارة الوطنية الأولى. فتولى مردم وزارة الاقتصاد الوطني إلى جانب رئاسة الوزارة، وسعد الله الجابري وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الداخلية، وشكري القوتلي وزارتي الدفاع والمال، وتولى عبد الرحمن الكيالي وزارتي العدلية والمعارف.

61- للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة السورية ـ الفرنسية وملاحقها والمراسلات المتعلقة بها، انظر:
Albert Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay*, pp. 314-333.

عند هذا المفترق الهام، يتوجب تسجيل واقعة انتهاء الدور التاريخي الذي لعبته طبقة الأعيان (الملّاكين البيروقراطيين والملّاكين الدارسين والبورجوازية التجارية)، كوسيط أو سمسار بين الحاكم «البعيد» والمجتمع، ذلك الدور الذي تمرست فيه زهاء قرن من الزمان... فلقد أضحت، منذ اليوم، هي الحاكم!

كان من أولى مهام البرلمان الجديد المصادقة على المعاهدة السورية ـ الفرنسية، وقد تمّ ذلك يوم 27 كانون الأول في ما يشبه الإجماع، إذ إن القوى المعارضة لها، كعصبة العمل القومي وتنظيم زكي الخطيب، الموالي للشهبندر، لم يكونا ممثّلين في البرلمان.

لكن في ما بعد، واجهت الكتلة الوطنية العديد من المصاعب والتحديات. فقد جدد توقيع المعاهدة التوجه الانفصالي لدى الأقليات في كل من جبل الدروز ومحافظة اللاذقية وفي منطقة الجزيرة، حيث استمر المسيحيون وعشائر الأكراد، بتحريض سري من الفرنسيين، في الاعتراض على تدخل الحكومة بشؤونهم. كما بدأ الأتراك حملة تحريض أخرى لفصل سنجق الإسكندرون عن سورية (انظر الملحق رقم 4). وفي هذه الأثناء كانت الثورة في فلسطين قد نشبت مع انتهاء الإضراب العام في سورية وبداية المفاوضات في باريس. ولقد وضعت الثورة الفلسطينية الكتلة الوطنية في موقف حرج جداً، فمع أن الكتلة كانت متعاطفة مع العرب الفلسطينيين، لكنها خشيت أن تأييداً علنياً لها سيجلب استياء سلطتي الانتداب في كل من سورية وفلسطين، وسيلحق الضرر بمفاوضات باريس، لكن القوى الوطنية الراديكالية في سورية رأت في موقف الكتلة لا مبالاة منها بالقضايا العربية، إضافة إلى ما نجم عن الثورة الفلسطينية من خسائر وأضرار كبيرة لحقت بالتجار السوريين بسبب عرقلة تجارتهم الرابحة مع فلسطين. وأخيراً فقد كان على الكتلة معالجة الوضع المتردي للاقتصاد السوري بعد الخسائر التي تكبدها إثر الإضراب العام، وبعد قرار الجبهة الشعبية الحاكمة في فرنسا إجراء تخفيض جديد على قيمة الفرنك الفرنسي في أواخر أيلول، مما نتج عنه ارتفاع كبير في أسعار جميع السلع تقريباً، ومع نهاية عام 1936 كان مؤشر الغلاء قد ارتفع بنسبة لا تقل عن 30%، واستمر في الارتفاع طوال عام 1937 حتى جاوز الضعف، فأضرب موظفو القطاعين العام والخاص مطالبين بزيادة أجورهم. فضلاً عن التحدي/الهمّ الأكبر لحكومة جميل مردم الذي كان يتمثّل في عرض المعاهدة على البرلمان الفرنسي لتصديقها، خاصة بعد سقوط الجبهة الشعبية وحكومة ليون بلوم في حزيران 1937، وتأليف حكومة جديدة برئاسة الراديكالي الاشتراكي إدوار دالادييه، التي كانت تؤيد «التزامات فرنسا حيال السياسة الإمبراطورية»، والتي غذّتها بشدة المخاوف المتزايدة في أوروبا من اندلاع حرب عالمية جديدة، وبالتالي

عدم وجوب انسحاب فرنسا من مواقعها العسكرية شرقي البحر المتوسط. وبناء على هذا فقد تمكنت الحكومة الفرنسية الجديدة، بدعم من الحزب الاستعماري، من تعطيل الاتفاقية لمدة عامين كاملين.

وفي تلك الأثناء كانت الحكومة الفرنسية تضغط على حكومة مردم لإجراء تعديلات على المعاهدة الأصلية بذريعة تأمين تمريرها في البرلمان الفرنسي لدى عرضها عليه، الأمر الذي أدى إلى تقويض مصداقية حكومة جميل مردم، ومصداقية الكتلة ككل، ودعم موقف خصوم الكتلة الوطنية من الوطنيين الراديكاليين في سعيهم لإسقاط حكومة مردم.

لكن مردم، الذي كان على علم بمجريات التغيّرات السياسية في فرنسا، ولأنه وضع كل سمعته ورصيده السياسي في ميزان المعاهدة، فقد قرر المضي في سلسلة من التنازلات والتعهدات للحكومة الفرنسية أملاً في أن يتمكن من إقناعهم بتمريرها في البرلمان.

وفي مواجهة الغضب والاستياء الداخلي تجاه تنازلاته تلك، قام بسجن 15 عضواً من جماعة الشهبندر، فأدى ذلك إلى اندلاع مظاهرات احتجاج، قابلتها مظاهرات تأييد. كل ذلك أدى إلى إصابة حكومة الكتلة بالشلل. كما كانت هناك عوامل أخرى مساهمة، أهمها ابتعاد القوتلي عن الحكومة باستقالته مطلع عام 1938 بعد أن علم بالتنازل الذي قدّمه مردم للفرنسيين بتجديد امتياز بنك سورية، وهجمات الشهبندر المتكررة على أدائها والاضطرابات المتواصلة في الجزيرة، إضافة إلى ما ذكر سابقاً من تنامي التوتر بين ممثّلي الكتلة وبين الانفصاليين في كل من جبل الدروز واللاذقية، وتنامي التعاطف العربي الشديد مع الثورة الفلسطينية. وكان لتجدد الخلاف مع الحكومة اللبنانية بخصوص «المصالح المشتركة» التي نصّت عليها المعاهدة، ودخول قوات تركية إلى سنجق الإسكندرون، باتفاق وتسهيل من السلطات الفرنسية التي سحبت قواتها بشكل متزامن تنفيذاً للاتفاق الفرنسي ـ التركي حول سلخ السنجق، دورهما المؤثّر أيضاً في شلل الحكومة.

وفي آب 1938 قام مردم بمحاولة أخيرة لإنقاذ الاتفاقية، فسافر إلى باريس للتفاوض على ترتيبات جديدة قصد بها التخفيف من «مخاوف» الحكومة الفرنسية، ووقّع اتفاقاً جديداً قضى بتجديد امتيازات بنك سورية، والسماح بالتنقيب عن النفط، وضمان مكانة خاصة للغة الفرنسية في نظام التعليم السوري بصورة دائمة، وتأمين حقوق الأقليات لا سيما المسيحيين، الأمر الذي جعل الحكومة الفرنسية توافق على تحديد يوم 30 أيلول موعداً لبدء سريان مفعول الاتفاقية، ووعدت بتقديمها للبرلمان للمصادقة عليها. لكن كل المؤشرات كانت تدل على أن

الاتفاقية لن تبرم نهائياً، خاصة مع قرار الحكومة الفرنسية في 22 تشرين الأول تعيين غابرييل بيو مندوباً سامياً بدلاً من دو مارتيل، هذا التغيير أكّد بأن هناك تبدلاً حاسماً قد طرأ على السياسة الفرنسية.

وعلى هذا فقد بدأت الصحف السورية بانتقاد حكومة مردم بمرارة، واتهمته بجميع أنواع الخطايا وبالقول بأنه «كان أسداً في دمشق وثعلباً في باريس»، وبدأ عدد من قادة دمشق يطالبه بالاستقالة، وحين رفض، انشقوا عنه وانضموا إلى معسكر الشهبندر. وفي النهاية رفض البرلمان الفرنسي، في نهاية عام 1938، المصادقة على المعاهدة، رغم كل التنازلات التي قدمها مردم وأودت بسمعته السياسية والوطنية إلى الحضيض، وهذا ما دفع بالحكومة السورية من جانبها إلى رفض قبول أي من التنازلات التي قدّمها مردم لفرنسا عامي 1937 و1938، وبذلك طويت صفحة المعاهدة، ثم استقالت الحكومة في شهر شباط من عام 1939[62].

في تلك الفترة أيضاً عمّت البلاد موجة من الاحتجاجات والمظاهرات المعارضة للفرنسيين، نظّمتها المعارضة الشهبندرية، بدعم من عصبة العمل القومي، كما حصلت عدة انشقاقات في الكتلة الوطنية، فانسحب منها فايز الخوري وفخري البارودي ونجيب الريس ورشدي الكيخيا وناظم القدسي، وتمّ تكليف عدة حكومات بإدارة البلاد، لم تقدر أي منها على البقاء والاستمرار.

وفي مطلع تموز أصدر بيو أربعة مراسيم تمّ بموجبها تعليق الدستور السوري، وحلّ البرلمان، ووضع الإدارة في عهدة مجلس مديرين مؤلّف من الرؤساء الدائمين للدوائر الحكومية، وتعزيز الحكم الذاتي المحلي في منطقتي الدروز والعلويين، وفرض سيطرة فرنسية مباشرة على الجزيرة، فما كان من الرئيس هاشم الأتاسي إلا أن قدّم استقالته، وعادت الكتلة الوطنية إلى الخطوط الخلفية للسياسة السورية في أقل من ثلاثة أعوام من توليها السلطة، وأعيد تقسيم سورية كما كانت قبل عام 1936، وفُقد أي أمل في الحصول على الاستقلال. وقد وصف فيليب خوري فترة حكم الكتلة القصير بقوله: «لقد كانت «الدورة السياسية» دورة «ثورة كاملة»، فالسياسة الفرنسية عادت إلى النقطة التي كانت تقف عندها عشية إضراب 1936. والحكومة الفرنسية قررت، فيما الحرب تدنو، ألا تتخلى عن موقعها في الشرق.. لقد أُخضعت سورية على نحو لافتٍ للنظر»[63].

62- فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية 1920-1945**، ص523-548.

63- المرجع نفسه، ص641.

بحلول صيف عام 1939، ومع انهيار الحكومة الوطنية في دمشق، وزجّ العناصر العروبية في السجون أو تواريها للعمل سراً، تقهقرت سياسة العروبة في سورية. ومنذ ذلك الحين، انتاب السياسة السورية صراع في صفوف الوطنيين بشأن المشاركة في القضايا العربية التي برزت بين الحربين، لا سيما في الثورة الفلسطينية. وقد دأبت جميع أنظمة الحكم اللاحقة في سورية على شرعنة نفسها بمصطلحات العروبة (وفاقت بذلك سائر الدول العربية)، لكنها جميعاً انتهت عاجلاً أم آجلاً إلى تناقض حرج بين الإيديولوجية العربية ومصالح سورية الذاتية، سواء مصالحها كدولة أو كنظام. وكان هذا هو نوع الموقف الحرج الذي وجدت الكتلة الوطنية نفسها فيه، أواخر الثلاثينيات، والذي ساهم في النهاية بزوال الحكومة الوطنية.

الحرب العالمية الثانية والاستقلال (1939 - 1946)

بعد سقوط فرنسا تحت جحافل النازيين في حزيران عام 1940 وإقامة نظام فيشي (حكومة الماريشال بيتان) الموالي للألمان، تم تعيين الجنرال دينتز الموالي لحكومة فيشي مندوباً سامياً في سورية ولبنان. ونجم عن ذلك قيام فرنسا (فيشي) بتقديم القواعد الجوية في سورية للطائرات الألمانية، خاصة خلال انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق عام 1941، الأمر الذي أدى إلى تعرض سورية لغزو بريطاني، نفّذته بالاشتراك مع قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال شارل ديغول، إذ نقل البريطانيون مهام إدارة الانتداب إلى قوات فرنسا الحرة، لكن تحت هيمنة بريطانية واضحة بحكم كونها الطرف الأقوى في المعادلة العسكرية القائمة بين الطرفين.

صعّدت السيطرة البريطانية على سورية حالة الشك والعداء بين الحليفين، تلك الحالة التي كان لها جذورها القديمة. ففرنسا لم تغفر للبريطانيين امتناعهم عن وقف تدفق الرجال والسلاح والمال من فلسطين وشرق الأردن والعراق خلال الثورة الكبرى في سورية، كما أن فرنسا بدورها عاملتهم بالمثل أثناء الثورة الفلسطينية عام 1936. لكن نظراً للقوة التي كانت تتمتع بها بريطانيا آنذاك في المنطقة، ظلت فرنسا تشعر بأنها الطرف الأضعف. وعلى وجه التحديد، كان الفرنسيون يخشون احتمال أن يؤدي تساهل بريطانيا تجاه القومية العربية، وحتى تشجيعها لها، إلى تقويض موقع فرنسا في سورية ولبنان.

إضافة إلى ذلك، لم يعترف البريطانيون في البداية بفرنسا الحرة ممثلاً وحيداً للشعب الفرنسي، الأمر الذي ساهم في تعقيد العلاقات بين الطرفين في سورية ولبنان، فديغول،

بعزمه على بعث فرنسا قوة عالمية من جديد، أيّد تجديد روابط فرنسا بمستعمراتها، ورأى أن السياسة البريطانية تهدف إلى دعم سيطرتها في الشرق الأوسط على حساب مصالح فرنسا. وقد اكتشف الوطنيون السوريون، وسط هذا الجو المحموم بين الطرفين، آفاقاً جديدة وواعدة على طريق سعيهم لنيل الاستقلال.

وفي الحديث عن «وطنيي» تلك الفترة الزمنية، يمكن اختصار أوضاعهم على الشكل التالي:

لدى نشوب الحرب العالمية الثانية، كانت القيادة الوطنية منهكة ومفلسة سياسياً، وكانت خارج الحكم والسلطة، كما كانت المدن السورية هادئة على نحو استثنائي بعد قرار المندوب السامي في تموز 1939 بتعليق الدستور وحلّ البرلمان وإعطاء مناطق الأقليات مزيداً من الحكم الذاتي، وتسليم الحكم إلى مجلس مديرين، فلم تكن هناك احتجاجات ولا إضرابات، ولا علامات تدل على أن الكتلة الوطنية أو الأحزاب المعارضة الأخرى تحاول القيام بأي مقاومة أو معارضة لسلطة الانتداب، خاصة أن المندوبية السامية أعلنت في بداية الحرب الأحكام العرفية في سورية، وأعطت العسكريين صلاحيات واسعة في الاستيلاء على أي شيء يحتاجونه، كما فرضت رقابة مشددة على الصحف والمجلات، وصودرت أجهزة الراديو من جميع المقاهي لمنع الناس من الاستماع إلى المحطات الألمانية التي تبث بالعربية. كما أوقف الفرنسيون أنشطة الحزب الشيوعي والحزب القومي الاجتماعي السوري والنادي العربي وسجنوا قادة عصبة العمل القومي لتعاطفهم مع دول المحور.

وفي هذه الظروف الاستثنائية، سطع نجم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في سورية، وأيضاً لدى المندوب السامي بيو. فقد كان يوجّه النقد العلني اللاذع للكتلة الوطنية وللاستقلاليين، كما شنّ حملة عنيفة على الوطنيين الراديكاليين أمثال شكري القوتلي وشكيب أرسلان، ووصفهم بالعاملين لمصالحهم الشخصية وبالموالين للفاشية. وكان قد تمكن أيضاً من اجتذاب مجموعة أنصار من بين الأعيان المحافظين السوريين الذين وجدوا في حزب الدكتور الشهبندر حماية من الكتلة حين تسلمت السلطة عام 1936. وفوق كل ذلك فقد كان الشهبندر من المؤيدين للحلفاء في حربهم ضد دول المحور. وعلى هذا فقد تمكن من أن يصبح الشخصية السياسية الأولى في سورية إبان هزيمة فرنسا واحتلالها من قبل الألمان في حزيران 1940. كما أن الشهبندر لم يبتعد في تلك الفترة عن «أصدقائه» البريطانيين في محاولته تأمين الدعم لمشروعه الرامي إلى إنشاء نوع من الاتحاد يشمل سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين تحت ملكية الأمير عبد الله.

لكن، في نهاية حزيران 1940، جرت محاولة ناجحة لاغتياله، ورغم اعتقال القتلة وتقديمهم للمحاكمة وإعدامهم أو الحكم عليهم بالسجن المؤبد، فإن الحقيقة الكامنة وراء اغتياله لم تتضح قط[64].

أدّت عملية الاغتيال إلى غياب تام لحزب الشهبندر عن الساحة السياسية السورية، فقد كان الحزب يعتمد كلياً على الشخصية الكاريزمية لزعيمه. وقد ساهم غيابه في إعادة الكتلة الوطنية إلى الواجهة السياسية، لكن بزعيم جديد هو شكري القوتلي.

كان القوتلي يتبع خطاً ممالئاً لدول المحور، معوّلاً على خسارة فرنسا للحرب. بينما كان مردم يهاجم دول المحور ويسعى إلى تأمين دعم بريطاني من بغداد التي كان يقيم بها. وقد دعم سقوط فرنسا وإرسال حكومة فيشي الجنرال دينتز مندوباً سامياً موقف القوتلي هذا مؤقتاً. لكن هذا أدى إلى أن يحتسب الحلفاء موقفه، وموقف الكتلة ككل، على دول المحور عشية احتلالهم لسورية مطلع حزيران عام 1941.

ترافق غزو الحلفاء لسورية مع إعلان للفرنسيين الأحرار أذاعه الجنرال كاترو باسم الجنرال ديغول قال فيه: «يا أهالي سورية ولبنان! في لحظة دخول قوات فرنسا الحرة، المتحدة مع حليفتها قوات الإمبراطورية البريطانية، أعلن أني أتولى سلطات ممثّل فرنسا في الشرق ومسؤولياته وواجباته. إني أقوم بذلك باسم فرنسا، التي هي فرنسا التقليدية والحقيقية، وباسم زعيمها الجنرال ديغول. وبهذه الصفة جئت لإنهاء نظام الانتداب وأعلن أنكم أحرار ومستقلون».

كان المراد بهذا الإعلان بشكل رئيسي إضعاف أية مقاومة داخلية محتملة للاحتلال المشترك، إذ إن ديغول كان، إضافة إلى أحلامه في بعث فرنسا قوة عالمية من جديد، يدرك أن التخلي عن الموقع الفرنسي التقليدي في الشرق سيمنح حكومة فيشي فرصة نزع مصداقية حركته بين الفرنسيين، وفي أماكن أخرى من الإمبراطورية. لقد كان قصده الخفي هو أن يكون الاستقلال الموعود على المدى البعيد.

أما البريطانيون فلم يكونوا ممانعين في منح سورية استقلالها، من منطلق رؤيتهم الاستراتيجية للمصالح البريطانية لفترة ما بعد الحرب، والتي تمحورت حول جذب دول الشرق إلى خط أكثر توافقاً مع مصالحها في الشرق الأوسط، ولما يمكن أن يلحق بهذه المصالح من

64- للحصول على تفاصيل أكثر عن خلفيات عملية الاغتيال والجهة، أو الجهات، التي يمكن أن تكون قد وقفت وراءها، راجع المرجع السابق نفسه، ص650-652.

ضرر فيما لو تمّ تجاهل طموحات العرب أكثر من ذلك. إضافة إلى ذلك، فقد رأت بريطانيا في تمسّك فرنسا العنيد بالشرق مفارقة تاريخية لا تدل على التكيّف مع الحقائق التي تفرضها معطيات الحرب القائمة.

وعلاوة على الاختلافات الكبرى بين الطرفين في السياسة، فقد فاقمت الخلافات الشخصية بين كل من ديغول وتشرشل من جهة، والجنرال كاترو، المعتمد العام لديغول، مع الميجور جنرال إدوارد سبيرز، موفد تشرشل إلى سورية ولبنان من جهة ثانية، من حدة التأزم في العلاقات الإنكليزية ـ الفرنسية. لكن ظلَّ موقف ديغول وفريقه أضعف، بحكم اعتماد لجنة الفرنسيين الأحرار على الدعم البريطاني.

بيد أن الضغوط المتواصلة للبريطانيين، وللوطنيين السوريين أيضاً، حتمت على الفرنسيين الأحرار تقديم شيء يتعدى الوعود، فاستعيد العمل بالدستور السوري المعلّق، وحُلَّ مجلس المديرين واستعيض عنه بمجلس وزراء، أعطيت رئاسته للدكتور حسن الحكيم، حليف الشهبندر القديم وخصم الفرنسيين المزمن، لكنهم في المقابل أعطوا رئاسة الجمهورية لرجلهم الوفي الشيخ تاج الدين الحسني. وكان التطور الإيجابي الوحيد، من المنظور الوطني، هو إعادة محافظة اللاذقية وجبل الدروز، في شباط 1942، إلى سلطة الحكومة السورية.

وفي نيسان، وبعد أن تبيّن للحكيم استحالة العمل مع الشيخ تاج، قدم استقالته وعُيّن بدلاً عنه حسني البرازي، الذي لم يتمكن من الاستمرار أبعد من نهاية العام 1942.

خلال عام 1942، كان الوطنيون يناضلون لجمع صفوفهم والهجوم على الحكومات المتعاقبة في عهد الشيخ تاج الجديد، وكان القوتلي، منذ منتصف عام 1941، يحاول التقرب من البريطانيين، عبر إقناعهم بأن مواقفه السابقة المؤيدة للمحور لم تكن أكثر من تكتيك بحت، لكن البريطانيين كانوا يرتابون به، وبأتباعه. لكن يبدو أن جهوده الحثيثة تلك لاقت في النهاية قبولاً بريطانياً، ولم يُعرف تماماً كيف تمكن القوتلي من ذلك[65].

ومع بداية عام 1942، أصبح جلياً أن البريطانيين باتوا أكثر تحمساً لفكرة التعاون مع القوتلي، ومن المحتمل أنه كان لعلاقاته الجيدة مع أصدقاء بريطانيا في كل من الرياض وبغداد دور في ذلك. وعلى هذا تدخّل البريطانيون لدى الفرنسيين للسماح له بالعودة، لكن الجنرال كاترو رفض الفكرة بشدة. إنما نجح الضغط البريطاني في النهاية، فدعا الجنرال

65- المرجع نفسه، ص659-660.

كاترو القوتلي إلى العودة من دون شروط، لكن البريطانيين انتزعوا من القوتلي وعداً بأن يحذّر مؤيديه من الإتيان بأي عمل يمكن أن يسبب إحراجاً لهم مع الفرنسيين. وهكذا عاد القوتلي إلى سورية في أيلول عام 1942، وقد تحسّنت علاقته بالبريطانيين تحسّناً ملحوظاً. وعلى التوازي، كانت بريطانيا تبذل جهوداً مكثفة لإقناع فرنسا باتخاذ خطوات جدية في اتجاه منح سورية استقلالها.

ما إن عاد القوتلي حتى عاد جميل مردم أيضاً، وقد أعطت عودة الرجلين زخماً قوياً للحياة السياسية والوطنية في البلاد، خصوصاً أن عودتهما ترافقت مع وفاة الشيخ تاج بتاريخ 17 كانون الثاني 1943، مما حدا بالفرنسيين للإعلان عن أن الحياة الدستورية ستستعاد، وحددوا موعداً لإجراء الانتخابات النيابية في تموز 1943. وقد ساد الاعتقاد في كل الأوساط أن التدخل البريطاني هو الذي أحدث هذا التبدل في الموقف الفرنسي، ولم يكن اعتقادهم هذا خاطئاً إلى حد بعيد، لكن مجرد تداول هذا الاعتقاد بين الناس كان يثير حنق الفرنسيين وغضبهم. وقد أشيع أيضاً أن البريطانيين سيدعمون الكتلة الوطنية في الانتخابات المقبلة، الأمر الذي أحرجهم أمام الفرنسيين، فنفوا ذلك بشدة، لكن بات من الواضح ازدياد التورّط البريطاني في السياسة السورية إلى حد كبير.

بعد تحديد موعد الانتخابات، سارعت الكتلة الوطنية لرصّ صفوفها، وقام كبيرها هاشم الأتاسي بحضّ القوتلي ومردم على حل خلافاتهما، ومارس نفوذه كي يقوم القوتلي ببذل كل جهوده لتسوية الخلافات بين الجماعات المتنازعة في حلب، وصولاً إلى إقامة جبهة واحدة، وأسفرت الجهود المبذولة عن قيام مجموعة صغيرة من المعتدلين الحلبيين بقيادة الدكتور الكيالي، أبدت استعدادها للتعاون، لكنها لن تتهاون مع سعد الله الجابري «المتهور».

وعقدت الكتلة مؤتمرها في الأسبوع الأخير من كانون الثاني وسط غياب واضح للأعضاء الحلبيين ومندوبي دير الزور والجزيرة وحوران، وكان الحضور الدرزي والعلوي هامشياً كذلك. وقد تمكن القوتلي ومردم من التوصل إلى مصالحة في ما بينهما، وأجرى كل منهما مفاوضات سرية مع موفد الجنرال كاترو، الكولونيل كوليه، رغم أن القوتلي قطع وعداً للكتلة بعدم لقائه.

أجريت الانتخابات الأولية في 10 تموز، دون وقوع أية حوادث ذات مغزى، ولم تتجاوز نسبة الناخبين في دمشق الثلث، كما جرت المرحلة الثانية بهدوء أيضاً في 26 تموز. وقد ضمّت لائحة القوتلي اثنين من الشهبندريين وشخصيات أخرى معروفة من أبناء جيله، ومن الجيل الأصغر سناً من الوطنيين الموالين للقوتلي. أما في حلب فقد حققت لائحة سعد الله الجابري

فوزاً حاسماً على لائحة الكيالي ـ المدرس، إلا أن الكيالي نفسه فاز بمقعده. وفي اللاذقية وحماة وحمص فاز الوطنيون فوزاً ساحقاً، إلا أن هاشم الأتاسي لم يرشّح نفسه، إنما ترشح نيابة عنه اثنان من عائلة الأتاسي، كان ابنه عدنان واحداً منهما، وفازا بسهولة.

ويعزى انتصار لائحة القوتلي إلى حسن التنظيم والتمويل، وإلى أنه حظي ببركة البريطانيين والفرنسيين على حد سواء، إضافة إلى مكانته الشخصية الكبيرة.

بعد أن حدد القوتلي خياراته، توجه إلى حمص لنيل بركة كبير رجال الكتلة الوطنية، هاشم الأتاسي، الذي لم يتردد في منحه إياها، وتحددت التشكيلة الجديدة على التوزيع التالي: شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وفارس الخوري رئيساً للبرلمان، وسعد الله الجابري رئيساً للوزراء، وجميل مردم وزيراً للخارجية، ولطفي الحفار وزيراً للداخلية، وعبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدل، ونصوح البخاري وزيراً للدفاع والتعليم، وخالد العظم وزيراً للمال، ومظهر رسلان وزيراً للأشغال العامة والتموين، وتوفيق شامية وزيراً للزراعة والتجارة.

لقد كانوا كلهم ممن شغلوا مناصب وزارية، ومن رواد الحركة الوطنية، أي من مدن الداخل الوطنية ما عدا حماة هذه المرة. وتمّ إهمال الجماعتين الدرزية والعلوية كلياً مما أثار بعض الاحتجاجات في البرلمان، إذ لم يكن لأي عضو من أعضاء الوزارة الجديدة مهارة وخبرة في التعامل مع المسائل ذات الحساسية الفائقة التي تتجسد في وضع الأقليات المتراصة (الدروز والعلويين) وأهالي الجزيرة، كما لم يكن لتلك الحكومة أي برنامج إصلاح اجتماعي أو اقتصادي، بل على العكس من ذلك، فتركيبتها كانت لا تسمح بإجراء تغييرات اقتصادية في الصناعة والزراعة، قد تفضي إلى نشوء بروليتاريا ريفية منظمة وإلى تحرر الفلاحين، بحكم أن أعضاءها كانوا جميعاً أصحاب أراضٍ أو أفراد أسر كبيرة من الملّاكين، ولذلك حرصوا على حفظ الواقع المهيمن لطبقتهم[66].

سارعت الحكومة الجديدة إلى نقل كبار الموظفين الذين تعاونوا مع الفرنسيين أو إقصائهم، واستعاضت عنهم بموالين لها، وخاصة في وزارة الداخلية وضمن سلك الشرطة.

ومع أن القيادة السورية الجديدة كانت مستعدة لتقديم تنازلات معيّنة للفرنسيين، شكلاً ومضموناً، إلا أن الفرنسيين كانوا يشعرون بالمرارة والكآبة لتراجع دورهم وتأثيرهم في الحياة السياسية لسورية، وقد عززت هذا الانطباع المراسم البروتوكولية التي رافقت جلسة المجلس النيابي لاختيار رئيسي البرلمان والجمهورية وما تبعها من احتفالات رسمية، كان

66- المرجع نفسه، ص660-667.

الحضور الرسمي الفرنسي فيها موازياً للحضورين البريطاني والأميركي، دون أي تفضيل لهم على غيرهم من الوفود الأجنبية. لذلك كان لدى الوطنيين على الدوام «خوف مضمر» من أن الفرنسيين يمكن في أي لحظة أن يقوموا بانقلاب ويطيحوا ببنيان الحكومة الجديدة، خاصة أنهم (الفرنسيين) كانوا ما يزالون يسيطرون على «القوات الخاصة» والأمن العام، اللذين رفضوا إدراجهما تحت سيطرة الحكومة السورية إلا من خلال اتفاقية نهائية. وكذلك كانت للوطنيين مخاوف حقيقية من أن تنسحب القوات البريطانية في نهاية الحرب لتحلّ محلها قوات فرنسية، الأمر الذي سيمكّن فرنسا من فرض المعاهدة التي تريدها على سورية، خاصة أن الفرنسيين كانوا قد طالبوا، حتى قبل انتخابات عام 1943، بعقد معاهدة قبل رفع سيطرتهم عن المؤسسات ومراكز القوة الحيوية في سورية، بما فيها «المصالح المشتركة» مع لبنان والقوات الخاصة، غير أن شكري القوتلي وزملاءه في الحزب الوطني رفضوا قبول هذه الشروط، مفضّلين التفاوض من موقع قوة بعد الانتخابات التي كانوا يتوقعون إجراءها والفوز بها.

لكل هذه الأسباب، اتجهت الحكومة الجديدة إلى بدء مرحلة مثمرة من التعاون الدبلوماسي مع لبنان، خاصة بعد انتخاب حكومة وطنية هناك بعد وقت قصير من الانتخابات السورية، إذ أدى تحالف البورجوازية التجارية الإسلامية والمسيحية في لبنان إلى وصول بشارة الخوري، مرشح بريطانيا، إلى موقع رئاسة الجمهورية، ورياض الصلح، العضو المؤسس في الكتلة الوطنية السورية، إلى منصب رئاسة الوزارة. وقد عرف عن هذين الرجلين أنهما من أنصار لبنان عربي مستقل. وكان أساس هذا التعاون هو ضرورة طرح موقف تفاوضي موحّد يقوم على مبدأ الاستقلال التام للبنان وسورية معاً، ولم يسبق للبلدين قط أن تبنّيا مثل هذه الروح التعاونية وهذه الأهداف السياسية المتطابقة، وبذلك خسر الفرنسيون موقع لبنان السابق بوصفه «حجر شطرنج» يستخدمه الفرنسيون ضد السوريين.

وقد أدى ظهور جبهة تفاوض سورية ـ لبنانية موحّدة في خريف 1943 إلى تصليب «جبهة الشرق الدبلوماسية»، التي تمتعت بدعم عربي واضح، لا سيما مصري، كما حظيت حكومتا البلدين باعتراف دبلوماسي أميركي وسوفييتي، مما شجع أيضاً بريطانيا على تجذير التزامها بوجوب منح الاستقلال التام والكامل قبل عقد اتفاقين منفصلين مع فرنسا. لكن ديغول لم يكن مستعداً لتليين موقفه، فلما اقترحت الحكومة اللبنانية على البرلمان اعتماد اللغة العربية لغةً رسمية وحيدة، وحذف «كل ما يشير إلى امتيازات دولة الانتداب وسلطانها»، وإنهاء عزلة لبنان عن العلم العربي، ووافق البرلمان على هذه الاقتراحات بتاريخ 8 تشرين الثاني؛ قام

المندوب الفرنسي العام في الشرق «هيللو» الذي كان قد حلَّ محل الجنرال كاترو، بسابقة ليس لها مثيل، فقد سجن الرئيس بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح وثلاثة وزراء معهما ونائب واحد، مما أدى إلى إضرابات وتظاهرات في الأسبوعين التاليين، ووقف العالم العربي، وفي مقدمته سورية، مع اللبنانيين، كما سارعت بريطانيا لمساندة الحكومة اللبنانية وأرغمت «اللجنة الوطنية الفرنسية»، التي كان مقرها ما زال في الجزائر، على إطلاق سراح المعتقلين، واستُدعي هيللو. وفي أعقاب ذلك نُقلت سلطات مختلفة إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، مما أدى إلى تعزيز موقفهما كثيراً وإلى انهيار متزايد في الهيبة الفرنسية[67].

لقد آذنت هذه الأزمة بقرب انتهاء الانتداب الفرنسي على كل من سورية ولبنان، وشجعت كلتا الحكومتين على مقاومة الضغوط الفرنسية الهادفة إلى عقد اتفاقيات مع البلدين قبل الاستقلال، لكن كانت هناك ورقة أخيرة بيد الفرنسيين ما زالوا ممسكين بها، وهي «القوات الخاصة» التي عوّلوا عليها في فرض إرادتهم.

كانت الأداة الوحيدة بيد الحكومتين السورية واللبنانية، في مقابل الورقة الفرنسية، تتمثّل في طلب الدعم الدولي والحضّ، سرياً، على تنظيم تظاهرات عامة في دمشق وبيروت احتجاجاً على الوجود الفرنسي، لكن بطريقة مدروسة بحيث لا تجنح إلى العنف، وبالتالي، لا تعطي الفرنسيين مبرراً للتدخل.

لكن تحرير فرنسا وعودة الجنرال ديغول المظفرة من الجزائر إلى باريس، وضع الفرنسيين في موقف تفاوضي أقوى، كما تمكن الفرنسيون من تحييد الموقف البريطاني من قضية الاتفاقيات التي يجب عقدها قبل الاستقلال، وعلى هذا تلقى الجنرال سبيرز تعليمات بالضغط على الحكومتين اللبنانية والسورية كي تقبلا بعقد اتفاقات مع فرنسا، وقد لمّح سبيرز إلى أن دمشق وبيروت لن يمكنهما الركون بعد الآن إلى الدعم البريطاني في هذه المسألة، لكن الأميركيين تدخلوا مع بريطانيا لمحاولة إقناعها بتخفيف الضغط عن دول الشرق، مؤقتاً على الأقل. لكن لما غادر سبيرز المنطقة عائداً إلى بلاده في نهاية عام 1944، تزايدت الشكوك في إمكانية الاعتماد على الدعم البريطاني، بحكم أن الرجل كان من الداعمين لاستقلال سورية ولبنان.

توترت الأجواء عقب ذلك، وقامت مظاهرات ضخمة في دمشق في الأسبوع الأخير من كانون الثاني 1945، واجهتها القوات الفرنسية بصرامة، كما عادت نغمة «حقوق فرنسا في

67- المرجع نفسه، ص676-679.

الشرق» إلى الظهور في باريس، وترافق كل ذلك بمطالبات بريطانية للسوريين بإبداء المرونة، وقد أدى كل ذلك إلى تدهور العلاقات بين فرنسا وحكومتي الشرق.

وبحلول شهر أيار، كان الفرنسيون يعززون حامياتهم، لا سيما بالقوات السنغالية المخيفة والمكروهة جداً، وأكمل الفرنسيون استعراض القوة هذا بطرح تفصيلات الاتفاقيات المقترحة من قبلها للبلدين، والتي تضمنت عدم نقل القوات الخاصة حتى يوقع كل من لبنان وسورية على الاتفاقيات النهائية.

وبتاريخ 19 أيار أعلنت كل من حكومتي سورية ولبنان رفضهما التفاوض تحت ضغوط التصعيد العسكري الفرنسي، وانفجرت التظاهرات في دمشق وبيروت ومدن أخرى، وامتدت لتعمّ جميع أنحاء سورية، وبضمنها مناطق الأقليات، وفي غضون عشرة أيام انهار القانون والنظام كلياً، وبإيحاء بريطاني، قامت القيادة العسكرية الفرنسية بقصف دمشق من الجو بين مساء 29 أيار وظهر اليوم التالي، وخلافاً لما جرى أيام الثورة الكبرى، فقد تركّز القصف على الأحياء الجديدة والحديثة، مما يؤشر إلى انتقال بؤر الاحتجاج السياسي المديني من الأحياء القديمة إلى الأحياء الجديدة خلال فترة العشرين عاماً التي فصلت بين الحدثين.

كانت الخسائر في الأرواح والممتلكات جسيمة، إذ قُتل نحو 400 شخص، وجرحت أعداد كبيرة لا تحصى، وتمّ تدمير مبنى البرلمان كلياً، ولم يعد بوسع بريطانيا الوقوف مكتوفة اليدين، فقد كانت هذه الأعمال الفرنسية تهدد سياسة بريطانيا العربية كلها، فتدخلت للمرة الثانية خلال 18 شهراً وأمرت القوات الفرنسية بالعودة إلى ثكناتها، وأمسك البريطانيون بزمام الأمور بصورة مؤقتة ريثما تتمكن الحكومة السورية من استئناف عملها بصورة طبيعية. واحتجت جامعة الدول العربية الحديثة التأسيس قبل ذلك بشهرين، والتي كانت سورية أحد أعضائها المؤسسين، كما احتج الوفد السوري المشارك في افتتاح جلسات الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، وتعاظمت الانتقادات الدولية لفرنسا، واضطرمت مشاعر الكراهية لفرنسا لدى السوريين إلى درجة غير مسبوقة، وانقطعت الاتصالات بين الفرنسيين والسوريين مدة أسابيع.

ومع حلول شهر تموز وافقت فرنسا على نقل إمرة القوات الخاصة إلى السوريين واللبنانيين، ولم تبق سوى خطوة واحدة على طريق نيل الاستقلال الكامل، وهي انسحاب جميع القوات الفرنسية من الشرق.

وبتجدد الاحتجاجات المناهضة للفرنسيين في المدن السورية واللبنانية، وتصاعد

الضغوط الإقليمية والدولية، ومن واشنطن وموسكو تحديداً، إلى جانب المحادثات الإنكليزية ـ الفرنسية طوال صيف وخريف وشتاء 1945-1946، تمّ في نيسان 1946 انسحاب القوات الفرنسية وعناصر عسكرية أخرى من الأراضي السورية كافة. وما إن حلّت نهاية شهر آب من العام ذاته حتى أكملت انسحابها من لبنان أيضاً.

وبهذا تحقق أخيراً للوطنيين السوريين هدفهم المزدوج: استقلال سورية الناجز وتولّيهم مقاليد الحكم، وقد أنجزوا هذين الهدفين باعتماد مزيج محسوب بدقة من الاحتجاج الشعبي المتقطع والتفاوض الصبور بالمقدار الملائم أيضاً. كما رُبطت سورية بنظام الدول العربية الناهضة والمستقلة حديثاً كذلك.

لكن الأحداث التي جرت في فترة الانتداب، والتغيّرات التي تمّت داخل بنية المجتمع السوري خلالها، تلك التغيّرات أدّت إلى بروز أفكار وإيديولوجيات وحركات جديدة، لم تكن قائمة من قبل، وكذلك ظهور رموز وطنية من الجيلين الثاني والثالث حملت أفكارها وممارساتها طابعاً مغايراً، بل ومناقضاً، لما حمله رجالات الجيل الأول من الوطنيين؛ فقد آذن كل ذلك ببروز عصر جديد في السياسة السورية، عصر لم يعد فيه رجال الجيل الأول قادرين على استيعابه والتعامل معه، الأمر الذي فتح الباب عريضاً أمام أفول دور «الأعيان والمُلّاك البيروقراطيين والتجار البورجوازيين» الذين شكّلوا العنوان الأبرز لمرحلة في التاريخ السوري امتدت زهاء قرن من الزمان.

هذا التحوّل سيكون محور الفصل التالي من هذا الكتاب.

الملحق رقم 1

اتفاقية سايكس ـ بيكو

بعكس ما تذكره كتب التاريخ عن اتفاقية سايكس ـ بيكو عام 1916 فإن خرائطها لم تكن وليدة الحرب العالمية الأولى وتوافق دول الحلفاء، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا على تقاسم ولايات الدولة العثمانية بعد هزيمتها، ولم تقتصر الخرائط على المنطقة الجغرافية المعروفة بالهلال الخصيب، بل إن ثمة مرحلة استعمارية طويلة امتدت منذ القرن الثامن عشر، شهدت زحفاً أوروبياً متواصلاً على أراضي الدولة العثمانية من سائر الجهات (فرنسا عبر شمال إفريقيا، وبريطانيا عبر مصر والجزيرة العربية، وروسيا عبر شبه جزيرة البلقان وجبال القفقاس) وعلى اقتصاد السلطنة ومرافقها ومؤسساتها، كما أن خرائط سايكس ـ بيكو شملت المنطقة العربية الممتدة من شمال سورية والعراق إلى الخليج العربي. وكانت بريطانيا قد حرّضت الشريف الهاشمي حاكم الحجاز على الثورة ضد الأتراك عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، ووعدته بأنها ستدعم وحدة العرب في دولة تشمل الهلال الخصيب والجزيرة العربية، بقيادة الهاشميين، أي الشريف وأبنائه. فاشتعلت الثورة العربية ضد الأتراك عام 1916 واستقطبت عناصر وطنية مهمة في العراق وسورية وفلسطين ولبنان، في حين كانت عناصر وطنية أخرى تعمل للإصلاح ضمن الدولة العثمانية، وثالثة تعمل من أجل قيام كيان سوري يضم سورية ولبنان وفلسطين، وعناصر وطنية رابعة تعمل من أجل قيام دولة لبنان.

كانت فرنسا، حتى قبل حملة نابليون على مصر عام 1798، تدرس المنطقة العربية عبر جواسيسها وقناصلها وتقارير الرحّالة والتجّار. وكانت بريطانيا تقوم بجهد مماثل، بواسطة وجودها التجاري والدبلوماسي والاستخباراتي في أنحاء السلطنة، وخاصة في بيروت وحلب والقدس ودمشق وبغداد والموصل واسطنبول. فتجمّع لدى البلدين الاستعماريين كمّ هائل

من المعلومات والتقارير والخرائط عن بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية ومصر وشمال إفريقيا، ما ساهم في وضع خريطة متقنة ظهرت في تقسيمات خرائط سايكس ـ بيكو.

وتبيّن النظرة المتفحصة لخرائط الاتفاقية أنها قسمت البلاد العربية بموجب معلومات متراكمة لدى فرنسا وبريطانيا، على أساس الثروات الاقتصادية والطبيعية أولاً، ثم على أساس التركيبة السكانية دينياً وإثنياً، بشكل يُبعد العرب السنّة عن كامل الساحل الشرقي للبحر المتوسط، كما يفصلهم عن الأتراك بكيانات أقلية تخلق حاجزاً بين ما تبقى من السلطنة العثمانية والعرب السنّة في العراق وسورية[68].

تقسيم المنطقة وفق اتفاقية سايكس - بيكو

على أساس استخباراتي/عسكري/استراتيجي، كان الاتفاق على تجزئة الولايات العربية المحتلة إلى 15 كياناً ضمن منطقتي سلطة مباشرة للفرنسيين (أزرق) وسلطة مباشرة للبريطانيين (أحمر)، ومنطقة A (نفوذ فرنسي) ومنطقة B (نفوذ بريطاني)[69].

أولاً ـ الساحل الشرقي للبحر المتوسط (المنطقة الزرقاء ـ سلطة فرنسية مباشرة):

يتم إنشاء دولة للأرمن في كيليكيا وتطل على البحر ويكون من ضمنها مدينة أضنة.

يعتبر سنجق الإسكندرون حيث تقيم أقليات تركية وعربية علوية منطقة خاصة.

تقام دولة علوية في جبال العلويين وساحل اللاذقية من الإسكندرون إلى النهر الكبير الجنوبي (حدود لبنان الشمالية).

تقام دولة تضم معظم كاثوليكيي المشرق باسم لبنان الكبير.

تقام دولة درزية جنوب دمشق تفصل سنّة دمشق عن العمق العربي السنّي في شبه الجزيرة العربية.

ثانياً ـ حدود تركيا الجنوبية:

تمتد الدولة الأرمنية الموعودة بموجب المنطقة الزرقاء (نفوذ فرنسي) حتى نقطة شمال الموصل.

68- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص38-40.

69- انظر الخريطة في نهاية الكتاب.

تعتبر منطقة الجزيرة السورية (على نهري الفرات والخابور) بأغلبية كردية وبدوية وبإمكاناتها الزراعية والنفطية منطقة نفوذ فرنسي خاص أو ما يُعرف بالمنطقة A.

تمتد منطقة النفوذ البريطاني B من حدود فلسطين مع سيناء غرباً إلى حدود إيران شرقاً عبر بادية الشام، مشكّلة حاجزاً عريضاً بين بلاد الشام والجزيرة العربية (ما يشرح تواصل حدود مملكة شرق الأردن في ما بعد مع مملكة العراق). تعتبر أراضي العراق ـ ابتداءً من بغداد حتى الفاو ـ منطقة إدارية بريطانية مباشرة. وتعتبر الكويت منطقة إدارية بريطانية مباشرة.

يعتبر ساحل الخليج، من جنوب الكويت حتى مضيق هرمز منطقة إدارية بريطانية مباشرة (وهو الساحل الذي سيضم منطقة السعودية الشرقية والبحرين وقطر والإمارات العربية).

بموجب الخرائط المتقنة كان المخطط هو هيمنة فرنسية بريطانية على المناطق الساحلية لبلاد الشام وشرق الجزيرة العربية، وإبعاد العرب السنّة إلى مناطق داخلية صحراوية الطبيعة إجمالاً، وتزنير ما تبقى من السلطنة العثمانية بكيانات من الأقليات. وما خضع للسلطة الانتدابية المباشرة فقد كان في الحقيقة أراضي واعدة بالثروة الاقتصادية، وهي غنيمة طمعت بها بريطانيا وفرنسا.

وبما أن فرنسا قدّمت نفسها كحامية للأقليات في المشرق، وهو ما أثبتته تاريخياً عندما هرعت عام 1860 لنجدة المسيحيين، وخاصة من المذاهب الكاثوليكية، من خطر الحرب الأهلية في جبل لبنان وفي دمشق، فقد أصبح العلويون لاحقاً على لائحة الرعاية الفرنسية كما كان الموارنة من قبلهم.

وإذ وضع المسؤولون الفرنسيون في باريس خارطة سورية على الطاولة، قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها، وكانوا يعلمون أن السنّة يقيمون في السهول الداخلية وعلى الساحل، فيما تقيم الأقليات (مسيحية وعلوية وإسماعيلية) في المرتفعات التي تحاذي الساحل، هرباً من قرون من الاضطهاد، من مدينة صور جنوباً حتى الإسكندرون شمالاً. ولذلك فإن مشروع فرنسا لإقامة دويلات طائفية شرق المتوسط اقتضى إبعاد نفوذ السنّة عن السواحل. وهو مشروع مضاد للاستراتيجية العربية القديمة التي اتبعها منذ القرن الثامن الميلادي الخليفة الأموي معاوية ضد الروم، وأيضاً منذ الحروب الصليبية في القرن الثالث عشر. إذ بعد خروج الصليبيين من الشرق، قضت السياسة العربية بإبعاد الأقليات عن السواحل واستبدال السنّة (تركمان وعرب وأكراد) بهم، حتى لا يجد الغرب منفذاً لاحتلال ديار الإسلام، وردموا مرفأ

بيروت وأجلوا سكانها. وقد واصل العثمانيون استراتيجية إبعاد الأقليات عن السواحل طيلة قرون حكمهم[70].

وعلى العموم، فقد خضعت هذه الاتفاقية لاحقاً لبعض التعديلات التي اقتضها مصلحة الطرفين الموقعين عليها، وتماشياً أيضاً مع إعلان مبادئ ويلسون الأربعة عشر.

فمثلاً كان من المفترض أن تكون فلسطين تحت احتلال فرنسي ـ بريطاني مشترك، لكنها انتهت عملياً إلى احتلال بريطاني فقط عام 1918، تنفيذاً لوعد بلفور في إقامة الدولة اليهودية برعاية بريطانية، كما أصبحت القدس منطقة خاصة تمهيداً لوضعها تحت إشراف دولي. وتخلّت فرنسا عن منطقة الموصل لبريطانيا، وجرى التغاضي عن إقامة دولة أرمنية، إذ جرى استيعاب الأرمن ضمن الدول التي لجؤوا إليها ومُنحوا جنسياتها.

70- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص48-49.

الملحق رقم 2

القانون الأساسي (دستور العام 1920)[71]

الفصل الأول

المواد العمومية

المادة الأولى: إن حكومة البلاد السورية العربية حكومة ملكية مدنية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام.

المادة الثانية: إن مقاطعة البلاد السورية هو جسد واحد لا يقبل الانقسام.

المادة الثالثة: لغة الحكومة الرسمية هي اللغة العربية فقط.

المادة الرابعة: المقاطعات مستقلة استقلالاً إدارياً مضموناً بهذا القانون.

الفصل الثاني

في الملك وحقوقه

المادة الخامسة: ملك المملكة السورية العربية هو الملك الأمير فيصل ابن ملك الحجاز الشريف حسين بن علي الهاشمي، ويلقب بفيصل الأول ملك سورية.

71- غالب العيّاشي، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية**، مطابع أشقر إخوان، بيروت، 1955، ص59-78.

المادة السادسة: ينحصر الملك في الولد الأكبر من سلالة الملك على خط عمودي.

المادة السابعة: الملك محترم وغير مسؤول.

المادة الثامنة: الملك هو القائد العام وله الحق في إعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات والعفو العمومي على أن يكون ذلك بموافقة المجلس العمومي وكذلك للملك الحق في تعيين رئيس الوزارة وقبول التصديق على تشكيل الوزارة وقبول استقالتها والتصديق على القوانين والعفو الخصوصي وتخفيف الجزاء عن المحكومين وافتتاح المجلس العمومي في غير أوقاته العادية حين الضرورة أو تمديد أمد اجتماعه حين الضرورة أيضاً وضرب النقود وتوجيه الرتب العسكرية والمناصب الملكية بموجب القوانين الخاصة.

الفصل الثالث
في حقوق الأفراد والجماعات

المادة التاسعة: يطلق شعار سوري على كل فرد من أهل البلاد السورية ويسوغ الحصول على الجنسية السورية وفقدانها بحسب الأصول المعيّنة بالقانون.

المادة العاشرة: السوريون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

المادة الحادية عشرة: الحرية الشخصية مصونة من جميع أنواع التعدي ولا يجوز مجازاة أحد إلا بالأسباب والأوجه التي يعيّنها القانون.

المادة الثانية عشرة: لا يجوز التعذيب وإيقاع الأذى بأي وجه كان.

المادة الثالثة عشرة: لا يجوز مطلقاً التعرض لحرية المعتقدات والديانات ولا يعارض بإجراء الحفلات الدينية لجميع الطوائف على شرط أن لا تخل بالأمن العام والآداب العمومية ولا تمس شعار الأديان والمذاهب الأخرى.

المادة الرابعة عشرة: يكون لكل طائفة ذات شريعة معروفة من كافة الأديان مجلس جماعة وتشكيلات هذه المجالس واختصاصاتها تعيّن في قانون خاص.

المادة الخامسة عشرة: المعاملات الشخصية والمذهبية عند كل الطوائف الغير مسلمة يعود حلّها إلى مجالس تلك الطوائف أما عند المسلمين فيعود حلّها إلى القضاة الشرعيين.

المادة السادسة عشرة: أوقاف المعابد وسائر المؤسسات الدينية والخيرية تدار بمعرفة متوليها بشروط واقفيها.

المادة السابعة عشرة: للأهالي أن يرفعوا شكاويهم الخطية منفردين أو مجتمعين للمراجع الاختصاصية.

المادة الثامنة عشرة: تأسيس الجمعيات وعقد الجماعات وتأسيس الشركات ضمن قوانينها الخاصة.

المادة التاسعة عشرة: جميع المراسلات الشخصية مصونة من كل تجاوز.

المادة العشرون: جميع المساكن مصونة من التعدي ولا يجوز دخولها إلا بالأحوال التي يعيّنها القانون.

المادة الحادية والعشرون: أموال الأفراد والأشخاص المعنوية وأملاكهم هي بضمانة القانون.

المادة الثانية والعشرون: المطبوعات حرة ضمن دائرة القانون ولا يجوز مراقبتها وتفتيشها قبل الطبع.

المادة الثالثة والعشرون: يجب أن يكون أساس التعليم والتربية في كافة المدارس الرسمية والخصوصية على المبادئ الوطنية الحرة.

المادة الرابعة والعشرون: التعليم الابتدائي إجباري ويكون في المدارس الرسمية مجاناً.

المادة الخامسة والعشرون: المدارس الخصوصية حرة ضمن قانونها المخصوص.

المادة السادسة والعشرون: لا يجوز أخذ أي مبلغ كان من أي شخص باسم ضريبة أو إعانة أو تحت عنوان آخر ما لم يكن مستنداً على مادة قانونية.

المادة السابعة والعشرون: المكلفية العسكرية إجبارية بموجب قانون خاص.

المادة الثامنة والعشرون: النفي الإداري ممنوع بتاتاً.

المادة التاسعة والعشرون: الحكومة المركزية تتألف من هيئة الوزارة وهي مسؤولة عن أعمالها أمام المجلس النيابي العام.

المادة الثلاثون: الملك يوسد رئاسة الوزارة إلى من يثق به، وهو ينتخب أعضاء الوزارة ويعرض أسماءها على الملك.

المادة الحادية والثلاثون: يدير كل وزير أمور وزارته ضمن دائرة القانون وهو مسؤول عن أعمال وزارته تجاه المجلس النيابي العام.

المادة الثانية والثلاثون: على كل وزارة عند تشكيلها أن تعطي بياناً عن خطتها العمومية للمجلس النيابي العام وتطلب الاعتماد منه.

المادة الثالثة والثلاثون: يجوز انتخاب الوزراء من أعضاء المجلس العمومي ومن خارجه ولا يجوز دخول أحد من العائلة الملكية في هيئة الوزارة.

المادة الرابعة والثلاثون: الجندية والبحرية والخارجية وإدارة البريد والبرق والجمارك والتلفونات العمومية بين المقاطعات وسكك الحديد والمرافق والفنارة البحرية والمناجم وضرب النقود وإصدار الطوابع ووضع الأسلحة والإدارة الحربية وإنشاء الطرق العمومية وإدارتها هي من اختصاص الحكومة المركزية.

المادة الخامسة والثلاثون: على الحكومة المركزية تأسيس كليات العلوم والفنون العالية وهي تقوم على إدارتها ونفقاتها.

المادة السادسة والثلاثون: الأراضي والأملاك المعروضة لدى الحكومة السابقة للأملاك والأراضي المدورة هي ملك الدولة السورية.

المادة السابعة والثلاثون: لا يجوز بيع الأملاك والأراضي المدورة أو إيجارها إلا بقانون خاص ويشترط في ذلك القانون مراعاة مصلحة الزراع الوطنيين أولاً ومصلحة المقاطعة التي تكون فيها تلك الأراضي والأملاك ومصلحة سكانها ثانياً.

المادة الثامنة والثلاثون: على الحكومة المركزية توحيد الأوزان والمقاييس والمكاييل وأسعار النقود على الأصول الإعشاري ولها عند اللزوم تحديد أسعار النقود الأجنبية في جميع أنحاء المملكة.

المادة التاسعة والثلاثون: الواردات التي ترصد للميزانية هي الريع المستحصل من أجرة أراضي وأملاك الدولة وأثمانها وواردات الجمارك والبرق والبريد والتلفونات العامة ومصرف الحكومة ورسوم الملح والمشروبات الكحولية والمناجم والمرافئ والفنارة وبدل إعفاء الجندية وريع السكك الحديدية وواردات البارود وسائر المواد المتفرقة.

المادة الأربعون: للحكومة المركزية وحدها الحق في إصدار الأوراق المالية بواسطة مصرف يكون تحت نظارتها ولها نصيب في أرباحه.

المادة الواحدة والأربعون: إذا لم تكف الواردات الموجودة في الميزانية العامة المصرحة في المادة (39) في عام من الأعوام فالحكومة المركزية تكلف في ميزانيتها في المجلس العمومي توزيعاً عادلاً على المقاطعات بنسبة وارداتها أو طريقاً آخر يسدد به عجزها.

المادة الثانية والأربعون: لهيئة الوزارة في الأعمال المستعجلة المبرمة التي لم يكن المجلس العمومي منعقداً فيها ولم يمكن انتظار انعقاده أن تتخذ المقررات اللازمة وتنفذها بحكم القانون بعد مصادقتها من الملك وعليها في مثل هذا الحال أن تعرض على الملك استدعاء المجلس وتقدّم له المقررات التي اتخذتها في أول جلسة من جلساته.

المادة الثالثة والأربعون: إذا ظهر في ناحية من نواحي المملكة بوادئ اختلال وكان المجلس منعقداً فللحكومة المركزية إعلان الإدارة العرفية بعد موافقة المجلس أما إذا كان المجلس غير منعقد ولم يمكن انتظار انعقاده فللحكومة أن تعلن الإدارة العرفية وتنفذها ضمن قانونها الخاص وتستدعي المجلس حالاً.

المادة الرابعة والأربعون: يحق لكل من الوزراء أن يحضر مذاكرات المجلس العمومي في أي وقت أراد وأن يتقدم في الكلام على أعضاء المجلس.

المادة الخامسة والأربعون: إذا رفعت شكاية بحق أحد الوزراء من إجراء وظيفة تترتب عليها مسؤولية وموافقة أكثرية مجلس النواب على إجراء التحقيق في حقه فإن المجلس ينتخب منه لجنة تحقيق فتجري التحقيقات وتجمع المستندات ثم تقدّم تقريرها ومستنداتها إلى المجلس ثم إذا وافق ثلث الأعضاء على لزوم محاكمته يحال إلى الديوان العالي.

المادة السادسة والأربعون: على كل من الوزراء أن يجيب دعوة المجلس العمومي وأن يعطي بنفسه أو ينيب عنه أحد رؤساء دوائره بأن يعطي المعلومات التي يطلبها المجلس في مادة من المواد التي تعود على وزارته.

المادة السابعة والأربعون: إذا وافق ثلث أعضاء المجلس على محاكمة أحد الوزراء فإنه يسقط من الوزارة ويحاكم.

المادة الثامنة والأربعون: لا فرق بين الوزير وغيره في الجرائم الخارجة عن دوائر وظيفته والحقوق الشخصية والتضمينات المالية وتجري محاكمته في المحاكم العمومية.

المادة التاسعة والأربعون: يتشكّل المجلس العمومي من مجلس النواب والشيوخ.

المادة الخمسون: يجتمع المجلس العمومي في أول تشرين الثاني من كل سنة ومدة اجتماعه أربعة أشهر ويجوز مده ودعوته في غير وقته المعيّن حين الضرورة.

المادة الحادية والخمسون: يفتتح الملك المجلس بخطاب ملكي يضمّنه جميع الحوادث السياسية والإدارية الهامة التي حدثت في خلال عطلة المجلس وما يجب إجراؤه في السنة القادمة وذلك في حضور الهيئة العمومية والوزراء معاً.

الفصل الرابع
مجلس النواب

المادة الثانية والخمسون: مجلس النواب ينتخب أعضاؤه بالرأي الخفي وعلى درجتين.

المادة الثالثة والخمسون: تجري الانتخابات العمومية للمجلس النيابي في كل أربع سنوات وتبتدئ في أول شهر أغسطس وتنتهي في نصف شهر تشرين الأول.

المادة الرابعة والخمسون: الانتخابات حرة ولا يجوز للحكومة أن تتداخل فيها.

المادة الخامسة والخمسون: لكل سوري أتم العشرين من سنه ولم يكن ساقطاً من الحقوق المدنية يحق أن يكون ناخباً أولاً ولكل سوري أتم الخامسة والعشرين من سنه ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية وغير محكوم بسجن شهر أو أكثر يحق في أن يكون منخوباً أولاً ويشترط في أن يكون المنخوب الأول ممن يحسنون القراءة والكتابة وأن لا يكون مأموراً ولا ضابطاً.

المادة السادسة والخمسون: لكل سوري أتم الثلاثين من عمره ولم يكن فاقداً حقوقه المدنية وغير محكوم بجنحة أو إفلاس يحق أن يكون نائباً ويشترط في النائب أن يكون متعلماً تعلّماً بدرجة وافية.

المادة السابعة والخمسون: لا يجوز للجندي الموجود في الخدمة الفعلية أن يشترك في الانتخابات ويستثنى من ذلك الجندي الذي يكون أثناء الانتخابات مأذوناً في بلدته.

المادة الثامنة والخمسون: لا يجوز ترشيح المأمور للنيابة من الدائرة التي يكون مأموراً فيها إلا إذا استقال قبل ابتداء معاملة الانتخابات بشهرين.

المادة التاسعة والخمسون: لا يجوز مداخلة الضباط واشتراكهم في الانتخابات إلا إذا استقالوا من سلك العسكرية أو الجندية.

المادة الستون: لا تجمع الوظيفة والنيابة في شخص واحد إلا إذا كان النائب عضواً في هيئة الوزارة.

المادة الحادية والستون: لا تجمع النيابة وعضوية الشيوخ في شخص واحد.

المادة الثانية والستون: كل نائب يعتبر ممثلاً لجميع السوريين.

المادة الثالثة والستون: ينتخب نائب واحد عن كل أربعين ألف من السكان السوريين، والكسر المعتبر فيما دون النصاب هو عشرون ألفاً.

المادة الرابعة والستون: كل مديرية تعد دائرة انتخابية وللمديرية التي لا يبلغ عدد سكانها أربعين ألفاً ولا يقل عن عشرين ألفاً الحق أن تنتخب نائباً أما المديريات التي يقل سكانها عن عشرين ألفاً فتضم إلى أقرب مديرية لها.

المادة الخامسة والستون: تعتبر كل مقاطعة دائرة انتخابية بالنسبة للأقليات وتنتخب عن كل أربعين ألفاً من كل أقلية عضو واحد والكسر المعتبر فيما دون النصاب من الأقليات هو عشرون ألفاً.

المادة السادسة والستون: لكل مائة ناخب أول أن ينتخبوا منخوباً أول والكسر المعتبر فيما دون النصاب مائة.

المادة السابعة والستون: تقسم دوائر الانتخاب إلى مناطق انتخابية على أن لا ينقص عدد الناخبين الأوليين عن مائة.

المادة الثامنة والستون: يسن للانتخابات قانون خاص تبيّن فيه كيفية إجراء الانتخابات وسائر المعاملات المتفرعة عنه ويعيّن في هذا القانون عدد نواب الأقليات في كل مقاطعة والمديريات التي ينبغي أن ينتخب فيها هؤلاء النواب.

المادة التاسعة والستون: تدقيق مضابط النواب وقبول استقالتهم وإسقاطهم فيما إذا طرأ عليهم أسباب الإسقاط القانونية.

المادة السبعون: إذا مات أحد النواب أو استقال أو سقط من النيابة فالمنتخبون الأولون في دائرته ينتخبون نائباً جديداً بدلاً منه وتكون مدته تكميلية لمدة النائب السابق.

المادة الحادية والسبعون: كل من مجلس النواب والشيوخ ينتخب من بينهم في كل سنة الرئيس الأول، نائب الرئيس الأول والثاني وهيئة الإدارة وكتاباً ويسن لإدارته ومذكرته الداخلية نظاماً خاصاً.

المادة الثانية والسبعون: مذاكرات المجلس علنية ويجوز عقد جلسة سرية إذا اقترح عشرة من الأعضاء أو طلبت الوزارة ووافقت عليه أكثرية المجلس.

المادة الثالثة والسبعون: إن أعضاء المجلس العمومي أحرار فيما يبدونه من الأفكار والمطالعات بالمجلس ولا يتوجب عليهم أي مسؤولية كانت على شرط أن لا يخالفوا نظام المجلس الداخلي.

المادة الرابعة والسبعون: لا يجوز للمجلس البدء للمذاكرة ما لم يكن أكثر من نصف عموم الأعضاء حاضراً وتتخذ القرارات بأكثرية الموجودين إلا بالمسائل التي يشترط فيها موافقة ثلث الأعضاء.

المادة الخامسة والسبعون: آراء الأعضاء في اتخاذ القرارات تكون بتعيين الأسماء أو بإشارة مخصوصة أو بالرأي الخفي ويشترط في الأخير موافقة الأكثرية.

المادة السادسة والسبعون: إذا عزي إلى أحد الأعضاء خيانة وطنية ووافقت أكثرية المجلس على لزوم محاكمته فإنه يحال إلى الديوان العالي.

المادة السابعة والسبعون: لا يجوز توقيف أو محاكمة أحد الأعضاء بسبب جرم من الجرائم العادية بمدة اجتماع المجلس إلا بموافقة أكثرية الثلثين ويستثنى من ذلك الجرائم المشهودة ولا بدّ في هذه الحال من إخبار المجلس المنسوب إليه العضو.

المادة الثامنة والسبعون: لا يجوز لأحد من المجلس العمومي عقد المقاولات مع الحكومة المركزية والحكومات المحلية والبلديات ولا الدخول في الالتزامات ولا أخذ أي نوع من الامتيازات كما أنه لا يجوز له الدخول في الشركات مع من يدخل في هذه المقاولات والالتزامات والامتيازات.

المادة التاسعة والسبعون: لكل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب والوزارة الحق في تكليف اللوائح القانونية الجديدة أو تبديل القوانين الموجودة وتقرير القوانين المقترح تجديدها أو تعديلها بداية في مجلس النواب ثم في مجلس الشيوخ.

المادة الثمانون: القوانين المدنية والجزائية والتجارة والقوانين المتعلقة بالصحة العمومية والتأليف والاختراع والضمانات والقوانين التي تحدد بها ساعات العمل وتحمي بها حقوق العمال يسنّها المجلس العمومي وتكون نافذة الحكم في عموم المقاطعات.

المادة الحادية والثمانون: إذا تقرر في مجلس النواب قانون من القوانين وأرسل إلى

مجلس الشيوخ فعدّله وأرجعه إلى مجلس النواب فأصر مجلس النواب على شكله الأول وثبت مجلس الشيوخ في قراره الأول فيشكّل لجنة متساوية العدد من المجلسين لمذاكرة الأمر وإيجاد طريقة يحل بها الخلاف وإذا كان التعديل في القانون الأساسي فيشترط فيه موافقة ثلثي الأعضاء في كل من المجلسين أما قانون الموازنة السنوية فلا يرجعها مجلس الشيوخ إلا مرة واحدة فإذا أصر مجلس النواب على الشكل الأول فقراره هو النافذ.

المادة الثانية والثمانون: إن القوانين التي يتم تدقيقها في مجلس النواب والشيوخ ترفع للملك للمصادقة عليها والأمر بإنفاذها والقانون الذي يرفع للمصادقة عليه، إما أن يصادق عليه في ظرف شهر واحد فيكسب الشكل القطعي النافذ وإما أن يعاد إلى مجلس النواب مع بيان الأسباب الموجبة للنظر فيه مرة أخرى أما القوانين التي أعطي قرار بكونها من المواد المستعجلة فمدة تصديقها أو إعادتها أسبوع واحد ويشترط في قبول إعادته للنظر فيه والمذاكرة مرة أخرى في القانون المعاد وموافقة أكثرية ثلثي مجلس النواب فإذا لم تحصل هذه الأكثرية يعد هذا القانون نافذاً بشكله الأول.

المادة الثالثة والثمانون: تدقيق مواد القانون مادة مادة ويقترع على كل منها بعد انتهاء المذاكرة فيها ثم يقترع بعد الانتهاء من المواد جميعها على القانون بهيئته العمومية والقانون الذي لا يدقق ولا يقبل على هذا الشكل لا يعدّ مقبولاً.

المادة الرابعة والثمانون: لا حق لأحد بالكلام في المجلس من غير أعضاء المجلس سوى الوزراء أو رئيس ديوان المحاسبات أو من ينوب عنهم.

المادة الخامسة والثمانون: إذا ظهر خلاف بين مجلس النواب والوزارة على مادة من المواد واقترع المجلس عليها فلم تنل اعتماده سقطت وإذا أصرت الوزارة الجديدة على ذكر سابقتها فللملك أن يفض المجلس على أن تتجدد الانتخابات ويجتمع المجلس الجديد في مدة ثلاثة أشهر فإذا أصر المجلس الجديد على فكر المجلس المنفضّ فالوزارة ترضخ لقرار المجلس.

المادة السادسة والثمانون: إذا أعطي قرار بالأكثرية في مجلس النواب في استيضاح مادة من المواد من أحد الوزراء أو هيئة الوزراء فعلى الوزير أو هيئة الوزارة أن يجيبوا دعوة المجلس فيعطوا أو ينوبوا من رؤساء دوائرهم من يعطي الإيضاحات المطلوبة فإذا اقترح بالاعتماد على الوزراء في نتيجة الإيضاحات ولم تنل اعتماد المجلس سقطت أما إذا كان المستوضح منه وزيراً واحداً وكان موضوع الإيضاحات من المسائل المنحصرة بوزارته ولم ينل اعتماد المجلس سقط ذلك الوزير فقط وللوزارة أو للوزير الحق في طلب تأخير إعطاء الإيضاحات لوقت آخر على أن يأخذوا المسؤولية على عاتقهم.

المادة السابعة والثمانون: لكل نائب الحق في طلب تشكيل لجنة تحقيقية من النواب لتحقيق حادثة من الحوادث المهمة التي تقع في إحدى الوزارات أو الدوائر أو المقاطعات فإذا قبل طلب الأكثرية تشكّلت اللجنة وباشرت عملها ورفعت نتائج تحقيقاتها إلى المجلس وليس لها أن تتداخل في الأعمال الإجرائية.

الفصل الخامس
مجلس الشيوخ

المادة الثامنة والثمانون: أعضاء مجلس الشيوخ يعيّنهم الملك ممن سبق لهم الخدمة في الوزارات أو قيادة الجيوش أو الوظائف السياسية والإدارية العالية أو الولايات أو المتصرفيات أو محاكم التمييز ورئاسات الاستئناف أو النواب الذين تكرر انتخابهم أو ممن اشتهروا بالعلم والفضيلة من أصحاب المواهب العالية على شرط أن يكونوا من السوريين وممن أكملوا سن الأربعين وعلى شرط أن لا يزيد عددهم مع الرئيس على ثلث عدد مجلس النواب.

المادة التاسعة والثمانون: مجلس الشيوخ يدقق اللوائح القانونية والموازنة السنوية التي تقدّم له من قبل مجلس النواب فإذا وجد فيها ما يخالف أحكام القانون الأساسي أو يخل بوحدة البلاد وأمنها الداخلي أو بأسباب الدفاع عنها أو بالآداب العمومية يبيّن مطالعاته عليها أو يعيدها إلى مجلس النواب أما اللوائح القانونية والموازنة السنوية التي يقبلها المجلس فترفع إلى رئاسة الوزراء لإجراء المصادقة عليها والأمر بإنفاذها من قبل الملك.

المادة التسعون: تمتد عضوية الشيوخ مدى الحياة ولا تجتمع عضوية مجلس الشيوخ ووظيفة أخرى إلا في الوزارة.

الفصل السادس
في المالية

المادة الحادية والتسعون: لا يجوز طرح أو جباية أية ضريبة أو رسم إلا بعد أن يعيّن ذلك بقانون خاص.

المادة الثانية والتسعون: يجب على الحكومة أن تقدّم في كل عام للمجلس العمومي في أوائل اجتماعه السنوي ميزانيته العامة للسنة المقبلة.

المادة الثالثة والتسعون: الميزانية العامة هي قانون يتضمن الدخل والخرج السنوي على الوجه التقريبي وتكون مرتبة على فصول ومواد ومحتوية على مواد قانونية تبيّن فيها كيفية التطبيق وتدقيق المواد القانونية مادة مادة وتقبل فصول الميزانية فصلاً فصلاً.

المادة الرابعة والتسعون: لا يجوز للحكومة أن تتجاوز حدود الميزانية المصدّقة أما إذا حصل أحوال اضطرارية وأسباب مبرمة تقضي بإنفاق شيء خارج عن الميزانية في أثناء عطلة المجلس فيجوز للحكومة تدبيره وإنفاقه بمقتضى قرار يصادق عليه الملك، على أن يقدّم ذلك القرار للمجلس العمومي عند انعقاده.

المادة الخامسة والتسعون: حكم كل ميزانية سنوية نافذ في تلك السنة فقط أما إذا فسخ المجلس قبل المصادقة على الميزانية للحكومة أن تطبّق حكم الميزانية السابقة بقرار يصادق عليه الملك إلى أن يجتمع المجلس الجديد.

المادة السادسة والتسعون: على الحكومة أن تقدّم للمجلس النيابي الحسابات القطعية في كل سنة وفي السنة التي تليها وهذا الحساب القطعي يتضمن ما تحقق تحصيله من الدخل وما تحقق إنفاقه من الخرج ويكون مرتباً بحسب مواد الميزانية وفصولها.

الفصل السابع
في ديوان المحاسبة

المادة السابعة والتسعون: يتألف ديوان المحاسبات من رئيس وأربعة أعضاء وتنتخبهم الحكومة ويصادق مجلس النواب على تعيينهم ثم تعرض أسماؤهم على الملك للمصادقة على مأموريتهم وتمتد وظيفتهم مدة حياتهم ولا يبدّلون ولا يعزلون إلا بقرار أكثرية ثلثي مجلس النواب وتصديق الملك.

المادة الثامنة والتسعون: وظيفة هذا الديوان تدقيق حسابات الحكومة العامة السنوية وتدقيق حسابات المحاسبين الذاتية ومراقبة تطبيق الميزانية العامة.

المادة التاسعة والتسعون: على ديوان المحاسبات أن يرفع في كل عام إلى مجلس النواب

عند افتتاحه تقريراً عاماً يبيّن فيه نتيجة تدقيقاته ومراقباته في تلك السنة وكذلك عليه أن يرفع للحكومة العامة تقريراً عن الأحوال المالية في كل ثلاثة أشهر مرة وعليه أن يقدّم للمجلس النيابي صور هذه التقارير.

المادة المائة: يسنّ قانون خاص يبيّن فيه تشكيلات أقلام هذا الديوان وأوصاف أعضائه وتفصيلات وظائفه وسائر ما يعود إليه من المعاملات الخصوصية والإدارية.

الفصل الثامن
في الموظفين

المادة 101: يشترط في أساس انتقاء الموظفين الكفاءة والاستحقاق والمقدرة والجنسية السورية.

المادة 102: تسنّ قوانين خاصة تعيّن فيها وظائف المأمورين ودرجات صفوفهم وطرق ترقيتهم وحدود مسؤوليتهم.

المادة 103: كل مأمور مسؤول عن أعماله في وظيفته ضمن القوانين والأنظمة المخصوصة بها.

المادة 104: لا يجوز عزل أو تبديل موظف من الموظفين إلا بالأسباب المعيّنة في القوانين والأنظمة المخصوصة.

المادة 105: على الموظف إطاعة أوامر آمره فيما لا يخالف القوانين والأنظمة الموضوعة.

الفصل التاسع
في المحاكم

المادة 106: المحاكم مستقلة ومصونة من كل تداخل.

المادة 107: تشكيلات المحاكم ودرجاتها ووظائفها وصلاحياتها تعيّن بقانون خاص.

المادة 108: انتقاء الحكام وتعيينهم وأوصافهم ودرجاتهم وكيفية ترقيتهم وانضباطهم يعيّن بقانون خاص.

المادة 109: الحاكم لا يعزل ولا يجازى إلا حكماً.

المادة 110: المحاكمات تجري بالمحاكم بصورة علنية ما عدا المحاكمات التي يجيز القانون إجراءها سراً.

المادة 111: لكل إنسان الحق في استعمال أي وسيلة مشروعة من وسائل الدفاع في المحاكم حفظاً لحقوقه.

المادة 112: الدعاوى المتكونة بين دوائر الحكومة والأشخاص ترى في المحاكم العمومية.

المادة 113: لا يجوز بأي حال تشكيل محاكم عدا المحاكم القانونية ولا تشكيل لجان يكون لها صلاحية القضاء عدا اللجان التي ينص عليها القانون.

المادة 114: لا تجمع الحاكمية ووظيفة رسمية أخرى في شخص واحد.

الفصل العاشر
في المقاطعات

المادة 115: كل مقاطعة مستقلة في إدارتها الداخلية فيما عدا الأمور العامة التي تدخل في اختصاصاتها الحكومية المركزية كما هو مصرح في مواد هذا القانون.

المادة 116: لكل مقاطعة مجلس نيابي يدقق ميزانية المقاطعة ويسنّ قوانينها والأنظمة المحلية وفقاً لحاجياتها ويراقب أعمال الحكومة وليس له أن يسنّ قانوناً يناقض نص هذا القانون الأساسي أو يخالف مادة من مواد القوانين العامة التي يسنّها المجلس العمومي.

المادة 117: انتخابات المجلس النيابي للمقاطعة تكون على درجة واحدة، وأوصاف الناخب الأول وأوصاف النائب المصرحة في المادة الملمح إليها آنفاً من هذا الدستور، تراعى أيضاً في انتخاب نواب مجلس المقاطعة النيابية.

المادة 118: مدة أعضاء مجلس المقاطعة النيابية سنتان وينتخبون بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألفاً من أهل المقاطعة السوريين. وتدوم نيابة النائب إلى أن تتم الانتخابات الجديدة ويجوز إعادة انتخابه.

المادة 119: للمقاطعات أن تسنّ قانوناً للانتخابات في مجالسها النيابية وتقسم فيه

المقاطعة إلى دوائر انتخابية وتراعى في الانتخابات حقوق الأقلية كما هو الحال في انتخابات المجلس النيابي العام.

المادة 120: تبدأ انتخابات مجلس المقاطعة في أول شهر أيلول من كل سنتين ويجتمع في أول شهر تشرين الثاني من كل سنة وتدوم مدة اجتماعه شهرين ويجوز تمديد أمده حين الضرورة.

المادة 121: القوانين التي يسنّها مجلس المقاطعة النيابي ترفع إلى الملك للمصادقة عليها على أن يصدّق عليها وتعاد إلى المقاطعة في خلال شهر واحد.

المادة 122: إذا أعيدت القوانين المرفوعة من قبل المقاطعة دون تصديق لانتقاد في مخالفتها للقانون الأساسي أو مواد القوانين العامة ولم يرَ مجلس المقاطعة جهة الانتقاد واردة فيرفع الأمر إلى مجلس الشيوخ ويكون حكمه هو النافذ.

المادة 123: إذا لم يصدّق على القوانين المذكورة في خلال شهر واحد ولم تعد إلى مجلس المقاطعة لإعادة النظر فيها تعد نافذة.

المادة 124: مجلس المقاطعة النيابية يسنّ قانونه الداخلي وينتخب في كل سنة رئيسه الأول ونائب الرئيس الأول والثاني وكتاباً وهيئة إدارة.

المادة 125: يدير المقاطعة حاكم عام من قبل الملك ويشترط في الحاكم العام أن يكون سورياً عربياً حائزاً على الأوصاف المشروطة في عضوية مجلس الشيوخ.

المادة 126: الحاكم العام يعيّن مديري دوائر المقاطعات الرئيسية خلا الدوائر المربوطة في إدارتها بالمركز العام كما سلف في المادة المنوّه عنها من هذا القانون ويصادق على الموظفين العائد تصديقهم إليه بحسب الأنظمة المخصوصة وله حق الإشراف على الدوائر المرتبطة بالحكومة المركزية.

المادة 127: الحاكم العام مكلف بإدارة شؤون المقاطعة العامة وتطبيق ميزانيتها وتنفيذ القوانين العمومية التي يسنّها المجلس العمومي بحسب صلاحيته وترفع القوانين التي يسنّها مجلس المقاطعة إلى المركز للمصادقة عليها ويطبّقها في المقاطعة.

المادة 128: الحاكم العام يقدّم في كل سنة لمجلس نواب المقاطعة تقريراً عاماً في الأعمال والإجراءات التي قامت بها حكومة المقاطعة في خلال السنة المنصرمة ويقدّم للحكومة المركزية نسخة من هذا التقرير.

المادة 129: إذا حدث خلاف بين الحاكم العام ومجلس نواب المقاطعة فيحكم مجلس الشيوخ في هذا الخلاف ويكون حكمه هو النافذ ولمجلس الشيوخ أن يكلف إقالة الحاكم إذا رأى لزوماً لذلك.

المادة 130: لكل من الحاكم العام ونواب المقاطعة حق في تأليف اللوائح القانونية لمجلس نواب المقاطعة.

المادة 131: إذا طلب سبعة أعضاء من مجلس المقاطعة تشكيل لجنة تحقيقية من النواب لتحقيق حادثة من الحوادث المهمة التي تقع في إحدى دوائر الحكومة أو في ناحية من أنحاء المقاطعة وقوبل الطلب بالأكثرية تشكّلت اللجنة وباشرت أعمالها ورفعت نتائج تحقيقاتها إلى المجلس لينظر بأمرها.

المادة 132: مناسبات المقاطعات فيما بينها تعيّن بقانون خاص.

المادة 133: لا يحق لمقاطعة من المقاطعات أن تؤسس مناسبات سياسية أو تعقد اتفاقات خصوصية مع دولة من الدول الأجنبية.

المادة 134: للمقاطعات تشكيل جميع أنواع ودرجات المحاكم بحسب قانونها الخاص.

المادة 135: تنقسم المقاطعات في تشكيلاتها الإدارية إلى ولايات ومديريات ويسنّ قانون خاص يبيّن اختصاصات وتشكيلات كل من هذين القسمين ويبيّن كذلك في هذا القانون تشكيلات القرى وعمداءها ووظائفهم.

مواد متفرقة

يسنّ قانون خاص يبيّن كيفية حل الاختلافات التي تحدث بينهم...

كل مقاطعة تسنّ قانوناً لتشكيلات البلديات فيها على أساس الاتحاد والانتخابات ويبيّن فيه اختصاص البلديات ووظائفها وجباية أموالها ونفقاتها.

الملحق رقم 3

الديموغرافيا السورية

استكمالاً لما جرى عرضه في الملحق الثاني من الفصل الأول، وبحكم توافر معلومات إحصائية أوفر للتوزيع السكاني في سورية خلال الفترة الانتدابية، فسنقوم بعرضٍ ملخصٍ للمعلومات التي أمكن الحصول عليها من الإحصاءات التي جرت في هذه الفترة.

فمن المعلومات التي قدّمها إحصاء العام 1932[72]، نجد أن نسبة السكان السوريين السنّة كانت في ذلك العام 69% من مجموع تعداد السوريين، و15% من المسلمين من باقي الطوائف. بينما نسبة المسيحيين 13% من أصل التعداد الكامل للسكان. وفي التفاصيل:

أولاً- تعداد المسلمين بحسب طوائفهم:

السنّة	1,737,402
الشيعة	11,541
الدروز	79,428
العلويون	274,485
الإسماعيليون	24,390
المجموع:	2,127,247

72- Albert Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay*, p.121.

ثانياً- تعداد المسيحيين بحسب طوائفهم:

الموارنة	11,800
اللاتين	4,750
الروم الأرثوذكس	115,118
الروم الكاثوليك	42,427
السريان الأرثوذكس	32,892
السريان الكاثوليك	14,182
الأرمن الأرثوذكس	86,742
الأرمن الكاثوليك	12,137
الآشوريون والكلدان الكاثوليك	3,759
البروتستانت	7,660
المجموع:	331,467

ثالثاً- تعداد اليهود السوريين	26,250
رابعاً- طوائف متفرقة	2,063
المجموع العام لسكان سورية:	2,487,027

أما في إحصاء عام 1943، فقد كانت الأرقام على الشكل التالي[73]:

المسلمون السنّة	1,971.053
العلويون	325,311
الدروز	87,184
الإسماعيليون	28,527
الشيعة الاثنا عشرية	12,742

73- *Ibid*, p.385.

المسيحيون	403,036
اليهود	29,770
اليزديون	2,788
المجموع:	2,860,411

وفي التوزيع السكاني على المحافظات السورية المختلفة عام 1943، نجد أن عدد سكان كل محافظة هو:

دمشق	603,889
حلب	870,139
حمص	212,424
حماة	157,458
حوران	112,842
منطقة الفرات	225,023
الجزيرة	146,001
جبل الدروز	80,128
اللاذقية	452,507
المجموع:	2,860,411

ملاحظة حول إحصاءَي 1932 و1943: لم يدخل البدو في هذا الإحصاء، لكن تم تقدير أعدادهم بنحو (400,000 -500,000)، بصفة تقريبية.

وكانت نسبة السكان المسيحيين، من مجموع سكان مدينة دمشق، في السنوات 1928 و1935 و1943 هي 8.5% و10% و15.5% على التوالي، وتشمل هذه الأرقام الأرمن الكاثوليك والأرثوذكس. وبلغت نسبة اليهود للسنوات ذاتها 3.1% و2% و4.5% من سكان المدينة على التوالي.

وكانت نسبة المسلمين السنّة في دمشق 89% و80% من مجموع سكان المدينة عامي 1935 و1943 على التوالي.

أما العدد الإجمالي لسكان مدينة دمشق فقد كان (169,000) نسمة عام 1922، وبلغ عدد سكانها (198,427) عام 1928، وفي عام 1935 أصبح عدد سكانها (213,026)، أما في العام 1943 فقد وصل عددهم إلى (286,000).

وقد كانت نسبة المسيحيين في مدينة حلب 43% من السكان عام 1924، كان منهم 21% من الأرمن[74]، بينما بلغت نسبة السكان المسيحيين في حلب: 34.6% و34.1% عامي 1935 و1943 على التوالي، إلا أن الأرمن (الذين كان معظمهم من الأرثوذكس) بلغت نسبتهم 22.2% و21.4% في عامي 1935 و1943 على التوالي، كما بلغت نسبة اليهود في حلب 4% و4.3% عامي 1935 و1943 على التوالي.

أما نسبة المسلمين السنّة في حلب عامي 1935 و1943 فكانت 61% و61.5% على التوالي.

وقد تضاعف عدد سكان مدينة حلب (2.05) مرة خلال الفترة الانتدابية، فقد كان العدد عام 1932 هو (232,000) وازداد إلى (254,696) عام 1936، ثم وصل إلى (319,867) عام 1943[75].

74- فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، 1920-1945**، ص170.

75- المرجع نفسه، ص34.

الملحق رقم 4

النزعات الانفصالية في الإسكندرون والجزيرة

أولاً- في سنجق الإسكندرون

تنامت النزعات الانفصالية في السنجق بسبب التدخل التركي المتصاعد في شؤونه، والاستعداد الفرنسي للتضحية بوحدة الأرض السورية تحقيقاً للمصالح الفرنسية الدولية الأكبر.

تبلغ مساحة السنجق 4,800 كم^2، وهو يشكّل امتداداً طبيعياً وجغرافياً للساحل السوري. وقد كان التركيب الإثني ـ الديني والاجتماعي له إبان فترة الانتداب مختلطاً، شأنه في ذلك شأن الكثير من مناطق سورية، وقد كانت هناك انقسامات اجتماعية وسياسية بين الناطقين باللغة العربية والناطقين باللغة التركية، وبين المسيحيين والمسلمين، إضافة إلى انقسام ثالث بين الأغنياء والفقراء. لكن الطابع العام لتلك النزاعات والانقسامات لم يتخذ أشكالاً حادة في العشرينيات ومطلع الثلاثينيات، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الرخاء المحلي، الذي ازداد بفعل المستوى العالي من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين مختلف جماعات السكان ضمنه. لكن الانتشار الواسع لإيديولوجيتي القوميتين التركية والعربية في بداية الثلاثينيات، وتأثر اقتصاد السنجق بالركود العالمي، قضيا على الانسجام الذي كان قائماً بين مصالح الجماعات، وساهما في إعداد الساحة لانفجار نزاع إثني في عام 1936، وكانت للأرقام دورها في انفجار هذا النزاع.

فمن خلال الأرقام التي قدّمتها المندوبية الفرنسية العليا ذلك العام، وهي تبدو الأكثر دقة وموضوعية، فقد قدّر عدد سكان السنجق بـ(220,000) نسمة، منهم 39% أتراك، و28% علويون، 11% أرمن، 10% عرب سنّة، 8% عرب مسيحيون (أساساً من الروم الأرثوذكس)،

أما الباقي، أي 4%، فكانوا خليطاً من الأكراد والشركس واليهود. لكن الحكومة التركية شككت في هذه الأرقام وزعمت أن عدد السكان الأتراك يتراوح بين 150,000 و240,000 نسمة، من أصل 300,000 هم مجموع سكان السنجق.

لكن المفارقة كانت في طريقة احتساب النسب في كلا الحالتين، فلو حسبنا أعداد الناطقين بالعربية، أي العرب السنّة والعلويين والمسيحيين لكانوا حتماً أكثر من عدد الناطقين بالتركية.

لكن الذي جرى، منذ توقيع اتفاقية سيفر بين الأتراك والفرنسيين عام 1920 لترسيم الحدود التركية ـ السورية، وما تلاها من اعتراض القوميين الأتراك على بنودها التي، في رأيهم، كانت «متوغلة شمالاً مسافات بعيدة»، فقد شنّ الثوار الأتراك حرب عصابات على القوات الفرنسية، أسفرت لاحقاً عن توقيع اتفاق فرانكلين ـ بويون، تمّ بموجبه تعديل خط الحدود بدفعه جنوباً، كما دعا الاتفاق إلى إنشاء نظام إداري خاص بمقاطعة الإسكندرون، والاعتراف باللغة التركية لغة رسمية فيه، وتمّ أيضاً البدء بتعيين موظفين أتراك في المناطق التي تسكنها أغلبية تركية في السنجق، إلى جانب إنشاء مدارس لترويج الثقافة التركية. ورُفعت توصية إلى الحكومة الفرنسية بقبول طلب الأتراك بالسماح للسنجق برفع علم خاص، وبأن تستأجر تركيا منطقة في ميناء الإسكندرون لاستلام البضائع الواردة إلى تركيا.

لقد التزم الفرنسيون بكل وعودهم للأتراك، ومُنح السنجق مقداراً محدوداً من الحكم الذاتي، الإداري والمالي، ومع ذلك فقد بقي السنجق جزءاً متمماً من دولة سورية، وكان بهذا المعنى مغايراً لوضع كل من إقليم اللاذقية وجبل الدروز. لكن مستقبل السنجق كان غامضاً إلى درجة كبيرة خلال العشرينيات، وخصوصاً في حلب التي كان ميناء إسكندرون منفذها التجاري الوحيد. وعموماً يمكن القول بأنه، حتى منتصف الثلاثينيات، لم يكن هناك ما يدل بشكل قاطع على أن الحكومة التركية كانت عازمة على ضمّه.

وفي عام 1934 أوقفت الحكومة التركية البناء في ميناء مرسين، كما بدأت الحكومة الفرنسية بتطوير ميناء طرابلس بدلاً من تطوير ميناء إسكندرون، الأمر الذي ألقى ظلالاً كثيفة على نيّة الطرفين في بدء عملية سرية لتسليم السنجق إلى تركيا.

وفي آذار من العام نفسه، بدأ الكماليون بإثارة الاضطرابات بين الأتراك والعرب ضمن السنجق. ورداً على ذلك فقد طالب القوميون العرب بالضغط في سبيل دمج السنجق دمجاً تاماً في الدولة السورية، واتهموا الفرنسيين بالوقوف إلى جانب الأتراك في سعيهم «لتحرير» السنجق وتوحيده. وقد مرت عملية سلخ اللواء بمراحل ثلاثة أساسية.

ففي المرحلة الأولى، وبعد الإعلان مباشرة عن توقيع المعاهدة السورية الفرنسية في باريس عام 1936، سلّم السفير التركي في باريس وزارة الخارجية الفرنسية، في العاشر من تشرين الأول، مذكرة طالبت فيها تركيا منح السنجق استقلالاً تاماً، فردّت الحكومة الفرنسية باقتراح معاكس يفيد بأن يعرض الطرفان خلافاتهما على مجلس عصبة الأمم، فوافقت الحكومة التركية على هذا الاقتراح فوراً. هذا الأمر جعل الوطنيين السوريين في حلب ودمشق مقتنعين تماماً بتوصل فرنسا وتركيا إلى تسوية لمسألة الإسكندرون، وأن مباحثات مجلس عصبة الأمم كانت لمجرد إخراج الاتفاق المبرم بينهما.

وفي نهاية كانون الثاني 1937 تبنّى مجلس عصبة الأمم اقتراحاً يقضي بتحويل السنجق إلى كيان منفصل منزوع السلاح، مع سيطرة كاملة على شؤونه الداخلية، وعلى أن تكون سورية مسؤولة عن إدارة علاقات السنجق الخارجية، وأن تكون سورية والسنجق مترابطين بنفس النظامين الجمركي والنقدي، وأن تكون اللغة التركية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

أدى ذلك إلى خروج مظاهرات ضخمة قادها الأتراك من دعاة الانفصاليين، وقابلتها مظاهرات مضادة قادها العرب، لكن الانقسامات الدينية والمذهبية والاجتماعية بين الناطقين بالعربية جعلت موقفهم أضعف بكثير، خاصة أن التحركات العسكرية للقوات التركية على حدود السنجق، ودور لجان استقلال «هاتاي»، وهو الاسم الذي أطلقته تركيا على السنجق، تلك اللجان التي تمّ تشكيلها في عدة مدن تركية، دعما بشكل واضح مواقف الانفصاليين الأتراك ضمن السنجق، على حساب مواقف الأغلبية العربية.

أما في دمشق، فقد كان واضحاً أن رئيس حكومة الوطنيين جميل مردم لم يكن مصرّاً مع الفرنسيين على ربط مصير السنجق بسورية، وإنما كان يستخدمه كورقة للمساومة معهم لينتزع منهم مزيداً من التنازلات المتعلقة ببنود المعاهدة السورية الفرنسية وملاحقها.

وإلى هذا أدى قبول كل من فرنسا وتركيا بقرار عصبة الأمم القاضي بإقرار الوضع الخاص للسنجق، وفق مقترحها السابق، إلى رفض البرلمان السوري التشريع الجديد، وإلى حوادث عنيفة بين الأتراك والعرب في السنجق، لكن المرحلة الأولى من السلخ كانت قد تمّت فعلاً.

كان عنوان المرحلة الثانية هو تنظيم الانتخابات وفق النظام الجديد، وتمّ التلاعب بتسجيل أسماء الناخبين، ولم يعد يتوجب على المسجّلين الأتراك تقديم ما يثبت أصولهم الدينية والإثنية، بينما تمّ فصل العلويين عن السنّة والمسيحيين في اللوائح العربية، رغم الاحتجاجات الشديدة من قبلهم. وكان الأتراك يعلمون بأنهم لن يتمكنوا من تأمين أغلبية

مطلقة ما لم يلجؤوا إلى سياسة الترغيب والترهيب، ومن ذلك طلب الملّاكين الأتراك من فلاحيهم العرب تسجيل أسمائهم بوصفهم أتراكاً وإلا طُردوا من الأراضي التي يعملون بها، وقد نجم عن ذلك ذوبان قرى عربية بأكملها، كما تمّ دفع أموال لأتراك ولدوا في السنجق، لكنهم انتقلوا إلى تركيا، كي يعودوا إلى السنجق ويسجّلوا أسماءهم هناك. وفي الوقت نفسه قام الفرنسيون بإغلاق مقر عصبة العمل القومي في أنطاكيا واعتقال زعيمها زكي الأرسوزي، بذريعة أن العصبة كانت تشيع مشاعر البغضاء بين الأتراك والعرب.

لم تفلح كل تلك الإجراءات في تأمين الأغلبية اللازمة في الانتخابات المقبلة، وحصلت صدامات عنيفة بين الأتراك والعرب، ووقف الفرنسيون إلى جانب الأتراك، فساهموا في قمع الاحتجاجات العربية، وسمحوا لقوات عسكرية تركية بدخول السنجق في مقابل اتفاقية تركية ـ فرنسية تضمنت بألا ينضم أي بلد من البلدين إلى أي ائتلاف سياسي أو اقتصادي موجّه ضد الآخر، وألا يقدّم أي من الطرفين مساعدة إلى جهة معتدية على الطرف الآخر، وأن يتعاون كلا الطرفين في تحمّل مسؤولياتهما تجاه السنجق بموجب اتفاقية 29 أيار 1937 في حال تعرض وحدة أراضيه لأي خطر.

وتحت تهديد الحراب التركية أعلنت نتائج الاقتراع، فحصل الأتراك على المقاعد الاثنين وعشرين المطلوبة، أي على أغلبية المقاعد.

وابتدأت المرحلة الثالثة في الثاني من أيلول 1938، بعقد الجلسة الافتتاحية لجمعية السنجق المنتخبة حديثاً، الذي أصبح اسمه الرسمي «هاتاي»، بعزف النشيد الوطني التركي، كما تمّت كل المراسم باللغة التركية.

وقد استتبع ذلك بدء التجارة الحرة بين تركيا وهاتاي، في الوقت الذي فرضت فيه السلطات الفرنسية رسوماً جمركية على الحدود بين سورية وهاتاي، وحوّلوا حركة الاستيراد والتصدير الحلبية من طريقها التاريخي إلى اللاذقية وطرابلس، مما سبّب خسائر كبيرة للتجار في كل من الإسكندرون وحلب وتراجعاً اقتصادياً في كليهما.

وبحلول شباط عام 1939 كانت هاتاي قد أصبحت كلياً جزءاً من تركيا، وتمّ تطبيق القانون وأنظمة الإدارة التركية فيها. وأصبح دخول المواطنين الأتراك إليه وخروجهم دون جواز سفر. وفي منتصف آذار أصبحت العملة التركية هي النقد الرسمي للإقليم. وعليه تقدّمت الحكومة التركية إلى الحكومة الفرنسية بطلب دمج هاتاي في تركيا، وبالرغم من الرد الفرنسي الأولي السلبي، فقد استجابوا لاحقاً للطلب ورفعوا سيطرتهم رسمياً عن السنجق في نهاية حزيران

1939، ولقاء حق الضمّ هذا، وعدت الحكومة التركية بعدم السعي إلى الحصول على مزيد من الأراضي السورية وبأن تحترم الحدود السورية.

أدى انتهاء المرحلة الثالثة هذه من عملية سلخ اللواء إلى نزوح أعداد ضخمة من اللاجئين السوريين إلى سورية، وقدّرت هذه الأعداد بـ (50,000) لاجئ، وكان العدد الأكبر منهم هو الأرمن الذين بلغوا 22,000، وكانت هذه هجرتهم الثانية في أقل من عشرين عاماً، يضاف إليهم نحو 10,000 علوي، و10,000 من العرب السنّة (ومن ضمنهم عشائر)، و5,000 عربي مسيحي. أما الذين اختاروا البقاء فكانوا من الفلاحين السنّة والعلويين الذين كانوا متشبثين بالأرض، ولم تكن أمامهم فرص كثيرة للاستقرار مجدداً في سورية[76].

ثانياً- في الجزيرة

كان للتركيب الاجتماعي والثقافي المعقد في الجزيرة، دور في عدم استقرارها خلال فترة الانتداب، وقد زاد الوضع تردياً صعوبةُ ضبط الحدود السورية في تلك المنطقة مع كل من العراق وتركيا، وتدفُّق مختلف اللاجئين من البلدين. فقد قدمت إليها قبائل كردية عام 1926 هرباً من القمع التركي، وأدى مجيئها إلى خلخلة التوازن التقليدي عند قبائل كردية وعربية شبه بدوية، وكان للمشاعر القومية الكردية القوية عند القبائل القادمة حديثاً أن وجدت لها طريقاً في القبائل الكردية الأقدم، وبهذا ازداد الاحتكاك بين القبائل الكردية والقبائل العربية، لا سيما في الربيع، عند اقتسام مصادر المياه في المناطق نفسها، كما نشأت صراعات على المراعي والأراضي الزراعية، عندما توجّه بعض شيوخ القبائل للزارعة. ولم يستطع الموظفون السوريون المحافظة على الهدوء بحكم جهلهم باللغة والعادات الكردية، وهذا جعلهم لا يثقون بهم، خاصة أن هؤلاء الموظفين، في غالبيتهم العظمى، كانوا من أنصار القومية العربية.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في قلقلة التوازن في الجزيرة، تدفُّق أقليات مسيحية مختلفة كانت تتعاطى التجارة وتتجمع في المدن، حيث كان المركز التجاري الوحيد والأهم في المحافظة هو القامشلي، التي كان الانتداب هو من أنشأها، ومن ثم توسعت بعد استقرار الحدود مع تركيا أواخر العشرينيات.

مع حلول عام 1939، كان عدد سكان القامشلي قد تجاوز 15,000 نسمة، ولما كانت عاصمة

76- المرجع نفسه، ص549-570.

الإقليم دير الزور بعيدة جداً عن الأراضي الزراعية العمالية في قلب الجزيرة، فقد استفادت القامشلي استفادة كبرى من رخاء الجزيرة الاقتصادي، كما توثقت علاقتها بحلب عبر سكة الحديد الواصلة بينهما.

انجذب الأرمن إلى القامشلي واستوطنوا فيها، ووفّروا للمدينة المهن الحرة، من أطباء ومحامين وصيادلة، وشكّلوا طبقة الحرفيين الصغار بها، من ميكانيكيين وحدادين وممشطين للصوف. وفي هذا الوقت أيضاً بدأ تجار مسيحيون مقرضون للمال، من أرمن ومستوطنين كاثوليك من حلب وأماكن أخرى، بشراء معظم الرهونات وبجمع ديون على شكل أراضٍ من زعماء البدو ومن فلاحين. وبهذه الطريقة نشأ الاحتكاك بين المسيحيين وقبائل الأكراد والعرب، ومن ثم الصراع، الذي قام أساساً نتيجة علاقاتهم الاقتصادية والمالية. هذا إلى جانب لاجئين آخرين، كالآشوريين من العراق والأكراد، الذين أمّنوا لأنفسهم مصادر عمل جديدة وأصبحوا مزارعين ومحاصصين.

كان لتخلف الجزيرة، الاجتماعي والثقافي والسياسي، الدور الأساسي في نمو الانفصالية، إذ كان الولاء الرئيسي لسكانها المختلطين للعائلة، أو للعشيرة، أو للقبيلة، أو للجماعات العرقية والدينية، أو حتى لمزيج من كل هذه الولاءات. ولذلك كانت فكرة دولة سورية موحدة وأمة سورية واحدة فكرة غريبة عن معظم أهل الجزيرة. أما الأقلية التي ساندت فكرة دولة مركزية فقد كانت تشمل خريجي مدارس ثانوية، وكان من الطبيعي أن يتطلعوا إلى الحكومة الوطنية في دمشق طلباً للدعم، خاصة أن اكتشاف الجزيرة وجعلها آهلة بالسكان أظهر مكنونها الاقتصادي الهائل وأهميتها لمستقبل سورية الموحدة والمستقلة. أما الإقليميون فكانوا قادة أقلية محلية يسعون للاحتفاظ بنفوذهم التقليدي وباستقلالهم تحت الحماية الفرنسية.

بدأ الاحتكاك أثناء الإضراب العام في سورية سنة 1936، فحاول بعض المثقفين والموظفين الوطنيين إغلاق الأسواق في الحسكة، التي كان تعداد سكانها آنذاك ستة آلاف نسمة، ثلثاهم من المسيحيين، وفي سبيل ذلك كان عليهم الاعتماد على القبائل العربية المحيطة بالبلدة. وقد كان مسيحيو الحسكة يثيرون، منذ عام 1933، اضطرابات مطالبين بحكم ذاتي يتولى إدارته حاكم فرنسي وموظفون محليون. ورداً على تنامي نشاط الوطنيين، أقامت قوى انفصالية بقيادة رئيس بلدية القامشلي المسيحي واثنين بارزين من زعماء القبائل الكردية حركة مستقلة للمطالبة بالحكم الذاتي والإداري والمالي، واستمرار الانتداب الفرنسي، كما حظيت هذه الحركة بدعم بعض القبائل العربية، كقبيلة «البكّارة» التي كانت تعمل في رعي

المواشي المملوكة لتجار ومقرضين مسيحيين مقيمين في المدن، أي أنها كانت تعتمد عليهم في معيشتها، أو مثل قبيلة طي، المنقسمة الولاء بين مناصرين ومعارضين لدهام الهادي، زعيم شمّر القوي.

ردّ الوطنيون بعنف على نشوء الحركة الانفصالية واتهموهم بالعداء للوطنية وبالعمالة للفرنسيين، فاضطر هؤلاء إلى تعديل مطالبهم وحصرها في المطالبة بالحكم الذاتي، في محاولة منهم للحصول على دعم من قبائل عربية، إلا أن ذلك لم يفلح بالإجمال، رغم الحشد الكبير الذي تمّ تأمينه لبرنامج الحكم الذاتي، خاصة في القامشلي، وبذل جهود مضنية في الترويج له لدى المندوبية السامية في بيروت وعصبة الأمم وفي باريس أيضاً، فقد ناشد حاخام القامشلي رئيس الوزارة الفرنسية الاشتراكي ليون بلوم أن يدعم حركة الحكم الذاتي، من منطلق أن الرجلين من دين واحد. وكان الأكراد والمسيحيون يأملون من كل ذلك الحصول في الجزيرة على وضع مماثل لوضع سنجق الإسكندرون.

ولّى الوطنيون قيادة حركتهم المضادة إلى دهام الهادي، وتحسن وضعهم بعد استقالة الشيخ تاج الدين الحسني في شباط، وموافقة الفرنسيين على بدء مفاوضات باريس حول المعاهدة.

وُقّعت المعاهدة السورية الفرنسية، ثم جرى الإعلان عن تنظيم الانتخابات العامة، وقد جرت المرحلة الأولى منها في الجزيرة خلال تشرين الثاني دون حوادث تذكر، وكذلك المرحلة الثانية، وفاز في المحصلة دهام الهادي واثنان سنّيان يمثّلان القبائل المستقرة وواحد مسيحي، وكان الجميع من المتعاطفين مع برنامج الحكم الذاتي.

في تلك الفترة كان محافظ الجزيرة الأمير بهجت الشهابي، في محاولة من الحكومة الوطنية للتعويض عن عدم فعاليتها إزاء الأتراك في الإسكندرون، يحاول فرض الإدارة المركزية على الجزيرة، وتجريد السكان المحليين من أسلحتهم، كما حضّ فلاحي حلب وحمص وحماة على الهجرة إلى الجزيرة لتعزيز الأغلبية العربية السنّية، وقام بطرد الموظفين المحليين المعادين للوحدة مع سورية، وملأ الإدارة المحلية بعناصر متعاطفة مع حكومة مردم، وزاد عدد أفراد الشرطة فتحسن الوضع الأمني، كما أخمد الدعاية التركية في القامشلي وأماكن أخرى.

راقبت الأقليات المحلية هذه التطورات عن كثب، بينما وجدت القبائل العربية والنخب السنّية المثقفة في المدن قواسم مشتركة مع الشهابي.

لم يطل الأمر كثيراً، فشبت ثورة كردية ـ مسيحية اضطرت الشهابي وكبار معاونيه إلى

الفرار إلى دمشق، وبعد أيام قليلة تمكن مسؤول فرنسي في «الخدمات الخاصة» من التوصل إلى هدنة مؤقتة قبل أن تنتشر الثورة في أنحاء الجزيرة كافة، ووقعت مناوشات بين القبائل العربية وسكان الحسكة، لكن المدينة كانت محصنة بشكل جيد.

أرسلت حكومة دمشق «لجنة لتقصي الحقائق» وكان أن عاد الانفصاليون إلى شروطهم السابقة وأضافوا إليها شروطاً جديدة هي رفض عودة الشهابي إلى الجزيرة، وأن يكون المحافظ شخصية محلية، وأن يُمنح الثوار كلهم عفواً عاماً، فكان ردّ قادة الوطنيين في الجزيرة وممثلو القبائل العربية مقاطعة القامشلي والحسكة باعتبار سكانهما خائنين للقضية العربية.

في 25 تموز عاد دهام من دمشق ومعه أسلحة وأموال، ودعا إلى «حرب مقدسة»، كما شنّ هجمات على المعارضة المسيحية في القامشلي والحسكة، وحدثت مجموعة من الأحداث داخل قرية عامودا يوم 9 آب، حيث كان للوطنيين نفوذ هناك، لكنها كانت تضم عدداً كبيراً من المسيحيين أيضاً. ولم يعرف ما حصل تماماً، إلا أن قبيلة كردية اتخذت فجأة صف دهام الهادي، وقامت تحت تأثير موظفين وطنيين محليين باكتساح الحي المسيحي في القرية وإضرام النار فيه، كما ذبح هؤلاء الأكراد أكثر من 24 مواطناً مسيحياً، ورغم أن «ميزان»، خصم دهام وزعيم شمّر الزور، استطاع إرغام المهاجمين على التراجع، إلا أن الطائرات الفرنسية شنّت غارات جوية تأديبية على المساكن الكردية المحيطة، مما أدى إلى مقتل 30 شخصاً آخرين.

وكان من نتيجة تلك الأحداث أن أعاد الفرنسيون تثبيت سلطتهم في مدن الجزيرة وزادوا من دعمهم للتكتل الكردي ـ المسيحي الانفصالي، وأضيف إلى أبعاد المواجهة بين الانفصاليين والوحدويين في الجزيرة بُعد آخر هو الصراعات المتداخلة بين الأكراد والعرب، والمسيحيين والمسلمين، وبين التجار الدائنين والقبائل المدينة، وبين المدينة والريف.

لم تشهد الجزيرة بعد ذلك أحداثاً عنيفة أخرى كأحداث صيف عام 1937، وقد شجع التدخل الفرنسي المسيحيين على تصعيد حملتهم من أجل نيل حكم ذاتي محلي، وكانت حجتهم في ذلك: لقد وقعت أحداث عامودا والجنود الفرنسيون مرابطون في الجزيرة، فماذا سيكون مصير الأقليات عندما ينسحب الفرنسيون إن حصل الاستقلال؟

وقد رفع الانفصاليون قضيتهم إلى الفاتيكان وعصبة الأمم والحكومة الفرنسية عبر كاردينال حلب «تبوني» ومن خلال تعاونه مع المطران الكاثوليكي السوري «حبي» الذي كان هو نفسه متورطاً في الانتفاضات الكردية ـ المسيحية في الحسكة خلال تموز 1937، لكن

تدخلات «تبوني» لم تجد أذناً مصغية لدى الخارجية الفرنسية لأنها لم تكن وقتئذ بوارد دعم المطالب الانفصالية المتطرفة. وعلى العكس من ذلك، فقد تلقى قادة الانفصاليين في الجزيرة «نصائح» بأن بُعد الجزيرة وضخامة عدد سكانها المسلمين يقتضيان أن تسعى الأقلية المسيحية للتوصل إلى تسوية مؤقتة مع الأغلبية «إذا كانت تنشد البقاء». وقد ساهم في هذا الموقف الفرنسي، جزئياً، رسائل التطمينات الإضافية للأقليات المسيحية السورية، تلك الرسائل التي قدمها مردم للحكومة الفرنسية.

وكان أن حدثت إضرابات أخرى في صيف عام 1938 احتجاجاً على تصرفات المحافظ الجديد حيدر مردم، ابن عم جميل. وفي نهاية تموز عقد نحو 200 من الانفصاليين مؤتمراً في قرية قريبة من عامودا، أعادوا فيه تأكيد مطاليبهم، وفي حال عدم قبولها، فستستمر مقاطعة جميع الموظفين «السوريين» وسيمتنع السكان عن دفع الضرائب. وعلى هذا، بحلول عام 1939، كان الوضع في الجزيرة، كما هو في سورية كلها، يتدهور من سيئ إلى أسوأ، فحصلت إضرابات جديدة في الحسكة، كما ظهرت دعوات جديدة من قبل بعض أعيان الجزيرة بالدعوة إلى إلحاقها بتركيا، مع أنهم هم أنفسهم كانوا من دعاة انضمام الجزيرة إلى سورية، وقد كانوا ضباطاً سابقين في الجيش العثماني أملوا في تسلّم مناصب هامة في الجيش السوري في حال تطبيق بنود المعاهدة مع فرنسا، لكنهم حوّلوا ولاءهم حين تيقنوا من أن المعاهدة لن يجري تطبيقها.

وحتى بعد استقالة حكومة مردم في شباط 1939، لم يكن المندوب السامي الفرنسي «بيو» قد اتخذ قراره بعد بشأن وضع الجزيرة القانوني في المستقبل، لكن بعد اشتباكات حصلت أوائل حزيران بين الدرك السوري وانفصاليين حول رفع الأعلام السورية وتمزيقها، اتخذ المندوب السامي قراره في 2 تموز بوضع نظام خاص للجزيرة يبقيها تحت السيطرة الفرنسية المباشرة، شأنها في ذلك شأن جبل الدروز ومحافظة اللاذقية.

وفي نهاية عام 1939، اكتملت دائرة السياسة الفرنسية: سياسة تأليب أقلية على أكثرية، وريف على مدن وطنية، ونخبة على نخبة، وخرجت المحافظات الثلاث على سلطة دمشق وسلخ سنجق الإسكندرون كلياً عن البلاد.

لقد تركت الخلافات الداخلية ضمن دوائر صنع القرار الفرنسي بشأن المسألة السورية ندوباً عميقة في النسيج الاجتماعي والسياسي السوري، ومن جهة ثانية فقد كان رفض، القيادة الوطنية السورية أو عجزها عن إظهار اهتمام أكبر في تعاملها مع مختلف الأقليات المحلية

يشكّل، هو الآخر، حجر عثرة أمام بلورة هوية وطنية سورية جامعة، إلى جانب أسباب أخرى سنعرض لها في الفصل القادم، ومنها تناول قضية النزعات الانفصالية في كل من محافظة اللاذقية وجبل الدروز[77].

77- المرجع نفسه، ص582-591.

الفصل الثالث

العهد الاستقلالي.. بين انتدابين

(1963-1946)

«كما كان الفضل في احتلالهم سورية عائداً إلى مساعدة الإنكليز لهم، كذلك كان الفضل في خروجهم للإنكليز أنفسهم، فهم متّعوهم بسورية، وهم منعوهم عنها...».

«مذكرات خالد العظم»

نالت سورية استقلالها أخيراً تحت اسم «الجمهورية السورية»، بمساحة إجمالية لم تتعدَ الـ(186,000) كم^2، بعد أن كانت مساحتها لا تقل عن (300,000) كم^2 عشية الانتداب الفرنسي عام 1920، لكنها تمكنت، رغم كل الاقتطاعات، من بسط سيادة الدولة الجديدة الناشئة على محافظات اللاذقية وجبل الدروز ومنطقة الجزيرة. وكان على الحكم الوطني الناشئ مواجهة الكثير من الندوب والآفات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي خلفتها فترة الانتداب، والتي كنا قد تطرقنا إلى بعضها في الفصل السابق، وسنعرض في ما يلي لما تبقى منها.

ففي أواخر الثلاثينيات حدثت عدة تطورات ساعدت في تقويض مصداقية الحكومة الوطنية في دمشق، وكان من أخطرها الحركات الانفصالية في الجزيرة (التي تمّ التطرق إليها في الملحق الرابع من الفصل الثاني) وجبل الدروز ومنطقة العلويين، وأدت إلى إعاقة الوحدة السياسية وإلى عدم بلورة هوية وطنية سورية. وقد كانت للعوامل الطائفية والعشائرية، والجغرافية، والتخلف السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي النسبي، واستمرار سيطرة الجماعات المدينية على الجماعات الريفية، والصراع بين النخب والطبقات، دورها المؤثّر في ذلك. كما يتوجب عدم إهمال الدور الفرنسي في تشجيعه الدائم للحركات الانفصالية بين الأقليات المتراصة، مستغلاً إهمال طبقة الملّاكين السنّة وعدم تفهّمهم لحاجات تلك الأقليات.

وقد ترافقت النزعات الانفصالية في منطقتي جبل الدروز والعلويين مع توحيدهما إدارياً في ظل حكومة الكتلة الوطنية في دمشق إثر معاهدة 1936.

ورغم القواسم المشتركة الكثيرة بين طائفتي هاتين المنطقتين، من حيث أن كلتيهما من سكان الجبال، وتنتميان إلى طائفة صغيرة متفرعة من المسلمين الشيعة، وكلتاهما عربية اللسان، وعاشتا أجيالاً من العزلة عن سلطة الحكومة المركزية، كما كانتا منقسمتين داخلياً إلى قبائل وعشائر، وطبقات مثقفين صاعدة، ونخب تقليدية متنافسة في ما بينها على كسب تأييد جموع الفلاحين الفقراء، كلٌّ في منطقته، لكن كان لكل منهما خصائصه وظروفه الخاصة به، وهذا ما أسبغ على الحياة السياسية في كل منهما مظهراً متمايزاً.

النزعات الانفصالية في جبل الدروز

أدى انهيار الثورة الكبرى عام 1927، ونفي أهم قادة الدروز، إلى تمكين فرنسا من إبقاء الجبل مستقلاً إدارياً لعشرة أعوام إضافية. وعقب توقيع المعاهدة السورية ـ الفرنسية عام 1936، وضمّ الجبل إلى دولة سورية، كان على حكومة دمشق الوطنية أن تقدّم بعض الضمانات لتبديد مخاوف البعض ممن يعارضون نقل زمام أمور الجبل من أيدي الفرنسيين إلى أيديها، فوعدت بأن تنفق جميع عائدات الضرائب السنوية في الجبل، وبأن تتم «موازنة» عدد الموظفين من غير الدروز في الجبل بعدد الدروز الموظفين في أنحاء أخرى من الجمهورية، ووافقت أيضاً على تحمّل أعباء الأشغال العامة المتعلقة بتخزين المياه وشق الطرق، تلك الأعباء التي أهملها الفرنسيون لأعوام عديدة خلت.

وزيادة منها في طمأنتهم، فقد عيّنت نسيب البكري محافظاً للجبل، ظناً منها أن لا أحد أقرب إليهم منه، فتاريخ علاقته معهم وتعاطف أهل الجبل معه لا يتمتع به شخص آخر، نظراً لدوره المتميز في الثورة السورية الكبرى. لكن هذا التعيين رأى فيه البعض من أعيان الجبل المعارضين للوحدة السورية بأنه بداية لحرمان الدروز من سلطة إدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم.

على ذلك، فقد تبلورت حينذاك ثلاثة مواقف درزية متعارضة، يمكن إجمالها على الصورة التالية: موقف مجموعة من الأعيان الذين كانوا معارضين لحكومة دمشق، وعلى رأسهم الأمير حسن الأطرش، الذي حاجج بالقول إنه من المهين لوحدة الدروز وتراثهم ألا يكون المحافظ واحداً من أبناء الجبل، وكان يروم هذا المنصب لنفسه بالطبع. وقد حظي موقف الأمير هذا بدعم كبير من فرعه من عشيرة الأطرش، لكن الفروع الأخرى من العشيرة لم تكن تؤيده. وكان منافسه الرئيسي في دعوته تلك هو عبد الغفار الأطرش، الذي كانت له علاقات متينة بدمشق وعمان، وكان أيضاً يعتبر نفسه مرشحاً لهذا المنصب.

أما الموقف الثاني، المؤيد لما اختارته الحكومة، فقد تمثّل بعشيرة بني عامر القاطنة في شمال الجبل، والمنافسة التقليدية لعشيرة الأطرش، وتشمل مجموعة صاعدة من الشباب الدرزي المثقف والمرتبط بمحمد عز الدين الحلبي، الذي كان قريباً من الجناح الاستقلالي الراديكالي في الكتلة الوطنية. وقد عارض الحلبي فكرة أن يكون المحافظ درزياً من منطلق أن لا أحد، سوى من خارج الجبل، يقدر على الارتفاع فوق الحزبية الدرزية المتأصلة، وأن يقف بالتالي في وجه استعادة الفرنسيين السيطرة على الجبل باستغلال الصراعات بين العشائر، كما كان دأبهم على الدوام، وهناك احتمال في أن يكون موقفه هذا نابعاً عن قناعته بأن المحافظ إن كان درزياً، فسيكون حكماً من آل الأطرش، بحكم طبيعة توزيع القوى في المنطقة.

أما الموقف الثالث، الأقل وضوحاً، فكان موقف سلطان الأطرش، الذي كان له أتباع كثيرون في الجبل رغم فترة نفيه الطويلة في الكرك، وبالتالي فقد كان لموقفه الداعم للبكري دور حاسم في نجاح الأخير، لكن سلطان باشا لم يكن آنذاك على وفاق مع الكتلة الوطنية، بل كان يشعر بأنه أقرب إلى جماعة الشهبندر، لأنه كان يشعر بأن الكتلة تجاهلته وأتباعه خلال فترة نفيه الطويلة، ولذلك لم يكن ميالاً إلى الإذعان لرغبات الكتلة تلقائياً. وبعد مفاوضات معه أجراها صبري العسلي، وتزويده بأموال كان بأمسّ الحاجة إليها، توصل الطرفان إلى حل وسط اقتضى تعهداً من الكتلة بأن تعيين البكري سيكون لمدة ستة أشهر فقط، مقابل التخلي عن معارضته لتعيينه.

لكن هذا الحل الوسط لم يَحُل دون حدوث اضطرابات في الجبل لدى عودة سلطان باشا إثر العفو الفرنسي عنه في أيار 1937، فقد استُقبل بتظاهرات مؤيدة للوحدة التامة مع سورية، وأخرى معارضة لها، خاصة أن غياب سلطان باشا الطويل عن الجبل أتاح بروز قادة جدد وتشكُّل جماعات جديدة، كما أدى غيابه أيضاً إلى بروز دور الأمير حسن الذي أصبح منافساً خطيراً له.

في حزيران، ومن خلال وساطة قام بها الشهبندر بين الجماعات الدرزية والحكومة، عُيّن توفيق الأطرش بدلاً من نسيب البكري، ثم حلَّ محله بهيج الخطيب محافظاً مؤقتاً في فترة الانتخابات، ثم ما لبث أن عُيّن الأمير حسن الأطرش، الذي جاء تعيينه من قبل جميل مردم تلافياً لإمكانية تجدّد الاضطرابات بشأن إقامة حكم ذاتي درزي، في الوقت الذي كان يحاول انتزاع المصادقة الفرنسية على معاهدة 1936.

رغم الهدوء الذي ساد الجبل بعد ذلك لعدة أشهر، لم تترسخ ثقة حقيقية بين الأمير حسن

وحكومة مردم. وبحلول صيف 1938، جدد الانفصاليون تحريضهم على مزيد من الاستقلالية عن دمشق، بينما قاوم الوحدويون الدروز هذا التوجّه بقوة. لكن برزت في شهر كانون الأول علائم انهيار كامل للنظام، عندما حلَّ قضاة فرنسيون محل القضاة السوريين الذين كانوا ينفّذون إضراباً، كما أدى نعتُ أحد مؤيدي الحكومة لعبد الغفار الأطرش بأنه «أداة فرنسية» إلى انسحاب النواب الدروز من البرلمان، مع دعوات ترددت في الجبل إلى انفصاله كلياً عن سورية وإلى إقامة علاقات قوية مع فرنسا، الأمر الذي أدى إلى انتشار المظاهرات في الجبل برمته، في اللحظة الحاسمة التي كانت فيها حكومة مردم تواجه أشد الضغوط من المعارضة الوطنية لإنهاء التعاون مع الفرنسيين.

وفي خطوة تصعيدية محسوبة بدقة، قام المندوب السامي «بيو» بزيارته الأولى للجبل، حيث شاهد التظاهرات المؤيدة لوحدة الجبل مع سورية، والأخرى المعارضة لها. وكانت أولى نتائج زيارته أن قدّم الأمير حسن الأطرش استقالته من منصب المحافظ، وحلَّ مكانه عقيد فرنسي اسمه بوفييه، ثم تلا ذلك مداهمات من منزل إلى آخر بحثاً عن المتعاطفين مع الوطنيين، كما زُجَّ عدد من الأعيان في السجن بحجة عدم دفع الضرائب، وخلال هذه الفترة لزم سلطان باشا الصمت المطبق. وبعد مرور عدة أشهر على استقالة حكومة مردم، أعاد الفرنسيون الجبل ثانية تحت حكم إداري مستقل عن سورية، إلى أن عاد مرة أخرى، تحت الضغط البريطاني، إلى السيادة السورية في شهر شباط من عام 1942[1].

النزعات الانفصالية في جبال العلويين

تجددت النزعة الانفصالية في محافظة اللاذقية فور تقلّد الكتلة الوطنية الحكم إثر توقيع معاهدة العام 1936، بالتوازي مع النزعة الانفصالية في جبل الدروز، لكنها كانت أشد خطراً وأكثر تعقيداً لأن صراعات القوى هنا لم تكن أساساً بين فئات طائفة دينية واحدة مثلما كان الوضع في جبل الدروز، وإنما بين طوائف مختلفة. وكان العلويون منقسمون أيضاً في ما بينهم، لكنهم، حين واجهوا خطر الوقوع تحت سيطرة طبقة مدينية من الملّاك السنّة الغائبين، تلك الطبقة التي كانت مؤيدة بقوة للوحدة مع سورية، فإنهم اتحدوا واستجابوا كـ«طائفة ـ طبقة»[2].

1- فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية**، 1920-1945، ص571-576.

2- Hanna Batatu, *Some observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for it's Dominance*, Middle East Journal, 35, (Summer 1981), pp.331-344.

كانت منطقة اللاذقية تحوي سكاناً أكثر تنوّعاً من سكان جبل الدروز، وكان الانقسام الاجتماعي الرئيسي قائماً على أسس دينية ـ ثقافية ومتخذاً شكل صراع بين المدينة والريف، فقد كانت النخبة البيروقراطية تنتمي إلى عائلات كبار الملّاكين السنّة في اللاذقية، تلك النخبة التي كانت تشكّل نسبة 80% من مجموع سكان المدينة. أما المسيحيون الأرثوذكس فكانوا يشكّلون ثاني أكبر طائفة فيها، غير أن المدينة كلها لم تشتمل إلا على أقل من 10% من مجموع سكان المحافظة، الأمر الذي يدل على انخفاض مستوى التمدن بها[3].

كما كانت نسبة عالية من الأراضي التي كان العلويون يعملون فيها تعود ملكيتها لملّاكين سنّة من اللاذقية وحماة، وعليه فقد ضاعفت التناقضات الطبقية من الانقسامات الدينية.

لقد كانت جبال النصيرية (وهو الاسم الذي كان يطلق على طائفة العلويين قبل الاحتلال الفرنسي لسورية، وهو مشتق من اسم مؤسس هذا المذهب في القرن التاسع الميلادي، ذي الأصول الغامضة، محمد بن نصير)، هي المعقل الأساسي للطائفة، وهي التي مكّنتها من العيش كأقلية متراصّة، وعصيّة على التدخل الخارجي في شؤونها لقرون عديدة. وحين حاول الفرنسيون بسط هيمنتهم على الجبل بين عامي 1919 و1921 قاوموهم بشدة، لكن عندما تمكنوا من إجهاض ثورة صالح العلي والسيطرة على الجبل، مارس الفرنسيون على سكانه الاستراتيجية ذاتها التي اتبعوها في كل سورية: سياسة فرّق تسُدْ.

فبعد أن قاموا، في أيلول 1920، بدمج سنجقي اللاذقية وطرطوس في منطقة واحدة، جرت إدارتها على نحو منفصل عن باقي الأراضي السورية، بدؤوا بإضعاف القاعدة الاقتصادية لكبار الملّاكين السنّة، ورفعوا بعض زعماء العشائريين العلويين إلى مراتب قادة وزعماء محليين، كما قاموا بتقوية النخبة العلوية المقيمة في الأرياف وباستغلالها ضد النخبة السنّية في المدن.

تولّى حكام فرنسيون إدارة شؤون الدولة العلوية منذ عام 1920 حتى نهاية العام 1936، وعزلوا المحافظة إدارياً، عزلاً كلياً، عن حركة الاستقلال الوطني، وكان التنازل الوحيد الذي قدّموه للوطنيين قبل عام 1936، هو تغيير الاسم من «الدولة العلوية» إلى «محافظة اللاذقية»، وقد تمّ ذلك عام 1930.

لهذه الأسباب ارتبطت نخبة الملّاكين السنّة في محافظة اللاذقية بالقيادة الوطنية في

3- كان مجموع سكان إقليم اللاذقية (261.162) نسمة عام 1922، و(335.454) عام 1943، وكان 86% من مجموع علويي سورية (الذين تقدّر نسبتهم بحوالي 11.5% من مجموع سكان سورية) يقطنون في محافظة اللاذقية.

المدن السورية، ودعمت الوحدة السورية، لكنها لم تكن قادرة على الوقوف بفعالية في وجه السياسة الفرنسية في المحافظة، لأنها كانت مقيّدة ومعزولة تماماً.

شبّت عدة نزاعات بين العلويين والسنّة في مطلع الثلاثينيات، وقد شكّلت تلك النزاعات الأرضية السياسية للصراعات الحامية التي أعقبت تولّي الكتلة الوطنية الحكم عام 1936، وكما كان الحال في جبل الدروز، فقد حصلت انقسامات بين حركات مؤيدة للوحدة مع سورية وأخرى معارضة لها حال توجه الوفد السوري إلى باريس في ربيع عام 1936، فقد شنّ الانفصاليون حملة دعائية واسعة ذات مضامين طائفية[4]، ربما كانت بترتيب من الحاكم الفرنسي «شوفلر» الذي كان قد مضى على تولّيه هذا المنصب عدة أعوام، وكان شديد المعارضة للوحدة مع سورية. ومن جهة أخرى، قام عدد من المفكرين والمهنيين بتشكيل «عصبة الشباب العلوي المسلم» لمكافحة الانفصالية ولممارسة الضغط في سبيل الوحدة السورية، وتعاون معهم بعض أفراد عائلات الملّاكين السنّة من آل هارون وشريتح، وعدد قليل من المسيحيين الأرثوذكس، وعشيرة عباس، وهم زعماء قبيلة الخياطين العلوية الأثرياء.

كانت عصبة الشباب العلوي المسلم، بفضل الثقافة والمهنة والخلفية الطبقية والمصالح الاقتصادية، شديدة الميل إلى الكتلة الوطنية، ومن خلال هذا الجسم المتوافق الذي عبّرت عنه العصبة، حاول أول محافظ وطني انتدبته دمشق في كانون الثاني 1937، أن يؤسس لسلطته في المحافظة ويبسطها.

لكن الخطوط السياسية في المحافظة كانت قد رُسمت عندما تقلّد مظهر رسلان منصب المحافظ. فالعلويون المؤيدون للحكم الذاتي وبعض حلفائهم من المسيحيين شددوا على مطاليبهم التي تضمنت عزل رسلان وتعيين محافظ آخر محلي. لكن، بعد إجراء الانتخابات، عيّنت حكومة مردم واحداً من الأعيان البارزين بديلاً عن رسلان، وهو الحلبي إحسان الجابري، فتصاعد التوتر السياسي، وزاد الفرنسيون في تأجيجه لتقويض سلطة الجابري عن طريق تسليح القبائل العلوية ورعاية المجموعات المسيحية في المدن. لكن منير عباس وقف في صف الوحدة، وهو محامٍ تخرج في باريس وذو ثقافة فرنسية واسعة وقوة سياسية كبرى في المحافظة، وزعيم قبيلة الخياطين. كان منير يمثّل نخبة مثقفة علوية متنامية كانت تعتقد

4- راجع الرسالة التي وجهها بعض زعماء الطائفة العلوية إلى رئيس الوزراء الفرنسي ليون بلوم في 15 حزيران 1936، بطلبهم عدم دمج إقليم اللاذقية في الدولة السورية لأسباب طائفية بحتة: كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص63-64.

أن الوحدة السورية أمر حتمي ويصبّ في مصلحة مجتمعه، لكن مع قدر معيّن من الحكم الذاتي الإداري. وقد كان حال منير ومجموعته مماثلاً لوضع عشيرة الحلبي في جبل الدروز. ومع أن منير رفض الانضمام إلى الكتلة الوطنية، إلا أن تأثيره الواسع كزعيم علوي أسبغ على فكرة الوحدة السورية مصداقية عالية في منطقة اللاذقية. وعلى الطرف الآخر، كانت هناك مشاعر انفصالية شديدة.

وعلى هذا فلم يكن لدى العلويين موقف موحّد من مسألة الحكم الذاتي أو الانفصال، ومردّ ذلك إلى عدم تمكّن المجتمع العلوي من إفراز قيادة سياسية متماسكة تؤدي إلى بروز جبهة واحدة، فقد كان العلويون منقسمين من حيث الانتماء القبلي إلى (خياطين ومتاورة وكلبية وحدادين)، وفرق دينية (قمريين وشمسيين ومرشديين)، كما كان للجغرافيا دورها أيضاً، فهناك فلاحو الأراضي العالية الأشد نزوعاً إلى الاستقلال، وفلاحو السهول الأكثر اندماجاً و«خضوعاً».

ومن بين التيارات العلوية ذات التأثير الأهم في فترة الانتداب كانت المرشدية، نسبة إلى مؤسسها سليمان المرشد، هذا الشاب الذي بدأ نجمه السياسي بالسطوع وهو في العقد الثاني من عمره.

سليمان المرشد

تعود أصول المرشد إلى قرية جوبة برغال، المجاورة لقرية القرداحة، والواقعة في أعالي الجبل الشمالي الشرقي الفقير في منطقة الخياطين، وقد أشيع أنه كان مصاباً بالصرع، فكان يقع في حالات تودي به إلى شبه غيبوبة طويلة، كان يدّعي أثناءها أنه تلقى رسائل بأن «نهاية العالم تقترب» وأن «المهدي سيظهر». وسرعان ما أشيع عنه بأنه نبي وصانع معجزات، وأصبح له أتباع سرّيون من الفلاحين الذين قاموا بتسليح أنفسهم، وامتنعت القرى عن دفع الضرائب. وقد أثار ظهوره وانتشار مريديه السريع مخاوف القادة الروحيين العلويين في فرقة القمرية، والملّاكين العلويين في منطقته، والفرنسيين، فتمّ اعتقاله لفترة، لكن ذلك لم يزده إلا شهرة وازدادت حركته نمواً وقوة، وظهر له أتباع مبشّرون بالمرشدية في المنطقة الجنوبية من الجبل، أي في جبل الحلو الذي غدا مركزاً رئيسياً لنشاطه، كما وصل نشاط مريديه حتى حمص وحماة. فاعتقله الفرنسيون مجدداً مع عدد من أتباعه، ونفوهم إلى الرقة.

وبعد الإفراج عنه وعودته، بدا أكثر اعتدالاً، وسعى إلى نيل احترام زعماء ومشايخ العشائر

العلوية، كما لجأ إلى المصاهرة لتمتين نفوذه لدى الأعيان العلويين، فتزوج 13 امرأة، وبحلول الثلاثينيات، توصل مع المندوبية السامية إلى تسوية مؤقتة، وأضحى رجلاً ثرياً وزعيماً لحركة نهضوية قيل إنها ضمت أكثر من 40,000 من المناصرين.

وعندما نصّت معاهدة 1936 على التخفيف من السيطرة الفرنسية المباشرة في محافظة اللاذقية وإلحاقها إدارياً بسورية، انتخب عضواً في البرلمان، حيث أثبت جدارته، ولم يتبنَّ خطاً انفصالياً واضحاً، بل عمل ضمن إطار سورية الموحدة، لكنه كان في الوقت نفسه، يعمل على توسيع قاعدته بين العلويين. وقد تبيّن لاحقاً أن مواقفه كانت مرتبطة بمواقف الحكومة الفرنسية، فعندما نكثت الحكومة الفرنسية بوعودها واستقالت حكومة مردم، عاد من فوره إلى مواقفه الانفصالية، وإلى التقرب من الفرنسيين.

بعد أن أُعيد إلحاق محافظة اللاذقية بسورية عام 1942، أصبح المرشد مزعجاً للحكومة الوطنية إلى حد بعيد، من خلال ميليشياته المنتشرة في الجبال، التي وقفت ضد هذا الإلحاق، وكذلك مواقفه في البرلمان، مستمداً قوّته وقوة حركته من الوجود الفرنسي في سورية. لهذا، قامت الحكومة السورية، في تشرين الثاني 1946، بعد عدة أشهر على نيل الاستقلال، بنشر الجيش في الجبال وإلقاء القبض عليه وسوقه إلى دمشق، وبعد محاكمته أمام محكمة عسكرية، جرى إعدامه بتهمة اقتراف جرائم بحق الأمة[5].

القوات الخاصة «الفيلق السوري»

بعد اكتمال احتلالهم لسورية، أعلن الفرنسيون عن افتتاح مكاتب «قوات الشرق الخاصة» لتجنيد الشبان، خاصة من الأقليات، فالتحقت بها أعداد كبيرة من العلويين الذين ركّزت فرنسا، بشكل رئيسي، على انضمامهم إليها، كما انخرط بها شبان من الإسماعيليين والأرمن والأكراد والشركس، وبات عديدها جاهزاً عام 1921. وقد وفّرت هذه القوات للشباب العلويين عملاً ودخلاً مستقراً في ظل نسبة البطالة العالية في الجبال. وساهم انضمام الشباب العلوي إلى صفوف تلك القوات في انفتاحهم على العالم الحديث، وفي تعلّمهم للنظام والانضباط، وفي كيفية التعامل مع إدارة دولة حديثة كفرنسا، واكتساب معارف وأفكار جديدة عليهم كلياً، كما أصبح قسم منهم على دراية باللغة الفرنسية.

5- فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، 1920-1945**، ص576-582.

أما السنّة من طبقة الملّاك البيروقراطيين ومن أبناء الطبقة الوسطى في المدن فقد رفضت الانضمام إلى القوات الخاصة لأنهم كانوا يحتقرون سلك الجندية أولاً، ولأنهم لم يقبلوا الانخراط فيها تحت سلطة استعمار أجنبي ثانياً.

كان حجم القوات الخاصة يتزايد باستمرار، فقد بلغ عددها (7000) جندي عام 1924، وارتفع إلى (15,000) عام 1936، وكان الهدف الرئيسي من إنشائها هو استخدامها كقوة ضاربة محلية للتصدي لأي تحرك ضد الانتداب في أنحاء سورية كافة، ولقمع التظاهرات والإضرابات التي كانت تنفّذها القوى الوطنية في مواجهة سلطة الانتداب، وفي ضرب التحركات العمالية أيضاً.

ومع مرور الوقت، تصاعد نفوذ الضباط العلويين في القوات الخاصة ونمت التجربة العسكرية في أوساط شباب الطائفة (وهذا ما يشرح دور العلويين الكبير ضمن المؤسسة العسكرية السورية بعد الاستقلال، مقارنة بنسبة عددهم إلى تعداد السكان العام، كما سنرى لاحقاً).

تدارست القوى الوطنية، بقلق واضح، وضع القوات الخاصة، التي لم يكن لها أي دور في حصول سورية على استقلالها، بل على العكس، فقد ذاقوا منها الأمرّين خلال فترة الانتداب، نظراً لارتباطها بالمؤسسة العسكرية الفرنسية، وكان القسم الأعظم منهم يرى وجوب حلّها بعد جلاء الفرنسيين، لكن فريقاً آخر، كان من أبرز أعضائه أكرم الحوراني، اقترح بقاءها لتكون نواة الجيش الوطني، بعد التأكد من وطنية ضباطها، بحكم أن أصحاب الرتب العالية من هذه القوات كانوا من أبناء الأقليات العرقية والطائفية الذين يغلب ولاؤهم العائلي والإثني والطائفي على ولاءاتهم الوطنية والقومية، لكن الحوراني أخذ على عاتقه فتح حوار مع هؤلاء الضباط لإقناعهم أن يكون ولاؤهم للدولة السورية فقط، وأن يبتعدوا عن أي ولاء لفرنسا أو لطوائفهم[6].

وكان تمتّع القوات الخاصة بانضباط الجيش الفرنسي وتقاليده، سبباً مرجحاً في عدم حلّها وإبقائها كنواة للجيش الوطني، الذي لم يكن له وجود في سورية عشية الاستقلال.

بعد الجلاء، وبضغط متواصل من أكرم الحوراني أيضاً، قرّرت الحكومة فتح باب الكلية العسكرية في حمص لجميع أبناء سورية دون تمييز عائلي أو مذهبي أو مناطقي أو طبقي. كما

6- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص98.

ألغت أية رسوم تسجيل، وأمّنت أمكنة للمنامة ووجبات للطعام، ومخصصات مالية شهرية للمنتسبين. وفي حين كان أبناء المدن يشقّون طريقهم إلى الوظائف الحكومية والمهن الحرة، جذبت الكلية العسكرية أبناء الأقليات، الذين لم يأملوا في الحصول على فرص عمل لضعف تأهيلهم العلمي والمهني، فوجدوا في السلك العسكري مهنة واعدة. وقد استثمرت الأحزاب العقائدية، التي كانت قد بدأت في التشكّل، هذه الفرصة كي تدفع الشبان من أعضائها، والقسم الأكبر منهم كان من أبناء الأقليات أيضاً، إلى الانتساب للكلية الحربية كي يصبحوا ضباطاً تعتمد عليهم في تحقيق طموحاتها السياسية لاحقاً.

وفي هذا الصدد، يؤرخ كمال ديب لتلك الفترة بقوله:

> «لقد كانت غلطة تاريخية ارتكبتها العائلات السنّية المدينية والتجارية وعائلات الملّاكين في الأرياف. إن تعاليهم عن الخدمة في الجيش واحتقارهم لمهنة العسكرية جعلا أعداءهم الطبقيين أصحاب نفوذ وسلطة في القوات المسلحة، استعملوها في ما بعد لاستلام مقاليد الحكم في سورية. إذ خلال فترة قصيرة بعد الاستقلال شكّلت الأقليات المذهبية والعرقية نواة كبيرة في الجيش الوطني من جنود وعرفاء ورقباء وصغار الضباط. كما أن انتشار العقائد والتيارات السياسية في هذه الفترة المبكرة جعل من الجيش السوري الحاضن الأساسي لتفريخ الثورات والانقلابات المسلحة»[7].

الأحزاب السياسية في سورية

كما سبق التأكيد في الفصل السابق، لم تكن الكتلة الوطنية حزباً سياسياً، بل إنها أدانت تشكيل أي أحزاب لأنه يشكّل تهديداً للوحدة الوطنية في مواجهة الاستعمار، ومن هنا جاء اختيارها لمصطلح «الكتلة» دلالة على رؤيتها هذه، ومن هذا المنطلق غاب عن بيان تأسيسها أي برنامج اجتماعي أو اقتصادي، لأن كل تركيزها انحصر في هدف وحيد هو وحدة الأراضي السورية واستقلالها.

ومن هذا المنظور المحدد لرؤيتها لذاتها، ولدورها الذي رسمته لنفسها بنفسها، كان من الطبيعي انتهاء دورها حال حصول سورية على استقلالها الناجز. وهذا ما حصل بالفعل، فقد جرى حلّ الكتلة، وأسس أعضاؤها الدمشقيون حزباً أسموه «الحزب الوطني»، بينما أسس

7- المرجع نفسه، ص54-55، ص100-102.

أعضاؤها الحلبيون حزباً آخر أسموه «حزب الشعب»، وهذا الحزب الجديد لا علاقة له بحزب الشعب الذي أسسه عبد الرحمن الشهبندر في عام 1925، ثم غاب عن الساحة السياسية السورية باغتيال زعيمه في عام 1940.

وقد عكس تشكيل هذين الحزبين، الانقسام السياسي والاقتصادي والمناطقي، الذي كان حاصلاً بالفعل بين وطنيي دمشق ووطنيي حلب خلال الفترة الانتدابية، كما ظهّر تاريخ العلاقة الملتبس بين المدينتين.

ونظراً لأن الشخصيات التي ساهمت في تأسيس الحزبين المذكورين كانت منحدرة من صلب الكتلة الوطنية، وكلهم ذوو تاريخ نضالي وطني ضد العثمانيين والفرنسيين، فقد تمكنت قيادتا الحزبين من السيطرة على الساحة السياسية السورية لبضع سنوات بعد الاستقلال، لما لها من قدرة على حشد الجماهير ولإمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية، بحكم انحدارها من طبقة الملّاك الأعيان البيروقراطيين والبورجوازية التجارية، تلك الطبقة التي تمرّست في السياسة والحكم على مدار القرن المنصرم.

مثّل حزب الشعب مصالح الجزء الشمالي من سورية، بدءاً من حمص وحلب، مروراً بوادي الفرات والجزيرة، ووصولاً إلى العمق العراقي، ولذلك سعى إلى نوع من الرابطة الاقتصادية بين سورية والعراق الهاشمي، وإزالة الحدود والحواجز الجمركية بين البلدين، مع احترام لنظام سورية الجمهوري ودستورها.

من ناحيته، مثّل الحزب الوطني مصالح دمشق والجزء الجنوبي من سورية، وسعى إلى محور مصري ـ سعودي. لكن الحزبين لم يختلفا في سياستهما الداخلية التي تمثّلت في دعم التجار والصناعيين في المدن، والحفاظ على العلاقات الزراعية القائمة في البلاد، كما أنهما لم يطرحا أي برنامج عقائدي/إيديولوجي، في الوقت الذي كانت بدأت فيه بالظهور أحزاب قادمة من الطبقة الوسطى الصاعدة، مفعمة بإيديولوجيات راديكالية، مختلفة ومتباينة، استهوت الأجيال المثقفة الجديدة التواقة إلى التشبّه بالمناخ السياسي والإيديولوجي الذي كان يعصف بأوروبا في فترة ما بين الحربين من تيارات اشتراكية وقومية وفاشية.

ولقد كان للرفض الشعبي العميق لمفرزات اتفاقية سايكس ـ بيكو، ومن ضمنها الكيان السوري الوليد نفسه، كما للسياسة البريطانية المتحالفة مع الحركة الصهيونية في فلسطين لإنشاء الدولة العبرية، دورهما الحاسم في تجذير تلك الإيديولوجيات وانتشارها في الضمير الوطني للسوريين.

كانت بداية نشوء هذه التيارات الراديكالية مع عصبة العمل القومي التي ظهرت في الثلاثينيات، استجابةً للتغييرات الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية التي كانت تجري تحت السطح السياسي. ولقد تركت بصماتها على السياسات الوطنية بحكم أنها عبّرت عن مركب متين من الطبقة الوسطى، فقد كان في مقدم صفوفها رجال من بيئات تجارية أو من المستويات الوسطى من بيروقراطية الدولة، كما أنها شملت أعضاءً في المهن الحرة ومن بورجوازية صناعية وليدة.

ومع أن العصبة لم تنجُ من الحرب، فقد ثبت أنها الأصل الإيديولوجي لحزب البعث، التنظيم السياسي ذي التأثير الأطول مدىً في حياة سورية، بل حياة العرب، السياسية في حقبة ما بعد الحرب.

لقد ساهمت العصبة في وضع الأسس الفكرية والتنظيمية للعروبة الراديكالية، التي طوّر حزب البعث نفسه على أساسها بعد الاستقلال، وكان البعض من مؤسسي البعث وقادته الأولين أعضاء سابقين في العصبة، ومنهم زكي الأرسوزي، قائد حركة المقاومة السورية ضد الاستيلاء التركي على سنجق الإسكندرون في أواخر الثلاثينيات، وجلال السيد، وهو مالك من دير الزور. وعلى غرار قيادة العصبة التي ضمّت عدداً من الشبان الأوروبيي الثقافة، تلقى العديد من أوائل القادة البعثيين علومهم في باريس، وكان منهم ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، فضلاً عن الأرسوزي نفسه. كما ضمّت محامين وأساتذة وسواهم من أصحاب المهن الحرة.

جذبت العصبة، ثم البعث، أعداداً كبيرة من العاملين في التعليم، كما أن قيادات العصبة وقيادات البعث الأولى كانت تنتمي إلى جيل من الشباب السوريين الذين ولدوا بين عام 1900 والحرب العالمية الأولى، وما بعد، في ما يمكن اعتباره الجيلين الثاني والثالث من أجيال الساسة السوريين.

ومثلما تشددت العصبة في معارضة نخبة الوطنيين القدامى بشأن التسويات مع الفرنسيين في أواخر الثلاثينيات، وعارضت رغبتهم في توكيد «القطرية» السورية على حساب العروبة، فقد فعل البعث الشيء ذاته في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد كان لوحدة الحزبين، البعث، والعربي الاشتراكي الذي أسسه رجل حماة القوي أكرم الحوراني، دور محوري في مد حزب البعث بأنصار من الطبقات الشعبية وشبان الأقليات، وبإنشاء روابط حاسمة مع صغار الضباط في الجيش.

وعلى هذا فقد كان هناك جيل ثانٍ من القوميين العرب مهيأ لمحاولة الحصول على السلطة في نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الجيش السوري عاملاً حاسماً في محاولة الحصول على هذه السلطة، فقد كان العسكريون المسيّسون هم الأقل بروزاً خلال الانتداب، لكنهم كانوا في ما بعد أكثر من عمل بالسياسة السورية تمزيقاً. كما أن عاملاً آخر ظهر خلال الانتداب، ساهم كثيراً في تجذير المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال، وهو تركيبها المتبدل. فوفقاً للتخطيط الفرنسي، طوّر الجيش تركيباً ريفياً وأقلوياً قوياً، كان فيه للعلويين موقع مرموق. وفي نهاية الانتداب، كانت عدة كتائب في القوات الخاصة مؤلّفة بكاملها تقريباً من العلويين، بينما لم تكن هناك أي كتيبة عربية سنّية. لقد فضّل الفرنسيون تجنيد الشبان من الأقليات ومن سكان الأرياف لأنهم كانوا بعيدين جداً عن إيديولوجيا سورية السياسية السائدة، أي السياسة الوطنية وسياسة القومية العربية. ولما كان العلويون هم الأكثر فقراً، فقد كانوا الأكثر عدداً في الجيش، إلا أنه لم يكن لهم تأثير ملموس مدة جيل كامل بعد الاستقلال، فالضباط السنّة كانوا ممسكين بنقاط القوة في الجيش خلال الأعوام التالية للاستقلال، ولم يسيطر العلويون على الجيش إلا في الستينيات، بعد أعمال تطهير متتالية جرّدت المراتب العليا فيه من الضباط السنّة.

ولكي يعبّر صغار الضباط العلويين والدروز والسنّة عن أهدافهم وتطلعاتهم، فإنهم كانوا يحتاجون إلى إيديولوجيا. وقد وفّر البعث لهم إطاراً فضفاضاً من الأفكار بدرجة تكفي غاياتهم. إذ شدد برنامجه على إصلاح الأراضي وعلى إجراءات اقتصادية أخرى ترمي إلى المساواة، وندد بالطائفية. ومع حلول الخمسينيات، بدأ أولئك الضباط يخترقون حزب البعث عبر قاعدته في الجيش السوري، وبذلك عززت كل مؤسسة راديكالية منهما الأخرى، ونبذتا معاً الأسس الاقتصادية والاجتماعية لسلطة النظام القديم واستبدلتا بالخبرات السياسية لقدامى الوطنيين أسلوباً جديداً وأكثر فاعلية، وفي النهاية، غيّرتا جذرياً أساليب ممارسة السياسة. وبهذا أصبحت أيام الحرس القديم، الذي قاد البلاد باتجاه الاستقلال، معدودة[8].

إضافة إلى عصبة العمل القومي، ووريثها حزب البعث، شهدت الساحة السياسية السورية ولادة عدة أحزاب أخرى في الفترة الانتدابية، وكان لها دورها المؤثّر بعد الاستقلال. فقد تأسس عام 1924 الحزب الشيوعي السوري في سورية ولبنان، الذي اعتنق الإيديولوجية الماركسية/اللينينية ـ الستالينية. وفي غضون سنوات معدودة تسلم شاب مغمور من أصول كردية، اسمه خالد بكداش قوطرش، أمانته العامة عام 1930. شارك الحزب في النضال الوطني ضد الاحتلال، لكن بإيقاع متفاوت تأثر بارتباطات الحزب الدولية، فعندما شارك

8- فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية، 1920-1945، ص690-694.

الحزب الشيوعي الفرنسي في حكم فرنسا عبر الجبهة الشعبية بقيادة زعيم الحزب الاشتراكي ليون بلوم عام 1936، تراجعت مقاومته للاحتلال وتبنّى موقفاً مماثلاً لموقف الكتلة الوطنية: التعاون المشرّف، لكن من خلفية «أممية» أكثر منها «وطنية»، حتى أن أمينه العام خالد بكداش شارك في الوفد السوري الذي توجّه إلى باريس للتفاوض على معاهدة 1936.

كما أن الحزب اتخذ موقفاً غامضاً من قضية فلسطين عام 1948 لأن الاتحاد السوفييتي صوّت في الأمم المتحدة لصالح قيام دولة إسرائيل بعد دقائق من تصويت الولايات المتحدة. لكنه عاد وغيّر موقفه منها عندما اتضح له أن إسرائيل «دولة رأسمالية غربية وليست اشتراكية». ومن الملاحظ أنه اتخذ هذا الموقف بعد وفاة ستالين، الذي كان يرى أن الدول العربية صنيعة للاستعمار الغربي ومعادية لموسكو[9].

أما الحزب الثالث، أي الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي أسسه اللبناني المغترب أنطون سعادة عام 1932 مستنداً، من الناحية الإيديولوجية، على أفكار القومية السورية ووحدة بلاد الشام، من سفوح جبال طوروس شمالاً، وسيناء جنوباً وبادية الشام شرقاً، أي شاملة لفلسطين ولبنان وسورية وشرق الأردن. وكان هذا الفكر امتداداً لفكر بطرس البستاني، لكنه طوّره وحدّثه باطّلاعه على الفكر الأوروبي، ودمجه بأفكار مستوحاة من تاريخ المشرق، الذي يعود إلى فترة ما قبل ظهور المسيحية والإسلام.

تلقف المسيحيون المشرقيون أفكار سعادة، فقد رأوا فيها تعبيراً عن مجال انتشارهم الطبيعي والتاريخي المستند إلى روابط قومية وجغرافية وتراثية، خاصة أن سعادة دعا إلى فصل الدين عن الدولة وإزالة الحواجز بين الطوائف وإقامة دولة مركزية وجيش قوي، ووضع الفكرة السورية في قالب حزب سياسي. لكنه، ككل الأحزاب العقائدية الراديكالية، غاب عن برنامجه الطرح الاقتصادي، ما عدا بعض الإشارات الغامضة والجزئية المقتضبة.

لكن برنامجه لاقى استحسان الأقليات الدينية والإثنية، وأوساط الطلاب، والبورجوازية الصغيرة، وفي صفوف القوات المسلحة.

اصطدم الحزب، بسبب نجاحاته في استقطاب تلك الشرائح، بسلطات الانتداب الفرنسية التي حظرته واعتقلت قيادته عام 1935. ومما يجدر ذكره أن الحزب كان أكثر تشدداً بوحدة سورية ولبنان من الزعماء السنّة، فقد طالب بضمّ كل لبنان إلى سورية، وليس المناطق الإسلامية منه فقط.

9- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص82-83.

خلال الفترة ما بين 1936 و1955، أصبح الحزب أكبر الأحزاب وأقواها من حيث التنظيم والقدرات الفكرية والكوادر المثقفة، خاصة في جبال العلويين وريفي حمص وحماة وعلى امتداد الساحل السوري، لأنه كان معادياً للإقطاع أيضاً، كما جذب الأقليات المسيحية في سورية ولبنان، خاصة من الروم الأرثوذكس. إلا أن عداءه الشديد للعروبة وللشيوعيين قلّص من شعبيته وانتشاره في المدن الداخلية المتأثرة تاريخياً بالفكر العروبي، ولاحقاً بالماركسية التي استهوت الكثير من شبان الجيلين الثالث والرابع من أبناء الطبقة البورجوازية الصاعدة ومن مثقفي المدن.

ترك حزب سعادة أثراً كبيراً في كل الأحزاب التي ظهرت بعده، فقد كانت تقلّده في التنظيم والإدارة، وفي اللغة العقائدية ومفرداتها، كما لعب دوراً هاماً في الحياة السياسية السورية وفي صفوف قواتها المسلحة حتى عام 1955[10].

إلى جانب تلك الأحزاب العلمانية الطابع، ظهر في سورية تنظيم «الإخوان المسلمين» الذي يعتبر امتداداً للحركة التي نشأت في مصر عام 1928، ودعت إلى وحدة «الأمة الإسلامية»، وقد تأثّر بعض الشبان السوريين ممن كانوا يدرسون في مصر آنذاك، ومنهم مصطفى السباعي، بهذه الحركة وانتسب إليها في مصر، ثم عاد إلى سورية ليؤسس فروعاً لها في المدن السورية عام 1939.

اقتصر انتشار الحركة على المدن السورية الرئيسية، ولم تحقق نجاحاً في الأرياف، ما عدا البلدات والقرى المجاورة للمدن أو على تقاطع طرق رئيسية بين مدينتين كبيرتين. ومن الطبيعي القول بأنها لم تحقق أي انتشار بين صفوف القوات المسلحة، بحكم التركيبة الطائفية للجهتين.

قدّمت الحركة لجمهورها بديلاً إسلامياً محلياً عنوانه «الحل الإسلامي»، وهو مقتبس عن الشعار المصري الإخواني «الإسلام هو الحل»، وقد قضى هذا البديل بوقف التبعية للأجنبي ووضع حد لتحالف الإقطاع والبورجوازية المدينية وتحرير العمال والفلاحين من الجهل والفقر، ووضع قوانين تحدد ملكيات الأراضي، وإفساح المجال للعناصر الشابة لدخول الجامعات ومعاهد التعليم العالي لتحسين مستوى المعيشة، وخلق الوعي «للحقيقة المعاشة»[11].

احتلت هذه الأحزاب الأربعة، البعث (ثم البعث العربي الاشتراكي لاحقاً، بعد اندماج

10- المرجع نفسه، ص83-86.

11- المرجع نفسه، ص92-95.

حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي عام 1952)، والقومي السوري، والشيوعي، والإخوان المسلمون، كامل المساحة السياسية السورية، وكانت في اتفاقها واختلافها، وفي تحالفاتها وصراعاتها، وانقساماتها واندماجاتها، محور الحياة السياسية والإيديولوجية في سورية. وقد برزت أحزاب أخرى، خلال مراحل معيّنة، لكنها غابت ولم يكتب لها الاستمرارية، لأنها حملت الإيديولوجيات والأفكار ذاتها التي حملها أحد هذه الأحزاب الأربعة، وإن انتحلت أسماء مختلفة، وبذلك ظلّت على هامش الخط العريض للحياة السياسية في سورية، الذي رسمته هذه التيارات الأربعة.

وبإلقاء نظرة فاحصة على تلك الأحزاب الأربعة، والإيديولوجيات المتنافرة التي تبنّتها، نجد أنها تشترك في أمور ثلاثة: أولها أن منظّريها وأجيالها المؤسسة قدِمت كلها من الطبقة الوسطى التي كانت قد بدأت بالتشكّل والصعود، والسعي للحصول على دور وازن في الحياة السياسية، لكنها توجّهت بخطابها الإيديولوجي والسياسي، ما عدا الإخوان المسلمين، إلى الطبقات «الكادحة» وإلى «جموع العمال والفلاحين»، أي إلى من يفترض أنهم أعداؤها الطبقيون، ما يدفع إلى الشك بمصداقية طروحاتها، وبمدى التزامها الفعلي بما كانت تروّج له. وثاني الأمرين أن أياً منها لم يكن يحمل إيديولوجية «وطنية سورية»، كتلك التي كانت شعار ومحور نشاط الكتلة الوطنية واهتمامها. أما الأمر الثالث الذي تشاركت فيه تلك الأحزاب فقد كان الحطُّ من قيمة الهوية الوطنية السورية، بل واحتقارها، ووصفِها بمفردات سادت لعقود: كالرجعية والانفصالية والشعوبية والقطرية والإقليمية.. إلى ما هنالك من ألفاظ تنمّ عن مشاعر الاحتقار والنظرة الدونية لكل ما هو «وطني» و«سوري».

وما عدا ذلك، فقد كان لكل منها غاياته وأهدافه التي تتعارض، بل وتتناقض جذرياً، مع غايات وأهداف الأحزاب الثلاثة الأخرى، وتتناقض أيضاً مع السعي إلى تشكيل هوية سورية جامعة في إطار الوطن الذي تشكّل بعد الاستقلال.

لقد كان هذا مؤشراً «وطنياً» خطيراً على مدى الرفض العميق والمتجذّر، لدى كل الاتجاهات الإيديولوجية والفكرية، والاجتماعية والسياسية في سورية، للهوية الوطنية السورية التي فرضتها القوى الكبرى، كجغرافيا سياسية، عشية الاستقلال. لكنهم كلهم، ودون استثناء، فشلوا، أو ربما لم يكونوا معنيين أصلاً، بالتوصل إلى هوية بديلة.

ولهذا بقي السوريون دون هوية وطنية جامعة إلى يومنا هذا، مع قناعة جمعية ترسّخت لديهم، وتأصلت في لا وعيهم، وساهمت فيها بشكل تآمري كل تلك الأحزاب، برفض كل انتماءٍ وطني وسوري.

وفي التحليل النهائي للمسارات المتعرجة لتلك الأحزاب الأربعة وأساليب عملها السياسية، سواء أكانت في المعارضة أم في السلطة، أو حتى على هامش السلطة، يمكن الاستنتاج بثقة أن كل طروحاتهم الإيديولوجية والفكرية، وحتى الاقتصادية منها والاجتماعية، لم تكن، في العمق، إلا واجهة لاستقطاب الجماهير، ووسيلة «ثورية» للوصول إلى السلطة، لكنها لم تكن غاية حقيقية بالنسبة لهم في يوم من الأيام.

لقد وسمت هذه المفارقة التاريخية والوطنية المفجعة كل تاريخ سورية بعد الاستقلال.. وما زالت. وكانت عاملاً جوهرياً في إحكام تمزيق المجتمع السوري، وسبباً رئيسياً وراء كل ما عصف بسورية وبالسوريين من محن وكوارث حفرت أخاديد عميقة في أساس وجود الوطن والدولة والمجتمع.

الحركة الصهيونية والقضية الفلسطينية

يتعذر القيام برصد وتحليل موضوعيين للتطورات التي حلّت بالمجتمع السوري خلال الفترة الانتدابية وفترة ما بعد الاستقلال، دون التطرق إلى القضية الفلسطينية والهجرة اليهودية، وصولاً إلى قيام دولة إسرائيل عام 1948 على جزء من بلاد الشام التاريخية. خصوصاً في ضوء ما ذكر سابقاً من تعارض الرؤى بين التوجه «الوطني السوري» للكتلة الوطنية في سورية، مع التوجهات «القومية العروبية» للأحزاب التي بدأت في الظهور على الساحة السياسية، كعصبة العمل القومي ووريثها حزب البعث، فقد كانت القضية الفلسطينية ومضاعفات قيام دولة إسرائيل هي نقطة الارتكاز المفصلية في هذا الصراع الإيديولوجي والسياسي المحتدم في سورية.

إلى هذا يستعرض ألبرت حوراني البدايات الأولى للصراع على فلسطين، فيقول:

«نشأت الحركة الصهيونية في وقت متزامن تقريباً مع نشوء الفكر القومي العربي، وكان للقمع دور أساسي في ذلك. فقد حفّزت المذابح التي جرت لليهود في روسيا، خلال الأعوام 1859 و1881، وممارسات جمعية تركيا الفتاة في الإمبراطورية العثمانية، كلتا الحركتين على الظهور، لكنهما لم تساهما في خلقهما.

شكّلت الحرب العالمية الأولى «1914-1918» للطرفين قمة أزمتهما، وخشبة الخلاص لكليهما أيضاً. فلقد وعد الحلفاء الطرفين، كلاً على حدة، بأن تكون له أرض فلسطين:

فالعرب وُعدوا بها من خلال مراسلات الحسين ـ ماكماهون، واليهود وُعدوا بها من خلال وعد بلفور.

لهذا، ولأسباب أخرى أعمق، فقد اعتبر الطرفان نفسيهما مالكين لحق تاريخي في فلسطين. لذلك، وبعد عام 1918، وجدت الحركتان نفسيهما تتصارعان على امتلاك الأرض نفسها، وما زال تاريخ فلسطين محكوماً، منذ ذلك الزمن، بالصراع بين هاتين الحركتين.

بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وازدادت أعداد المستوطنين باطّراد، وتوسعت ثرواتهم وحيازاتهم العقارية وأنشؤوا المزارع الإنتاجية الجماعية «الكيبوتز»، ومعها ازدادت ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على الانتصار على الخصم. كما باشروا في بناء مؤسساتهم الثقافية، وقاموا ببناء أشكال من الحكم الذاتي في الأماكن التي يسيطرون عليها. وقد أسسوا كذلك اتحادات عمالية على درجة عالية من التنظيم.

على التوازي من ذلك، ومع بدء ظهور موجات معادية للسامية في أوروبا، فقد وسعوا من ادعاءاتهم بالمظلومية ومن المطالبة بوطن بديل يحميهم من أعداء السامية.

وبهذا دُفنت الصهيونية «الثقافية» التي كانت تنادي سابقاً بإيجاد مركز ديني وثقافي ليهود العالم، واحتلت مكانها الصهيونية السياسية المنادية بإنشاء «أمة» يهودية مستقلة تعيش في وطن خاص بها، وتتمتع بكل صفات الاستقلال السياسي»[12].

وبناءً على وعد بلفور، فتحت السلطات البريطانية الباب أمام هجرة يهودية واسعة من أوروبا، وسمحت للمنظمات اليهودية بالتسلح، في حين منعت ذلك عن الفلسطينيين، مما دفع بهم إلى الثورة عام 1936. وقد مسّ الوضع الفلسطيني السوريين في الصميم، نظراً للتاريخ الذي يربطهم به، وللعلاقات التجارية، وللروابط الاجتماعية بينهما، فتدفق آلاف المتطوعين من سورية للمساهمة في ثورة الفلسطينيين، كما قام سوريون بتأسيس «لجنة الجهاد المركزية» في دمشق ولبنان، لجمع المال والأسلحة والمواد التموينية، ولفتح مستوصفات تعنى بالجرحى، الأمر الذي أعاد إلى ذاكرة الناس أن الحال الاجتماعية والبشرية في بلاد الشام كانت واحدة قبل مجيء الاستعمار الغربي.

ردّت سلطات الانتداب البريطانية بتثبيت الحدود بين منطقتي الانتداب وبنت أسلاكاً شائكة عليها، كما قامت بتعديل الحدود بين لبنان وفلسطين فسلخت مساحة نحو ألف $كم^2$ (أصبع الجليل ووادي الحولة) وضمّته إلى منطقة الانتداب البريطاني، ليصبح في ما بعد جزءاً

12- Albert Hourani, *Syria and Lebanon, A Political Essay*, pp.106-108.

من الدولة اليهودية، وهذا ما خفّض مساحة لبنان بعد الاستقلال من 11,000 كيلومتر مربع إلى 10,400 كيلومتر مربع[13].

وفي 27 تشرين الأول 1947، صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة، استجابة للضغوط الأميركية المتكررة وغير المسبوقة، إلى جانب مشروع قرار يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين. وأعطى القرار المستوطنين اليهود أكثر من 50% من مساحة فلسطين، رغم أنهم لم يكونوا يسيطرون آنذاك على أكثر من 7% من مساحة الأراضي، كما كان عددهم ضئيلاً بالمقارنة مع الفلسطينيين، إلى درجة أن الأرض التي سمّاها القرار بأنها ستصبح دولة لليهود، كان عدد الفلسطينيين فيها (510,000)، في حين لم يزد عدد اليهود فيها عن (499,000). فخرجت تظاهرات حاشدة في سورية ومعظم الدول العربية اعتراضاً على القرار الأممي.

شكّل السوريون «جيش الإنقاذ» لنجدة الفلسطينيين، وكان من ضمن المتطوعين فيه أكرم الحوراني وصديقه الضابط أديب الشيشكلي، والبعثي وهيب الغانم، وغالب العياشي وخليل كلاس، وآخرون، كما أُجبرت عدة دول عربية على إرسال قواتها إلى فلسطين. وكان تعداد كل الجيوش العربية المرسلة لا يتجاوز (15,000)، بينما كان عدد الجنود اليهود، جيدي التدريب والتسليح، يناهز (70,000).

أُعلن عن قيام دولة إسرائيل في 15 أيار 1948، بينما استمرت المعارك متقطعة إلى أن تمّ وقف إطلاق النار، لكن بعد أن أصبحت المساحة الأكبر من فلسطين تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي[14].

كان تأثير هذه الأحداث صاعقاً داخل سورية، واتخذتها الأحزاب القومية العربية الراديكالية، ذريعة للهجوم الساحق على الحكم الوطني القائم، وكان هذا الهجوم استمراراً للصراع القائم بينهما منذ فترة الانتداب حول إيديولوجيتي «الوطنية» و«القومية». كما ساهم الجيش في هذا الهجوم لسببين: أولهما للتغطية على خسارته للحرب، لكنه لم يكن ملاماً في هذا بسبب نقص عديده وتسليحه، ولعدم خبرته في خوض الحروب الحديثة، وثانياً لأن قياداته العسكرية بدأت تخطط، بالاشتراك مع الراديكاليين القوميين، للانقلاب على الحكم واستلام السلطة، وأي مبرر أوجَه من خسارة فلسطين كان سيعطيها الحق «القومي» في ذلك؟

13- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص72-73.

14- المرجع نفسه، ص105-108.

الاقتصاد السوري بعد الاستقلال

مضت سورية في بناء دولة الاستقلال، فتمتعت بنظام ديمقراطي معتدل واقتصاد حر، وفي العام 1947 عُدّل النظام الانتخابي ليصبح على مرحلة واحدة مباشرة، بعد أن كان على مرحلتين منذ عام 1920. وقد عارض هذا التعديل خالد العظم من منطلق أن «الشعب لم يصل بعد في التقدّم الفكري إلى درجة التمييز بين المرشحين للنيابة، لا سيما أنه أكثر اختلاطاً بزعماء حيّه من اختلاطه برجال السياسة المتقدمين إلى النيابة، كما أن الانتخابات المباشرة لا يستطيع تحمّل نفقات الاشتراك فيها إلا أحزاب منظمة، أما الفرد فلا طاقة له بخوض معركته وحيداً»[15]، لكن هذا التعديل أُقِرّ في البرلمان بأغلبية الأصوات.

كما أُقِرّ تعديل دستوري ثانٍ في العام نفسه، سمح بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لدورة رئاسية ثانية، بعد أن كان الدستور يحظّر انتخابه لولايتين دستوريتين متتاليتين، وقد عمل شكري القوتلي على إنجاز هذا التعديل كي يتمكن من إعادة ترشيح نفسه في العام القادم.

كذلك أُقِرّ دستور جديد للبلاد في عام 1950، خلا من عبارة «الإسلام هو دين الدولة»، وكان هذا مؤشراً حسناً لمستقبل واعد للبلاد.

وكانت سورية قد عانت من أزمة اقتصادية خانقة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، لكن توقف الاستيراد في زمن الحرب والاستناد إلى بدائل محلية عزز الصناعة والزراعة الوطنية. كما ساهم إنفاق جيوش الحلفاء المرابطة في سورية المال على البضائع والخدمات لتموين عناصرهم، وكذلك استثمارهم في منشآت وبنى تحتية أقيمت في البلاد لخدمة المجهود الحربي، في مساعدة سورية على الخروج من أزمتها.

وقد استمر مفعول هذه العوامل الإيجابية لعدة سنوات بعد الحرب، فتحسن الإنتاج الزراعي منذ 1941 بسبب ازدياد الطلب على القمح والأغذية، وزادت الأسعار 12 مرة، الأمر الذي حقق ثروات لأصحاب الأراضي والتجار، كما وفّر أموالاً للفلاحين لسداد ديونهم المتراكمة.

ولما بدا أن القطاع الزراعي هو الأربح والأسرع نمواً، خرج آلاف السوريين من المدن في عودة إلى الأرياف كي يعملوا بالزراعة ويستصلحوا أراضي جديدة للنشاط الزراعي.

وساعد على نمو الإنتاج الزراعي سماح الحكومة باستيراد المعدّات والجرارات الزراعية،

15- للاطلاع على الموجبات التي أوردها خالد العظم في عدم صحة اعتماد صيغة الانتخاب المباشر على مرحلة واحدة، انظر: **مذكرات خالد العظم**، المجلد الأول، ص331-334.

وبذلك كانت سورية أول بلد عربي باشر بمكننة الزراعة، خاصة في منطقة الجزيرة الخصبة، وبذلك فاق نمو الزراعة نسبة زيادة السكان، وغدا القطاع الزراعي المؤشر الهام على أي اتجاه اقتصادي ستنحو به سورية في المستقبل.

إضافة إلى ذلك، ولبعد المناطق الزراعية عن المدن ومراكز الاستهلاك، فقد شُقّت الطرق واستُقدمت وسائل النقل الحديثة.

وأثناء الحرب الكورية في أوائل الخمسينيات، ارتفع سعر القطن الأميركي في السوق الدولية، وكانت سورية دولة منتجة للقطن، فاستورد السوريون بذور القطن الأميركي التي كانت أفضل من البذور المحلية، فزادت مساحات زراعة القطن ثلاثة أضعاف، واستفادت سورية من المحصول الوافر في التصدير وفي تنشيط صناعة النسيج والألبسة. وقد شجعت هذه النهضة الزراعية على الاستثمار في أجهزة ومعدّات الريّ الحديث، وعلى تركيب المضخات الضخمة على ضفاف نهري الفرات والخابور في منطقة الجزيرة، الأمر الذي ساهم في نمو مضطرد في مساحة الأراضي المزروعة بالقطن وأصناف أخرى بمعدل 33% عام 1952.

أدى كل ذلك إلى تطور المناطق الشمالية الشرقية من البلاد وإلى ارتفاع عدد سكانها بنسب تصل إلى 50% خلال الفترة ما بين 1949 و1953. وكان عدد سكان سورية قد وصل، في الإجمال، إلى ثلاثة ملايين ونصف المليون عام 1951.

نال القطاع الصناعي حصته من التطور أيضاً بفضل الحماية ضد المنافسة الخارجية، لكن صناعة النسيج تضررت نتيجة ارتباط سورية بوحدة جمركية مع لبنان، الذي اتبع النظام الاقتصادي الحر، وسهّل دخول المنتجات النسيجية والملبوسات وغيرها من البضائع، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج الصناعي في كلا البلدين، فضغط الصناعيون السوريون على حكومتهم، التي وافقت على لجم الاقتصاد الحر، وقبول الطلاق مع لبنان، فوقعت القطيعة الجمركية عام 1950، وأقامت سورية حواجز تجارية من رسوم وإجراءات لحماية قطاعاتها المنتجة من المنافسة الخارجية، فارتاحت الصناعة الداخلية من المنافسة ونمت، لكنها لم تتطور كثيراً وواجهتها بعض الصعوبات لسوءٍ في تقدير مبدأ أن المنافسة مفيدة في تطوير المنتجات. لكنها عوّضت عن ذلك بالاتجاه إلى التصدير للأسواق العربية. وكان لاتكال سورية في اقتصادها على الأسواق العربية المجاورة، كالعراق والسعودية، عامل مهم في خلق علاقات طبيعية تجارية وتكاملية مع هذه الدول. كما أدى قيام دولة إسرائيل عام 1948 إلى إقفال مرافئ فلسطين في وجه التجارة العربية، وأصبحت سورية المنفذ الوحيد لدول لمشرق العربي

(الأردن والعراق والسعودية ودول الخليج) إلى مرافئ المتوسط وإلى التجارة مع أوروبا والغرب إجمالاً، وباتت آلاف سيارات الشحن تنقل البضائع من مرافئ بيروت واللاذقية إلى تلك الدول عبر الأراضي السورية، وبذلك غدت تجارة الترانزيت مصدراً هاماً للدخل في سورية، ومنحتها هالة تجارية وسياسية كبيرة، فمجرد تهديد سورية بإقفال الحدود مع العراق والأردن، وخاصة مع لبنان، كان كافياً لفرض هيبتها.

شكّل الحرفيون وأصحاب الصناعات اليدوية نسبة مهمة أيضاً من الصناعة السورية الناشئة إبان الاستقلال، لكنها كانت تتضاءل كلما افتتحت مصانع جديدة ممكننة.

أثّرت كل هذه التغييرات التي أصابت هيكلية سورية الاقتصادية وقطاعاتها على تطوّر تركيبتها الاجتماعية، فقد تحوّل الكثير من أبناء مُلّاك الأراضي الغائبين وأحفادهم، إلى مستثمرين رأسماليين في الزراعة، وفي قطاعات أخرى أيضاً. وأصبح عدد كبير من التجار صناعيين ومستثمرين زراعيين، كما اشترى زعماء قبائل البدو ورجال الإقطاع وكبار تجار المدن أسهماً في مصانع جديدة وعصرية. وأسس رجال الأعمال وأبناء الطبقة الوسطى شركات حديثة، وهكذا نمت ضمن الطبقة التقليدية الإقطاعية والتجارية والبدوية فئة رأسمالية حديثة، انخرطت في الاقتصاد الإقليمي. وفي ظل الحماية الجمركية، حقق الصناعيون أرباحاً جيدة، لم تكن خاضعة لأي ضريبة، كما أصبحت لرجال الأعمال والصناعيين السوريين، في ظل نظام الوحدة الجمركية مع لبنان، علاقات بشركات لبنانية قامت بمعظم المشتريات ونقل البضائع وتخزينها وإجراء المعاملات الدولية لسورية، ولهذا السبب لم يطوّر السوريون علاقات دولية خاصة بهم، ما أضرّ بهم بعدما وقعت القطيعة مع لبنان.

ورغم أن الطبقة الوسطى الناشئة حديثاً لم تختلف في آرائها السياسية وميولها وتطلعاتها عن الطبقة التقليدية التي انبثقت عنها، إلا أنها تميّزت عنها بسلوكها وأذواقها العصرية، وغادرت منازلها في الأحياء القديمة من المدن وعمدت إلى السكن في منازل فخمة في أطراف المدن، الأمر الذي يذكّرنا بتلك الفترة السابقة من حياة آبائهم عندما قاموا بالشيء نفسه في بدايات القرن العشرين.

على صعيد آخر، تضاعف عدد موظفي الإدارات الرسمية ثلاث مرات، وامتصت رواتبهم نصف ميزانية الدولة، وبذلك انضمت آلاف العائلات إلى صفوف الطبقة الوسطى. وقد كان لانتشار التعليم أثر كبير ومباشر في تحصيل الجيل الجديد لشهادات علمية خوّلتهم الوصول إلى فرص عمل في شتى المناحي الاقتصادية والمهنية والوظيفية. أما في الأرياف، ورغم عدم

تطوّرها بالنسبة ذاتها، فقد تواصل انتشار التعليم ووسائل الاتصال الحديثة من راديو وهاتف، وبدأ يزول حجاب عصور الظلام والجهل.

وعلى صعيد الحركة العمالية، فقد عقد الاتحاد العمالي العام في سورية مؤتمره الثاني في أيار عام 1946، وخرج بمشروع قانون يستند إلى النموذج الإيطالي، وبعد تعديلات طفيفة عليه، أقرّه البرلمان ليصبح «قانون العمل رقم 279» في حزيران من العام نفسه. وكان القانون تقدمياً في ما وعد من حقوق للعمال، ومنها حق التنظيم النقابي وحق الإضراب وضرورة توسط الدولة في القضايا بين العمال وأرباب العمل. وكانت سورية في ذلك أول دولة عربية تشترع قانوناً كهذا، وخاصة في مسألتي الإضراب والأسلوب الديمقراطي في التعاطي مع شؤون العمال. وفي السنوات الثلاث الأولى بعد تصديق هذا القانون، تضاعفت عضوية النقابات العمالية ثلاث مرات، وبات النضال العمالي مرتبطاً بضغط هذه النقابات على أرباب العمل لتنفيذ مقتضيات القانون حرفياً، وقد نجح هذا المسعى في الشركات والمصانع الكبرى بالذات[16].

وقد أدت مجموعة التحوّلات هذه إلى صعود واضحٍ للطبقة الوسطى في المجتمع السوري، بل أضحت تلك الطبقة، بكل ما تحمله من مفاهيمَ وقيمٍ وطنية وأخلاقية، واقتصادية واجتماعية وثقافية، عنواناً ورمزاً للمجتمع السوري المعاصر. ومن خلال هيمنة هذه الطبقة على مفاصل الحياة والمجتمع، كانت تجري محاولات حقيقية وجادة لبناء دولة عصرية على الطراز الأوروبي، لكن مشكلة سورية الكبرى أنها لم تكن تعيش بمفردها على سطح هذا الكوكب، وكان عليها، بالتالي، أن تدفع ثمن موقعها الجيوسياسي.. الذي لم يكن لها يد في اختياره.

الصراع على سورية وعهود الانقلابات المتتالية

«في 1949 قام بسورية انقلاب عسكري تزعمه حسني الزعيم بناء على تشجيع الفرنسيين والأميركيين، ثم قام انقلاب معاكس دعمه الإنكليز، كاد يلقي بسورية في أحضان العراق لولا قيام أديب الشيشكلي بقلب الحكم القائم وتسلّم قيادة الأمور. لكنه لم يلبث أن اضطر إلى الهروب من دمشق في 1954، فقام الحكم المدني الديمقراطي حتى أواخر 1957، غير أنه انهار بدوره بتأثير عوامل عديدة لا تبرئ الأميركيين من التدخل بها، ثم كانت الانتفاضة ضد الوحدة في 28 أيلول 1961»[17].

16- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص108-114.

17- **مذكرات خالد العظم**، مج 1، ص6.

بهذه الكلمات الموجزة والمعبّرة، وصف رجل الدولة، المطّلع على خفايا السياسة السورية، خالد العظم الوضع في سورية خلال تلك الفترة الحرجة من تاريخها وتاريخ المنطقة، بل وتاريخ العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تلك الفترة التي تمّ التأريخ لها تحت مسمى «الحرب الباردة».

إذ لم تكد البلاد تنال استقلالها وتضع قدميها على طريق بناء الدولة والمجتمع، حتى بدأ الصراع عليها وحولها من قبل الأطراف الدولية والإقليمية، بمشاركة من قوى داخلية.

فعلى الصعيد الدولي، نشبت الحرب الباردة بين حليفي الأمس: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كما بدأت الولايات المتحدة العمل حثيثاً للحلول محل بريطانيا في مناطق نفوذها الإمبراطورية الواسعة حول العالم. وبدأ الاتحاد السوفييتي كذلك في محاولة تصدير الشيوعية إلى المنطقة، تمهيداً لمدّ نفوذه إليها. لذلك، وفي الوقت ذاته الذي كانت أميركا تعمل فيه على «وراثة» البريطانيين، كانت الدولتان تتعاونان معاً في إطار وقف التمدد الشيوعي في المنطقة.

وقد جرى تظهير هذه الصراعات في منطقة الشرق الأوسط من خلال محاور عكست ارتباطات كل دولة من دوله بالقوى الكبرى، وقد برز محوران أساسيان هما محور العراق الهاشمي، المرتبط بالسياسة البريطانية، ومحور السعودية ومصر المرتبطتين بالسياسة الأميركية، وحاول كل طرف منهما استمالة سورية، والضغط عليها لضمّها إلى محوره، معتمداً على القوى المحلية الموالية له، أي حزب الشعب الذي كان يعمل على ربط سورية بالعراق، والحزب الوطني الذي كان يعمل على ربطها بالمحور السعودي ـ المصري.

وزاد من تعقيد الأمور توقّف العمليات العسكرية بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلي صيف عام 1948، والضغوط التي بدأت تمارسها أميركا على سورية لتوقيع اتفاقية الهدنة مع الدولة العبرية أسوة بالدول العربية الأخرى التي بدأت مباحثات للهدنة مع إسرائيل في جزيرة رودوس، في الوقت ذاته الذي كان يجري فيه تبادل الاتهامات داخل سورية حول المسؤولية عن كارثة فلسطين.

وفي هذا الجو المحموم تقدّمت شركة التابلاين الأميركية، التي تتولى التنقيب عن النفط السعودي، واستخراجه، وتسويقه، إلى الحكومة السورية بطلب الموافقة على إمرار خط أنابيب النفط العائدة لها عبر الأراضي السورية، الأمر الذي يقتضي إبرام اتفاقية وتقديمها إلى مجلس النواب للتصديق عليها، كي تصبح نافذة. هذا المجلس الذي يتناوب السيطرة عليه كلا الحزبين الكبيرين (الوطني والشعب)، مع وجود مجموعات ضغط من القوميين الراديكاليين.

يذكر خالد العظم في مذكراته أن الملك السعودي عبد العزيز أرسل المشروع الذي قدّمته شركة التابلاين إلى حليفه، رئيس الجمهورية شكري القوتلي عام 1946، لكن خالد العظم، بصفته وزيراً للاقتصاد الوطني، كتب تقريراً مفصلاً عن المشروع بيّن فيه اعتراضه على النصوص وعدم قبوله بإبرامه، لذلك لم يُعرض على مجلس النواب، ويضيف العظم أن موقفه هذا كان من جملة الأسباب التي حملت القوتلي على إبعاده عن رئاسة الوزراء في التعديل الوزاري اللاحق، وترجيحه جميل مردم لرئاستها، الذي قام، بعد أن تسلّم رئاسة الوزارة، بالتوقيع عليه بالأحرف الأولى لكنه لم يجرؤ على تقديمه إلى مجلس النواب.

لذلك بقي هذا الأمر معلّقاً ولم يتمكن شكري القوتلي من تمرير المشروع عبر مجلس النواب. وكذلك بقيت اتفاقية الهدنة الدائمة مع إسرائيل معلّقة.

ويؤكد خالد العظم أن موقف النواب السلبي تجاه هذين الاتفاقين كانا في طليعة الأسباب التي حملت حسني الزعيم على القيام بانقلابه العسكري في الثلاثين من شهر آذار عام 1949، مفتتحاً به عصر الانقلابات العسكرية في سورية، وفي العالم العربي بأكمله.

كما يضيف العظم معلّقاً: «إن حسني الزعيم لم يكن مهتماً بتصديق الاتفاقين، بل إنه كان آلة صمّاء استعملها الأميركيون مباشرة، أو عن طريق الفرنسيين وعملائهم للإطاحة بالحكومة وبمجلس النواب وإيصال حسني الزعيم إلى الحكم. فلا عجب أن يعمد فوراً إلى إصدار مرسومين اشتراعيين، صدّق وأبرم بهما كلاً من الاتفاقيتين».

وفي ما يتعلق باتفاقية الهدنة الدائمة، يعلّق العظم بالقول:

> «انتهت مفاوضات الهدنة بين سورية واليهود في عهد حسني الزعيم بأن قبلت سورية الانسحاب من جميع الأراضي التي كانت احتلتها، بعد حمّامات «الحمّة» ومحطة سكة الحديد فيها. كما تنازلت عن طلب جعل خط الهدنة ماراً بمنتصف سطوح المياه. وقبلت أن تكون الحدود السياسية بين سورية وفلسطين هي الخط الفاصل. أما الأراضي المحتلة، فعادت بمعظمها إلى اليهود، عدا جزءاً منها سمّي منطقة مجردة، لا يجوز للقوى العسكرية دخولها. وتركت إضافة إلى ذلك منطقة كانت القوى اليهودية احتلتها ليلة الهدنة، وهي كائنة على الجرف المشرّف على بحيرة طبرية»[18].

ومما يجدر التنويه إليه أن حكم حسني الزعيم لم يستمر إلا أربعة أشهر وعشرة أيام، فقد أطاح به انقلاب سامي الحناوي، وأُعدم الزعيم ومساعده محسن البرازي فوراً، وعادت

18- المرجع نفسه، ص373-382.

البلاد إلى الحكم المدني، لكن الاتفاقيات التي وقعها الزعيم لم تُمس ولم تُبدّل، وظلّت سارية المفعول.

ومن المفارقات التي يتوجب التوقف عندها ملياً، أن كلاً من حزب البعث (عفلق والبيطار) والحزب العربي الاشتراكي (أكرم الحوراني) أيّدا بحرارة انقلاب الزعيم، الذي يتهمه العظم أنه كان أميركياً بامتياز، إلى حد أن حزب البعث اعتبره «ولادةٌ لعصر جديد في سورية»، كما أن ميشيل عفلق سعى كي يكون مستشاراً لحسني الزعيم، أما الحوراني، الذي قام بتسهيل الانقلاب عبر نفوذه في صفوف ضباط الجيش، فقد أعجبه تصريح حسني الزعيم «جئت لأحرر الفلاحين»، ثم أصبح مستشاراً قانونياً لوزارة الدفاع[19].

لم يطل الأمر بأديب الشيشكلي، الذي كان في خلفية انقلاب حسني الزعيم.. وفي خلفية الانقلاب عليه أيضاً بالشراكة مع سامي الحناوي، أن قام بانقلاب ثالث على الحناوي في شهر كانون الأول 1949، ثم دبّر اغتيالاً لشريكه السابق، نُفّذ في لبنان نهاية تشرين الأول عام 1950. وقد قام بانقلابه هذا بسبب تقرّب الحناوي من العراقيين، وتسليمه السلطة إلى حزب الشعب المتعاطف معهم. وبذلك أعاد الشيشكلي سورية إلى المحور السعودي المصري (الأميركي). وقد شاركه في هذا الانقلاب، شريكه التاريخي في كل انقلاباته: أكرم الحوراني، الذي فاق نفوذه بعد هذا الانقلاب، نفوذه في ظل نظام حسني الزعيم.

وفي تشرين الثاني 1951 قاد الشيشكلي انقلابه الرابع، واعتقل رجال الدولة الرئيسيين، وعيّن العقيد فوزي سلو رئيساً صورياً للدولة، ومارس من خلاله حكماً ديكتاتورياً، فحظر الأحزاب، بما فيها حزبي البعث والعربي الاشتراكي، وبهذا انقلب على صديقه وشريكه أكرم الحوراني، وخسر معه دعم عدد من كبار الضباط الذين كانوا يدينون بالولاء للحوراني. وبعد أن تمكن عفلق والبيطار والحوراني من الفرار إلى لبنان، أعلن الثلاثة عن دمج حزب البعث، بقيادة ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، مع الحزب العربي الاشتراكي بقيادة الحوراني، مشكّلين «حزب البعث العربي الاشتراكي» لتوحيد طاقاتهما في مواجهة الشيشكلي، وكان ذلك عام 1952. وبعد ذلك أصدر الشيشكلي دستوراً (مفصّلاً على مقاسه)، ومن ثم جرى انتخابه رئيساً للجمهورية في شهر تموز عام 1953.

تضافرت جهود الحوراني، مع نقمة الدروز، والاستياء الشعبي العام من ديكتاتورية نظام الشيشكلي، والدعم العراقي للإطاحة بنظامه. وبدأ التحرك ضد الشيشكلي من خلال عصيان

19- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص108-114.

عسكري قام به ضباط موالون للحوراني في حلب، وأدّى، بعد سلسلة من الأحداث، إلى تخلّي الشيشكلي عن السلطة ولجوئه إلى لبنان، ومن ثم إلى السعودية، ولاحقاً إلى البرازيل، حيث اغتاله هناك عام 1964 مغترب درزي اسمه (نواف غزالة) انتقاماً لقيامه بقصف جبل الدروز خلال انتفاضة الجبل ضده عام 1952.

أدت الإطاحة بالشيشكلي إلى قيام تيار عارم في سورية تحت شعار «لا ديكتاتورية بعد اليوم» ومطالبة شعبية غير مسبوقة بعودة الجيش إلى ثكناته وعدم التدخل في الحياة السياسية، لكن خمس سنوات من تدخلهم بها، أكسبت الضباط تذوقاً للسلطة لا يمكن نسيانه، كما أن تلك السنوات أكدت حقيقة أن الجيش بات مسيّساً، وأن الضباط والجنود باتوا منقسمين بين يسار ويمين، يتبعون حزب البعث، أو القومي السوري، إضافة إلى جناح موالٍ للعراق، وجناح ثانٍ موالٍ للمحور السعودي ـ المصري، مع عدم إغفال النزعات الطائفية التي كانت تضطرم تحت السطح، متسترة بإيديولوجيات حزبي البعث والقومي السوري[20].

بعد الإطاحة بحكم الشيشكلي، تقرر طيّ مرحلته بكاملها واعتبارها، دستورياً، كأن لم تكن، والعودة إلى النظام البرلماني الذي كان قائماً قبلها، والعودة إلى دستور عام 1950، وعاد الرئيس هاشم الأتاسي لإكمال فترة رئاسته الدستورية، وأُعلن عن إجراء انتخابات نيابية في البلاد خلال شهر أيلول 1954، وقد جرت في جو ديمقراطي، وكانت من أكثر الانتخابات نزاهة، باعتراف وإجماع المراقبين، سواء في سورية أم في العالم العربي. وقد عكست تغيّراً واضحاً في موازين القوى السياسية الداخلية، فانخفض تمثيل حزبي الشعب والوطني، في حين برز حجم تمثيل الأحزاب اليسارية والتقدمية، فحصد البعثيون، بفضل لوائح الحوراني، 16 مقعداً. لكن المفاجأة الأبرز كانت في فوز لائحة رجل السياسة الوطني خالد العظم بـ 38 مقعداً، تلك اللائحة التي شكّلها قبيل الانتخابات باسم «التكتل الديمقراطي» وقدّمت برنامجاً انتخابياً تضمن تطويراً لقطاعي الصناعة والزراعة، واستحداث برنامج خدمات اجتماعية عصرية، ورفضت التعامل أو التعاون مع أي قوى أجنبية تدعم إسرائيل. كما فاز زعيم الشيوعيين خالد بكداش بمقعد في البرلمان عن مدينة دمشق، وكان بذلك الشيوعي الثاني الذي يدخل البرلمان في بلد عربي، بعد عبد القادر إسماعيل في العراق عام 1937[21].

20- للاطلاع تفصيلياً على مجريات الأحداث في تلك الفترة، راجع: كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص117-142.

21- بشأن عبد القادر إسماعيل انظر: حنا بطاطو، **العراق ـ الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي**، الطبعة العربية الأولى، بيروت 1992، ص 96، والجدول رقم 4-2.

وضعت هذه الانتخابات سورية على طريق التطور الديمقراطي الصحيح مرة ثانية، وكان لها أثر كبير في الدول العربية الأخرى. كما أن إجماع الناخبين السوريين على رفض الأحلاف والتدخلات العسكرية الغربية، ورفض وجود الكيان الإسرائيلي، منح البرلمان شرعية كبيرة، وأحرج الدول العربية الأخرى، خاصة مصر والعراق، كما أدى صعود برلمانٍ شديد الوطنية إلى وضع سورية تحت مجهر الغرب، خاصة أن معظم الدول العربية بدأت تعيد النظر في مسألة الأحلاف، فجاءت الانتخابات السورية لتدفع الشعوب العربية وأحزابها في عدد من الدول العربية نحو الابتعاد عن الغرب. وبذلك أصبحت التجربة السورية درساً للغرب، وخاصة في أميركا، مفاده أن دعم الديمقراطية والانتخابات الحرة في الدول العربية، وتحديداً سورية، لن يؤدي إلا إلى وصول حكومات معادية لإسرائيل وداعميها في الغرب[22].

كانت إحدى نتائج الإطاحة بالشيشكلي إعادة بعض الضباط الذين سُرّحوا من الخدمة في عهده، وكان أبرزهم عدنان المالكي، فكلّف بمنصب معاون رئيس هيئة الأركان. وفي شهر نيسان 1955، أثناء حضوره لمباراة في كرة القدم، قام رقيب في الشرطة العسكرية يدعى يونس عبد الرحيم (علوي) باغتياله، وعلى الفور قام شرطي آخر (علوي) بإطلاق النار على عبد الرحيم فأرداه قتيلاً، وبذلك طُمست معالم الجريمة ولم تُعرف دوافعها. لكن حزب البعث اعتبر اغتيال المالكي ضربة موجهة له على اعتبار أنه كان صديقاً لهم، كما كان شقيقه رياض عضواً في الحزب، لكن عدنان نفسه لم يكن بعثياً.

وكان ممن شاركوا في عملية الاغتيال ثلاثة من عناصر الشرطة، أحدهم الرقيب محمد مخلوف (شقيق زوجة الرئيس السابق حافظ الأسد وخال الرئيس الحالي بشار، ووالد رجل الأعمال السوري الذائع الصيت رامي مخلوف). ولما كان الثلاثة أعضاء في الحزب القومي السوري الذي كان يسعى لإلحاق سورية بحلف بغداد، فقد اعتُبر الاغتيال جزءاً من محاولة عراقية لقلب نظام الحكم في سورية. كما وجهت التحقيقات أصابع الاتهام إلى زعيم الحزب الذي خلف أنطون سعادة، اللبناني جورج عبد المسيح، لأن حزبه كان قد وجه سابقاً اتهاماً للمالكي بأنه كان وراء تسريح رفيقهم المقدم غسان جديد (الشقيق الأكبر لصلاح جديد، عضو اللجنة الخماسية العسكرية البعثية، والرجل الأول في سورية بين عامي 1966 و1970)، وكان المالكي قد سرّحه فعلاً متهماً إياه بالتعامل مع الأميركيين. وعلى هذا شُنّت حملة تصفيات واسعة ضد الحزب أدت إلى انتهاء دوره ووجوده في سورية، وحُظر الحزب قانونياً، كما حُكم على مخلوف بالسجن المؤبد ولم يُفرج عنه إلا إثر انقلاب البعث عام 1963. وجرى

22- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص141-144.

اغتيال غسان جديد في بيروت. وبذلك تمكن البعثيون من التخلص نهائياً من أكثر منافسيهم خطورة على الساحة السياسية والعقائدية في سورية.

وقد ظهرت لاحقاً نتائج تحقيقات متعددة، نفت ضلوع الحزب في عملية اغتيال المالكي، وعزتها إلى المخابرات المصرية، في إطار الصراع بين العراق من جهة ومصر والسعودية من جهة أخرى. كما أن الحزب نفسه نفى بشدة ضلوعه في العملية واعتبرها ذريعة لتصفيته سياسياً وتنظيمياً. وفي مطلق الأحوال، فقد أدت العملية، بغضّ النظر عن هوية مدبّريها الفعليين، دورها كاملاً، بحيث أطلقت يد البعث في توجيه السياسة السورية، بتعاون مرحلي مع الحزب الشيوعي[23].

لقد كان اغتيال المالكي، وما أعقبه من أحداث، دليلاً لا يرقى إليه الشك، على عمق تورّط الجيش في السياسة السورية، وعمق تورّط الساسة السوريين في الجيش، واعتمادهم عليه وسيلة لتحقيق أهدافهم وغاياتهم. هذا التورّط والاعتماد المتبادلين ظلا يحكمان علاقة الطرفين، إلى أن سنحت الفرصة للقادة العسكريين، الأصغر سناً، للإطاحة بكل السياسيين، وأولهم من فتح لهم باب الحياة العسكرية ومنحهم الغطاء الإيديولوجي الذي كانوا بحاجته كـ(دعوة) كي يُحكموا سيطرتهم على الجيش والسلطة والبلاد، ذلك الغطاء الذي، ما إن استتبت لهم الأمور، حتى تخلوا عنه وطرحوه جانباً.

وفي هذا السياق يعبّر خالد العظم عن هذا الوضع الشاذ والمتأزم ضمن صفوف القوات المسلحة، بقوله:

«غير أن الوجه البرّاق من الزهو والخُيَلاء، كان يرافقه شبح مخيف وكئيب. إذ إن الحسد والغيرة بين الضباط ازدادا بنسبة ازدياد سلطاتهم، فأصبح واحدهم ينوي الشر بزميله وأصبحت هذه الكتلة تتآمر على تلك للإيقاع بها. وبدأ سلاح التسريح من الجيش يتساقط على رؤوس الضباط بالتتابع. فكلما قويت كتلة سلّطت على الأخرى رشّاش الإحالة على التقاعد، هذا إذا ترفّعت عن استعمال سلاح الغدر والقتل والسجن والإبعاد إلى خارج البلاد. وهكذا، فلم تمضِ على الجيش مدة لا تزيد على 12 سنة، حتى أصبح عدد المسرّحين يفوق عدد الضباط العاملين. وإذا نظرنا إلى تلك الطبقة العالية، أي العقداء فما فوق، تبيّن لنا أن الزبدة قد «قُشطت» ولم يبق إلا الضباط الصغار الذين لم يكتسبوا بعد الخبرة لتولّي قيادة الجيش وقطعاته»[24].

23- المرجع نفسه، ص153-155.

24- **مذكرات خالد العظم**، مج 2، ص272.

تجربة ديمقراطية لم يكتب لها الاستمرار (1955-1958)

تتابع تشكيل الحكومات بعد الانتخابات، بغياب حزب الشعب المؤيد للوحدة مع العراق، وبظهور قوي للتيارات المؤيدة للتقارب مع مصر والسعودية، وكان الجيش، ممثلاً برئيس أركانه شوكت شقير، هو الحارس الخفي لهذا التقارب. كما بدأ التقارب مع الاتحاد السوفييتي يأخذ طريقه إلى السياسة السورية، وخاصة في مجال التسليح، بعد أن تجاهلت الحكومات الغربية، أو رفضت، طلبات سورية لإمداد الجيش بالسلاح، وبعد أن وقّع عبد الناصر عقداً لشراء الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا عام 1955.

في هذه الفترة أيضاً بدأت الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، الترويج لمشروع آيزنهاور لملء الفراغ الحاصل في المنطقة بعد خروج البريطانيين والفرنسيين منها، وكانت سورية أول دولة ترفضه، وكذلك حلف بغداد الذي عارضته مصر بشدة، وتبعتها سورية في ذلك.

وفي خضم تلك الفترة الحافلة بالنذر الدولية والإقليمية، وتحديداً في شهر آب 1955 جرت انتخابات رئاسة الجمهورية، وترشّح لها خالد العظم، مدعوماً من البعث والشيوعيين، مقابل شكري القوتلي، المدعوم من المحور المصري ـ السعودي، وتالياً من الجيش السوري، رغم أنه أصدر بياناً في 27 تموز يعلن فيه أنه «ليس للجيش مرشّح للرئاسة».

وقد هاجم الإعلام الغربي العظم ووصفه بأنه إنسان وصولي، ولا همّ له سوى الوصول إلى رئاسة الجمهورية ولو كان ذلك على حساب أن تصبح سورية دولة تابعة للاتحاد السوفييتي[25].

كان احتمال فوز العظم ممكناً، لولا أن كتلة حزب الشعب في البرلمان صوّتت في اللحظة الأخيرة لصالح شكري القوتلي، ففاز الأخير في جلسة الاقتراع الثانية، إذ لم يحصل أي من المرشحين على النصاب الكافي من الأصوات في الجولة الأولى، وقد شكّل هذا التصويت المفاجئ لحزب الشعب دليلاً واضحاً على أن العراق تحالف، هذه المرة، مع مصر والسعودية في إيصال القوتلي إلى سدة الرئاسة الأولى، خوفاً من وقوع سورية تحت الهيمنة السوفييتية فيما لو فاز خالد العظم، هذا التحالف أعطى مؤشراً واضحاً على بدء صعود النفوذ المصري في سورية، برعاية دولية وإقليمية[26].

25- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص156.

26- للاطلاع على تفاصيل وخلفيات المعركة الرئاسية، راجع: **مذكرات خالد العظم**، مج 2، ص443-462.

وفي يوم السادس من شهر أيلول عام 1955 جرت مراسم الاستلام والتسليم بين الرئيس المنتهية ولايته هاشم الأتاسي، والرئيس المنتخب شكري القوتلي. وقد كانت هذه المرة الأولى، والأخيرة، التي جرت فيها مراسم كهذه في سورية، وفي العالم العربي بأكمله، بين رئيس أنهى ولايته الدستورية، دون اغتيال أو اعتقال أو نفي، ورئيس منتخب ديمقراطياً. (انظر وثيقة انتقال السلطات الدستورية في المحلق رقم 1).

ازداد نفوذ البعثيين والشيوعيين بدءاً من عام 1956، وازدادت معها ضغوط البعثيين لإقامة الوحدة مع مصر، التي كانت آنذاك تخوض معركة تأميم قناة السويس، وما تبعها من عدوان إسرائيل وبريطانيا وفرنسا عليها في تشرين الأول 1956، وقد كرّست تلك الحرب ونتائجها عبد الناصر زعيماً عربياً دون منازع، وأسبغت عليه شعبية غير مسبوقة في كل العالم العربي.

في الوقت ذاته أصبحت «الجبهة الوطنية» التي تشكّلت في سورية من البعثيين والشيوعيين وجناح من حزب الشعب، وضمّت إليها لاحقاً خالد العظم، تملك تأثيراً واضحاً في مجريات السياسة السورية. وفي تموز 1957 زار العظم موسكو حيث عقد محادثات منح بموجبها الاتحاد السوفييتي سورية مساعدات تقنية واقتصادية وقروضاً ميّسرة، بهدف بناء سدود ومحطات كهربائية ومصانع للسماد الزراعي، وأدوات تنقيب عن النفط والمعادن، فكانت خطوة كبرى على طريق تطوير البنية التحتية السورية، لكن سعي العظم للتقرب من موسكو لم يلقَ استحسان شركائه البعثيين، الذين بدؤوا يخشون تعاظم النفوذ الشيوعي في سورية، ومن تأثيره في ازدياد قوة حلفائهم الشيوعيين، وبذلك بدأ الانشقاق بينهم وبين شريكيهم في الجبهة، الحزب الشيوعي وخالد العظم، خاصة بعدما عبّر عبد الناصر عن عدم رضاه عن الاتفاقات الاقتصادية بين دمشق وموسكو، وعن «النفوذ الشيوعي المتعاظم في سورية». وبدأ البعث حملة صامتة أطلق فيها شكوكه تجاه النوايا السوفييتية معتبراً أن هدف العون الروسي هو تحويل سورية إلى جمهورية سوفييتية، وألقى اللوم في ذلك على حليفيه السابقين: الحزب الشيوعي وخالد العظم[27].

وبعد انفراط عقد الجبهة الوطنية، هرع البعثيون إلى تحقيق الوحدة مع مصر لوقف النفوذ المتزايد للشيوعيين وحليفهم خالد العظم، ظناً منهم أنهم سيكونون القوة الرئيسية وراء جمال عبد الناصر. لكن مشكلتهم أن تحقيق الوحدة عبر القنوات الديمقراطية لم يكن ممكناً، فطلب وزير الخارجية صلاح الدين البيطار من ضباط البعث وأنصار الحزب في الجيش أن

27- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص166-167.

يأخذوا الأمر على عاتقهم، فقام وفد عسكري مؤلّف من 14 ضابطاً برئاسة رئيس الأركان عفيف البزري بزيارة سرية للقاهرة يوم 12 كانون الثاني 1958، حيث التقوا عبد الناصر تحت عنوان توحيد القيادتين العسكريتين، لكنهم دفعوا باتجاه وحدة سياسية اندماجية، كانوا قد أعدّوا قبل سفرهم إلى القاهرة مذكرة تتضمن تفاصيلها، وقد تمّ ذلك دون استشارة الحكومة السورية أو طلب الإذن منها[28]. ثم وجّه الوفد بعد عودته إلى دمشق تحذيراً مبطناً للحكومة بالقبول بما يقوم به، وإذعاناً منها قامت بإيفاد صلاح البيطار لمساءلة عبد الناصر عن وجهة نظره في موضوع الوحدة، دون منح البيطار صلاحية التفاوض. لكن البيطار استكمل ما بدأه الوفد العسكري من ضغط على عبد الناصر للقبول بوحدة اندماجية فورية، الأمر الذي مكّن عبد الناصر من وضع شروطه الشهيرة: حلّ الأحزاب في سورية ومنع النشاط السياسي داخل القوات المسلحة. فعارض خالد العظم الشروط المصرية واقترح على مجلس الوزراء استشارة البرلمان والحصول على موافقته، لكن قيادة البعث تجاهلت مقترحات العظم، كما تجنّبت استشارة أعضاء البعث وفروعه حول حلّ الحزب، ومارست كل الضغوط، العلنية والسرية، حتى أجبرت الحكومة، مستعينة بثقلها العسكري، على قبول شروط عبد الناصر دون أية استشارات. وسرعان ما أعلن الرئيسان، القوتلي وعبد الناصر ولادة الجمهورية العربية المتحدة من شرفة قصر عابدين في القاهرة يوم 1 شباط 1958، وبعد خمسة أيام أقرّ برلمانا البلدين الوحدة، وجرى استفتاء صوري في كلا البلدين، يوم 21 شباط على الوحدة الاندماجية، وعلى عبد الناصر رئيساً للجمهورية الوليدة، وغني عن القول أن نسبة الموافقين على بندي الاستفتاء كانت 99.9%، وقد أضحت هذه النتيجة الرقم الكلاسيكي المعتمد في كل الاستفتاءات التي جرت بعدها.

وكانت حجة البعث في كل ما قام به هي أن الوحدة كانت هي الرد الوحيد الممكن على «مخطط» شيوعي لاستلام الحكم في سورية، بعدما أصبح خالد العظم (المليونير، وأهم واضعي أسس الاقتصاد الليبرالي الحر في سورية في ما بعد الاستقلال، ونجل محمد فوزي باشا وزير الأوقاف السابق في اسطنبول، وأغنى رجل بدمشق في مطلع القرن العشرين، وسليل طبقة المُلّاك البيروقراطيين الغائبين)، نائباً لرئيس الوزراء[29].

28- للاطلاع على نص مذكرة الضباط، التي سلّمها أمين النفوري للحكومة في اليوم التالي لمغادرة الوفد العسكري إلى القاهرة، راجع: **مذكرات خالد العظم**، مج 3، ص133-135.

29- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص171-174.

سورية.. إقليماً شمالياً في دولة الوحدة

كانت الضحية الأولى لقيام الوحدة مع مصر هي الديمقراطية السورية الناشئة، فقد أضحت سورية تُحكم وفقاً للدستور المعمول به في مصر منذ عام 1954، هذا الدستور وضعته قيادة الضباط الأحرار التي استولت على السلطة بانقلاب عسكري عام 1952.

إذ رغم الانقلابات المتكررة، والفوضى التي كانت تعمّ سورية بسببها، فقد كان الرأي العام السوري يتوقع بعد كل انقلاب أن تعود دولة المؤسسات. إلا أن الوحدة مع مصر قضت نهائياً على الديمقراطية السورية، ولم تعد سورية إليها أبداً بعد ذلك، ما عدا فترة انتقالية قصيرة جداً، تخلصت فيها سورية من دكتاتورية عبد الناصر، لكنها كانت فترة انتقالية وتمهيدية لبدء دكتاتورية العسكر تحت ستار إيديولوجية البعث، التي ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا.

وعلى العموم، لم تنزعج واشنطن مطلقاً من قيام الوحدة، لأنها أتت بعد سلسلة تفاهمات تمّت بين أميركا ومصر على ضرورة «مواجهة الخطر الشيوعي في سورية»، فتراجعت أميركا بعد ذلك عن التدخل في سياسة سورية الداخلية، وأوكلت إلى عبد الناصر مهمة «تخليصها» من الخطر الشيوعي وضبط حكومتها. وكان ذلك هو السبب الفعلي وراء تمكّن مجموعة صغيرة من القادة العسكريين الموالين لحزب البعث، من تحقيق الوحدة خلال عدة أيام. وقد تمّ لواشنطن ما أرادت، فقد شنّ حكم الوحدة حملة شعواء على الحزب الشيوعي السوري وجرت ملاحقة أعضائه واعتقالهم، كما تمّت تصفية العديد من قيادات الحزب، وبذلك كُسر عمود الحزب الفقري في سورية، ما عدا أمينه العام خالد بكداش الذي كان قد فرّ خارج البلاد عشية الوحدة.

أما الموقف السوفييتي فقد كان سلبياً من الوحدة ومن انهيار «الجبهة الوطنية» التي كان يدعمها. لكن لا موسكو، ولا الحزب الشيوعي السوري، عارضاها علناً بسبب الدعم الشعبي العارم لعبد الناصر ولقيام الجمهورية العربية المتحدة، أما التعليق الوحيد للشيوعيين السوريين، ولخالد العظم، فكان في الإعراب عن تفضيلهم لوحدة فيدرالية عوضاً عن اندماجية. وكان خالد بكداش، الذي غادر سورية قبل تصويت البرلمان بالموافقة على الوحدة، قد رفض حلّ الحزب الشيوعي امتثالاً لشروط عبد الناصر.

على صعيد آخر، كان البعثيون واثقين من أنهم سيهيمنون على دولة الوحدة بفضل عقيدة حزبهم وتنظيمه، وأن عبد الناصر، بضحالته الفكرية، سيصبح تلميذاً لميشيل عفلق. وعندما سأل الكاتب البريطاني مايكل آدامز قادة البعث لماذا أسرعوا في تسليم استقلال سورية

وسيادتها لمصر على طبق من ذهب، أجابوا: «لا تقلق... فخلال عام سنذير نحن الجمهورية العربية المتحدة». وبلغت الثقة بهم حداً أن الضابط البعثي مصطفى حمدون رفع إلى عبد الناصر قائمة كاملة ومفصّلة بأسماء الضباط البعثيين في الجيش السوري مع عناوينهم لكي يعتمد عليهم، لكن عبد الناصر استعمل هذه اللائحة لاحقاً في تطهير الجيش منهم، سواء بإعفائهم من الخدمة، وذلك بنقل القسم الأكبر من ذوي الرتب العالية إلى السلك الدبلوماسي أو إلى وظائف في دولة الوحدة، أو بإبعادهم من سورية إلى مصر دون تسليمهم أية مسؤوليات. كذلك أزاح عفيف البزري عن قيادة الجيش الأول وعيّن بدلاً منه الضابط المطواع جمال فيصل، وتم أيضاً تطهير الجيش السوري من الضباط الشيوعيين.

«جائزة الترضية» الوحيدة للبعثيين كانت في تعيين أكرم الحوراني، ومعه صبري العسلي، نائبين لرئيس الجمهورية، وصلاح الدين البيطار وزيراً دون حقيبة، وكان على الثلاثة الانتقال إلى القاهرة لاستلام مناصبهم، مما جعل الأمر يبدو كأنه إبعاد لهم عن سورية، خاصة أن عبد الناصر لم يوكل لهم أي صلاحيات ذات شأن، عدا بعض المهمات البروتوكولية[30]، في الوقت الذي اعتمد فيه لحكم سورية، على رجل المكتب الثاني «المخابرات العسكرية» عبد الحميد السراج، وفي فترات أخرى على المشير عبد الحكيم عامر.

بدأ الحوراني يدرك حجم خسارته من عملية الوحدة، فبعد أن كان في السنوات العشر الماضية الرجل الأول في سورية، وصاحب النفوذ الأكبر في القوات المسلحة، ومحرّك الانقلابات والحكومات، وبطل الفلاحين وحبيب الجماهير، ومناصر الجيل السوري الجديد؛ أصبح في دولة الوحدة موظفاً لدى عبد الناصر في القاهرة، رغم لقب «نائب الرئيس». ولذلك بدأ في الهجوم على عبد الناصر مستخدماً، كعادة البعثيين دائماً، الوسيلة الأكثر رواجاً، وهي القضية الفلسطينية، فاتهمه بأنه كان يسعى لمصالحة العدو الصهيوني وليس لتحرير فلسطين، وأنه استخدم الوحدة مع سورية لهدف تعزيز الأمن المصري مقابل الاعتراف بوجود إسرائيل «مغفلاً واقع أن جوهر الصراع بين الأمة العربية والصهيونية هو صراع وجود»[31].

كما كان الجيش السوري ثاني الخاسرين من عملية الوحدة، فبالرغم من أن الدور الأهم في صنع الوحدة كان لكبار الضباط السوريين، عبر العملية شبه الانقلابية التي قاموا بها، كما ورد تفصيلها سابقاً، إلا أنهم كانوا من أوائل الذين دفعوا ثمن قيامها، فقد كسر المصريون

30-المرجع نفسه، ص175-179.

31-المرجع نفسه، ص189-190.

مراكز القوى في صفوف الجيش السوري، وشنّوا حملة تطهير طالت الشيوعيين، واليساريين والتقدميين، والفئات الموالية للحوراني وعفلق، دون القيام بأي مشاورات مع السياسيين والعسكريين السوريين، لكن المصريين قدّموا لهم، كرشوة مالية، تعويضات نهاية خدمة فاقت كثيراً اللوائح المعمول بها، وقد شكّلت تلك التعويضات عبئاً كبيراً على خزينة الدولة بسبب العدد الكبير من المسرّحين الذي وصل إلى 4800 ضابط، أي نصف ضباط الجيش السوري، وتمّ تعويضهم بضباط مصريين ذوي كفاءات منخفضة[32].

على أن الحدث الأبرز الذي حصل خلال فترة الوحدة، وقد تمّ بسرية فائقة ولم يعلم به أحد سوى صانعيه، هو قيام خمسة من صغار الضباط السوريين المحسوبين على حزب البعث، من الذين أوفدوا إلى مصر، بتشكيل لجنة عسكرية سرية في القاهرة عام 1959 وهم، حسب تسلسل رتبهم العسكرية: المقدم محمد عمران (علوي)، والرائد صلاح جديد (علوي)، والرائد أحمد الأمير (إسماعيلي)، والنقيب حافظ الأسد (علوي)، والنقيب عبد الكريم الجندي (إسماعيلي). وقد أخذ هؤلاء الضباط الخمسة على عاتقهم التصدي لمهمة إعادة تنظيم حزب البعث داخل القوات المسلحة السورية، دون موافقة قيادة الحزب، بل دون علمها. كما لم يتم تكليفهم بهذا العمل من أية مؤسسة حزبية أعلى أو أدنى، ولم يكونوا أصحاب الرتب العسكرية الأعلى بين الحزبيين في الجيش، ولا حتى بين الحزبيين من الضباط السوريين الموجودين في مصر. وقد سمّوا لجنتهم السرية هذه «اللجنة العسكرية الحزبية»، واشتهرت بعد انكشاف أمرها باسم «اللجنة العسكرية الخماسية».

كانت هذه اللجنة النواة لما سُمّي فيما بعد «تنظيم الضباط الأحرار» الذي أعدّ لانقلاب 8 آذار عام 1963، ولما سُمّي صبيحة الثامن من آذار «مجلس قيادة الثورة». لكن أعضاء هذه اللجنة الخمسة ظلوا هم المسؤولين الرئيسيين عن القيادة والتخطيط في كل من التنظيم والمجلس المذكورين.

وكما يقول محمد حيدر (علوي)، أحد المقربين من حافظ الأسد، وعضو القيادة القطرية المؤقتة التي شكّلها الأخير عقب نجاح حركته التصحيحية في 16 تشرين الثاني 1970، ثم أصبح لاحقاً نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، في كتابه اليتيم «البعث والبينونة الكبرى»:

«بقي أفراد هذه اللجنة مجتمعين ومتفرقين، مختلفين ومتفقين، عموداً فقرياً لنظام

32- المرجع نفسه، ص191-193.

الحكم الذي قام في سورية على أنقاض ما كان يسمى حكم الانفصال. وهؤلاء الخمسة في اجتماعهم وتفرّقهم وفي اتفاقهم واختلافهم يتحمّلون قدراً كبيراً من المسؤولية التاريخية عن كل ما حصل في سورية وفي حزب البعث العربي الاشتراكي خلال هذه المرحلة من حياة القطر السوري، كما يتحمّلون قسطاً كبيراً من مسؤولية ما حصل في الوطن العربي كله»[33].

الاقتصاد السوري خلال فترة الوحدة

عدم الاستقرار السياسي الذي طبع السنوات السابقة للوحدة مع مصر، لم ينعكس سلباً على الاقتصاد السوري. فالدورات المتتابعة من انقلابٍ عسكريّ... ثم عودة إلى نظامٍ ديمقراطي، لم تلقِ بظلالها على الاقتصاد، فاستمرت دورته الاعتيادية، بل ازداد النمو الاقتصادي، وتوسع الاستثمار في قطاعات البنية التحتية، والزراعة والصناعة، والتجارة والمصارف، لأن أياً من الحكومات العسكرية المتعاقبة لم يكن في برنامجها طرح أي بديل اقتصادي، ولا حتى أبدت اهتماماً يذكر باقتصاد البلاد، فقد كان همّها الرئيسي محاولة ربط البلاد، أو تفادي ربطها، بأحد الأحلاف السياسية التي كانت تسعى لضمّ سورية إليها، كما كانت كل دول تلك الأحلاف والمشاريع ذات نموذج اقتصادي واحد: لقد كانت كلها تتبع نموذج الاقتصاد الحر. وإضافة إلى ذلك، كان رجال الأعمال والاقتصاديون، والمجتمع السوري ككل، على تمام القناعة بأنه، في كل مرة يحدث فيها انقلاب عسكري، فسوف يعود النظام الديمقراطي سريعاً للحكم، ولن يحدث تبدّل أساسي.

نقطة أخيرة في هذا السياق: لم يكن قد بدأ عند صنّاع الانقلابات بعد، وعند الجيش ككل، طموح في التسلط على اقتصاد البلاد، فقد كانت تكفيهم دخولهم وامتيازاتهم التي يحصلون عليها من مؤسستهم أو من أطراف داخلية وخارجية.

لكن عهد الوحدة كان شيئاً آخر، فقد امتد تأثير الأخطاء والسلبيات والقرارات الخاطئة إلى سائر قطاعات الاقتصاد السوري، وأثّر سلباً على السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية. كما تفاقمت الأمور عندما حاولت الدولة فرض الاشتراكية عبر قوانين الإصلاح الزراعي، ولاحقاً مراسيم التأميم التي صدرت قرب نهاية عهد الوحدة.

33- المحامي محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، الطبعة الأولى 1998، ص127-128.

ففي شهر أيلول 1958 صدرت قوانين الإصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية في الإقليم السوري، تلك القوانين التي كان حزب البعث قد أعدّ مشاريعها في وقت سابق. وقد أعطى التطبيق الخاطئ والمتسرع لهذه القوانين نتائج عكسية، لأن الدولة باعت الأرض بسعر منخفض للفلاح على أن يقسّط المبلغ خلال 40 عاماً، وبعد ذلك يتسلّم الفلاح صك التمليك. لكن معظم الفلاحين كانوا في وضع مزرٍ وغير قادرين على تسديد قسط الأرض على ضآلته، أو على شراء الأسمدة والبذار والمعدّات اللازمة للزراعة، خاصة بعد أن دخلت سورية عصر المكننة الزراعية كما أسلفنا، فكانت النتيجة أن استسلم كثيرون منهم لمشيئة المُلّاك السابقين لتأمين معيشتهم، وظلوا بالتالي على العلاقة ذاتها مع المالك التي كانت قبل صدور القوانين.

كما تقلص إنتاج التعاونيات الزراعية الكبرى، التي نشأت بمساهمات من تجار ومالكي أراضٍ في منطقة الجزيرة، من القمح والقطن الذي كان ميزان التجارة السوري يعتمد عليه بشكل كبير.

وكانت الدولة السورية، وبجهود خالد العظم قبل الوحدة، قد ارتبطت بعقود لاستصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات وتوفير مياه الريّ، كما كانت قد وقّعت معاهدات اقتصادية هامة مع الاتحاد السوفييتي عام 1957، كان منها تنفيذ مشروع الغاب وبناء السدود على نهر الفرات، لكن دولة الوحدة لم تتحمس للعمل مع السوفييت، رغم مباشرة العمل في مشروع الغاب. وقد أُلغي الاتفاق مع السوفييت لتنفيذ سد الفرات ووُقّع عقد جديد مع ألمانيا الغربية، لكن حدوث الانفصال عطّل الاتفاق مع الألمان.

كما برزت في هذا الخصوص مسألة حساسة جداً بين السوريين والمصريين، فقد كان السوريون قلقون من أن مصر تسعى إلى تنفيذ السد ومشاريع الريّ وإصلاح الأراضي في منطقة الجزيرة بغية توطين مليوني فلاح مصري في تلك المنطقة الغنية، والقليلة السكان في سورية، وقد عززت هذه المخاوف عند السوريين دراسة نشرت في مجلة «بنك مصر» في آذار 1958، خلصت إلى أن ميزات سورية هي التخصص في الزراعة وميزات مصر هي التخصص في الصناعة، وأن انتقال الفلاحين من مصر إلى سورية سيخفف الضغط السكاني عن مصر ويكفل الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية في سورية، ما يوفّر أمناً غذائياً لكامل الجمهورية العربية المتحدة. فأقلقت هذه الأفكار رجال الأعمال السوريين وخاصة الصناعيين الذين رأوا أن نصيحة بنك مصر تهدف إلى أن تغدو سورية دولة زراعية فقط، وفي هذا إجحاف كبير بسورية وبقدراتها الصناعية التي كانت تزداد توسعاً ورسوخاً.

أما في مصر فقد رحّب رجال الأعمال المصريون وخبراء الاقتصاد فيها بتحويل سورية إلى بلد زراعي، وسوق للسلع المصرية.

لقد كان التشخيص المصري لاقتصاد دولة الوحدة على درجة كبيرة من السطحية، وانطلق من عدم إدراك تام بأن فرص التكامل بين البلدين كانت شبه معدومة، لأن الاقتصاد المصري كان مركزياً ويتطور باتجاه خاص به، فيما كان الاقتصاد السوري يشبه كثيراً اقتصاد لبنان من حيث انتشار المبادرات الفردية والنمط الليبرالي وسطوة رجال الأعمال.

وقد أدى كذلك دخول مصر على خط علاقة سورية مع محيطها الجغرافي (الأردن والجزيرة العربية والعراق) الذي كانت ترتبط سورية بعلاقات اقتصادية تاريخية معه، تحت ضغط الحرب الباردة التي كانت قائمة بين عبد الناصر وهذا المحيط، إلى تدهور البنية الاقتصادية السورية. فقد تراجعت الصادرات السورية إلى العراق والأردن والسعودية والكويت بنسبة 48% عام 1961، مقارنة بعام 1956.

لكل هذه الأسباب، وفوقها محاولات المصرف المركزي المصري سحب احتياطيات الذهب والعملات الصعبة من المصرف المركزي السوري، والعمل على توحيد العملة بين الجنيه المصري الضعيف والليرة السورية القوية (عبر مشروع قرار بتوحيد المصرفين)، بدأ عدد كبير من رجال الأعمال السوريين بتهريب أموالهم ورساميلهم، وأنفسهم أيضاً، إلى خارج البلاد، وازداد معدل تهريب الأموال والرساميل إثر صدور القوانين الاشتراكية عام 1961، وقد غادر معظمهم إلى لبنان وسويسرا، ودول أخرى، حيث افتتحوا هناك شركات ومصانع ومصارف، وأسسوا بالتالي لحياة جديدة لهم خارج وطنهم الأم.

لقد كان لقوانين التأميم التي صدرت في تموز عام 1961، تأثير بالغ السوء، وكانت أحد أكبر أخطاء القيادة المصرية في تعاملها مع سورية. فقد تضمنت تأميماً كاملاً للمصارف وشركات التأمين وتأميماً جزئياً لـ 24 مصنعاً، مع تطبيق نظام ضرائبي تصاعدي ووضع سقف لرواتب رؤساء الشركات ومديريها، وتخصيص نسبة 25% من أرباح تلك الشركات لتوزيعها على العمال، ومنح العمال مقاعد في مجالس إدارتها كشركاء في الإنتاج، وبذلك عززت دور الدولة في الاقتصاد، وغيّرت طبيعة الاقتصاد السوري إلى الأبد. وقد أصدرت دولة الوحدة هذه القوانين والمراسيم في سورية ومصر في وقت متزامن، لكن فاتها أن معظم أصحاب الشركات المؤممة في مصر كانوا أجانب لا يحملون الجنسية المصرية (لبنانيين وأوروبيين وجنسيات أخرى). أما في سورية فقد تأذى 17,000 صاحب عمل سوري من أبناء البلاد، عمل

معظمهم منذ مرحلة الانتداب الفرنسي، بدأب وروح وطنية، على خلق رأسمال وطني ضروري لنهضة البلاد، لدرجة أن البعض لم يكن يسعى لربح شخصي من وراء عمله (كشركة الإسمنت الوطنية ومؤسسة مياه عين الفيجة والشركة الوطنية لحفظ الفواكه)[34].

وراكمت دولة الوحدة أخطاءها بتعيين عسكريين، مبعدين عن الجيش لأسباب سياسية، في مناصب إدارية في الشركات والمصانع السورية، دون أن تكون لهم أية خبرة أو معرفة بشؤون الصناعة والعمل التجاري والاقتصادي، فتدهورت الثقة بهذه الشركات وتراجع معدل الاستثمار وزادت معدلات الإفلاس، وتوقف العمل في 33 مشروعاً اقتصادياً قيد التنفيذ، كانت ستوفر 20,000 فرصة عمل جديدة، خوفاً من تأميمها إن أُنجزت.

وقد طال الضرر الطبقة العاملة نفسها، التي صدرت هذه القوانين لصالحها، فقد رأت في هذه المراسيم محاولة لمنعها من العمل المطلبي المباشر الذي تمكّنت من الحصول عليه قبل الوحدة، بما في ذلك حق الانتظام في نقابات، والحد الأدنى للأجور، وحق الإضراب (الذي مُنع أيضاً)، فجاءت هذه المراسيم لتقول لهم إن مشاكلهم لا يمكن حلّها إلا من فوق، دون أن يحق لهم المطالبة بها. وقد ساهم حزب البعث، الذي كانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من حصته، في قمع الحركة العمالية والسيطرة عليها، فقد شنّت الوزارة حملة ضد النقابات والتنظيمات العمالية التي لا توالي البعث، وألغت ترخيص اتحادين عماليين لشبهة وقوعهما تحت نفوذ شيوعي، كما تدخلت الوزارة في انتخابات النقابات، أو دعت إلى انتخابات عمالية، عندما لم يرق لها الذين فازوا عبر الانتخاب، وكانت المهزلة الكبرى في انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد العمالي العام في أيلول 1958، التي خاضها البعث ضد لائحة مستقلة، ورغم منع البعث 36 نقابة غير بعثية من التصويت، فازت لائحة الحزب بفارق 24 صوتاً فقط. واستغل البعث حركة التأميمات وازدياد حجم القطاع العام لتنظيم الموظفين في نقابات تتبع له، وعلى هذا، ففي أوائل الستينيات كان في سورية اتحاد عمالي واحد، اختار عدد من النقابات عدم الانضواء في عضويته[35].

ويعلّق خالد العظم في مذكراته على تلك الأحداث بقوله:

«لقد رافقت الحوراني منذ 1954 حتى أواخر 1957 ولم أمكّنه من تحقيق أية نزوة من نزواته الخطيرة. فهو لم يستطع تنفيذ أي بند من بنود سياسته إلا في عهد الوحدة عامي

34-للاطلاع على تفاصيل قرارات التأميم التي صدرت عام 1961، راجع: **مذكرات أكرم الحوراني**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة 2000، مج 4، ص2894-2897.

35- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص171-174.

كان هذا الانقلاب الأول في سورية الذي لم يخطِّط له، ولا شارك فيه أكرم الحوراني، لكنه أقرّ في مذكراته أنه كان على علم مسبق به، فهو يقول فيها:

«وهنا لا بدّ لي من الإشارة إلى هذه الواقعة التي حدثت معي في شهر آب 1961: لقد أخبرني السيد مازن الصبان بواسطة شقيقته أن المحامي محمد الجيرودي يريد الاجتماع بي لأمر هام، وعندما اجتمعت به عرّفني بنفسه وقال إنه مرسل من قبل الضباط الدمشقيين الذين يزمعون القيام بحركة ضد نظام عبد الناصر... كما قال إن الضباط يريدون أن أساعدهم، ولما سألته عمن أرسله من هؤلاء الضباط؟ ذكر لي اسم منيب الهندي، ولكني لم أكن أعرفه كما لم أكن أعرف أي اسم من أسماء الانقلابيين التي عرفت بعد 28 أيلول. لقد اعتذرت لمحمد الجيرودي عن تقديم أي مساعدة، وكان موقفي منسجماً مع القرار الذي اتخذناه خلال الاجتماعات السرية التي تمّت بعد الاستقالة لإعادة تنظيم الحزب، وهو ألا نشترك بأي عملية ضد الوحدة بالرغم من أنها أُفرغت من محتواها القومي والديمقراطي»[38].

لقد كان انقلاب الثامن والعشرين من أيلول انقلاباً «بورجوازياً» بامتياز، بل إن البعض ذهب إلى تسميته بالانقلاب «الدمشقي»، بعد أن جرى في عهد الوحدة تصفية كل الضباط الكبار الموالين لحزب البعث العربي الاشتراكي وللحزب الشيوعي. لكن سلطة الوحدة لم تقم بتصفية تلك المجموعة من الضباط لعدم انتمائهم إلى أية أحزاب، كما لم يُعرف عنهم وجود أية ميول سياسية لديهم، ولا حتى ميولٍ دينية، إذ باستثناء عبد الكريم النحلاوي وموفق عصاصة وحيدر الكزبري وقلّة من الضباط، كانت بقية قادة الانفصال من الأقليات: فعبد الكريم زهر الدين كان درزياً متزوجاً من سيدة مسيحية، عمّد زواجه وأولاده في الكنيسة، وكمال نامق وعوّاد باغ كانا شركسيين، وباسيل وفيليب صوايا ووديع مقعبري وألبير عرنوق وميخائيل ورد ولويس دكر وفؤاد قربة كانوا مسيحيين[39].

بدأت مصر في شنّ حرب إعلامية شرسة ضد الحركة العسكرية التي قام بها «رجعيون وعملاء للاستعمار ضد العروبة والاشتراكية، وأن مصر لن تسمح لأقلية من الإقطاعيين والرجعيين الذين قاموا بحركتهم ضد إرادة الشعب السوري وضد الثورة العربية ومبادئ الاشتراكية بالنجاح». لكن أحداً لم يفهم سر موقف عبد الناصر من الانقلاب، فقد كان قادراً

38- مذكرات أكرم الحوراني، مج 4، ص2903.

39- كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص209.

على ممارسة صلاحياته للدفاع عن وحدة البلاد واستقرارها، وعلى فرض سلطته في دمشق متحصناً بالشرعية، فلماذا تراجع أمام الحركة بسهولة لافتة للنظر، ثم بدأ يهاجمها لاحقاً، ثم بدأ يستخدم كل أوراقه داخل سورية، من عملاء ومخبرين وجواسيس، ومواطنين آمنوا فعلاً به وبالوحدة وحزنوا أشد الحزن لوقوع الانفصال؟

لقد كان صحيحاً ما قاله عبد الناصر من أن الانقلابيين مرتبطين بأنظمة معادية للجمهورية العربية المتحدة، ذلك أن النحلاوي وحيدر الكزبري (ابن عم مأمون) كانا مدعومين من قبل الأردن والسعودية، اللتين سهلتا العملية الانقلابية، وأن الانقلابيين سمحوا لعناصر محافظة في سورية باستلام المناصب في السلطة التي تأسست عقب الانفصال، لكن، والحق يقال، ألم يقم نظام الوحدة بالشيء ذاته، بقمعه وتصفيته لكل العناصر اليسارية والتقدمية، سواء في الجيش أم الصحافة، ودور النشر والمدارس والجامعات، وعطّل الحياة البرلمانية في البلاد، فانبثق الانقلابيون من القوى التي لم تطلها إجراءات التصفية والقمع؟

بعد نجاح العملية الانقلابية، شُكّلت حكومة مؤقتة، برئاسة مأمون الكزبري (حليف الشيشكلي سابقاً وأمين الاتحاد القومي في سورية أثناء الوحدة) وضمّت حكومته أعضاء من حزب الشعب والحزب الوطني ومن رجال أعمال ومحامين ومستقلين. وكان هدفها التحضير لانتخابات برلمانية، وإنهاء حالة الطوارئ، وإطلاق حرية الصحافة وضمان حقوق العمال والفلاحين، وادّعى قادة الانقلاب بأنهم لن يتدخلوا في شؤون الحكم، لكنهم شكّلوا «مجلساً للأمن القومي» مؤلّفاً من رئيس يعاونه قائد الجيش وخمسة وزراء لمراقبة الحكم، فكان هذا المجلس هو الحاكم الفعلي.

أُعلن عن إجراء انتخابات في تشرين الثاني ليقوم برلمان جديد بانتخاب رئيس للجمهورية ويضع دستوراً جديداً، وجرت الانتخابات في ظل قانون الطوارئ الذي لم يُرفع، ففاز أكرم الحوراني، الذي كان على قطيعة مع القيادة البعثية، فوزاً باهراً، هو وقائمته المؤلفة من 15 نائباً، كما حظي خالد العظم بأعلى نسبة من الأصوات في سورية. وحصل حزب الشعب على 33 مقعداً، والحزب الوطني على 21 مقعداً، والإخوان المسلمون على 10 مقاعد، وذهب 62 مقعداً إلى مستقلين. لكن صلاح الدين البيطار ومعه بضعة مرشحين بعثيين فشلوا في الفوز بمقاعد، لذلك قرر البعث العمل السري ضد نظام الحكم[40].

انتُخب مأمون الكزبري رئيساً لمجلس النواب، وناظم القدسي رئيساً للجمهورية، بعد

40-المرجع نفسه، ص209-213.

منافسة بينه وبين خالد العظم، الذي اضطر لسحب ترشيحه خلال جلسة الانتخاب، نتيجة ضغوط الجيش، ومن ورائه الأميركيين، الراغبين في تولية القدسي، لأسباب عديدة أوردها العظم في مذكراته[41]. كما تمّ تكليف معروف الدواليبي برئاسة الحكومة.

ورث نظام الانفصال اقتصاداً متدهوراً، ذلك أن الهيكلية الاقتصادية السورية أصيبت بضربات موجعة خلال سنوات الوحدة، عوّقت نموها وتطورها، ولذلك باتت الدولة عاجزة عن القيام بدور فعّال لإنعاش الاقتصاد. ولم يتمكن النظام الجديد من جذب الاستثمارات، خاصة أن أصحاب الرساميل ورجال الأعمال الذين غادروا البلاد أثناء سنوات الوحدة، وجدوا فرصاً ومجالات جديدة، خاصة من غادر منهم إلى لبنان، فقد أصيبوا بـ«بالمرض اللبناني» وباتوا يفضّلون الربح السريع عبر حسابات المصارف والعمليات العقارية والمضاربات والعمليات الخارجية، بدل الاستثمار في القطاعات المنتجة في بلادهم، كما باتوا لا يطيقون أي قيود أو إجراءات حكومية، وإضافة إلى ذلك، تبخّرت ثقتهم في بلدهم بسبب الحرب الإعلامية المصرية على سورية وعمليات التخريب التي كانت تتعرض لها البلاد، وجو عدم الاستقرار الذي ساد كل الفترة الانفصالية.

اتجهت الحكومة في اتجاه التخفيف من الإجراءات الاشتراكية التي أقرّها عبد الناصر من إصلاح زراعي وتأميمات، كما رفعت، جزئياً، قوانين التأميم عن المصارف، لكنها واجهت معارضة قوية في البرلمان حول السماح بعودة تأسيس مصارف أجنبية.

بدأت علاقات سورية مع جيرانها وتجارتها معها تتحسن تدريجياً، خاصة مع عراق عبد الكريم قاسم، الذي كان يخوض هو الآخر حرباً باردة مع عبد الناصر، الأمر الذي أثار حفيظة المصريين، خاصة بعد لقاء جمع ناظم القدسي بعبد الكريم قاسم على الحدود بين البلدين في آذار 1962 (لقاء الرطبة).

لكن كان هناك تحدٍّ آخر واجهته الحكومة، هو الضغط الشديد الذي مارسه كل من أكرم الحوراني وخالد العظم في البرلمان حول إلغاء العمل بقانون الطوارئ وضوابط الحريات المدنية، والوقوف بوجه سيطرة العسكر على البلاد عبر مجلس الأمن القومي. ولقيت حملة الرجلين تجاوباً من الأغلبية البرلمانية، فاستقالت حكومة الدواليبي[42].

وكانت البلاد، بما فيها الطبقة السياسية والعسكر، منقسمة حول ثلاثة خيارات أساسية،

41- للاطلاع على مجمل الأسباب التي اضطرت خالد العظم لسحب ترشيحه، راجع مذكراته، مج 3، ص223-228.

42- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص213-216.

ففريق كان يؤيد عودة الوحدة الاندماجية مع مصر فوراً، وفريق يطالب باتحاد فيدرالي، وثالث يرفض أي نوع من الوحدة، ويدعم استقلال سورية الكامل، ولذلك ذهبت عدة وفود من الجيش ومن السياسيين إلى مصر، بصورة سرية، وكل منها بصورة منفصلة عن الأخرى، لاستعطاف عبد الناصر وطلب السماح منه، ولعرض أشكال مختلفة من الوحدة والاتحاد مع مصر، لكنه كان يقابلها جميعاً باستخفاف ويرد عليهم بالقول بأنه لن يتباحث إلا مع حكومة شرعية منتخبة من الشعب[43].

عندما شعر العسكريون بانفلات الوضع من بين أيديهم، وبعد استقالة حكومة الدواليبي بثلاثة أيام، قاموا يوم 28 آذار 1962 بانقلابهم الثاني، بإصدار البيان رقم 26 (كان آخر بيان عسكري صدر عن حركة 28 أيلول هو البيان رقم 25)، الأمر الذي حاولوا من خلاله الإيحاء بأن هذه الحركة ليست انقلاباً جديداً، وإنما هي تتمة لانقلاب 28 أيلول[44]. لكن هدفهم الحقيقي كان منع عودة الديمقراطية، كما ادّعوا بأنهم يريدون إصلاح ما أفسده «التقليديون» بسياساتهم الرجعية وأنهم سيعملون على إعادة الاعتبار للإصلاح الزراعي وقوانين التأميم، ومراجعة مسألة الوحدة مع مصر.

قام الانقلابيون باعتقال رئيس الجمهورية والنواب والوزراء، الأمر الذي أوصلهم إلى طريق مسدود، إذ لم يكن بمقدورهم إحداث التغييرات التي وعدوا بها دون سلطة سياسية، إضافة إلى أنهم لم يحظوا بأي دعم من رجال السياسة أو في صفوف الجيش، كما لم يتمكنوا من منع التظاهرات الشعبية العارمة في المحافظات والمدن، المطالبة بعودة الحكومة المدنية. وبعد سلسلة من أحداث متلاحقة، منها قيام تمرد عسكري بين بعض القطعات خارج دمشق، خاصة في حلب، أعقبه تمرد آخر في حمص، ما أجبر القيادة في دمشق على إرسال لجنة من الضباط إلى بعض المدن السورية لاستطلاع آراء الجيش في مختلف القطعات وتسوية الخلافات، وعلى إثر ذلك عُقد مؤتمر في حمص تقرر فيه بالإجماع إقصاء المتسلطين على الجيش (النحلاوي وزمرته)، على أن يغادروا البلاد في اليوم التالي قبل الخامسة مساء، ورفض إعادة الوحدة مع مصر فوراً، والموافقة على تحقيق وحدة مشروطة ومدروسة، على أن يستفتى بها الشعب، والعفو عن الذين اشتركوا في التمرد والعصيان. وقرر الضباط أنهم «ليسوا أوصياء على الشعب»!... وكان هناك مطلب لم يذكره الحوراني في مذكراته، وهو الإصرار على أن يتولّى بشير العظمة رئاسة الحكومة الجديدة، مع أن العظمة أكّد ذلك في مذكراته (الصفحة 217).

43- بشير العظمة، جيل الهزيمة ـ من الذاكرة، ص216، 223.

44- مذكرات أكرم الحوراني، مج 4، ص3012.

لكن بعض الضباط البعثيين والناصريين بقيادة جاسم علوان في حلب تابعوا عصيانهم وأعلنوا عدم قبولهم بهذه المقررات، فرفعوا علم الجمهورية العربية المتحدة وطلبوا المؤازرة من مصر، لكن عصيانهم باء بالفشل بتاريخ 4 نيسان 1962، بعد مقتل عدة ضباط، وتبيّن وجود دور ملتبس للقنصل الأميركي بحلب في هذه الأحداث، أقرّ به القنصل نفسه لأكرم الحوراني، وفق مذكرات الأخير[45].

نُفّذت مقررات مؤتمر حمص، وغادر النحلاوي وزمرته البلاد، وأُفرج عن رئيس الجمهورية وعاد لممارسة صلاحياته الدستورية كأن شيئاً لم يكن، وأُفرج كذلك، لاحقاً، عن السياسيين الآخرين الذين اعتُقلوا عشية حركة 28 آذار، وأخيراً كُلّف بشير العظمة برئاسة الوزارة.

إن ما حدث يوم 28 آذار 1962، وما تمخض عنه، يعيدنا إلى صلب الأسئلة التي طرحها بشير العظمة حول حركة 28 أيلول 1961، لكن بطريقة معكوسة: لماذا جوبهت مجموعة ضباط حركة 28 آذار بتمرد عسكري نجح في إجهاض الحركة وطرد منفذيها خارج البلاد، بينما تمكّنت المجموعة ذاتها يوم 28 أيلول من النجاح «بيسر وسهولة مذهلة» في فصم عرى الوحدة؟ مع التنويه إلى أن الموقف العسكري للضباط المناهضين للنحلاوي وزمرته يوم 28 أيلول كان أقوى بكثير من موقفهم يوم 28 آذار، بحكم الوجود المصري الكثيف في القوات المسلحة السورية، وبالدعم الذي كان يمكن أن يتلقّوه من مصر في حال تحركوا، وخاصة أيضاً أن تحركهم يوم 28 أيلول، لو حصل، سيكون تحركاً مكتسباً للشرعية الدستورية والوطنية في إطار الدفاع عن دولة الوحدة.

بعد مضي أكثر من نصف قرن على هذه الأحداث، يمكن القول بأنه، ولا حتى التاريخ سيكون قادراً على إعطاء الأجوبة المقنعة عن تلك الأسئلة، وستبقى خلفياتها الحقيقية طيّ الكتمان، ما دامت مفاعيلها قائمة.

وفي وصف بشير العظمة نفسه للفترة التي تولّى فيها رئاسة الوزارة يقول، بكل صراحة وصدق وتجرد ما يلي:

> «اتفقنا أن تضم الوزارة ممثلَيْن اثنين لكل كتلة سياسية معروفة، الحزب الوطني، حزب الشعب، البعث، الإخوان المسلمون. وأن تكون الغلبة في المجلس للفنيين المستقلين. طلب عصام العطار أن تكون حصته ثلاثة وزراء، فقلت: هناك مقعدان لكل كتلة سياسية، ولا مجال للمساومة، وعلينا الانتهاء من تشكيل الوزارة قبل الغد لحضور

45- المرجع نفسه، ص3016-3018.

الاستعراض العسكري بمناسبة عيد الجلاء في 17 نيسان. كنت لا أعرف الذين سمّاهم رئيس الجمهورية. رشّحت ثلاثة أصدقاء فقط هم أحمد عبد الكريم وصبحي كحالة وإحسان الرفاعي.

بعد الاتفاق النهائي طلب إليّ رئيس الجمهورية أن أرافقه لاستشارة «الجماعة». قلت: «من هم الجماعة؟».

أجاب بنزق: «أوف.. ضباط القيادة وهم مجتمعون في دار الضيافة ينتظرون». قلت: «ناظم بك، لم يُعلن شيء حتى الآن. إني بصراحة وصدق أرفض انتداب أو وصاية الجماعة، ولا أعترف إلا بسلطتك رئيساً للجمهورية مُنتخباً». كان يستمع إليّ وهو لا يصدّق ما أقول، وذهب وحيداً إليهم. وبعد نصف ساعة أخبرني بالهاتف بأنهم يعترضون على ثلاثة أسماء من المرشحين، وهم أحمد عبد الكريم وصبحي كحالة وروبير الياس. أجبت بشكل قاطع: «تصرف كما تشاء، لن أتزحزح عن موقفي ولا أقبل بشطب أو تبديل أي اسم ورد في القائمة المتفق عليها». عاد إلى القصر ودفع بالقائمة لتصدر مراسيم تأليف الوزارة في 16 نيسان 1962... تابعت بقلق بالغ، منذ الأيام الأولى لتأليف الوزارة ملازمة العسكريين لرئيس الجمهورية، يجلسون معه ساعات ويناقشون ويطالبون... كان الفريق زهر الدين في وضع مع العسكريين لا يختلف كثيراً عما أعاني في التعامل مع جميع الأطراف. انتُخب زهر الدين قائداً للجيش بالاتفاق بين الأجنحة والنجوم بعد أن احتدم الصراع الحاد بين الطامعين. فقوّة ضباط القيادة بما يحركونه من الأسلحة الاستعراضية في ميزان الهجوم والدفاع، وديمقراطية العسكر هي في مقياس عدد فوهات البنادق والمدافع والصواريخ التي يتحكمون بها... تمّ انتخاب زهر الدين لقيادة جيش لا يمكن لقائده أن يدخل معسكراته إذا لم يسمح له ضباط الألوية بذلك، فهو مثلي أيضاً حل توفيقي مؤقت بانتظار أن تواتي الفرصة أياً من المتربصين، أو جميعهم بالتناوب»[46].

وعلى الرغم من أن وزارة الدكتور العظمة كانت «توفيقية» فقد أنجزت بعض المهام «المطلوبة» منها، فعادت إلى تأميم الشركة الخماسية وبرنامج الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي، إضافة إلى منح الفلاحين صكوك الملكية دون انتظار أربعين عاماً لتسديد ثمن الأراضي للدولة، وخصصت حصة نسبتها 25% للدولة في المصارف كافة. لكنها لم تقدر على إنجاز العودة إلى الحياة الديمقراطية والوحدة مع مصر، بحكم تقييدها، لكن هذا لم يمنع

46- بشير العظمة، جيل الهزيمة ـ من الذاكرة، ص218-222.

بعض الضباط من المشاغبة، فيما بدأت إذاعة «صوت العرب» المصرية بالدعوة إلى إسقاط حكومة العظمة، فساد جو المؤامرات والاستعداد لعمل انقلابي في الجيش، ما جرّ إلى مزيد من الانقسام والاختلاف بالرأي بين العسكريين.

وتحت الضغط المتزايد، رُفعت الرقابة عن الصحف وعادت حرية الصحافة، مما أسهم في زيادة الضغط على الحكومة، فقدّم الوزراء المحسوبون على عبد الناصر استقالاتهم الواحد تلو الآخر. ودعم هذا التحرك معروف الدواليبي وخالد العظم. ولما كان العظمة عالماً بكواليس السياسة، واختباء العسكر خلف الحكومة المدنية، فقد نصح قادة الحملة الديمقراطية بالتريّث والعمل التدريجي، وإلا فعليهم توقع عودة الجيش إلى التدخل في الحكم مباشرة. لكنهم لم يستمعوا إلى تحذيره، فتقدّم 110 نواب بعريضة تطالب بفتح البرلمان وعودة الحريات الديمقراطية، مستندين إلى مادة في الدستور أنه لا يجوز حلّ البرلمان قبل مضي 18 شهراً على انتخابه، وبالتالي فلم يكن حلّه شرعياً.

وبعد سلسلة من الإضرابات وكشف مؤامرة مصرية لقلب نظام الحكم، أعقبها مؤتمر شتورا الذي شكت سورية فيه مصر إلى الجامعة العربية، مما أضعف الموقف المصري بسبب الأدلة الدامغة التي قدّمها السوريون، وهذا ما جعل المصريين مقتنعين بأن لا رجعة لسورية إلى الوحدة. وفي نهاية الأمر تقدّم العظمة باستقالته يوم 13 أيلول 1962، فقبلها رئيس الجمهورية.

وفي هذه الفترة عُقد اجتماع بين كل من رئيس الجمهورية ومعروف الدواليبي وأكرم الحوراني وعصام العطار وجلال السيد وسعيد الغزي وبشير العظمة وخالد العظم، للتداول في كيفية العودة للحياة البرلمانية، وبعد مداولات عديدة تمّ الاتفاق على دعوة البرلمان للانعقاد في دار خالد العظم لمرة واحدة فقط يجري خلالها إنجاز الدستور، وإعطاء الثقة لحكومة يرأسها خالد العظم، ومنح الحكومة حق حلّ مجلس النواب، على أن تجري الانتخابات النيابية خلال سنة واحدة من تاريخ الحل، وأن تبقى المراسيم التشريعية النافذة والصادرة قائمة حتى تعديلها وفقاً لأحكام الدستور. وبعد إنجاز الدستور يتلى على المجلس كتاب رئيس الجمهورية بتكليف العظم برئاسة الوزارة، وبإعطاء الموافقة، يمنحها المجلس صلاحية التشريع لمدة سنة واحدة، ثم تؤلّف الحكومة، فتحلّ مجلس النواب[47].

وبناءً على هذا الاتفاق، عقد البرلمان جلسة تشريعية في اليوم التالي، ومنح ثقته لحكومة خالد العظم الذي كان الشخصية السورية الوحيدة التي لاقت قبولاً لدى كل الجهات في البلاد.

47- مذكرات خالد العظم، مج 4، ص297-298.

وبعد ذلك أصدر رئيس الجمهورية قراراً بحلّ البرلمان حسب الاتفاق. واستطاع العظم تشكيل حكومة وفاقية بصعوبة كبيرة، وقد تمثّلت فيها معظم القوى السياسية ما عدا الشيوعيين والناصريين، لكن الشيوعيين دعموها من خارجها. وكما كانت حكومة العظمة، كانت أيضاً حكومة العظم غير قادرة على وقف تدخل الجيش في السياسة نهائياً، أو منع الضباط من الانشغال بالتآمر الدائم لقلب الدولة. لكنها استطاعت تحقيق بعض الإنجازات، فقد عملت على إلغاء قانون الطوارئ وإحياء المؤسسات الديمقراطية وألغت رسوم تسجيل الأراضي الموزعة وخفّضت سعر الأراضي المزمع توزيعها إلى النصف. كما أبطلت تأميم بعض الشركات بعدما حصلت على ضمان لحقوق العمال، وبدأت خطوات لتأسيس شركة النفط السورية للتنقيب عن النفط في منطقة الجزيرة، وشرعت في بناء مرفأ طرطوس وتوقيع اتفاقيات مع الولايات المتحدة لبناء صوامع للحبوب.

وكان من أهم ما أنجزته وزارة العظم رفض التعامل مع أي عسكري مهما علا شأنه إلا عبر القنوات الشرعية والدستورية، وكان العظم قد أقسم على وضع حد لتدخل الجيش في السياسة.

لكن رياح التقارب الأميركي ـ المصري في عهد الرئيس كينيدي، لم تجرِ كما تمنّت سفينة العظم، خاصة بعد الانقلاب البعثي يوم 8 شباط 1963 في العراق، الذي وضع سورية ثانية في مواجهة مع العراق ومصر معاً، المدعومتين أميركياً، هذا الانقلاب دفع الحوراني إلى البدء في انتقاد حكومة العظم، والمطالبة «بتشكيل حكومة تقدمية مسؤولة تقف إلى جانب النظام التقدمي في العراق» كما استقال وزراؤه في حكومة العظم ورفض عودتهم إليها. وبدأت المعلومات ترده تباعاً عن انقلاب يتم تحضيره على الحكم، تلك المعلومات زوّده بها الشاعر محمد الحريري، شقيق زياد الحريري الذي كان واجهة انقلابيي 8 آذار 1963، ومزيد الهنيدي، وقد طلب الاثنان منه العمل معهما، كل على حده. وقد أوجز الحوراني هذه المعلومات في مذكراته، المجلد الرابع، على الصفحتين 3153 و3154، التي قال فيها إنه سارع إلى إعلام خالد العظم ليكون على حذر من الانقلاب الذي يزمع كل من ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين القيام به (حسبما أعلمه مزيد الهنيدي)، وأن الولايات المتحدة ليست بعيدة عنه. لكنه، حسبما ورد في مذكراته، لم يزوّده بالمعلومات التي تلقّاها من الشاعر محمد، شقيق زياد الحريري. ويضيف أن العظم أجابه بأنه على علم بصداقة الرجلين (ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين) لأميركا. لكن مذكرات خالد العظم لم تأت على ذكر هذا اللقاء أو الحديث، رغم أهميته.

كانت هذه هي صورة الأيام الأخيرة من حكم الانفصال، الذي طويت بأفوله صفحة كاملة من التاريخ السوري، أي صفحة طبقة «الملّاكين ـ البيروقراطيين»، كما طويت معها أيضاً صفحة «البورجوازية التجارية». هاتان الطبقتان، اللتان شكّلتا عماد الحركات السياسية والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية زهاء قرن من الزمان. أما الطبقة الوسطى، وشريحة التكنوقراط، اللتين نمتا خلال فترة الانتداب وتجذّرتا خلال عهد الاستقلال الأول، فما زالتا باقيتين. لكن كان عليهما مواجهة صراع بقاءٍ أشدّ وأدهى في القادم من السنين، هذا الصراع لم تتمكنا أيضاً من الفوز به، ولم يكن مصيرهما بأفضل من مصير سابقتيهما.

وهذا ما سيكون محور الفصل الرابع من هذا الكتاب.

الملحق رقم 1

وثيقة انتقال السلطات الدستورية بين الرئيسين

هاشم الأتاسي وشكري القوتلي

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا اليوم الثلاثاء الثامن عشر من محرم الحرام عام ألف وثلاثمئة وخمسة وسبعين للهجرة والموافق للسادس من أيلول عام ألف وتسعمئة وخمسة وخمسين للميلاد جرى في ندوة مجلس النواب انتقال السلطات التي خوّلها الدستور لحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي إلى حضرة صاحب الفخامة السيد شكري القوتلي الذي انتخبه مجلس النواب رئيساً للجمهورية في يوم الخميس التاسع والعشرين من ذي الحجة عام ألف وثلاثمئة وأربعة وسبعين للهجرة الموافق للثامن عشر من آب عام ألف وتسعمئة وخمسة وخمسين للميلاد، وقد شهد ذلك صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي رئيس مجلس النواب والأستاذ صبري العسلي رئيس مجلس الوزراء والسيد وجيه الأسطواني رئيس المحكمة العليا، وإثباتاً لما تقدم وقّعت هذه الوثيقة على نسختين حفظت الأولى في قصر الرئاسة والثانية في دار مجلس النواب.

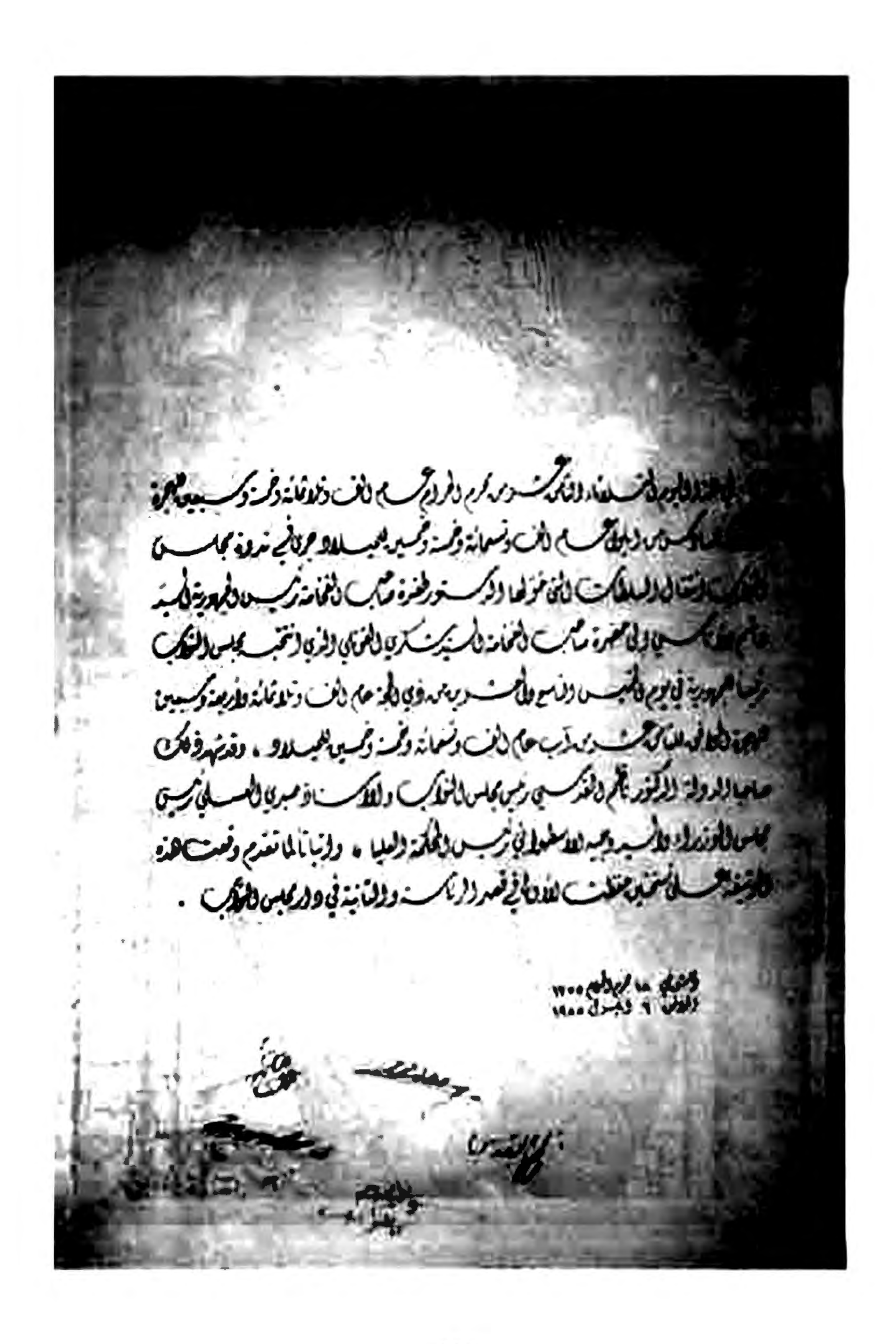
دمشق في 18 محرم الحرام 1375

الموافق 6 أيلول 1955

مهرت الوثيقة بإمضاءات كل من:

رئيس مجلس النواب رئيس مجلس الوزراء رئيس المحكمة العليا

الرئيس المنتخب الرئيس المنتهية ولايته



في هذا اليوم الثلاثاء الثامن عشر من محرم الحرام عام ألف وثلاثمائة وخمسة وسبعين هجرية
الموافق للسادس من أيلول عام ألف وتسعمائة وخمسة وخمسين للميلاد جرى في ندوة مجلس
النواب تسليم السلطات التي خولها الدستور لحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السيد
هاشم الأتاسي إلى حضرة صاحب الفخامة السيد شكري القوتلي الذي انتخبه مجلس النواب
رئيساً للجمهورية في يوم الخميس التاسع والعشرين من ذي الحجة عام ألف وثلاثمائة وأربعة وسبعين
هجرية الموافق للثامن عشر من آب عام ألف وتسعمائة وخمسة وخمسين للميلاد . وقد شهد ذلك
صاحبا الدولة الدكتور ناظم القدسي رئيس مجلس النواب والأستاذ صبري العسلي رئيس
مجلس الوزراء والسيد وجيه الأسطواني رئيس المحكمة العليا . وإثباتاً لما تقدم وضعت هذه
الوثيقة على نسختين حفظت الأولى في قصر الرئاسة والثانية في دار مجلس النواب .

دمشق في ١٨ محرم ١٣٧٥
الموافق ٦ أيلول ١٩٥٥

الفصل الرابع

العصبية ـ الدعوة ـ المُلك
حزب البعث نموذجاً لـ«الدعوة»
(2011-1963)

«كل مقارنة بابن خلدون ترفع من شأن المقارن به..».

«فرانز روزنتال»

عنصر المفاجأة المفقود.. وحزبُ بعثٍ جديد

الانقلاب العسكري، بالتعريف، هو: «أحد وسائل تغيير نظام الحكم أو رأسه. وهو تحرّك أحد العسكريين أو مجموعة منهم، للاستيلاء على السلطة لتحقيق طموحاتٍ وأطماعٍ في كرسي الحكم. يعتمد الانقلاب على عنصر المفاجأة ومدة العمليات المنخفضة نسبياً»[1].

على هذا، فإن العامل الحاسم في نجاح أي انقلاب عسكري هو تحقيقه لعنصري السرية والمفاجأة. لكن هذين العنصرين لم يكونا متوفرين للعقيد زياد الحريري الذي كان واجهةً لمنفّذي حركة الثامن من آذار عام 1963. فمعظم السوريين، وخاصة سكان مدينة دمشق، كانوا على علم مسبق بأن زياد الحريري عازم على القيام بانقلاب عسكري، قبل فترة زمنية، كانت كافية تماماً لتلافي وقوعه، لكن شيئاً من هذا لم يحصل، إلى أن أفاق السوريون صبيحة ذلك اليوم على إذاعة البيان رقم 1 الذي كانوا يتوقعون سماعه منذ زمن.

ففي عدد صحيفة «الحياة» البيروتية الصادر يوم 13 نيسان 1963، نُشر لقاء صحفي كان قد أجراه صاحبها كامل مروّة مع الرئيس السوري ناظم القدسي يوم 21 شباط 1963، أي قبل أسبوعين من حركة الثامن من آذار. وقد ذكر مروّة أنه ذهب للقاء الرئيس القدسي في ذلك اليوم وفق الموعد المحدد معه، رغم الإشاعات التي كانت تسري في دمشق عن قرب قيام زياد الحريري بانقلاب وشيك. لكنه لما اجتمع به، لم يقرأ على وجهه آثار قلق. ولما سأله مروّة عن الشائعات المتواترة عن الانقلاب، أجابه الرئيس بهدوء: «هذا حديث رائج عندنا، وحديثنا

1- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8

اليوم عن الحريري، ولكننا نحاول إقناع الجميع بالتروي وتجنّب العنف، وقد نجحنا حتى الآن في تهدئة الأعصاب الثائرة، وأملي كبير أن يحالفنا الحظ ليعتاد الجميع على الاستقرار».

وأردف مروّة قائلاً: «وبعد اللقاء غادرت عند منتصف الليل إلى بيروت ولم يقع الانقلاب».

وفي موقع آخر من العدد نفسه، نشرت الصحيفة تحقيقاً يصف وقائع انقلاب الثامن من آذار، ذكرت فيه: «يبدو أن الرئيس القدسي لم يعترض على هذه الحركة، كما يقال إن القائد العام للجيش وبعض كبار ضباط القيادة لا يعارضون هذه الحركة، وكان الرئيس القدسي يقول: يجب على خالد العظم أن يتحمّل مسؤولية تعنتّه وتصلّبه»[2].

ويضيف أكرم الحوراني في مذكراته: «لم يكن زياد [الحريري] يتمتع بوعي سياسي ولم يكن له اهتمام بالقضايا العامة، فليس مستبعداً إذن أن تتصل به السفارة الأميركية قبل انقلاب الثامن من آذار لتعده بالدعم والتأييد، كما اتصلت به المخابرات المركزية [الأميركية] بعد تسريحه من الجيش»[3].

بناءً على ما تقدّم من وقائع، وفي إعادة تقييمٍ لما جرى صبيحة الثامن من آذار 1963، يتوجب إضافة عنصر ثالث إلى عنصرَي «اليسر والسهولة المذهلين» اللذين اتسم بهما انقلاب 28 أيلول 1961 حسبما أشار إليه بشير العظمة في معرض وصفه لذلك الانقلاب، وهو عنصر «العلانية» أو «اللامفاجأة» الذي تميّزت به هذه الحركة الجديدة، وهذا العنصر ينزع عنها تماماً صفة الانقلاب العسكري إذ، وفقاً للتعريف الكلاسيكي، يُعتبر عنصر «المفاجأة» في الانقلاب أهم العناصر الضامنة لنجاحه.

فما الذي جرى إذن صبيحة الثامن من آذار 1963، وهل يعقل أن تتآمر «جماعة انقلابية» مع «الحاكم» الذي تنوي الانقلابَ عليه... للانقلابِ عليه؟ وهل يعقل أيضاً أن يتآمر «الحاكم» مع «جماعة انقلابية» تنوي الانقلابَ عليه... للانقلابِ عليه؟

إنها أسئلة جديدة تضاف إلى لائحة الألغاز التي ما زالت طيّ الكتمان، والتي قد لا تتم إماطة اللثام عنها مطلقاً، مما يفتح الباب عريضاً أمام التأويلات والتفسيرات المختلفة، وعن محاولة البحث عن أجوبة لها من خلال «نظرية المؤامرة».

وبالعودة إلى مجريات الأمور التي تمّت في العلن، فقد قامت «ثورة الثامن من آذار» واستولت

2- مذكرات أكرم الحوراني، مج 4، ص3156.

3- المرجع نفسه، ص3159.

على مقاليد السلطة في سورية بيسر وسهولة مذهلين، بعد أن مهّدت لقيامها بـ «حملةٍ دعائيةٍ واسعة». ثم أعلنت طيّ مرحلة «الانفصال» وولوج البلاد في عهد «الوحدة والحرية والاشتراكية».

> «.. لم تلعب القيادة المدنية لحزب البعث دوراً في انقلاب 8 آذار 1963. إذ إن الحزب كان مشرذماً بعد الانفصال وقد تقلّصت عضويته. بل كان أبطال الانقلاب هم أعضاء «اللجنة العسكرية» التي لم تكن جزءاً عضوياً في الحزب. ورغم أن الانقلاب وقع بالتحالف مع الناصريين وزياد الحريري، إلا أن الضباط البعثيين سيطروا على الوضع. فلم يستفد الضباط الناصريون من مشاركتهم في الانقلاب بشكل فعال..»[4].

إذن قامت ثورة البعث... دون أن يكون لحزب البعث نفسه وجودٌ في سورية. فلقد كان عدد الأعضاء «العاملين» المدنيين في الحزب عشية الثامن من آذار لا يتعدى (400) عضو، لكن أعدادهم في الجيش بدأت فوراً في التزايد، خاصة بعد أن بدأت «اللجنة العسكرية الخماسية» باستدعاء أعداد كبيرة من صف الضباط والضباط الاحتياط الموالين لها من الأقرباء وأبناء العشائر التي ينتمون لها، وحتى من معارفهم وأصدقائهم الشخصيين ممن لم يكن لهم أي انتماء سابق لحزب البعث، وقد نُفذّت الإجراءات ذاتها ضمن الجناح المدني للحزب. ومع كل ذلك، فقد ظلّ تعداد البعثيين، من عسكريين ومدنيين، حتى شهر آب 1963، ضئيلاً بشكل حاد بالمقارنة مع تعداد سكان سورية في تلك الفترة، وقد عبّر عن هذه المفارقة بوضوح رئيس مجلس قيادة الثورة أمين الحافظ، بخطاب علني له في حمص، لكن على طريقته الخاصة، إذ قال: «يقول حكام مصر بأن أعضاء حزب البعث في سورية لا يتجاوز عددهم الكلي (5000) شخص، وأني أرد عليهم بقولي إن عددنا أقل من ذلك بكثير»، ثم استعار بيتاً شهيراً من الشعر العربي: «تعيّرني أنّا قليل عددنا... فقلت لها أن الكرام قليلُ»[5]. وفي الواقع كان عدد أعضاء الحزب وقتئذ يتراوح بين (2000) و(3000) عضو، ولم يبلغ عددهم(5000) عضو «عامل» إلا بحلول عام 1967، بينما وصل عدد الأعضاء غير العاملين، في بداية عام 1967 أيضاً، إلى نحو (40,000) «نصير»[6].

وعلى هذا يمكن القول بأنه، وخلافاً لما هو متعارف عليه من أن حزب البعث هو الذي قام بانقلاب الثامن من آذار 1963، فإن الحقائق تؤكد أن انقلابيي الثامن من آذار هم الذين

4- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص239.

5- هذا البيت هو للسموءَل بن عادياء، وأصله: تعيّرنا أنّا قليلٌ عديدنا فقلت لها إن الكرام قليل.

6- Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics*, Princeton University Press, Princeton, New Jersey 1999, p. 161.

«أقاموا» حزباً «جديداً» في سورية، أطلقوا عليه اسم الحزب نفسه الذي كان موجوداً فيها قبل الوحدة مع مصر (حزب البعث العربي الاشتراكي)[7]، معتمدين على البعض من رموز «قياداته التاريخية» التي كانت ما زالت متوفرة و«جاهزة للاستعمال»، لكنها كانت في حالة من الشلل الحزبي والسياسي الكاملين، واعتماداً أيضاً على الولاءات الطائفية والقبلية، والعشائرية والشخصية، لأعضاء اللجنة العسكرية الخماسية.

«ولا يصح القول، بالطبع، إن البعث شيء والحكم السوري الذي استولى على البلد منذ 1963 شيء آخر. وفي المعنى هذا تبقى بعوث ميشيل عفلق وأكرم الحوراني وحافظ الأسد وبشار الأسد بعوثاً عدة، بعضها يناقض البعض الآخر. لكن ما يصح، في المقابل، أن ذاك الحزب وتلك الأفكار الفقيرة كانت القاطرة التي نقلت الحكام إلى حيث صاروا حكاماً، كما كانت الذرائع التي استخدموها كي يحكموا، وبالطريقة الخشنة التي حكموا بها»[8].

لقد مثّلت عملية إعادة «التأسيس» هذه، ضرورة حيوية لهؤلاء الضباط الصغار في اللجنة العسكرية الخماسية. فقد أمّن لهم الحزب، المعاد التأسيس، ما كانوا يفتقدونه من «دعوة» يغلّفون بها طموحاتهم إلى السلطة «المُلك»، بعد أن تهيأت لهم، عبر الولاءات الطائفية والقبلية والعشائرية، «العصبية» الضرورية لتحقيق تلك الطموحات، ونتيجة لذلك تكوّن الحزب الجديد من عدد من الكتل الحزبية، ارتبط أعضاؤها بعضهم بالبعض الآخر عن طريق خلفيات إقليمية أو عشائرية أو طائفية مشتركة أكثر من كونها مبادئ عقائدية[9].

«ذكر التقرير التنظيمي المقدّم إلى المؤتمر القطري السوري الثاني لحزب البعث المنعقد في آذار ونيسان 1965 أن عدد أعضاء فرع حزب محافظة اللاذقية على وجه

7- ظاهرة استخدام اسم حزب قديم لم يعد قائماً، في تأسيس حزب جديد، لا يمت للحزب القديم بصلة، ليست بجديدة على الحياة السياسية السورية، فعدما تمّ حلّ الكتلة الوطنية بعد الاستقلال، استخدمت كتلة دمشق الوطنية اسم الحزب الوطني الذي كان قد أسسه كل من عبد الرحمن اليوسف وسامي باشا مردم بك ومحمد عارف القوتلي ومحمد علي باشا القضماني وبديع بك المؤيد العظم وعطا العجلاني وعطا الأيوبي وعلاء الدين الدروبي، بداية عام 1920، لكنه لم يعمّر سوى أشهر قليلة وانتهى عندما احتلت فرنسا سورية. كما استخدمت كتلة حلب الوطنية اسم حزب الشعب الذي كان قد أسسه عبد الرحمن الشهبندر وحسن الحكيم وفارس الخوري ولطفي الحفار وعبد المجيد طباخ وأبو الخير الموقع وفوزي الغزي وإحسان الشريف وسعيد حيدر وتوفيق شامية وأديب الصفدي، عام 1925، وانتهى هذا الحزب باغتيال الشهبندر عام 1940. انظر الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب.

8- حازم صاغية، **البعث السوري - تاريخ موجز**، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت 2012، ص14.

9- نيكولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995**، مكتبة مدبولي، الطبعة الإلكترونية العربية الأولى المعتمدة باللغة العربية، 2006، ص47.

الخصوص فاق بكثير عدد الفروع الأخرى. وقد أثار هذا الأمر الشكوك حول ما إذا كان قادة الحزب باللاذقية قد طبّقوا لوائح الحزب المتعلقة بقبول أو تصفية الأعضاء كما حدث في مناطق أخرى. وحيث أن القيادة العليا لتنظيم حزب البعث العسكري «اللجنة العسكرية الخماسية» كانت أساساً في أيدي ضباط علويين من منطقة اللاذقية، فإنه مما لا يدعو إلى الدهشة أن يكون فرع الحزب المدني قد نما بهذه الصورة الكبيرة في هذه المنطقة»[10].

وقد أدى هذا الأمر إلى إضعاف الانضباط الحزبي إضعافاً خطيراً، إذ أوضح التقرير الحزبي التنظيمي لعام 1965 أن:

«ضعف العلاقات الموضوعية في الحزب سواء بين الأعضاء أو بين المنظمات هو أكثر الظاهرات السلبية خطورة على تماسك الحزب التنظيمي وقدرته على التلاحم والحركة ونموه نمواً عضوياً متجانساً. ويمثّل فساد هذه العلاقات ضمور الروح الرفاقية بين الأعضاء، وقيام العلاقات الشخصية بدل العلاقات الحزبية، وتقسيم الولاء بين المنظمة والتكتلات الموجودة في الحزب، وتهدد الحزب نتيجة ذلك الخطر تسرب أمراض الواقع البورجوازي الإقطاعي العشائري الطائفي إلى قلب الحزب. إن ضعف العلاقات الموضوعية داخل الحزب أدى إلى ضعف الانضباط الحزبي»[11].

وقد امتدت ظاهرة «فقدان الانضباط» هذه، نتيجة الممارسات المنهجية ذاتها من قبل اللجنة العسكرية الخماسية، إلى داخل صفوف القوات المسلحة، فلم تقتصر الروابط الطائفية على القيام بدور هام في تعيين الضباط في المراكز العسكرية العليا، بل أيضاً في المستويات الدنيا. فقد تشكّلت بعض الوحدات المسلحة أساساً من أعضاء طائفة دينية معيّنة، بينما قد يكون الضباط القادة فيها من أصول مختلفة. فمثلاً بعض كتائب الدبابات كتلك التابعة للواء السبعين المتمركز بالقرب من الكسوة جنوب دمشق، كان معظم طواقمها من العلويين، بينما كان قادتها من السنّة. وكان من الممكن أن تتلاشى سلطة هؤلاء القادة السنّة على الطواقم العلوية إلى الصفر بكل سهولة لدى إعطاء الضباط العلويين العاملين في الوحدات المسلحة الأخرى تعليماتهم لأقرانهم في العقيدة بعدم تنفيذ الأوامر. وهكذا، استطاع بعض الضباط أن يمارسوا سيطرة قوية على جزء أكبر بكثير مما هو مخوّل لهم، طبقاً للبنية العسكرية الرسمية

10- المرجع نفسه، ص50.

11- المرجع نفسه، ص47.

للقوات المسلحة السورية عبر هذه «الاتصالات الجانبية المحظورة». ويبدو أن تعيين ضباط سنّة في مراكز عسكرية عليا كان أحياناً يُقصد به في المقام الأول إرضاء رفاقهم السنّة بالجيش وتقليل عدم ثقتهم في العسكريين المنتمين لأقليات دينية. وقد ساعدت تعيينات كهذه على إبطال الانطباع السائد بأن المراكز القيادية في القوات المسلحة كانت مشغولة أساساً بأعضاء طوائف دينية معيّنة، بيد أن شغل وظيفة عسكرية عليا لم يكن يعني بالضرورة التمتع بسلطة مستقلة[12].

وقد تكررت ظاهرتا إعادة إنشاء حزب جديد، تحت اسم حزب البعث العربي الاشتراكي، وبناء جيش جديد، تحت اسم الجيش العربي السوري، في كل مرة كان يجري فيها حسم الصراع على السلطة بين أعضاء اللجنة العسكرية أنفسهم لصالح واحد منهم. تكرر هذا الأمر بعد انقلاب 23 شباط 1966 وبعد انقلاب 16 تشرين الثاني 1970. ففي كل من هاتين المرتين كانت تجري عمليات تطهير واسعة في صفوف الحزب (من عسكريين ومدنيين)، وفي صفوف المؤسسة العسكرية أيضاً، ويُعاد تشكيلهما من القمة إلى القاعدة، بتصفية كل أتباع الخاسر ومؤيديه، وإحلال آخرين من «حاشية» المنتصر محلهم، تدعيماً لـ«عصبيته».

الصراع على السلطة بين الانقلابيين

بما أن حركة 8 آذار جاءت بعد شهر واحد فقط من الانقلاب البعثي الذي قام في العراق ضد نظام عبد الكريم قاسم (انقلاب 8 شباط)، فقد تلاقت مصالح الانقلابيين في البلدين:

> «... اكتشفت قيادة قطر العراق - إن لم يكن هذا الأمر مقرراً لها قبل الحكم - أنها متلاقية في استراتيجيتها القائمة على الاحتفاظ بحكم العراق والانفراد به مع استراتيجية اللجنة الحزبية العسكرية السورية القائمة على الاحتفاظ بحكم سورية والانفراد به أيضاً، وقد استفادت الجهتان «القيادة العراقية واللجنة العسكرية السورية» من انفصالية عبد الناصر وإقليميته واشتراطاته على الوحدة وتآمره على البعثيين في القطرين ورفعت كلتاهما شعار الوحدة الاتحادية الثلاثية، لا لكي تحققها، وإنما لتهرب حتى من تحقيق شعار وحدة العراق وسورية حيث يحكم الحزب في القطرين..»[13].

وعلى هذا الأساس ذهب الطرفان إلى مصر بتاريخ 14 آذار، بغرض الدخول في محادثات

12- المرجع نفسه، ص65-67.

13- المحامي محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص136-137.

تهدف، إعلامياً، إلى قيام وحدة بين البلدان الثلاثة، مصر وسورية والعراق، وقد كان من وظائفها، إضافة إلى ما ذكر أعلاه، امتصاص مطالب الشارع السوري بإعادة الوحدة مع مصر، وكسباً للوقت حتى تتمكن «اللجنة العسكرية السورية» من تثبيت أقدامها في الحكم وإزاحة شركائها الناصريين والمستقلين في الانقلاب عن مواقع قوتهم في الجيش، وتحجيم دور قيادات الحزب التاريخية التي كانت قد استدعتها بنفسها إبان وقوع الانقلاب كي تلعب دور واجهتها السياسية.. مرحلياً.

إذ كانت النواة الصلبة للحركة أي «اللجنة العسكرية الحزبية» قد قامت، في مرحلة التحضير للانقلاب، بتوسيع قاعدتها عبر ضمّ مجموعة من الضباط إليها تحت اسم «تنظيم الضباط الأحرار»، ثم وسّعتها ثانية إثر نجاحها في الاستيلاء على السلطة وأعلنت عن قيام «مجلس قيادة الثورة»، الذي تولّى كل المسؤوليات التنفيذية والتشريعية في البلاد. وبما أنهم كانوا جميعهم من صغار الضباط، فقد منحوا أنفسهم أعلى المراتب العسكرية من «فريق» و«لواء»، وقلّدوا أنفسهم أيضاً مختلف المناصب العسكرية الحساسة كي يحكموا سيطرتهم على القوات المسلحة. لكن الأعضاء الجدد في «تنظيم الضباط الأحرار» وفي «مجلس قيادة الثورة» لاحقاً، كانوا من مشارب سياسية بعثية وناصرية ومستقلة، وقد توافق الجميع بدايةً على إعطاء الانطباع بأن حركتهم هي حركة ناصرية التوجه، في محاولة منهم لكسب التأييد الشعبي وإضفاء مشروعية عليها.

وبينما اختار أعضاء «اللجنة العسكرية الحزبية» البقاء في الظل، فقد مَنحوا تلك المناصب العسكرية القيادية لضباط أقدم، كزياد الحريري ولؤي الأتاسي، ومحمد الصوفي وراشد قطيني، وهم من المحسوبين على المستقلين والناصريين، كما منحوا المناصب الحزبية والمدنية في الحزب والدولة للقيادات المؤسّسة لحزب البعث من المدنيين، كميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وغيرهم. وقد هرول هؤلاء فرحين لاستلام مناصبهم، ظناً منهم أن حزبهم القديم أصبح يحكم سورية فعلاً، وأنهم بالتالي، الأشخاص الوحيدون المؤهّلون، حزبياً وتاريخياً ونضالياً، لإدارة دفة الحكم، متناسين أنهم وحزبهم المنحلّ لم يشاركوا في هذه الحركة، بل لم يكونوا على علم بها. بينما كان الناصريون، الذين يشكّلون أغلبية المشاركين في الحركة يعتبرون أنهم هم، وليس البعثيون، الأحق بحكم سورية والعودة بها إلى نظام «الجمهورية العربية المتحدة».

في تلك الأثناء بدأت سلسلة تسريحات الضباط من الخدمة العسكرية، ففي الأيام الأولى لحركة الثامن من آذار 1963 سُرّح أكثر من 500 ضابط من مختلف الرتب ومن كوادر الجيش

المحترفة، وحلّ محلهم ضباط الاحتياط من معلمين وموظفين، وكان تسريح هؤلاء الضباط يبرّر بذرائع مختلفة، منها أن بعضهم «انفصالي»، أو أن بعضهم الآخر من «البورجوازيين» أو «الشعوبيين» أو «الحورانيين» (نسبةً إلى أكرم الحوراني)[14].

ولقد بلغ عدد المسرّحين من الجيش السوري من الضباط وصف الضباط، بعد الثامن من آذار، عدة آلاف، وامتدت التصفية إلى ضباط الأمن في وزارة الداخلية، وحتى إلى طلاب الكلية العسكرية عندما صُرفت دورة كاملة بذريعة أن طلابها جميعاً «انفصاليون»[15].

يقول لؤي الأتاسي، الذي أُخرج من السجن بعيد نجاح حركة 8 آذار، ورُفّع من رتبة عقيد إلى رتبة فريق، ثم نُصّب رئيساً لـ«مجلس قيادة الثورة»، ورأسَ بعد ذلك الوفد السوري إلى المرحلة الثانية من محادثات الوحدة الثلاثية، هذه المرحلة التي بدأت يوم 19 آذار 1963: «حتى الآن صار عندي 300 ضابط مسرح من مختلف الرتب، وماشيين بالتسريح..»، ويؤيده العضو الآخر في الوفد، المقدّم فهد الشاعر، بالقول: «إن الأسلوب الذي أشار إليه الفريق الأتاسي هو المتبّع حالياً في الجيش، أي الإبقاء على العناصر التي تؤمن بالعروبة والقومية... إن تصفية سبعة ملايين من الروس ليست أمراً مهماً بالنسبة للتجانس الذي حققته روسيا، وبالنسبة لعدد سكانها الـ 210 مليون»[16].

ويؤكّد سامي الجندي، أحد مؤسسي الحزب، ووزير الثقافة في أول وزارة تشكّلت بعد الحركة برئاسة صلاح الدين البيطار، التوجّه ذاته، لكن على صعيد بيروقراطية الدولة ووظائف الإدارات العامة، بقوله:

> «بعد ثلاثة أيام من دخولي الوزارة جاء «الرفاق» يطالبون بعملية تنظيف واسعة... كان مقياس نجاح الوزير «تحدده» قوائم التسريحات، فالحزبيون وأقرباؤهم وبنو عشائرهم «جاؤوا» يطالبون بحقوق النضال والقربى. وبدأت قوافل القرويين منذ ما ظهر الحزب على المسرح تترك القرى من السهول والجبال إلى دمشق. وطغت «القاف المقَلْقَلة» في شوارعها ومقاهيها وغرف الانتظار في الوزارات، فكان التسريح لِزاماً من أجل التعيين»[17].

14- **مذكرات أكرم الحوراني**، مج 4، ص3187.

15- المرجع نفسه، ص3189.

16- **محاضر جلسات مباحثات الوحدة**، الدار القومية للطباعة والنشر، فرع الصحافة، ص100؛ **مذكرات أكرم الحوراني**، مج 4، ص3188.

17- نيكولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995**، ص136-137.

وبتاريخ 15 آذار، صدر قرار بتشكيل الحرس القومي على غرار ما جرى في العراق بعد انقلاب الثامن من شباط، ولا شك أن الدافع لذلك هو الخوف من الشعب والجيش بآن واحد[18].

وبتاريخ 25 آذار صدر عن مجلس قيادة الثورة مرسومان يفرض أولهما عقوبة العزل السياسي على رجال الحكم السابق في سورية باعتبارهم «ركائز العهد الانفصالي». أما الثاني فيتضمن أسماء أربعة وسبعين شخصاً وصفهم المرسوم بأنهم «استعملوا نفوذهم أو ثرواتهم أو سخّروا وظائفهم لخدمة الانفصال»، وقد صرّح وزير الإعلام جمال الأتاسي بأن هنالك قوائم أخرى تتضمن عدداً آخر من الأشخاص سيفرض عليهم العزل، وأن هذه القوائم ستُعلن عما قريب. وهكذا شمل العزل رجال الأحزاب والسياسيين، كما شمل عدداً من العسكريين وحتى رجال الاقتصاد والموظفين، مما جعل عددهم يتجاوز المئتين... لقد كان أمراً جديداً لم تعهده سورية في أشد عهودها الديكتاتورية[19].

أي أنه، في الوقت الذي كانت تجري فيه محادثات الوحدة الثلاثية في القاهرة، كانت تجري على التوازي في دمشق عمليات تمهيد المسرح السياسي والعسكري والأمني للانقضاض على «شركاء» اللجنة العسكرية الخماسية في الانقلاب، أي الناصريين والمستقلين.

وعما جرى داخل الكواليس خلال محادثات الوحدة الثلاثية، يقول أكرم الحوراني:

> «لقد نضحت هذه المناقشات بكل ما في نفوس قادة البعث في سورية وحلفائهم من الناصريين من انتهازية وجهل وحقد وأهواء ومطامع، إذ لم يخطر ببال الوفد السوري أن محاضر هذه المحادثات ستذاع في ما بعد على الملأ، مما شكّل فضيحة على المستوى الفكري والسياسي والأخلاقي.. وهكذا كانت محادثات الوحدة الثلاثية فخاً وقع به أعضاء الوفد السوري من عسكريين لا يتمتعون بثقافة عسكرية ولا بوعي أو تجربة سياسية، ومن مدنيين كان هدفهم الوصول إلى الحكم على أكتاف العسكر بالاتفاق مع عبد الناصر وتحت مظلته»[20].

وبتاريخ 17 نيسان 1963 صدر إعلان ميثاق الاتحاد الثلاثي بين مصر وسورية والعراق. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للميثاق في «مذكرات أكرم الحوراني»، المجلد الرابع، الصفحات من 3169 إلى 3184.

18- مذكرات أكرم الحوراني، مج 4، ص3185.

19- المرجع نفسه، ص3185.

20- المرجع نفسه، ص3016-3018.

تصاعدت وتيرة تظاهرات الناصريين في دمشق للمطالبة بالتنفيذ الفوري للميثاق، فأُغلقت الجامعات وتعطل الموسم الدراسي، وقُمعت المظاهرات بعنف غير مسبوق، فقد جرى، للمرة الأولى في سورية بعد الاستقلال، إطلاق النار على المتظاهرين، فسقط بنتيجته عشرات القتلى، كما أحيل عدد منهم على محكمة أمن الدولة التي جرى تشكيلها على الفور، بتاريخ 24 نيسان، وتمّ تسريح أعداد جديدة من الضباط السنّة بتهمة انتمائهم للناصريين بعد أن طُوِّقت دمشق بالدبابات تحسباً لوقوع انقلاب مفاجئ. على إثر ذلك انسحب الوزراء الناصريون والقوميون العرب من الحكم، فاضطرت الحكومة للاستقالة، وكُلّف صلاح البيطار بتشكيل حكومة ثانية بتاريخ 14 أيار 1963 خلت من الناصريين. وبذلك بدأ صراع مفتوح بين اللجنة العسكرية الخماسية والناصريين، ما لبثت اللجنة العسكرية أن حسمته لصالحها إثر المحاولة الانقلابية التي قام بها الضابط الناصري جاسم علوان يوم 18 تموز 1963، التي كانت مخترقة أمنياً من قبل اللجنة العسكرية، فجرى «اصطياد» الانقلابيين والقضاء عليهم في مجزرة راح ضحيتها أكثر من 800 شخص[21].

وقد علّقت صحيفة «الحياة» البيروتية على ما جرى بدمشق، في عددها الصادر يوم 21 تموز بما يلي:

> «لقد شهدت دمشق يوم الخميس الماضي فصلاً جديداً من مسرحيات الانكشاريين، إذ تسللت جماعة منهم في وضح النهار، بعد أن كان الليل غطاءهم في الانقلابات السابقة، وهاجموا بناء الأركان والإذاعة، وهما متجاورتان، حسب المخطط التقليدي المجرّب الذي يعطي النصر لمن يسبق في إذاعة البلاغ رقم واحد. لقد لعبت جيوش الانكشارية دوراً بارزاً في دولة بني عثمان، ففتحت الأمصار ووسّعت الإمبراطورية حتى امتدت من أبواب فيينا وجنوب روسيا إلى بلاد الرافدين واليمن، وليس للانكشارية العربية الحديثة أمجاد تفخر بها كأمجاد العثمانيين، إذ إنها في هذا الزمن الذي تمكّنت فيه من رقاب الناس لم تفتح الفتوح ولم تدفع الأذى عن البلاد ولم تستعد فلسطين، بل ينحصر وجه الشبه بينهما في تسلّطها وتعسفها واستهتارها بالمدنيين وبالقوانين وبالانقلابات المتتابعة».

تتابعت أيضاً عمليات التطهير ضد أبناء العائلات العريقة أو الغنية أو تلك المرتبطة بخط أو حزب سياسي غير البعث، في الوزارات والإدارات العامة والمدارس والجامعات ليحلّ بعثيون

21- المرجع نفسه، ص3200؛ كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص246.

جدد موالون للجنة العسكرية مكانهم في كل منصب أو وظيفة. وقد وصل الأمر إلى درجة أن التطهير طال وزارة الخارجية فحرمها من طواقم الدبلوماسيين المحترفين، إلى حد أن عدد السفراء ذوي الخبرة أصبح نادراً[22].

وفي 23 حزيران، بينما كان زياد الحريري يقوم بزيارة إلى الجزائر كوزير للدفاع ورئيس لهيئة الأركان، صدرت قرارات تسريح أو نقل الضباط المحسوبين عليه، وكان عددهم 25 ضابطاً، وأعطيت له تعليمات بالتوجه إلى واشنطن لاستلام منصب ملحق عسكري في السفارة السورية هناك. فوجئ الحريري بهذه الإجراءات، ففضّل الابتعاد عن الساحة ولجأ للإقامة في باريس، بعد أن قام بمحاولة فاشلة للعودة إلى دمشق لاستعادة مركزه.

كما كان لؤي الأتاسي رئيس مجلس قيادة الثورة، الوجه السنّي للانقلابيين، والمحسوب على المستقلين، يراقب ما يجري، فاستنتج مسار تصفية شركاء الأمس المتصاعد، وفضّل التنحي عن مناصبه، لكن اللجنة رجته البقاء كي تبقى بعيدة عن الأضواء، ولئلا تنكشف بأنها باتت الحاكم الفعلي لسورية، لكنه أصرّ على التنحي، فما كان من اللجنة إلا أن قامت بترقية أمين الحافظ من جديد وجعلت منه واجهة ثانية لهم بعد استقالة الأتاسي. وقد نجح الحافظ في لعب دور «رجل سورية القوي» كما رسمته له اللجنة العسكرية، بل اقتنع هو في قرارة نفسه بذلك، بعد أن قلّدته اللجنة العسكرية أرفع المناصب في البلاد، فقد أصبح رئيس مجلس قيادة الثورة، ورئيس الأركان ووزير الدفاع بالوكالة، وعضواً في اللجنة العسكرية الموسعة بصفته قائداً للجيش. ومن المهم الإشارة إلى أنه لم يكن بعثياً، بل كان «حورانياً»، أي من جماعة أكرم الحوراني، وكان يبدي الكثير من الإعجاب بشخصيته[23].

بعد قمع الناصريين وتصفيتهم وإزاحة المستقلين، لم يبق أمام اللجنة العسكرية سوى الجناح المدني للحزب، الذي سبق لها أن استحضرته كي يكون واجهتها السياسية عقب نجاح حركتها في 8 آذار.

وقد تمّ لها ذلك خلال المؤتمر القومي السادس للحزب الذي عقد في الفترة ما بين 23 و25 من شهر تشرين الأول 1963، وقد شهد هذا المؤتمر مشاحنات وخلافات شخصية بين أجنحة الحزب المتصارعة، لدرجة أن مقرراته جاءت خليطاً من الآراء المتضاربة والنظريات المتناقضة. لكن غالبية المؤتمرين من عسكريين ومدنيين كانت تضغط بأن خلاص الحزب،

22- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص245-273.

23- المرجع نفسه، ص247-248.

بعد فشله في سياسته مع عبد الناصر، هو في المزايدة على ناصر بالاشتراكية وبالثورية. وكانت اللجنة العسكرية هي التي تدفع في هذا الاتجاه للسبب ذاته، وأيضاً للتخلص من قيادة الحزب المدنية. وقد عبّرت الوثيقة التي اعتمدها المؤتمرون عن هذا الاتجاه، فقد اعتمدت الصراع الطبقي مبدأً رئيسياً في الارتقاء الاجتماعي، وقررت السير في طريق الاشتراكية العلمية، وبناء المزارع الجماعية، وتطبيق الديمقراطية الشعبية، والدمج العضوي للطليعة الثورية والعسكرية كأساس للمجهود الاشتراكي. وقد اعتبرت البورجوازية حليفة للإمبريالية الجديدة، ولا يجب التعاون معها.

وبهذا حققت اللجنة العسكرية انتصاراً واضحاً في هذا المؤتمر، وبدأ العسكر في أخذ ما تبقى من سلطة للمدنيين، مستفيدين من تراجع القيادة القومية أمام التيار الجديد الذي يحظى بدعم اللجنة، فأصبح أمين الحافظ، إضافة إلى مناصبه العسكرية السابقة، رئيساً للوزراء مكان صلاح البيطار الذي فشل في انتخابات القيادة أمام مرشحي التيار الجديد، فتنحى عن رئاسة الحكومة، كما أصبح محمد عمران نائباً لرئيس الوزراء (لمراقبة أمين الحافظ)، فيما احتل صلاح جديد منصب رئيس هيئة الأركان بعد ترقيته، وكُلّف حافظ الأسد بمهمة تدعيم شبكة الحزب داخل الجيش[24].

الصراع على السلطة بين أعضاء اللجنة العسكرية

قرب نهاية العام 1963، كان الوضع قد استتب تماماً للّجنة العسكرية بعد تصفية معظم الأجنحة الأخرى التي كان لها دور، أو أُعطيت دوراً، في حركة الثامن من آذار 1963، ما عدا كتلتي الضباط الدروز والضباط الإسماعيليين في الجيش، اللتين ظلتا متحالفتين مع اللجنة العسكرية، ولم يكن وقت تصفيتهما قد حان بعد.

وقد فتحت تلك التصفيات الباب أمام بدء مرحلة جديدة من الصراع على السلطة في ما بين أعضاء اللجنة العسكرية أنفسهم، هذا الصراع الذي سيشكّل عنوان المراحل القادمة من تاريخ سورية. لكن ما ساهم في تأجيل بروزه إلى السطح هو الانقلاب الذي قاده عبد السلام عارف يوم 18 تشرين الثاني 1963 في العراق والذي أطاح بحكم البعث وأعاد العراق إلى الحظيرة الناصرية، وبدأت محاولات العراقيين لإقامة وحدة مصرية ـ عراقية، تغدو كابوساً ثقيلاً يقضّ مضجع حكام دمشق.

24- المرجع نفسه، ص247-253.

وقد بيّن محمد حيدر، في كتابه «البعث والبينونة الكبرى» الذي أشير إليه آنفاً، هذه المراحل التي وسمت التاريخ السوري في فترة ما بعد حركة الثامن من آذار، فعمد إلى تصنيفها إلى مراحل ثلاث:

مرحلة محمد عمران: التي بدأت يوم حركة 8 آذار 1963 واستمرت حتى حركة 23 شباط 1966.

مرحلة صلاح جديد: التي بدأت يوم حركة 23 شباط 1966 واستمرت حتى حركة 16 تشرين الثاني 1970.

مرحلة حافظ الأسد: التي بدأت يوم حركة 16 تشرين الثاني 1970، وما زالت مستمرة.

فمحمد حيدر، بتصنيفه هذا، يؤكّد حقيقة أن كل الشخصيات الأخرى التي تعاقبت على الحكم في سورية، من مدنية وعسكرية، لم تكن سوى واجهات، مرحلية وعابرة، لتلك الشخصيات المحورية الثلاثة وهم، بالتالي، لا يستحقون الإشارة إليهم كحكام فعليين للبلاد.

إضافة إلى التهديد الذي مثّله انقلاب عبد السلام عارف في العراق، فقد شهدت البلاد سلسلة من الأحداث في بداية عام 1964، بدأت بأحداث بانياس الطائفية، حيث قام بعض البعثيين الذين نزلوا من الجبال احتفالاً بمرور سنة على انقلاب الثامن من شباط في العراق، وأخذوا يهتفون هتافات طائفية قائلين: «البعثية علوية»، وقد عبّر هذا الهتاف بشكل عفوي عن واقع شعور جمعي كان قد بدأ بالتشكّل لديهم توكيداً لثلاثية ابن خلدون التاريخية (دعوة ـ عصبية ـ ملك). وأدى هذا الهتاف إلى نشوب معركة بينهم وبين أهالي بانياس (السنّة) سقط خلالها قتلى وجرحى. وامتدت الاحتجاجات إلى مدن أخرى، وتتوّجت بأحداث حماة في نيسان 1964، كان من نتيجتها أن قُصفت المدينة بالدبابات والمدفعية للمرة الأولى، فأضربت مدن دمشق وحمص وحلب واللاذقية، لكن قوات الحرس القومي قامت بتحطيم أبواب المحلات التجارية وتركتها مفتوحة للنهب، كما نزل الجيش إلى الشوارع.

وقد أظهرت هذه الأحداث أعراض الأمراض الطائفية التي كانت تعصف بالجيش، وأشيع أن العقيد الدرزي حمد عبيد، آمر سلاح العشائر، هو الذي أمر بقصف حماة انتقاماً من قصف الشيشكلي لجبل الدروز خلال شهر شباط 1952، إبان فترة حكم الأخير للبلاد. لكن اللجنة العسكرية استطاعت في النهاية السيطرة على الوضع، باستخدام القوة المفرطة[25].

25- مذكرات أكرم الحوراني، مج 4، ص3222-3241.

إثر ذلك بدأ الصراع على السلطة بين عضوي اللجنة العسكرية الخماسية: محمد عمران وصلاح جديد، وقد أُطلق على هذا الصراع تسمية «الخلاف بين القيادة القطرية والقيادة القومية للحزب»، وقد دعم حافظ الأسد صلاح جديد، الذي كان يمثّل جناح القيادة القطرية في هذا الصراع، فقام جديد بترفيعه من رتبة مقدم إلى رتبة لواء وعيّنه آمراً لسلاح الجو السوري.

كان عمران في ذلك الوقت قد اندفع كثيراً في ثقته بالقيادة القومية، وكسر قسم السرّية الذي حمى «اللجنة العسكرية» منذ تأسيسها. فقد اجتمع مع عفلق وقيادته وأفشى لهم أسرار اللجنة كافة وبأنها الحاكم الفعلي، وشرح نشأتها ومن فيها وكيف خططت وعملت للسيطرة على الحزب والدولة والجيش. فكانت مكاشفة عمران بالنسبة لعفلق تأكيداً لبعض ما يعرفه وما كان يشك فيه. أما بالنسبة لأعضاء القيادة القومية الآخرين، وخاصة من غير السوريين، فقد كان حديث عمران صدمة.

وما إن وصل خبر تعاون عمران مع قيادة عفلق إلى أعضاء اللجنة العسكرية، حتى رأوا في الخطوة «خيانة»، فاتخذت القيادة القطرية قراراً بتجريده من مناصبه الحزبية والحكومية وإرساله سفيراً لسورية في مدريد بعدما أصبح محسوباً على القيادة القومية. وكان عمران قائداً لقوة عسكرية استحدثتها اللجنة في وقت مبكر من ذلك العام لقمع الشغب، فسلّمت لواءها لشقيق حافظ الأسد الأصغر «رفعت»، ونمت هذه القوة لاحقاً لتصبح «سرايا الدفاع». وعلى إثر ذلك قام اللواء جديد بنقل الضباط الموالين لعمران من مختلف فروع القيادة وإيفاد بعضهم في بعثة عسكرية إلى موسكو[26].

بعد سيطرة جديد وجماعته على الجيش والحزب، أُطلق العنان للمزايدات اليسارية والماركسية وظهرت تعابير جديدة على القاموس السياسي السوري مثل الفرز العلمي بين الطبقات، والتصفية الجسدية. وبتاريخ 2 كانون الثاني 1965 صدرت مراسيم اشتراعية بتأميم معظم الشركات المساهمة وعشرات المؤسسات الصناعية والزراعية، تبعتها مراسيم تأميمات أخرى بعد ثلاثة أيام، كما فرض رجال الأمن الحراسة على جميع الشركات المؤممة وشُدّدت الحراسة على الحدود ومُنع السفر لمنع تهريب الأموال، ونزلت الدبابات إلى شوارع دمشق وحلب.

انفجر الوضع في سورية بعد صدور تلك المراسيم، ولا سيما في دمشق التي عمّها الإضراب

26- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص262.

الشامل وحدثت فيها اشتباكات دامية قُتل فيها كثيرون، واعتُقل آخرون وصدرت بحقهم أحكام بالإعدام، كما تمّت مصادرة أملاك ومخازن الكثيرين من التجار في سوق الحميدية، وقامت قوى الأمن، بحراسة الجيش، بتحطيم أقفال المتاجر المغلقة وتركتها مفتوحة للنهب والسلب، فاضطر التجار، تحت ضغط المصادرات وأحكام الإعدام وتحطيم المتاجر، للعودة عن الإضراب.

ولقد كان أحد الردود الاستفزازية للّجنة العسكرية على تلك الأحداث هو إعلانها عن الاستيلاء على المزيد من الأراضي من خلال قانون الإصلاح الزراعي، وتأميم المزيد من الشركات الخاصة، الأمر الذي كشف بشكل لا لبس فيه عن الطبيعة «الانتقامية» و«الثأرية» لتلك القوانين، لا عن الخلفية الإيديولوجية و/أو الاقتصادية لها، إلى درجة أن هلال رسلان أصدر قراراً بصفته محافظ حلب، دون الرجوع إلى الحكومة، بتأميم 374 مخبزاً في تلك المحافظة، وكانت كلها أفراناً شخصية أو عائلية.

وعلى هذا فقد أدت المزايدات بين أجنحة الحكم المتصارعة، وبواعثهم التي اتسمت بالنوازع الانتقامية والثأرية، إلى تأميم جميع الشركات والمعامل في سورية، وكان العدد الأكبر منها هو شركات صغيرة قائمة فقط على الأموال الخاصة وعلى جهد الإنسان السوري وجدّه ونشاطه، والكثير منها كان مجرد ورشات صغيرة، فوجّه حزب البعث بذلك ضربة قاصمة للاقتصاد السوري.. ولقد اعترف أمين الحافظ في ما بعد لأكرم الحوراني، عندما اجتمع الرجلان في بغداد، بأن عمليات التأميم كانت تتم استناداً إلى دليل الهاتف.

إن حكم الثامن من آذار بطبيعة تكوينه الطائفي العسكري هو حكمٌ معادٍ للبورجوازية السورية المتمركزة في المدن، والتي شكّلت الطبقة الوسطى عمودها الفقري في تراتبية السلّم الاجتماعي، وقد كانت هذه الطبقة متفردة باتساعها في سورية بالنسبة للمجتمعات العربية الأخرى.

لقد أدت البورجوازية السورية بنشاطها الاقتصادي والتجاري، والصناعي والاجتماعي، والوطني والعربي، خدمة للقضية السورية والعربية لا تقدّر بثمن، فهي التي قادت النضال الوطني في مواجهة الانتداب الفرنسي، وكان لها الفضل في تحقيق الاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية عن سورية.

إن سياسة حزب البعث في تحطيم البورجوازية السورية قد سددت طعنة نجلاء للنهضة السورية على مختلف المستويات وأساءت لاقتصادها بصورة خاصة إساءة بالغة، فقد استبدلت

بهذه الطبقة الذكية النشيطة في الميدان الاقتصادي والصناعي والوطني طبقة طفيلية لا همّ لها إلا جمع الملايين عن طريق استغلال السلطة بواسطة النافذين في الحزب والجيش[27].

في أوائل عام 1965 ظهرت إلى العلن، بمحض المصادفة، قضية الجاسوس الإسرائيلي إيلياهو كوهين، الذي كان قد دخل البلاد عام 1962 بصفة مغترب سوري عائد من الأرجنتين اسمه «كامل أمين ثابت»، وتفاعلت هذه القضية على كل المستويات الحزبية والعسكرية، والسياسية والشعبية، نظراً لتمكّنه من تأسيس شبكة واسعة من العلاقات مع الطبقة الحاكمة في سورية. وجرت له محاكمة صورية في قاعة مغلقة، وتمّ إعدامه بعد صدور الحكم عليه مباشرة، الأمر الذي أدى إلى طمس الحقائق في هذه القضية، التي لم يرشح عنها إلا ما سمحت السلطة الحاكمة بنشره، لكن ما نشر لم يقنع أحداً وظلت هذه القضية مثار العديد من التساؤلات والشكوك، التي عبّر عنها الشاعر السوري سليمان العيسى (الملقّب بشاعر البعث)، بقصيدة فيها الكثير من الغمز والتشكيك في صحة كل ما أُعلن عنه حولها، إذ قال في مطلعها:

كوهين عفوك يا أبا آذار ... يا صانع الثورات والثوار

وختمها بالبيت التالي:

حسبي وحسب الشامخين بعارهم ... قبرٌ يلملم عارنا ويواري

وفي هذين البيتين اختصار للمشاعر التي انتابت الشارع السوري، حول ملابسات القضية من لحظة الكشف عنها، مروراً بالكيفية التي جرت فيها إجراءات المحاكمة، وصولاً إلى التنفيذ الفوري لحكم الإعدام[28].

استمر الصراع على السلطة خلال عام 1965، وتميّزت نهاية العام بعودة مفاجئة لمحمد عمران إلى دمشق وتسلّمه وزارة الدفاع يوم 4 كانون الثاني 1966، الأمر الذي جرى تفسيره بأن القيادة القومية قررت استدعاءه ليكون سنداً لها في صراعها مع القيادة القطرية، لكن فترة غيابه عن البلاد، والإجراءات التي اتخذها صلاح جديد بتصفية أعوانه في الجيش، لم تسعفه القيام بدور مرجح، بل إن عودته هذه قد ساهمت في تسريع صلاح جديد بالقيام بحركة 23 شباط التي أزاح فيها عمران وأمين الحافظ معاً، وأضحى هو الحاكم القوي، بدعم من حافظ الأسد، الذي أُسندت إليه وزارة الدفاع إضافة إلى منصبه السابق كآمر لسلاح الطيران.

27- **مذكرات أكرم الحوراني**، مج 4، ص3204، 3205. 3283. 3286. 3287. 3288.

28- المرجع نفسه، ص3290-3303.

ومرة جديدة، تُثار التساؤلات حول «سهولة وسرعة» نجاح الانقلاب الجديد. فقد نشرت صحيفة «الحياة» اللبنانية مقالاً بتاريخ 9 آذار 1966، قالت فيه: «إن السؤال المطروح في الأوساط البعثية في بيروت ودمشق هو: كيف نجح انقلاب 23 شباط بهذه السرعة؟ ما هي العوامل التي أدت إلى نجاحه؟ كيف عجز أمين الحافظ عن الثبات مع أنه كان يؤكد في أحاديثه الخاصة قدرته على مجابهة كل الاحتمالات ويستصغر شأن خصومه؟».

الجواب عن هذا السؤال كان في الموقف الذي وقفه حافظ الأسد قائد سلاح الطيران، وكان مقرّباً للفريق أمين الحافظ. فهو الذي حسم الموقف وقلب الموازين. لقد كان أمين الحافظ حتى اللحظة الأخيرة يعتقد أن اللواء حافظ الأسد سيقف إلى جانبه، وأن سلاح الطيران بيده، ولذلك لم يكن يخشى أية تكتلات يعدّها اللواء صلاح جديد والرائد سليم حاطوم ما دامت الطائرات جاهزة لقصفها، ولكن في اللحظة الحاسمة، وقف سلاح الطيران إلى جانب الانقلابيين، وهدّد الوحدات المدرعة التي هرعت لنجدة أمين الحافظ[29].

بعد انقلاب 23 شباط، شعر تكتل الضباط الدروز بأنهم على طريق التصفية من الحزب ومن الحكم، فقد طُرد حمّود الشوفي من الحزب وقُبض على منصور الأطرش وشبلي العيسمي وعُزِل حمد عبيد الذي كان وزيراً للدفاع، وكان متوقعاً أن يبقى فيها بعد 23 شباط، لكن بدلاً من ذلك ألقي القبض عليه وأحيل للمحاكمة بتهمة التمرد والفساد[30].

وكان منيف الرزاز، آخر أمين عام للقيادة القومية قبل حركة 23 شباط، قد تحوّل إلى العمل السري بعد الحركة وأسس «مكتباً عسكرياً» من ضباط محترفين ومخلصين للقيادة القومية بقيادة اللواء الدرزي فهد الشاعر. وقد بدأ الشاعر حواراً مع سليم حاطوم، الضابط الدرزي الناقم على عدم إعطائه صلاحيات وامتيازات توازي دوره في الحركة، فقد كانت لقواته «المغاوير» اليد الطولى في الهجوم على منزل أمين الحافظ واعتقاله. كما تمّ الاتصال بضباط آخرين، كانوا كلهم من الدروز، وبدأ التخطيط للقيام بانقلاب يقضي على صلاح جديد وأعوانه.

لكن المؤامرة كُشفت بطريق «المصادفة»، فاعتُقل أكثر من مئتين من الضباط، كانت أغلبيتهم الساحقة من الدروز، وسُرّحت أعداد أخرى منهم، الأمر الذي أثار حفيظة الدروز في الجبل واعتبروا ما حصل موجهاً لهم كطائفة. ولتخفيف حدة التوتر الناشئ، توجّه وفد من

29- المرجع نفسه، ص3384.

30- المرجع نفسه، ص3397.

القيادة السورية في الثامن من أيلول 1966، برئاسة رئيس الدولة نور الدين الأتاسي يرافقه صلاح جديد وعدد من الشخصيات إلى السويداء، فكانت هذه الزيارة فرصة لحاطوم لتنفيذ خطوته الانقلابية بنصب كمين لهؤلاء. لكن غلطة حاطوم المميتة كانت في عدم وجود حافظ الأسد ضمن الوفد. وما إن تنامى للأسد خبر احتجاز وفد السلطة حتى أرسل سرباً جوياً حلّق فوق قلعة السويداء، وأمر اللواء السبعين المدرع بتطويق المدينة. وقد تمكّن صلاح جديد من العودة إلى دمشق بحجة إنهاء «القضية»، وبعد وصوله أُذيع بيان في الإذاعة ينذر المتمردين بتدمير السويداء وحرقها بالصواريخ، عندئذ أدرك حاطوم أن وضعه أضحى يائساً، فإما أن تُقصف السويداء ويتعرض سكانها للخطر، وبذلك تفشل عمليته ويزول الدعم الشعبي لتحركه، أو أن ينجو بنفسه من هلاك محتم. فاختار الهرب إلى الأردن ومعه عدد من الضابط والمرافقين.

أعقبت هذه الحركة الفاشلة سلسلة تسريحات للضباط في الجيش استمرت حتى ربيع 1967، فسُرّح 89 ضابطاً في تنظيم الحزب العسكري داخل الجيش، وسُرّح 400 ضابط آخرين بهدف وضع حد نهائي لأي محاولة انقلابية. وهكذا دخلت سورية حرب عام 1967 بعدد ضئيل جداً من الضباط ذوي الرتب العالية، ومن دون أية كفاءات عسكرية قادرة على خوض حرب مع إسرائيل، فقد انضم هؤلاء الضباط المسرّحين إلى آلاف غيرهم جرى تسريحهم على مدار السنين الممتدة من عهد الوحدة مع مصر، مروراً بالتصفيات المكثفة التي جرت بعد 8 آذار.

ومما يجدر ذكره أن حاطوم قرر العودة إلى سورية إثر حرب حزيران 1967، كي يضع نفسه «في خدمة الوطن» لكن المخابرات السورية اعتقلته، وجرى إعدامه يوم 26 حزيران 1967، تنفيذاً لحكم غيابي كان قد صدر بحقه. وبهذا قُضي نهائياً على كتلة الضباط الدروز في الجيش[31].

ويعلّق أكرم الحوراني في مذكراته على تلك الأحداث قائلاً:

> «أما الحقائق التي لم يكشف عنها حاطوم ولا بيان القيادة القطرية فهي أن سليم حاطوم كان قريباً من حافظ الأسد في مواجهة صلاح جديد، ولم يكن بتقدير حاطوم أن يوجّه إليه حافظ الأسد إنذاره بتدمير السويداء إذا لم يكف عن محاولته، ولم يكن حاطوم مغفلاً للدرجة التي لا يقدّر فيها أن نجاح محاولته مرهون بموقف حافظ أسد»[32].

31- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص277-281.

32- **مذكرات أكرم الحوراني**، مج 4، ص3399.

وفي الإجمال، لم يكن لأي من رجال نظام صلاح جديد الصدى المؤثر في الرأي العام، فكل هؤلاء كانوا مجموعة شبان، في الثلاثينيات من أعمارهم، من خلفية أقلوية ريفية، وضباطاً برتب متواضعة، حصلوا على ترقيات فورية واستلموا أعلى مناصب الدولة دون أن يكون لأحد سابق معرفة بهم. كما كانت كفاءات الحكام الجدد ومقدرتهم على الحكم معدومة. فلأول مرة باتت تَحكم سورية عناصر من أقليات دينية ومتحدّرة من أصول ريفية، وخلفية ثقافية متواضعة.. وقد كان هذا هو السبب الأكبر الذي يشرح خط الحكام الجدد اليساري المتشدد تجاه المدن الرئيسية وأسرها السنّية العريقة وتجّارها الذين سيطروا لعقود على اقتصاد سورية.. وتشجع أبناء الأرياف من سياسة الحكومة التي رأوا بأنها دولة المحرومين والمعدمين والريفيين، فبدأت هجرة كبرى إلى المدن ساهمت في تغيير طابعها ومجتمعها[33].

ومن أكثر ما أثار امتعاض سنّة المدن هو سيطرة أشخاص من أصل ريفي فلاحي عليهم، بغضّ النظر عن انتماء هؤلاء الحكام إلى أقليات دينية أو كونهم سنّةً مثلهم[34].

ولأن حركة 23 شباط جاءت رداً على الممارسات «اليمينية والرجعية» للقيادة القومية، فقد كان على الحكام الجدد أن يكونوا أكثر «ثورية وتطرفاً» من سابقيهم، ليس على الصعيد الداخلي وحسب، لكن على الصعيد القومي أيضاً، بغرض المزايدة على عبد الناصر. وكان أن شكّلوا «منظمة الصاعقة» من الفلسطينيين البعثيين الموالين لحكام دمشق، وهدف إنشاء هذه المنظمة إلى أن تصبح إحدى «الميليشيات» التي يمكن استخدامها لأغراض القمع، وفي الصراعات على السلطة داخلياً، وللبدء في الدخول على خط المقاومة الفلسطينية التي كانت قد بدأت في الظهور على مسرح أحداث الشرق الأوسط عبر منظمة فتح «ياسر عرفات» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «جورج حبش».

أطلق السوريون يد الفدائيين في العمل عبر الحدود في عمليات داخل إسرائيل، وأُذيعت بياناتهم العسكرية عبر راديو دمشق ووفّروا لهم المال والسلاح، لكن المفارقة أن سورية منعت انطلاق العمليات مباشرة من أراضيها. فكان الفلسطينيون يتسللون إلى الأراضي المحتلة عبر الحدود اللبنانية والأردنية، فهدّدت إسرائيل سورية، وردّ السوريون بأنهم لن يمنعوا الفدائيين، ولن تكون سورية «حرس حدود» لحماية إسرائيل، وزادت في دعوتها إلى «حرب تحرير شعبية»، كما دعت الجماهير العربية إلى تخليص «الوطن العربي من الرجعية والاستعمار»،

33- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص272-273.

34- نيكولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995**، ص194.

وأن أولوية تحرير فلسطين تعلو على أي أولوية أخرى، وأن دعوات التركيز على الإصلاح والتنمية الاقتصادية «غير منطقية وجبانة» لأنها تؤجل التحرير إلى مستقبل غير محدد، إذ ما نفع المشاريع إذا سقطت البلاد تحت الاحتلال؟ وفي إطار المزايدة على عبد الناصر شنّ السوريون حملة إعلامية واسعة على وجود قوات الطوارئ الدولية في سيناء (وكانت تلك القوات قد انتشرت إثر حرب السويس عام 1956)، كما بدؤوا هجوماً موازياً على قبول مصر فتح مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية.

وتابعت سورية لهجة التحدي السافر، فقد صرّح رئيس الدولة نور الدين الأتاسي يوم 7 نيسان 1967 بقوله: «سنجعل من الأسطول السادس طعاماً للسمك»، وزايد عليه رئيس الأركان أحمد سويداني بالقول: «سنلقي بإسرائيل في البحر»، وكان راديو دمشق يردد: «دمشق ليست أقل بطولة من هانوي». وأعلن مصطفى طلاس أمام جمهور غفير في حمص يوم 1 حزيران 1967 بأن «الفرصة مناسبة لتحدي إسرائيل لأنها غير جاهزة للقتال».

ردّت إسرائيل بحملة إعلامية مركّزة ضد دمشق واتهمتها بأنها وراء العمل الفدائي، وأعلنت في نيسان 1967 بأنها ستستغل كل أراضي المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين وستقوم بزراعتها وبناء المستوطنات، وجرت عدة اشتباكات إثرها، أظهرت هشاشة الجيش السوري وطيرانه، فحجمه لم يكن يزيد على 50 ألف جندي، بتدريب وتجهيز غير كافيين، وفئة ضئيلة من الضباط، بعد سنين من التطهير السياسي، ولم يكن لدى السوريين أكثر من 500 دبابة سوفياتية قديمة الصنع وأكثر من نصفها لا يعمل، و100 طائرة من طراز ميغ 17، كما كانت نخبة القوات المدرعة (اللواء السبعين) موجودة في دمشق ومحيطها لحماية النظام. وقد ذكر أكرم الحوراني في مذكراته أن سورية كانت تملك وقتذاك 20 طائرة ميغ 21، بينما الطيارون الموثوق بهم سياسياً والذين يسمح لهم بالطيران لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، والمعروف أن معظم الطيارين قد فُصلوا في عمليات التطهير المتواصلة. وعندما عقد سويداني اجتماعاً على الجبهة في مطلع حزيران، سأله العقيد ميشيل خوري: «كيف سنحارب بدون ضباط؟ ليس عندنا ما يكفي من الضباط لإدارة المعركة!»، فأجابه سويداني: «رقٍّ ما عندكم من تلامذة الضباط»[35].

على صعيد آخر، وبعد التهديدات التي وجهتها إسرائيل لسورية، والحملات الإعلامية السورية بشأن قوات الطوارئ الدولية ومضائق تيران، طلب عبد الناصر إلى الأمم المتحدة

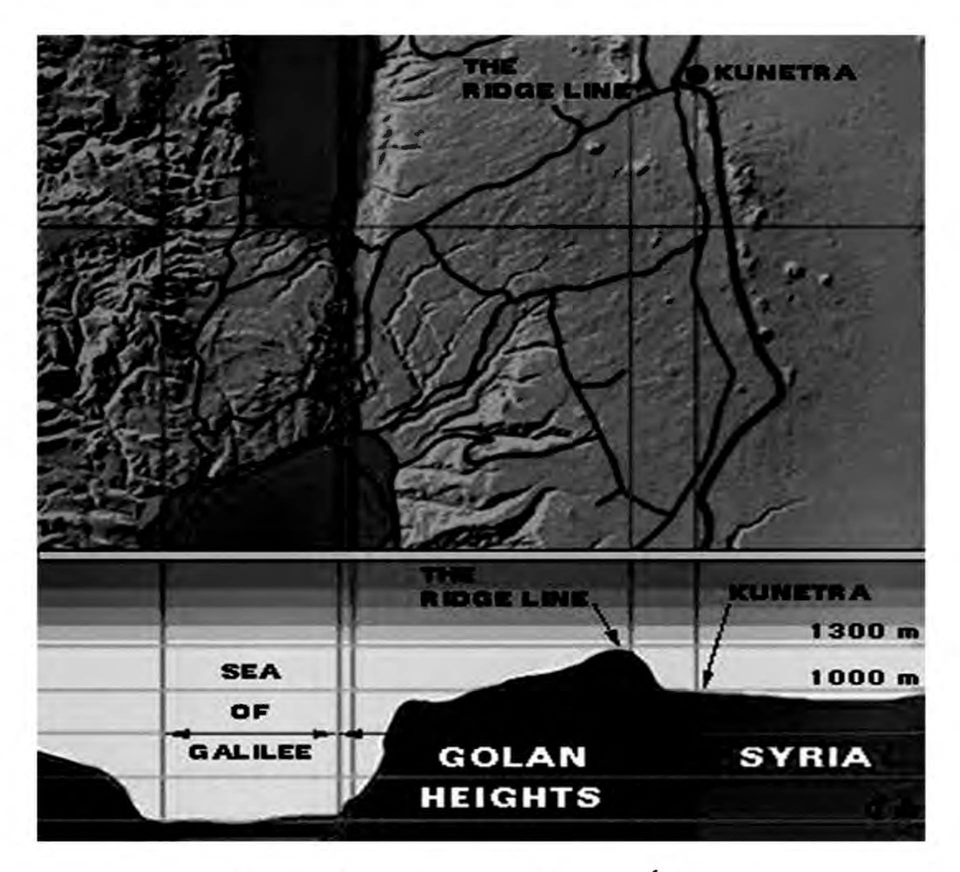
35- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص293-297.

سحب قواتها من سيناء، ثم قام بإغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، وكان هذا بمثابة إعلان حرب استغلته إسرائيل كي تقوم بضربتها التي كانت على كامل الاستعداد للقيام بها.

وفي صباح الخامس من حزيران قامت القوات الجوية الإسرائيلية بتوجيه ضربة قاضية لسلاح الجو المصري وطائراته جاثمة على أرض المطارات، ففقدت مصر سلاحها الجوي خلال أول ساعتين من بدء المعارك، وغدت القوات المصرية التي دُفعت إلى سيناء على عجل، دون أي غطاء جوي، مما ساهم في تحطيمها وتدميرها بسهولة.

أما على الجبهة السورية فقد تأخر إعلان الحرب على إسرائيل حتى ظهر يوم الخامس من حزيران، بعدما قام سلاح الجو الإسرائيلي بتدمير العدد القليل من الطائرات الذي يملكه سلاح الجو السوري وهي جاثمة على الأرض أيضاً، وقد تمّ ذلك بعد عدة ساعات من تدمير السلاح الجوي المصري. لقد اكتفى الجيش السوري حتى يوم التاسع من حزيران بقصف المستعمرات الإسرائيلية في سهل الحولة كما كان يحدث من قبل، ولم يقم بأي هجوم أرضي، منتهزاً فرصة انشغال الجيش الإسرائيلي باحتلال سيناء والضفة الغربية، كما أن قيادته لم تطلب إيقاف إطلاق النار في اليوم السابع من حزيران كما فعلت مصر، وإنما بقيت تنتظر أن يقوم الإسرائيليون بالهجوم، وهو ما حدث فعلاً في اليوم التاسع من حزيران عندما قام الإسرائيليون في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين بالهجوم على التحصينات السورية في مرتفعات الجولان، وعندما تمّ اختراقها طلبت سورية من مجلس الأمن وقف إطلاق النار وأصدرت وزارة الدفاع أمراً للجيش السوري بالانسحاب «الكيفي» من تلك المواقع الحصينة. ثم أعلنت القيادة السورية عن سقوط مدينة القنيطرة يوم الجمعة 9 حزيران بينما جرى احتلالها من قبل الإسرائيليين يوم الأحد 11 حزيران، وهذا الإعلان المسبق عن سقوطها الذي رددته الإذاعة السورية مرات عديدة كان سبباً لتنفيذ قرار الانسحاب الكيفي، فقد قال ضباط الجبهة بأنهم ظنوا عند سماعهم بالخبر عبر «راديوهات الترانزستور» من الإذاعة السورية، أن الجيش الإسرائيلي قد أنزل قواته المظلية وراء الخطوط السورية فاضطروا لترك خطوطهم الأمامية ولاذوا بالفرار في فوضى لا نظير لها وتركوا في مواقعهم معظم أسلحتهم الثقيلة. ولما أعلن المندوب السوري في هيئة الأمم المتحدة سقوط القنيطرة واحتلالها من قبل الجيش الإسرائيلي، كذّبه المندوب الإسرائيلي قائلاً: «إننا لم نحتلها بعد...»، وقد أثار ذلك ضحك ودهشة أعضاء هيئة الأمم المتحدة واستغرابهم[36].

36- مذكرات أكرم الحوراني، مج 4، ص3439. 3440. 3527.



مسقط أفقي ومقطع عمودي لمرتفعات الجولان

المنحدرات (شبه العمودية) التي تبدأ شرق بحيرة طبرية مباشرة (Golan Heights) كانت تحت سيطرة الجيش السوري قبل بدء الحرب، وصولاً إلى شاطئ بحيرة طبرية في أسفل الصورة. وقد تسلقت الدبابات الإسرائيلية هذه المرتفعات في اليوم الثالث للحرب دون أية مقاومة.

ومما يجدر ذكره أن إسرائيل هاجمت جبل حرمون يوم 12 حزيران، أي بعد يومين على بدء سريان وقف إطلاق النار، وقامت باحتلال قمّة جبل الشيخ ذي الأهمية العسكرية والاستراتيجية بإطلاله على فلسطين والأردن ولبنان والساحل الشرقي للبحر المتوسط ومناطق شاسعة من سورية[37].

كان يقطن في الجولان، الذي تبلغ مساحته 1860 كم^2، قبل الحرب، 140 ألف مواطن سوري (سنّة 80%، دروز 10%، علويون 4%، ومسيحيون 5%)[38]، فرّ منهم أثناء القتال 35 ألفاً، وتهجّر سكان مدينة القنيطرة وعددهم 17 ألفاً، منهم ستة آلاف من السوريين الشركس. لقد أراد الإسرائيليون أرضاً دون شعب، فعمدوا في الأشهر الستة التالية إلى وسائل عدة لتهجير

37- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص304-307.

38- أديب باغ، **الجولان: دراسة في الجغرافيا الإقليمية**، دمشق 1984، ص257-292؛ نيكولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995**، ص177.

الذين لم يغادروا، فدمّروا البيوت وقطعوا أنابيب المياه وخطوط الكهرباء ومنعوا دخول البضائع التموينية والمواد الغذائية، وهدّدوا السكان بالموت، واعتقلوا الشبان وعذّبوهم، وصولاً إلى إعدامات ميدانية في المعتقلات. ثم بدؤوا بإصدار أوامر لعائلات بأكملها بمغادرة الجولان، فكانت هذه العائلات تترك وراءها كل ما تملكه من أثاث منازل، ومحتويات محلات تجارية، فغادر الجولان 90 ألفاً من سكانه نقلوا إلى مخيّمات في درعا ودمشق، ولم يبق في الجولان من سكانه الأصليين تحت الاحتلال سوى 8000 شخص، أي 5% فقط، معظمهم من الدروز، كما لم تسمح إسرائيل بعودة السكان، باستثناء 400 من الدروز[39].

وفي شهر كانون الأول من عام 1981، قام الكنيست الإسرائيلي بضمّ الجولان رسمياً إلى الدولة العبرية.

ومن اللافت للنظر أن إسرائيل لم تستخدم هذه الممارسات في الضفة الغربية التي احتلتها في وقت متزامن مع احتلالها للجولان، كما لم تقم بضمّها أيضاً، رغم أن الضفة تمثّل أرضاً أكثر قدسية بكثير للإسرائيليين من الجولان، فهي الأرض التاريخية لمملكتي يهودا والسامرة، اللتين تشكّلان الأساس الديني والتاريخي لقيام دولة إسرائيل عام 1948.

على الصعيد السياسي، لم يقم حكام دمشق بعد هزيمة حزيران بأي مراجعة لما تمّ ارتكابه من أخطاء وانحرافات على غرار ما حصل في مصر، إذ جرت هناك تبدلات أساسية في الجيش تبعها تغيّرات في أعلى المستويات السياسية والإعلامية والإيديولوجية والتنظيم الشعبي. لكن الذي جرى في سورية هو ترقية عدد من الضباط المسؤولين عن الهزيمة واتساع نفوذهم، بحيث بدا الأمر وكأنهم المنتصرون، لأن النظام كان يعلن أنه انتصر على إسرائيل باعتبارها فشلت في إسقاط الحكم التقدمي. لقد خرج النظام من الحرب وهو أكثر ضراوة وشراسة، وبالغ في رفع شعار الماركسية شهادةً على وطنيته وتقدميته وتجاوزه جميع الأنظمة والأحزاب العربية الأخرى، كما لم تمنع الهزيمة من استمرار الصراع على السلطة، بل جرى توظيفها فيه، هذا الصراع المستجد الذي أُعطي مسمّىً جديداً: الصراع بين مدنيي الحزب وعسكرييه[40].

وفي تلك الأثناء كانت تجري عمليات عسكرة المجتمع السوري بأكمله عبر دروس التربية العسكرية في المدارس، ومنظمات الحزب المختلفة، كمنظمة طلائع البعث ومنظمة شبيبة الثورة، والاتحاد العام للطلبة واتحادات العمال والفلاحين والحرفيين، وصار طبيعياً رؤية

39- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص306.

40- **مذكرات أكرم الحوراني**، مج 4، ص3527-3529.

كل السوريين يمشون في الشوارع بلباس «الكاكي» سواء أكانوا طلاباً أم عمالاً أم فلاحين أم موظفين. وأضحى لزاماً على كل طالب وطالبة في المرحلتين، الثانوية والجامعية، أن ينتظم في دورات عسكرية صيفية في أحد المعسكرات التي انتشرت كالفطر على امتداد الأرض السورية. وقد نجم عن ذلك أن تربّت أجيال من السوريين على القمع والقهر، والإذلال والإذعان.

في شهر شباط عام 1968 تمكّن حافظ الأسد من إزاحة رئيس هيئة الأركان أحمد سويداني (سنّي من حوران) من منصبه وعيّن بدلاً عنه رجله المخلص مصطفى طلاس، وكان تعليل ذلك أن أداء سويداني في حرب حزيران «لم يكن بمستوى المسؤولية»، وأنه طائفي لأنه سُمع مراراً يتذمر من «نفوذ علوي غير مبرر في الجيش». وأعقب ذلك مباشرة إزاحة رجل صلاح جديد الهام «عزت جديد» عن قيادة اللواء السبعين المدرع، التشكيل العسكري الأقوى في سورية. كذلك أبعد الأسد رفيقه في اللجنة العسكرية وقائد جبهة الجولان أثناء حرب 1967، أحمد المير، فردّت القيادة السياسية بتعيينه عضواً في القيادة القطرية، لكن الأسد نجح لاحقاً في إبعاده عن الساحة بتعيينه في سفارة سورية في مدريد، وكان ذلك الشخص الثاني في اللجنة العسكرية الذي يتم إبعاده.

وهنا يصعب الجزم بأن تسريح أحمد سويداني ومعه 160 ضابطاً من «كتلة حوران السنّية» في الجيش خلال شهر شباط 1968، كان عملاً موجّهاً بالفعل ضد صلاح جديد. لأننا يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن كتلة الضباط السنّة من حوران ودير الزور كانت قد خذلت جديد وتخلت عنه خلال المؤتمر القطري الاستثنائي التاسع للحزب الذي عقد خلال آب وأيلول 1967[41].

وفي علامة بارزة على طريق «استقلاله» عن القيادة السياسية، قام الأسد في خريف 1968 «بإغلاق» الجيش في وجه الحزب وبدأ بتأسيس التشكيلات العسكرية الأولى، التي ستتطور بعد عام 1970 إلى وحدات عسكرية كاملة مستندة إلى أسس طائفية وقبلية وعائلية[42].

كان جديد قد عيّن عضو اللجنة العسكرية عبد الكريم الجندي مسؤولاً عن مكتب الأمن القومي في أيلول 1967، وأصبح في هذا المركز ركيزة أمنية مهمة للقيادة السياسية في سورية، لأن الجندي كان من رجال صلاح جديد المخلصين، كما أصبح رمزاً للقمع، وظهر الجندي، وهو لا يزال في السادسة والثلاثين من العمر، شخصاً مولعاً بالعنف ومهووساً بتعذيب الناس، لا ثورياً واشتراكياً، كما كان يقدّم نفسه.

41- Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics*, p. 161.

42- *Ibid*, p. 174.

لكن حافظ الأسد، وقرب نهاية العام 1968، وبعد أن أحكم سيطرته على القوات المسلحة من خلال سلسلة من التعيينات والتسريحات والترقيات، فقد أصبح الندّ الأكثر جدية لنظام صلاح جديد، الذي وجد نفسه في وضع مشابه لمن سبق له إزاحتهم، أي عفلق والحافظ، وأصبحت الدولة في سورية «برأسين»، إذ كان الأسد وجماعته يأخذون القرارات الهامة دون العودة إلى القيادة السياسية، كمباشرة اتصالات مع الحكومة العراقية، الأمر الذي يتعارض مع قرار قيادة الحزب الذي قضى بحظرها.

وخلال شباط 1969، بعد أن قام رجال رفعت الأسد «باكتشاف» مخبر كان يحوم بسيارته حول منزل شقيقه حافظ، ما جعل رفعت «يشكّ» بأنه مرسل من قبل عبد الكريم الجندي لاغتياله، بدأ يحاول إقناع شقيقه بالتحرك ضد الجندي وإلا كانت حياته في خطر، وعليه تحرك الأخير يوم 25 شباط، تحت ستار استنفار عسكري رداً على غارات إسرائيلية على قرى في جوار دمشق، وأمر الأسد دباباته باحتلال نقاط استراتيجية داخل العاصمة، وعزَل رجال جديد من مسؤولية الصحف الرسمية والحزبية (البعث والثورة) وعيّن فيها أشخاصاً محسوبين عليه، واحتل مباني إذاعتي دمشق وحلب، وطرد رجال جديد من مكاتب الحزب والدولة في اللاذقية وطرطوس، واستمر تحرك الأسد حتى 28 شباط، حين قام أثناءها أيضاً بضرب أجهزة مخابرات عبد الكريم الجندي بدمشق واعتقال كل رجاله، عندئذ أدرك الجندي فداحة ما يحصل، وأيقن بقرب نهايته.

وفي ليل 1-2 آذار، حصل تبادل لفظي عنيف على الهاتف بين الجندي وعلي ظاظا رئيس المخابرات العسكرية الموالي للأسد، فأقدم الجندي إثرها على «الانتحار»[43].

ويعلّق أكرم الحوراني في مذكراته على حادثة انتحار الجندي بالقول:

«تتضارب الأقوال حول انتحاره أو اغتياله بتاريخ 2 آذار 1969، وكان رفعت رأس الحربة التي استخدمها أخوه حافظ الأسد بمواجهة صلاح جديد في طريقه إلى الاستيلاء على السلطة والقضاء على نفوذ عبد الكريم الجندي. ومن الجدير بالذكر أن زوجة الجندي «انتحرت» بعد عدة أسابيع من موت زوجها، كما أُطلق الرصاص من سيارة مسرعة على سائقه الذي سقط ميتاً في الشارع المتفرع من طريق الصالحية والمسمّى بستان الرئيس»[44].

43- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص364-368.

44- **مذكرات أكرم الحوراني**، مج 4، ص3485.

ومن طرائف السياسة في سورية، لكن شديدة الوضوح والتعبير، أن القيادة الحزبية والسياسية «الرسمية والشرعية» للبلاد، ممثّلة بالأمين العام لحزب البعث، رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء نور الدين الأتاسي، والأمين القطري لحزب البعث في سورية صلاح جديد، لم تعد تملك أية وسيلة إعلامية ضمن البلاد، بعد أن استولى عليها كلها آمر سلاح الطيران ووزير الدفاع في حكومة الأتاسي، حافظ الأسد، وجعلها تنطق باسمه، لذلك اضطرت «القيادة الحزبية والسياسية» الحاكمة إلى إصدار صحيفة يومية في لبنان (صحيفة الراية) كي تكون الناطق باسم «الحكم الشرعي» في سورية[45].

بموت عبد الكريم الجندي، وإبعاد أحمد المير إلى خارج سورية، وكذلك إبعاد الأخوين سامي وخالد الجندي، تكون قد اكتملت تصفية كتلة الضباط والمسؤولين الإسماعيليين في الجيش والحزب، بعد أن كانت كتلة الضباط الدروز قد تمّت تصفيتها خلال العامين 1966 و1967، كما جرت الإشارة إليه سابقاً. وإذا أضفنا محمد عمران إلى لائحة المبعدين، نجد أنه لم يبق من أعضاء اللجنة العسكرية الخماسية في السلطة، وفي البلاد، سوى صلاح جديد وحافظ الأسد، الذي تمكن من حسم الصراع لصالحه خلال أحداث شباط 1969 الآنفة الذكر، لكنه لم يشأ استلام السلطة مباشرة، ربما انتظاراً لظروف إقليمية ودولية أكثر ملاءمة، ففضّل إبقاء مظلة القيادة السياسية القائمة، لكن مفاصل السلطة الأساسية في البلاد أصبحت طوع بنانه.

وهنا تجدر الإشارة إلى القمة التي عقدت بين الرئيس الأميركي ليندون جونسون ورئيس الوزراء السوفييتي ألكسي كوسيغين في الفترة ما بين 23-25 حزيران من عام 1967 في قرية غلاسبورو، ولاية نيو جيرسي الأميركية، تلك القمة التي جرت تسميتها في ما بعد بـ«يالطا 2»، وأشيع أنه عقدت فيها مقايضة بين الجبّارين مفادها أن تتنازل الولايات المتحدة الأميركية للاتحاد السوفييتي في فيتنام ومنطقة الهند الصينية مقابل تنازل الأخير للأولى عن منطقة الشرق الأوسط.

كانت هذه الصفقة مهمة جداً للسوفييت في سعيهم الاستراتيجي آنذاك لمحاصرة الصين الشعبية في ذروة الخلاف العقائدي الناشئ بينهما والثورة الثقافية التي فجّرها ماوتسي تونغ في الصين، مهدداً بنقلها إلى دول الجوار، ومنها الاتحاد السوفييتي نفسه، فضلاً عن أنهم ما كانوا يعولون أصلاً على وجودٍ مؤثّرٍ لهم في الشرق الأوسط بحكم أنهم لم يكونوا على ثقة من

45- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص369-370.

صدق حلفائهم فيه وجدّيتهم، فقد كانوا دائمي التقلّب والتذبذب بينهم وبين الولايات المتحدة حسبما تقتضيه مصالحهم و/أو ردود أفعالهم.

تمّ تنفيذ جزء الاتفاق المتعلق بفيتنام، ولكن عبر مفاوضات باريس الماراثونية، حيث جرى تسليم فيتنام الجنوبية في عام 1975 إلى قوات الفييتكونغ المتحالفة مع هانوي والسوفييت وتوحّدت فيتنام بشطريها الشمالي والجنوبي وأضحت شوكة في خاصرة الصين، كما أراد السوفييت وخططوا لذلك.

أما في منطقة الشرق الأوسط فقد جرت منذ ذلك الاتفاق تغيّرات وتبدلات جوهرية واستراتيجية، أعادت رسم وجه المنطقة:

ـ في عام 1968 تمكن حزب البعث من العودة إلى الحكم في العراق بانقلاب دموي على عبد الرحمن عارف، الأمر الذي مهّد لاحقاً لاستلام صدام حسين السلطة من حيث أنه كان الرجل القوي وراء هذا الانقلاب.

ـ أعلنت بريطانيا في عام 1968 أيضاً عن قرارها بالانسحاب من شرق السويس في نهاية عام 1971 مما أدى لاحقاً إلى استقلال اليمن الجنوبي وسلطنة عمان وقطر والبحرين ونشوء دولة الإمارات العربية المتحدة.

ـ في عام 1969 سقط النظام الملكي في ليبيا على يد النقيب معمر القذافي.

ـ تمّ توقيع اتفاق القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، في العام نفسه.

ـ وفي العام نفسه كذلك، آلت السلطة في السودان إلى العقيد جعفر النميري.

ـ تميّز عام 1970 بتغيّرات دراماتيكية أيضاً، إذ توقفت حرب الاستنزاف التي كانت مصر قد بدأتها عبر قناة السويس، ثم قبلت مبادرة روجرز تمهيداً للبدء في محادثات سلام، وبعد ذلك غاب جمال عبد الناصر عن مسرح الأحداث في نهاية أيلول، ودُفنت الشهابية في لبنان بفوز سليمان فرنجية على منافسه الشهابي إلياس سركيس، في ما عُرف يومذاك بديمقراطية الصوت الواحد، كذلك قامت الحركة التصحيحية في سورية، بعد أن كان حافظ الأسد قد قدّم «أوراق اعتماده» خلال حرب الأيام الستة، هذه الحركة أنهت النظام الموالي «عقائدياً» للسوفييت. أيضاً أُخرجت المقاومة الفلسطينية نهائياً من الأردن إلى لبنان بعد أحداث أيلول 1970 وظلت فيه حتى عام 1982، عندما أخرجها الإسرائيليون من بيروت أولاً، ثم أخرجها السوريون تالياً من طرابلس في عام 1983.

ـ عاد العسكر للحكم في تركيا بعد أن قام الجيش الأتاتوركي بانقلاب على حكومة سليمان ديميريل عام 1971، بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات السياسية والاقتصادية في البلاد.

ـ قام أنور السادات بطرد الخبراء السوفييت عام 1972 وبتصفية الوجود السوفييتي على أرض مصر.

ـ أعلن السادات «وفاة» الاتحاد السوفييتي قبل انهياره بعقدين، من خلال تصريحه بأن 99% من أوراق الحل في منطقة الشرق الأوسط هي بيد أميركا، وقد عكس تصريحه هذا، بصدق وواقعية، ميزان القوى الجديد في المنطقة الذي تشكّل بعد قمة غلاسبورو.

ـ قامت حرب تشرين عام 1973، التي أدت إلى سلامٍ معلن بين كل من مصر والأردن مع إسرائيل وآخر غير معلن بين سورية والدولة العبرية.

وبهذا يمكن القول إن منطقة الشرق الأوسط بكاملها قد أُعيد «ترتيبها» لصالح نفوذ الولايات المتحدة الأميركية وفق ما تمّ الاتفاق عليه بين جونسون وكوسيغين.

لقد كان دور الاتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط، منذ غلاسبورو وحتى انهياره، هو دور المكمّل والمتمم للسياسات الأميركية ولمصالحها فيها، التزاماً منه بذلك الاتفاق، ويبدو أن الاتحاد الروسي «وريث الاتحاد السوفييتي» ما زال يمارس الدور نفسه حتى الآن، ولكن لأسباب مختلفة.

تأكيداً لهذا الطرح، فلنتذكر، على سبيل المثال لا الحصر، موقف الاتحاد السوفييتي من دخول القوات السورية إلى لبنان بغرض سحق الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية (المدعومتين من السوفييت) بعد أن كانتا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الانتصار في تلك الحرب الأهلية، وكذلك رفضه استقبال حليفه التاريخي كمال جنبلاط رغم توسط أمين عام الحزب الشيوعي اللبناني آنذاك جورج حاوي، لمنحه تأشيرة دخول لمدة ثلاثة أشهر فقط تلافياً لتصفيته في لبنان، الأمر الذي أوصله بالتالي إلى مصيره المحتوم على أيدي القوات السورية «العاملة في إطار قوة الردع العربية»!

ومما يؤكد أيضاً ما ذهبنا إليه هو أن هذه المنطقة لم تشهد أية تبدلات ذات مغزى بعد السقوط المدوي للاتحاد السوفييتي، على غرار ما حصل في كل الدول التابعة للمعسكر الاشتراكي في عام 1990 وما تلاه، والسبب في تقديرنا، كما أسلفنا، أنه لم يكن قد تبقى فيها أية مواقع للاتحاد السوفييتي يتوجب إعادة «ترتيبها» بعد انهياره.

حسم الصراع على السلطة وبدء المرحلة الثالثة (مرحلة حافظ الأسد)

بموت الجندي في شباط 1969، انتهت الفترة التي تمّ فيها تحييد أبرز أنصار جديد من العسكريين غير العلويين أو تصفيتهم، وبضمنهم أحمد سويداني وأحمد المير، وكنتيجة غير مباشرة لذلك، نجد أن الصراع على السلطة الذي تلا ذلك، القائم بين جديد وأنصار الأسد قد اقتصر إلى حد ما على أعضاء الطائفة العلوية[46].

وفي حقيقة الأمر فقد جرى، عسكرياً وعملياً، حسم الصراع بين الرجلين خلال أحداث شباط 1969، ولم يتبق سوى «الإعلان السياسي» عن الانتصار النهائي لحافظ الأسد، هذا الإعلان الذي كان مرهوناً، على ما يبدو، بمجموعة من المعادلات الدولية والإقليمية التي ما لبثت أن أطلّت عبر أحداث شهر أيلول من عام 1970، والدور الملتبس لحافظ الأسد من خلال الدفع بالقوات السورية إلى الأردن لحماية المقاومة الفلسطينية في حربها ضد جيش الملك حسين، تنفيذاً لقرار القيادة السياسية التي كانت لا تزال في واجهة الحكم، لكن دون أن يعمل الأسد على تأمين الغطاء الجوي الضروري للعمليات الأرضية.

وكانت النتيجة أن تعرضت تلك القوات لمذبحة مروّعة على أيدي القوات المدرعة والطيران الأردنيين اللذين كانا مسبقاً على علم وجاهزية للتعامل معها.

كانت تلك تجربة بليغة في دلالاتها على حدود المغامرة التي يصل إليها ضباط وضعت الانقلابات العسكرية في أيديهم مسؤوليات أكبر بكثير مما تحدّه مداركهم. فالذين أرسلوا الجيش إلى الأردن غامروا بإثارة حرب إقليمية لا يملكون أدنى استعداد لخوضها، وهم الخارجون للتوّ من هزيمة 1967 المدمِّرة. أما الذي لم يوفّر الغطاء الجوي لقواته البرية، فكان يغامر بانشقاق في الدولة ومؤسساتها، وفي المجتمع تالياً، وذلك كله كي يقطع الطريق على منافسين محليين ألدّاء[47].

وما إن انتهى شهر أيلول حتى أُعلن عن وفاة جمال عبد الناصر في مصر واستلام أنور السادات لمقاليد السلطة هناك، فبدت أحداث أيلول «الأسود» كلها بمثابة تحضيرٍ لخشبة المسرح السياسي في الشرق الأوسط لظهور حافظ الأسد.

ففي 18 تشرين الأول استقال نور الدين الأتاسي من جميع مناصبه في الحزب والدولة،

46- نيكولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995**، ص194-137.

47- حازم صاغية، **البعث السوري ـ تاريخ موجز**، ص64.

فانعقد المؤتمر القومي الاستثنائي العاشر لحزب البعث بدمشق في أواخر تشرين الأول 1970 في محاولة لإيجاد حل لأزمة الحزب المتجددة، بيد أنه قبيل ذلك بوقت قصير قام الأسد بنقل بعض من تبقى من أنصار جديد العسكريين، استعداداً لأي حدث محتمل، وليكون قادراً على فرض إرادته على خصومه السياسيين إذا ما سار المؤتمر في غير صالحه. وأثناء المؤتمر بات واضحاً أن الأسد وأهم مؤيد عسكري له، مصطفى طلاس، كادا أن يكونا معزولين تماماً، بينما تمتّع جديد وحلفاؤه بتأييد غالبية أعضاء المؤتمر. أما في القوات المسلحة فقد كانت العلاقات بين المعسكرين السياسيين الرئيسيين على عكس ذلك تماماً.

وعندما أصدر معظم أعضاء المؤتمر في النهاية قراراً «غير واقعي» بإعفاء كل من وزير الدفاع، الأسد، ورئيس أركانه، طلاس، من منصبيهما العسكريين، وتكليفهما بمهام حزبية في الحزب حسب ما تقرره قيادة الحزب، فقد استطاع الاثنان اتخاذ إجراءات مضادة فعّالة على وجه السرعة.

وفي 13 تشرين الثاني أمر الأسد العسكريين باحتلال مكاتب القسم المدني للحزب، وكذلك المنظمات الشعبية البعثية، إضافة إلى إلقاء القبض على أبرز قادة الحزب المدنيين، بمن فيهم صلاح جديد ونور الدين الأتاسي، وقد فرّ الكثير من أعضاء المؤتمر إلى لبنان، بغية تفادي الاعتقال، واستمروا في معارضة النظام السوري الجديد من هناك. هذا ولم يحصل القسم المدني لحزب البعث تحت نظام حكم الأسد مرة أخرى على المركز القوي الذي حظي به لبعض الوقت خلال المدة السابقة[48].

ويتحدّث كمال ديب عن فترة انعقاد ذلك المؤتمر فيقول:

> «كان الأسد قد احتاط للأمر وأمر بتطويق قاعة المؤتمر بالجنود، وحاصرت مجموعة من المخابرات وسلاح الجو والقوات الخاصة بقيادة رفعت الأسد قاعة المؤتمر، فقلق أنصار جديد من أن يُقدم الأسد على اعتقالهم. وإذ انفضّ المؤتمر مساء يوم 12 تشرين الثاني دون التوصل إلى اتفاق، أمر الأسد، فجر 13 منه، وحدات من الجيش باحتلال مكاتب الحزب والمنظمات الشعبية واعتقال عدد من الضباط وكبار القادة السياسيين. وفي هذا التحرك تسلّم رفعت أمن العاصمة في حين ضبط طلاس وقائد العمليات الجوية ناجي جميل، الوضع داخل القوات المسلحة لمنع أي مقاومة للحركة الانقلابية.

48- نيكولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995**، ص108-109.

وتولّى محمد الخولي مهمة اعتقال رجال جديد في الحزب والجيش ودوائر الدولة. وشمل هذا التحرك كافة المدن السورية. وشرح الأسد في ما بعد أن ما قام به لم يكن انقلاباً بل إجراء تغيير داخل الحزب أو «حركة تصحيح للأمور». وفي الحقيقة لم يكن ثمة إهراق للدم أو إطلاق للنار، ولم يلحظ أحد أي تحرك عسكري علني، فيما كانت الأسواق تعمل يوم 13 تشرين الثاني والطرق مزدحمة ولم تغلق الحدود مع لبنان.

كان السادات والقذافي يتابعان ما يحدث في سورية صبيحة 13 تشرين الثاني، ولم يتضح لهما مآل الأمور بين الأسد وجديد، فقرر القذافي التأكد بنفسه، وهبط فجأة في مطار دمشق في 16 تشرين الثاني، وجلس في قاعة الشرف في المطار وطلب لقاء «زعيم سورية»، ثم اطمأن عندما جاء الأسد إلى المطار للقائه، وأبلغه القذافي أنه يحمل دعم مصر وليبيا والسودان لحركته ما خلق الارتياح لدى الأسد، لأن موقف هذه الدول سيجلب له دعم التيار الناصري في سورية ونظرة أكثر إيجابية لحركته في كوادر حزب البعث.

وهكذا، وبعد تردد ثلاثة أيام صدر بيان مساء 16 تشرين الثاني يعلن استلام الأسد للسلطة»[49].

لكن الحقيقة أن فترة التردد تلك التي ذكرها كمال ديب، لم تستغرق ثلاثة أيام فقط، فقد كانت مستمرة بالفعل منذ انقلاب 25 شباط 1969. فهل كان الأسد طوال تلك الفترة في انتظار المجهول الذي تمثّل بموت عبد الناصر وصعود السادات، ومن قبله صعود القذافي والنميري إلى قمة السلطة في بلادهم خلال عام 1969، ثم زيارة القذافي «المفاجئة» لمطار دمشق طالباً لقاء «زعيم سورية»، كي يعلن على الملأ إثر ذلك أنه أضحى حاكم سورية الأوحد، أم كانت هناك أمور أبعد من ذلك وأعمق؟

يلمّح كمال ديب إلى تسلسل الأحداث هذا بقوله: «لقد تركت وفاة عبد الناصر في أيلول، قبل أقل من شهرين من وصول الأسد للسلطة، فراغاً هائلاً في ريادة القومية العربية، مما أفسح المجال للأسد نفسه ليلعب دوراً عربياً قيادياً»[50].

وعلى كل حال، يبقى هذا سؤالاً جديداً يضاف إلى قائمة الأسئلة المتعلّقة بتاريخ سورية الحديث، وسيكون مصيره كمصير باقي الأسئلة السابقة، التي لن يقدر التاريخ على تقديم أجوبة شافية عنها ما دامت مفاعيل تلك الأحداث قائمة.

49- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص372-373.

50- المرجع نفسه، ص443.

ودون الدخول في التفاصيل المعروفة للإجراءات الشكلية التي أعقبت حركة 16 تشرين الثاني 1970 إلى أن تسلّم الأسد رسمياً رئاسة الجمهورية، من تعيين أحمد الخطيب رئيساً للدولة وقيامه بتعيين نفسه رئيساً للوزراء، وما تبعها من إجراءات لاحقة أخرى، كالاستفتاء على رئاسة الجمهورية وصياغة دستور جديد للبلاد، يمكن القول بأنه وكما رأينا، فإن أبرز جماعات الضباط السنّة والدروز والإسماعيليين قد تمّ إما تحييدهم أو تصفيتهم من القوات المسلحة قبل عام 1970، والتفوق الذي حظيت به جماعة حافظ الأسد بعد تشرين الثاني من ذلك العام قلّل كثيراً من الفرص أمام غير العلويين لتشكيل كتل قوى مستقلة قادرة على تهديد مركز النظام القائم.

على ذلك بدأت مخاطر التحدي لمركز الأسد تنبع أساساً من داخل الطائفة العلوية ذاتها. ويمكننا أن نستنتج من الاعتقالات والتسريحات التي حدثت أن الضباط العلويين والمدنيين البعثيين من اللاذقية كانوا متورّطين بصورة رئيسية في المؤامرات التي كُشف عنها منذ تشرين الثاني 1970. فعلى سبيل المثال، في حزيران 1971، اعتُقل عدد من أنصار جديد واتُّهموا بالتورّط في نشاطات تخريبية ضد النظام، وقد شمل ذلك العديد من أبرز أعضاء الحزب بقيادة فرع اللاذقية.

وفي كانون الأول 1972 اعتُقل المزيد من أنصار وحلفاء جديد العسكريين والمدنيين بتهمة التآمر ضد النظام. ومرة أخرى بدا واضحاً أن النسبة الكبرى من المعتقلين علويون، فقد ذكرت الرواية اعتقال خمسة عشر ضابطاً، اثنا عشر منهم على الأقل علويون. علاوة على ذلك، وطبقاً للمصدر نفسه، فإن معظم المدنيين الذين اعتُقلوا كانوا من فروع الحزب في اللاذقية وطرطوس ودمشق.

ونظراً لأن معظم التحديات لنظام الأسد نبعت من داخل الطائفة العلوية، فإنه ليس من المدهش بمكان أن يضع ثقته المتزايدة في أشخاص مقربين إليه، كأفراد عائلته أو قبيلته أو قريته وما يجاورها، وذلك لكي يؤمّن مركزه حتى ضد من هم من طائفته الدينية نفسها. لقد كان إخوته الخمسة جميعهم أعضاء عاملين بالحزب، وشغلوا مراكز بارزة في الجيش وفي مؤسسات الحزب أو في المؤسسات الحكومية.

لكن هذا لم يمنع أن ضباطاً مثل مصطفى طلاس وناجي جميل ويوسف شكور، استطاعوا فرض سيطرتهم، ما داموا خاضعين لسياسات الرئيس، أما في حالة حيّدهم عن خط سيره فكان من السهل إزاحتهم جانباً من قبل أنصاره العسكريين ومعظمهم علويون، وخاصة بالنظر إلى حقيقة أنه لم يكن لهم أتباع شخصيون أقوياء داخل القوات المسلحة.

وفي الحقيقة، فإن تعيين ضباط سنّيين في مثل هذه المراكز العسكرية العليا، أمثال طلاس وجميل، كان من الممكن أن يكون بغرض التهدئة وتبديد الانطباع بأن أهم المراكز مقصورة على العلويين دون غيرهم[51].

الملامح الرئيسية لسلطة النظام الجديد

أول خطوة قام بها الأسد كانت إعادة تأسيس حزب البعث، الذي كان موالياً لصلاح جديد، ولذلك عارض بشدة حركة الأسد التصحيحية. وجرياً على عادة انقلابيي اللجنة العسكرية، فقد تمّت إعادة التأسيس هذه من الصفر. وكان قد مهّد لها بإصدار حكمٍ بالإعدام على ميشيل عفلق وأمين الحافظ، اللاجئين إلى العراق، بتهمة الإعداد لتنفيذ انقلاب عسكري قبل ذلك بعام. وبهذا الحكم قطع كلياً كل علاقة للحزب الجديد، المعاد التأسيس، مع حزب البعث السابق بكل أجنحته. أما جناح جديد، الذي كان لا يزال ضمن سورية، فقد تولّت أجهزة استخباراته مهمة تصفيته.

وعلى التوازي كان يجري توسيع قواعد الحزب بإدخال مجموعات من المنتسبين الجدد «مضمونة» الولاء من خلفيات مناطقية وعشائرية وطائفية، فازدهر البعث في عهد الأسد حتى بلغ عدد أعضائه في أوائل السبعينيات 65 ألفاً، ثم تضاعف ست مرات إلى 374 ألفاً عام 1981، ووصل إلى مليون عام 1992، و1,4 مليون عام 2000[52].

وبمساعدة الاتحاد السوفييتي، استجمع الأسد، في آذار 1972، ما عرف بـ«الجبهة الوطنية التقدمية» التي ضمّت مجموعة تنظيمات «تزيّن» حكم الحزب الواحد وتموّهه. فمن حول البعث، رُصفت بقايا أحزاب لم تكن السلطة غريبة عن شرذمتها والإمعان في إضعافها. فقد تمثّل فيها حزبان شيوعيان، أحدهما بقيادة الوجه «التاريخي» خالد بكداش والآخر بقيادة يوسف فيصل، وحزبان ناصريان على الأقل، هما جناح منشق عن «الاتحاد الاشتراكي العربي» و«حزب الوحدويين الاشتراكيين»، وبقايا من تنظيم أكرم الحوراني، الذي هجره بعد توالي الانشقاقات فيه بتأثير ضغط السلطة ومغرياتها معاً. وإلى تلك الأحزاب جيء بأخرى أسماؤها أكبر من حجمها التمثيلي. لكن الأكثر إثارة للفضول كان ضمّ جناح من أجنحة «الحزب

51- نيكولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995**، ص110-111.

52- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص412.

السوري القومي الاجتماعي» إلى تلك الجبهة. فهذا الأخير بقي محرّماً في سورية منذ اغتياله عدنان المالكي، وهذا الحزب ينادي بـ«أمة سورية» يفترض أنها النقيض الإيديولوجي «للأمة العربية». لقد أتى استحضاره ليضفي دلالة رمزية تفوق أهميته الفعلية. ذاك أن آل مخلوف الذين صاهرهم حافظ الأسد كانوا من العائلات العلوية التي ترعرع فيها الحزب المذكور، والقوميون السوريون، في الحالات كافة، إنما بنوا مواقعهم في الطائفتين العلوية والمسيحية أساساً، في الرقعة الممتدة ما بين اللاذقية شمالاً وطرطوس ووادي النصارى جنوباً، أي في البيئتين الأكثر تحفظاً عن قومية عربية سنّية الروح والقوام. وهكذا بات يجوز القول إن ضمّ القوميين السوريين إلى الجبهة كان إشارة إلى صعود آخر أحرزه البعد الطائفي والمناطقي في تركيب السلطة «البعثية» وفي همومها[53].

وكانت خطوته الثالثة هي استعادة «منظومة الاستفتاءات» التي «شرعنت» الوحدة مع مصر ونصّبت عبد الناصر رئيساً على تلك الدولة، فاستخدمها الأسد في «شرعنة» حكمه للبلاد وفي إقرار دستور منحه الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية كافة، وجعل منه حاكماً بأمره، بصلاحيات لم تعهد سورية لها مثيلاً من قبل.

وفي هذا الدستور، الذي صدر في شهر شباط عام 1973، حددت مادته الثامنة بأن «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية»، وبهذا قطعت هذه المادة في أمر الحزب الواحد والجبهة الشكلية[54].

> «في بداية شهر أيار 1971، أشادت قيادة البعث «المعادة التشكيل» بزعيمها الجديد، ووصفته بـ«قائد المسيرة»، مدشّنة بذلك عصر «عبادة الفرد». كما أدخلت مفهوماً مستحدثاً على أدبيات الحزب، إذ أكّدت أن «التاريخ هو تاريخ الشعوب وليس تاريخ الأشخاص... لكن شعبنا، بحكم ظروفه ومسار تطوره الخاص، يشدد على الحاجة إلى زعيم، ولقد بدا واضحاً أن الرفيق حافظ الأسد يجسّد هذا الدور بالنسبة لشعبنا». وفي عملية خداع واضحة للذات، تابعت القيادة القول: «إن احتشاد الجماهير حول قائدها لن ينتقص من دور القيادة الجماعية طالما أن الرفيق حافظ الأسد عضو في الحزب وملتزم بقراراته».
>
> وفي العقدين اللاحقين، كانت قيادات الحزب تشيد، في بعض المناسبات، بالقيادة

53- حازم صاغية، **البعث السوري ـ تاريخ موجز**، ص70-71.

54- المرجع نفسه، ص71.

> التاريخية المتمثّلة بالأسد. وفي عام 1985، أي بعد أقل من سنة على معركة «الخلافة» التي أثارها مرضه المفاجئ، فإن المؤتمر القطري الثامن ذهب أبعد من ذلك، ورفع الشعار/ كلمة السر: «قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد»، وأكّد المؤتمر أن الولاء للقائد هو الولاء للحزب وللشعب وقضاياه، وحذّر من أن أي خرق لهذا الولاء، بأية صيغة كانت، يشكّل انحرافاً قاتلاً يرفضه الحزب والشعب معاً»[55].

تابع الأسد خطواته اللاحقة في انفتاحه على البورجوازية السنّية في دمشق، لكنه كان انفتاحاً تجارياً ترتّبت عليه صلات اجتماعية، إلا أنه لم يرقَ إلى انفتاح سياسي يجيز إقامة أحزاب وتنظيمات تنطق باسم هذه البيئة. إذ تمّ فقط تخفيف القيود الاقتصادية التي اعتمدها العهد البعثي الثاني «عهد جديد»، الذي حاصر مصالح التجار وأصحاب الدكاكين والحرفيين. وأردف هذا التوجه بانفتاح على السعودية ودول الخليج «الرجعية» التي لعبت لاحقاً أدواراً بالغة الأهمية في تمكين حكم الأسد وقبضته. وهكذا تألّفت معادلة غير مسبوقة في السياسة العربية قوامها الجمع بين صداقة موسكو الشيوعية وصداقة الرياض الإسلامية، في إطار سعي الأسد «للإمساك بأكبر عدد ممكن من الأوراق»، تلك السياسة التي باتت تشكّل عنواناً لمرحلة حكمه.

لكن الورقة الكبرى التي يمكن أن تحوّل الأسد إلى زعيم «تاريخي» إنما تقع في مكان آخر. إنها الحرب لاستعادة الجولان أو بعضه على الأقل، ولهذا بدأ بتحسين علاقته مع أنور السادات، الذي بدأ معه في التخطيط لحرب تشرين، معتمداً، إضافة إلى التنسيق مع السادات، على السلاح السوفييتي والمال السعودي، وهكذا خاض هذه الحرب وأصبح زعيماً تاريخياً لا مثيل له، وسُمّي «بطل الجولان» الذي خسره ولم يستعده البتة بعد ذاك، إذ رغم البسالة الملحوظة للجندي السوري خلال تلك الحرب، فقد جاءت النتيجة لمصلحة إسرائيل التي احتلت مزيداً من الأرض واقتربت أكثر من دمشق. لكن برعاية وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، أمكن التوصل إلى اتفاق لفصل القوات في الجولان أعاد إلى سورية بعضاً من أراضيها المحتلة في القنيطرة. بيد أن الشعب السوري بحساب ما حصل فعلياً، كان الضحية المباشرة والأولى لحرب تشرين، فقد كرّست تلك الحرب وما تلاها عبادة «الزعيم التاريخي»، وكرّست البلاد بوصفها «وظيفة استراتيجية» أكثر بكثير منها وطناً ومجتمعاً، فيما غدا السؤال عنها اقتصاداً وسياسة وتعليماً وصحة يرقى إلى تطاول مثير للريبة واعتداء على التفاني القومي الذي يبديه الزعيم المعبود[56].

55- Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics*. p. 176.

56- حازم صاغية، **البعث السوري ـ تاريخ موجز**، ص72-77.

معتمداً على الهالة الأسطورية التي نسجها له مَنْ هم حوله، بدأ الأسد في تمتين أسس حكمه داخلياً وتقويتها، فقام ببناء هرمٍ للسلطة يتألف من أربعة مستويات. ففي المستوى الأول المتعلق بالاتجاه العام للسياسة، أو لمسائل حيوية تتعلق ببقاء النظام واستمراره، كمسألة أمنه الخاص، وأجهزة الاستخبارات المتعددة، والجيش والسياسة الخارجية، فكل خيوطها الأساسية والحرجة مركّزة في يده. وبكلمات أخرى، فهذا المستوى الأعلى يسيطر عليه الأسد بالكامل ولا ينازعه عليه أحد.

مباشرة تحت هذا المستوى، يوجد عدد من المسؤولين، غير المعروفين للجمهور، هم رؤساء الأجهزة الأمنية وفروع الاستخبارات، الذين يعملون بشكل منفصل ومستقل واحدهم عن الآخر، ويتمتعون بسلطات واسعة، ويقومون بمراقبة دقيقة ومستمرة لكل شاردة وواردة في البلاد، ولكل ما يعتبره المستوى الأعلى مهماً لنظامه. ويُعتبر هؤلاء عيني الأسد وأذنيه، ويمكن الاستنتاج أن ما يجري تداوله داخل تلك الشبكات المعقدة من معلومات ومعطيات، يعتبر من أسرار الدولة العليا التي تتمتع بحماية أمنية مطلقة.

وعلى هذا المستوى الثاني نفسه، نجد قواد الوحدات العسكرية/السياسية، ودروع النظام العسكرية، ووحدات مكافحة الانقلابات، وقواد وحدات النخبة، كالحرس الجمهوري، والوحدات الخاصة، وقواد الفرق والفيالق الضاربة في الجيش (كالفرقة الثالثة على سبيل المثال)، التي تتمركز في دمشق وما حولها، وفي مرحلة ما قبل 1984، كانت سرايا الدفاع. إن هذه التشكيلات هي التي تقوم عليها فعلياً أسس سلطته وقوته، وليس وحدات الجيش النظامي التي، منذ عام 1970، جرى العمل على عدم تسييسها مطلقاً.

وبجمع وحدات النخبة المذكورة أعلاه مع أنظمة الأمن والاستخبارات، وجعلها متنافسة، وبتأليب بعضها على بعض، فإنه يكون متأكداً من أنه لا توجد أية وحدة منها يمكن أن تشكّل تهديداً له، أو أن تنتحل أي منها لنفسها أي نوع من السلطة، ما قد يتهدد النظام.

وفي المستوى الثالث، تقف قيادة حزب البعث، التي ما عدا أمينها العام الأسد نفسه بالطبع، لا يمكن مقارنة مصدر قوة أي من قياداتها برؤساء أجهزة الأمن أو قواد فرق النخبة، كما ظهر جلياً في أزمة الخلافة عام 1983 و1984، عندما تبيّن عدم وجود أي دور للحزب فيها. إذ لا يزيد دور قيادات الحزب عن دور «المستشارين» للأسد. كما أنه يستخدم ماكينة الحزب أحياناً في التحقق من مدى تطبيق المستوى الرابع، وهم الوزراء والمديرون العامون ومختلف أجهزة بيروقراطية الدولة ومجالس الإدارة المختلفة، لتعليماته وتوجيهاته.

وهنا أيضاً يقوم الأسد بتوزيع المهمات والصلاحيات على عدد كبير، ومتنافس، من الأجهزة التي يبقيها دائماً متوازنة دون أن يطغى أحدها على الآخر، كمجلس الوزراء ومجلس الشعب، والمحافظين، ومجالس الإدارة المحلية، وبيروقراطيو اتحادات العمال والفلاحين ومجالسهم الفرعية لدى الوزارات.

وفي هذا المستوى الرابع، يُسمح بقدر من النقاش والتداول في الأمور التي تندرج ضمن صلاحياتهم، ويجري تقييم آرائهم واقتراحاتهم في حال تعارضها. كذلك يُسمح بنوع من النقد «المنخفض اللهجة» لبعض السياسات، لكن بشكل لا يتعارض مع اهتمامات الأسد ومصالحه، لكن في ما يساعده على توجيه تلك السياسات وتعديلها بشكل يدعم تطبيق هذه السياسات بطريقة أكثر «نعومة» وأكثر «ذكاء».

هذا التوازن الدقيق الذي أقامه بين مختلف تلك «المؤسسات» جعله أكثر قدرة على وضعها كلها على «الصراط المستقيم». أما هو نفسه فيبقى فوق الانتقاد، كما أن تمايزه البارز عن الجميع، يظل غير موضع تساؤل، والطرف الذي يلقى تأييده ينتصر في معركته ضد منافسيه[57].

لكن، في دولة الأسد، لم تعطَ فكرة حرية الفرد أي محتوى مادي برغم «الأجهزة» و«المؤسسات»، فليس هناك قضاء مستقل استقلالاً حقيقياً ولا حرية معلومات واتصال وتعبير ولا جامعة مستقلة بذاتها. وفي غياب قواعد واضحة تحكم العلاقات بين الفرد والدولة، يشعر المواطن العادي بأنه غير آمن. وحتى السوريون الأغنياء يخشون أن يغضب منهم زبون أو وكيل، فيجدون أنفسهم قيد الاستجواب على يد واحد أو آخر من أجهزة الأمن، فالناس يتوقون إلى قوانين يحترمها الجميع، لأنه في غياب مثل هذه القوانين يبدو أن الحماية الوحيدة تكمن في التقليد العربي القديم «الوساطة»، أي وجود علاقات مع «أماكن عليا» تسمح بالشفاعة والتدخل نيابة عن المرء[58].

الدور السوري خلال الحرب الأهلية اللبنانية وانعكاساته على الداخل السوري

حينما اندلعت الحرب الأهلية ـ الإقليمية المفتوحة في لبنان عام 1975، اتخذت «سورية الأسد» موقفاً أبوياً متعالياً، يطالب «الإخوة» بألا يسفك بعضهم دماء بعض فلا يفيدون إلا

57- Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics*, pp. 207-206.

58- باتريك سيل، **الصراع على الشرق الأوسط**، ترجمة ونشر المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، ص742.

إسرائيل. ذاك أن دمشق، وفقاً لدعايتها المعلنة، حريصة على سلامة المقاومة الفلسطينية التي سلّحتها ووفّرت لها شروطها القتالية، حرصها على تعايش اللبنانيين واستقرارهم السياسي. وقد بدا هذا الموقف نموذجياً لاستمرار القتال فيما دمشق مطمئنة إلى ذلك الاستمرار[59].

لكن، في ربيع عام 1976، بدا أن الأمور تتجه نحو انتصار فلسطيني ـ يساري تدعمه موسكو ويهدد بسقوط لبنان في المعسكر السوفييتي، فأرسل كيسنجر مبعوثه الخاص دين براون إلى بيروت في 30 آذار.

وبعد سلسلة من المحادثات بين مختلف الأطراف، رُسمت «الخطوط الحمراء» للتدخل السوري في لبنان وفق ما حددته إسرائيل، وهي: أن يبقى التدخل السوري محدوداً في عدد الجنود ونوع السلاح، وأن يمتنع السوريون عن استعمال سلاح الجو وصواريخ سام، وأن يقتصر العدد على لواء واحد جنوب طريق بيروت ـ دمشق، وأن لا يتوغل قريباً من الحدود الإسرائيلية في الجنوب. وقد قدّم هذه الشروط وزير الخارجية الإسرائيلي إيغال آلون في مذكرة إلى كيسنجر. وعلى هذا الأساس أيّدت إسرائيل تغلغل الجيش السوري. وبهذا حصل التدخل السوري على الضوء الأخضر.

ثم أخذ كيسنجر ومبعوثه دين براون وآخرون يشيدون بالدور السوري «البنّاء». وبات الخوف الإسرائيلي ـ الأميركي ليس أن تدخل سورية عسكرياً إلى لبنان، بل أن يتفق المسيحيون مع عرفات وجنبلاط (في إشارة إلى اجتماعات بشير الجميّل وكمال جنبلاط) على وقف القتال وبذلك تعدل دمشق عن التدخل وينتهي احتمال ضرب سورية للمقاومة. ولذلك ساهمت أميركا بقوة، عبر اتصالاتها بمختلف الأطراف اللبنانية، في منع حدوث تقارب بين الفرقاء المتقاتلين.

وفي ليل 31 آيار 1976، بدأت سورية تدخلها العسكري الواسع في لبنان بإرسال عدة فيالق مدرعة من جهة عكار، ومن جهة البقاع، فتمكنت من لجم قوى الحركة الوطنية والتنظيمات الفلسطينية هناك.

تدريجياً، وخلال شهر حزيران، تمكن الجيش السوري من قطع خطوط إمدادات قوى الحركة الوطنية (تحالف القوى الوطنية واليسارية اللبنانية مع المقاومة الفلسطينية)، براً وبحراً وجواً ورفع الحصار عن زحلة وقرى مسيحية في البقاع ووقف حرب الجبل، ومحاصرة المعاقل الكبرى لقوى الحركة الوطنية، حتى انقلب الوضع في لبنان. إذ بعد أن كانت قوى

59- حازم صاغية، **البعث السوري ـ تاريخ موجز**، ص79.

الحركة الوطنية تسيطر على 82% من مساحة الأراضي اللبنانية ودفعت الميليشيات المسيحية إلى رقعة لا تتجاوز مساحتها 18% من لبنان، فأضحت محصورة في شرق بيروت وكسروان والمتن؛ بات الجيش السوري يسيطر على 66% من مساحة لبنان على حساب قوى الحركة الوطنية التي تضاءل نفوذها إلى 18% من لبنان خلال شهر واحد. في حين استعادت القوى المسيحية، في ظل التدخل السوري المبادرة، فسيطرت على المتن والكورة وشددت الحصار على مخيّم تل الزعتر شرق بيروت، وكان المعقل الأهم لجبهات الرفض المدعومة من قبل العراق.

لقد حوصر داخل المخيم 30 ألف مدني، جلّهم من الفلسطينيين، ودُكّ بمختلف أنواع الأسلحة حتى سقط في 12 آب بعد 62 يوماً بأيدي الميليشيات المسيحية. وبلغ عدد القتلى ثلاثة آلاف، جزء منهم في مجزرة مروعة بعد سقوط دفاعات المخيّم واندفاع «المسلحين» إلى داخله، مسجلاً أول مجزرة ارتكبها عرب بحق الفلسطينيين، قبل ست سنوات من مجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982، وقبل عشر سنوات من حرب المخيّمات بين «حركة أمل» والفلسطينيين عام 1986.

وقد علّق رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بقوله إن إسرائيل «لن تزعج الجيش السوري وهو يقتل إرهابيي عرفات».

بلغ التوغل العسكري السوري مداه في نهاية صيف 1976، ولكن قوى الحركة الوطنية حافظت على مواقع حصينة داخل المدن الساحلية الكبرى، فلم يعد أسلوب الزحف البطيء والمناوشات الخفيفة، التي وسمت النشاط العسكري السوري، معها نافعاً. لذلك قام الجيش السوري بهجوم شامل بمختلف أنواع الأسلحة في نهاية أيلول ومطلع تشرين الأول، فضعفت مواقع تلك القوات وحوصر معظمها في غرب بيروت.

أما موسكو فقد هاجمت التدخل السوري بعنف وأوقفت شحنات الأسلحة السوفييتية إلى سورية لعدة سنوات، واعتبرت أن سورية تنفّذ إرادة واشنطن[60].

ومما يستوجب الذكر أنه، قبل حرب 1973، كانت الدول الاشتراكية هي مصدر الدعم المالي الخارجي، لكن هذا الدعم لم يزد عن 50 مليون دولار سنوياً. لكن في عام 1974، جاءت إلى سورية مساعدات من مصادر لا تعدّ ولا تحصى، أهمها من الدول العربية النفطية، وبعدها

60- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص514-521.

قروض ومعونات من برامج الأمم المتحدة والبنك الدولي، وبدرجة أقل من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة[61].

وعلى هذا فقد خلطت حرب تشرين السياسة السورية بالمال على نحو غير مسبوق، بل ربما جاز القول إن تلك الحرب، تحت مظلة التحالف بين البندقية والنفط، الذي عُرف بـ«التضامن العربي» أسس طبقة رجال الأعمال المقربين من أهل السلطة، ممهداً بذلك لظاهرة الفساد الذي استشرى لاحقاً[62].

لذلك، منذ دخول الجيش السوري إلى لبنان عام 1976، تحوّلت عمليات التهريب إلى مهنة ومؤسسة قائمة بذاتها، أشرف عليها كبار الضباط والمسؤولين في القوات المسلحة السورية والأجهزة الأمنية من الناحية السورية، والميليشيات اللبنانية والفلسطينية والشخصيات السياسية من الناحية اللبنانية. وأصابت «اللوثة اللبنانية» أفراد الجيش السوري من رتبة رقيب وصولاً إلى رتبة لواء، وأيقن الجميع أن الخدمة في لبنان هي فرصة لجني ثروة، يعود العسكري بعدها إلى سورية فيقتني سيارة أو بيتاً. وأصبح الكثيرون من عناصر الجيش والأمن يسعون لكي يُفرزوا إلى لبنان. وقد أدى ذلك، على المستوى الوطني إلى تراجع في قيمة الليرة السورية وخسارة العائدات الجمركية من جهة، وإلى تهريب البضائع والسلع المدعومة من سورية إلى لبنان كالمحروقات والأدوية بكميات كبيرة. وساهم في ذلك «الخط العسكري» الموازي لمعبر الحدود الرسمي في المصنع، الذي فُتح أساساً لتسهيل نقل السياسيين وكبار العسكريين بين البلدين، لكن وُزعت عشرات الآلاف من التصاريح للعائلات السورية بهدف التسوق في شتورا، وكذلك لعائلات لبنانية لتسهيل دخولها وخروجها من سورية. وكانت البضائع المنوي تهريبها إلى سورية تصل إلى شتورا بالحاويات الضخمة مباشرة من المرافئ العديدة المنتشرة على الساحل اللبناني ومعظمها لم يكن شرعياً في الثمانينيات.

وبسبب الفساد المتأصّل، ظهرت الفوارق الطبقية بأبشع صورها في سورية منذ نهاية السبعينيات، بدلاً من محو الفوارق الطبقية الذي كان من أبرز أهداف أصحاب الانقلابات المتعاقبة. فكان على رأس قمة الهرم الاجتماعي عدد ضئيل من ذوي الثراء الفاحش يثير الحسد والحقد ويعيش في عالم بعيد جداً عن سواد الشعب، وحتى عن الطبقة الوسطى من ذوي الدخل المحدود، من أصحاب المهن الحرة ورجال الأعمال. ولقد بدأ أعضاء هذه النخبة

61- المرجع نفسه، ص419.

62- حازم صاغية، **البعث السوري - تاريخ موجز**، ص80.

في أواسط السبعينيات باقتناء منازل وفيلات في حيّ المالكي غرب المدينة الذي نما على حساب حيّ أبو رمانة، وأصبح قسم من هذا الحيّ يدعى «حيّ المالكي غرب» الذي تميّز منذ الثمانينيات بأبنيته الفخمة حيث تقيم البورجوازية الجديدة في جزيرة أمنية محروسة جيداً، من أعضائها بورجوازيو المدن السنّية وبعض المسيحيين وعلويون من ضباط ومسؤولين في البعث وفي الدولة. وكان معظم محدثي النعمة من أصول ريفية اشتركوا مع الأسد في بناء دولة البعث، لكنهم منذ ذلك الحين أسقطوا قناع الاشتراكية، وجاء أفراد هذه الفئة من أعلى سلطة في الجيش والأجهزة الأمنية والحزب الحاكم والحكومة، ومدّوا أيديهم إلى المال العام بطرق ملتوية، سواء أكان مركزهم يعطيهم حقاً في التصرف بالمال العام أم لا. وتميّزوا بمقدرة على شراء ما يريدون والتصرف كما يشاؤون دون اهتمام بالرأي العام أو بقوانين الدولة. وخلال سنوات تمكن هؤلاء من امتصاص ميزانيات الدولة وجني حصة من كل المشاريع العامة وتعيين أبنائهم في شركات خاصة، وفرض نسب مئوية على وكلاء الشركات الأجنبية، وتنصيب أزلامهم وعيونهم في مؤسسات القطاع العام، والمضاربة في سوق العقارات محققين أرباحاً طائلة. وبعض العمليات التي قام بها هؤلاء كانت تحت القانون وبعضها الآخر كان غير شرعي. ولقد امتدت هذه المجموعة المتنوعة النشاطات في شبكات المحسوبية والزبائنية في طول البلاد وعرضها حتى بات بالإمكان وصفها بأنها تمثّل «مجمّعاً تجارياً عسكرياً» أو «طبقة حاكمة» تضم بضعة آلاف من أصحاب النفوذ الأقوياء.

ومع ذلك ظلّ جيش المنتفعين هذا يستعمل عقيدة البعث، لكنهم بدل الكلام عن الصراع الطبقي ضد الرأسمالية، تحوّلوا إلى الدفاع عن «مكتسبات الثورة»، وبدل ضرورة «تحريك الجماهير وحشد طاقات الشعب» سادت «ضرورة ضبط الجماهير والسيطرة على الناس»، مستعملين لهذه الغاية ما تيّسر لهم من أدوات سلطة وصلاحيات وعلاقات.

ولم تكتفِ النخبة النافذة بالإثراء، بل إنها أساءت استعمال صلاحياتها مستعيدة بعض ملامح نظام صلاح جديد القمعي. فقد أخذ قادة الأجهزة الأمنية يطبّقون القانون بأيديهم وحسبما يرونه مناسباً، من اعتقالات تعسفية وتعذيب المعتقلين، ولم يكن الجسم الدستوري والقانوني للبلاد كافياً ليدافع عن حقوق المواطنين، ذلك أن هذا الجسم لم يكن يتمتع بصلاحية لوضع حد للسلطة التنفيذية، خاصة في شؤون الأمن والتعرض لحيوات المواطنين، وهذا ما أضعف يد السلطة القضائية واستقلاليتها (رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس القضاء الأعلى). وبغياب القانون، أو تغييبه، باتت العلاقات مع أعمدة السلطة، بما تتضمنه من امتهان للنفس وللمال، هي الملجأ الوحيد للحماية من تسلط الأجهزة الأمنية وتعسفها.

وبدلاً من أن تظهر طبقة وسطى تعمّ سائر المجتمع كتطور طبيعي، فإن الذي حصل أنه، فيما عدا أقلية ثريّة، كان الدخل الفردي لمعظم الموظفين والعاملين في مختلف القطاعات يتضاءل تضاؤلاً حاداً، من عامل التنظيفات إلى أستاذ الجامعة، وقد ازداد الوضع سوءاً في الثمانينيات، ما اضطر الكثيرين إلى البحث عن دخل إضافي، كالعمل في دوامين أو العمل بعد الظهر، أو في البيع والشراء، وصولاً إلى الممارسات الفاسدة من قبض الرُشا، إلى العبث بالأوراق الرسمية والالتحاق من ثم بشبكات الفساد الكبرى[63].

تضافرت كل تلك الأسباب، إضافة إلى ذهول الشارع السوري تجاه الدور «اللاقومي» الذي لعبته القوات السورية في لبنان، بحربها الشرسة التي خاضتها ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، الأمر الذي كشف زيف ادعاءات النظام حول توجهاته القومية العربية. كما جرى التركيز على صبغته الطائفية بانحيازه ضد «السنّة» في تلك الحرب، فحدثت إضرابات واحتجاجات في سورية شاركت فيها كل فصائل المعارضة السورية التي كانت ما زالت موجودة على الأرض آنذاك[64]، كما ترافقت مع أعمال عنف واغتيالات وتفجيرات قامت بها جماعات محسوبة على الإخوان المسلمين، فشكّلت هذه الأحداث الهزّة الكبيرة الأخطر لنظام حافظ الأسد، وقد بدأت في عام 1979 واستمرت حتى عام 1982.

تعامل النظام مع تلك الأحداث ومع أطياف المعارضة التي شاركت فيها بعنفه المعهود، فنفّذ مجزرة سجن تدمر، وتلتها أحداث حلب خلال عام 1980، ثم توّج حملته بأحداث مجزرة حماة 1982، التي أرادها درساً وعبرة لكل السوريين، وفعلاً تمكّن النظام من قمع أي حراك شعبي لأكثر من عقدين قادمين[65].

في تلك الأثناء كانت إسرائيل تقوم بالتحضيرات الضرورية لغزو لبنان، وكانت سورية تعلم بخطة الهجوم الإسرائيلي منذ بداية عام 1982، عبر السوفييت ومن مصادر عربية متعددة، وحتى من مصادر «القوات اللبنانية» التي حرصت على إبلاغ دمشق بنوايا إسرائيل. لكن «قلة فقط» كانت تعلم أن العملية ستكون أبعد من الليطاني وأنها ستصل إلى بيروت. بل كانت سورية ومعها الفلسطينيون على اعتقاد أن العملية ستكرر «عملية الليطاني» عام 1978 وتقتصر على

63- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص437-441.

64- للاطلاع على حركات المعارضة السورية خلال فترة حكم البعث، راجع:
http://www.maaber.50megs.com/issue_march13/spotlights2.htm

65- للاطلاع على تفاصيل أحداث حماة 1982، راجع:
http://www.maaber.50megs.com/issue_january13/spotlights3.htm

الجنوب حتى صيدا كأقصى حد، وأن إسرائيل ستستمر في احترام الخطوط الحمر التي وضعها كيسنجر في ربيع 1976، والتي جدّدها تفاهم فيليب حبيب في صيف 1981. لذلك تابعت سورية التقدم الإسرائيلي داخل لبنان، فقط كي تتأكد أن الجيش السوري هناك لم يكن مستهدفاً[66].

أما في ما يتعلق بموقف الاتحاد السوفييتي من الاجتياح الإسرائيلي، فقد استغربت إسرائيل نفسها موقف موسكو المتفرج منه. إلى درجة أن بيغين توجس شراً عندما أُبلغ أن برقية عاجلة قد وصلت من الحكومة السوفييتية. وكان ساعتئذ يرأس جلسة لحكومته، فاصفرّ لونه مخافة أن تكون البرقية إنذاراً سوفييتياً يطلب فيه وقف إطلاق النار فوراً وإلا تدخل السوفييت بموجب معاهدة الصداقة مع سورية. لكنه بعدما قرأ مضمون البرقية أطلق ضحكة ساخرة، إذ لم تكن تتضمن أي تحذير أو تهديد سوفييتي بل إن موسكو كانت تطلب من إسرائيل أن ترعى حرمة سفارتها التي اقتحمها جنود إسرائيليون في شارع كورنيش المزرعة غرب بيروت[67].

تواصلت العمليات الإسرائيلية وتجاوزت خط الليطاني شمالاً، وصولاً إلى حصار بيروت الغربية، ولم يكن للقوات السورية دور يذكر في الدفاع عنها، إذ بادرت إلى الانسحاب منها عبر خطين حددهما لها قائد المنطقة الشمالية اللواء أمير (عمير) دروري، في منشورات تمّ إلقاؤها من الطائرات الإسرائيلية، فتُركت بيروت تواجه مصيرها المحتوم على أيدي القوات الغازية التي ما لبثت أن اقتحمت المدينة من الجزء الشرقي الموالي لها. وقد أدى هذا الاجتياح في محصلة الأمر إلى الخروج الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقواتها العسكرية، من لبنان إلى تونس، وبذلك تحققت أهداف العملية العسكرية الإسرائيلية كاملة.

وعندما حاول ياسر عرفات العودة إلى لبنان، عبر بيئته الشعبية الحاضنة في طرابلس، فقد تولّت القوات السورية مهمة إخراجه منها ثانية، عبر حرب شرسة خاضها الجيش السوري ضد قواته عام 1983، عانت خلالها مدينة طرابلس اللبنانية ما عانت منه مدينة حماة السورية قبل ذلك بعام.

66- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص213-216.

67- المرجع نفسه، ص3016-3018.

العميد محمد عمر حلال قائد اللواء ٨٥

انني اتوجه اليك بهذا النداء كقائد الى قائد .

لقد اضطر جيش الدفاع الاسرائيلي للدخول الى لبنان لطرد جميع الفئات المسلحة الغير نظامية التي اعتادت ان تعبث بالامن والهدوء وكانت السبب في خلق هذا الوضع الذي يسوده الارهاب والدمار .

ان جيش الدفاع الاسرائيلي قد أخذ على عاتقه تنفيذ مهمته بسرعة وبغاية الدقة والشدة والحزم مهما كلف ذلك من ثمن ، وعليه فقد خصص لمنطقة مدينة بيروت اعدادا كبيرة من القوات من جميع الاسلحة البرية والبحرية والجوية بما في ذلك عدد ضخم من الدبابات .
ان هذه القوات تفوق عددا وعدة جميع قواتك ، وفي غضون مدة قصيرة سوف تستولي على المدينة .

انني اصارحك القول بأنه لا يساورني الشك قطعا بمدى شجاعتك غير انه في الوقت نفسه انت تتحمل مسئولية حماية جنودك من الموت ومستقبلهم من الضياع والمحافظة على ابناء عائلاتهم . وهذا الامر يتطلب اكثر شجاعة واشد رباطة جأش واقدام ، وبصفتك قائد مجرب لا تعوزه الحنكة فلا بد وانك تعلم بأن كل محاولة للزج بقواتك في وجه قوات جيش الدفاع المتفوقة عددا وعدة سوف تكون بمثابة عملية انتحارية وسفك دماء لا جدوى ولا نفع من ورائها .

ليكن معلوما لديكم بانه ليس في نيتنا محاربة الجيش السوري او التصدى لقوات حطين والقادسية الممتثلين لاوامرك ، ولهذا فقد اصدرنا الاوامر لقواتنا لافساح المجال امامك وامام قواتك لمغادرة المدينة بدون اى عرقلة او ازعاج باستخدام الطرق المذكورة ادناه :-

اولا : طريق فياضية – كحالة – عاليه .

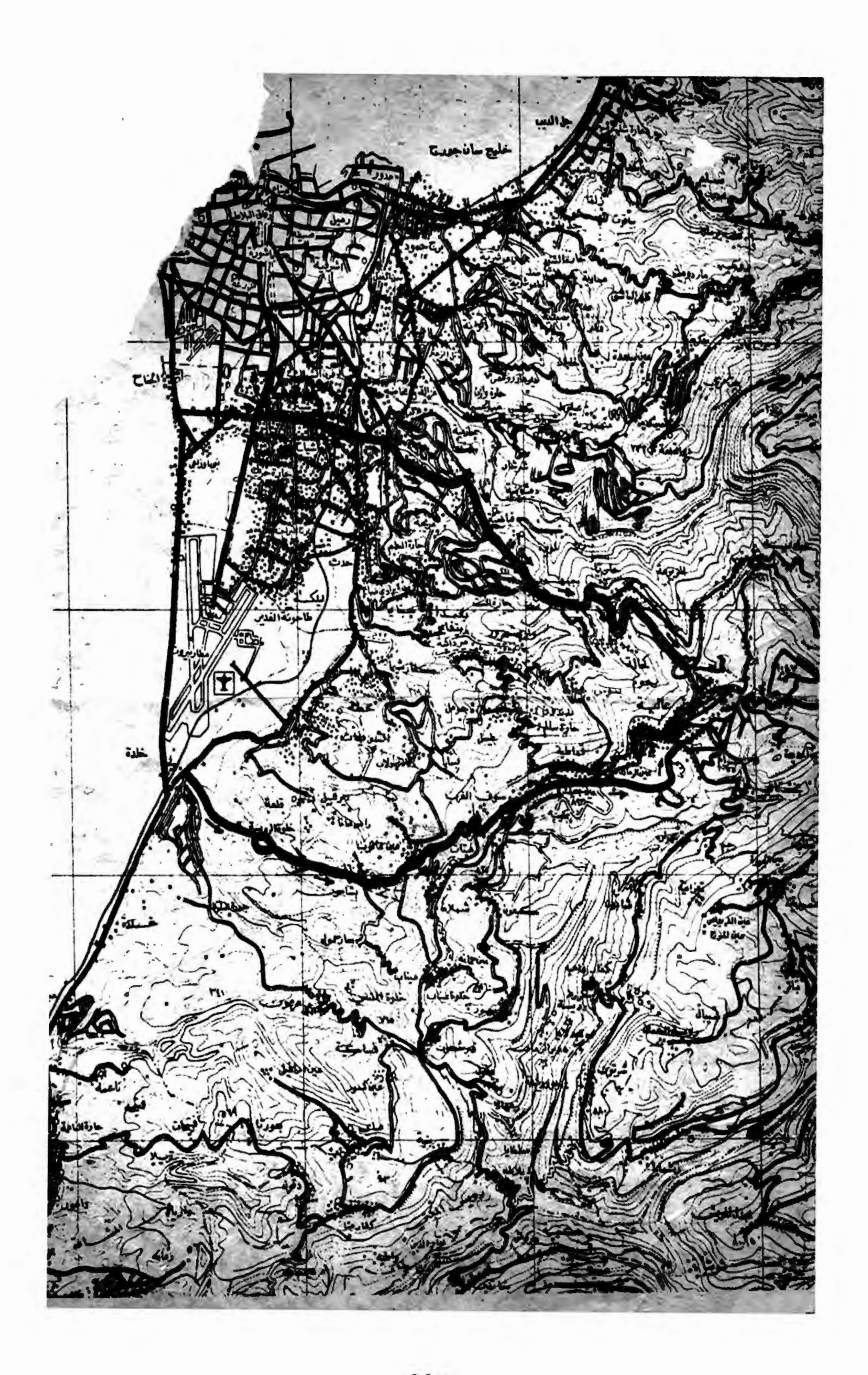
ثانيا : طريق خلدة – بشامون – عين عانوب – سوق الغرب – عاليه .

ان هذه الطرق مؤشرة بالاسهم على الخريطة المرسومة في الصفحة التالية .
وانني اتعهد بهذا بأن قواتنا قد تلقت التعليمات لضمان خروجكم بصورة محترمة من المدينة على الطرق المدونة في خلال ساعات معدودة من استلامك هذا البيان .

اللواء امير دروري

قائد المنطقة الشمالية

(كا)



جل الديب
خليج سان جورج
برج حمود
خلدة

بعد انكفاء القوات السورية لفترة من الزمن أعقبت الاجتياح الإسرائيلي، عادت إلى بيروت عام 1987 بذريعة السيطرة على الفلتان الأمني الذي تحدثه اشتباكات الميليشيات الموالية لها. وفي أيلول 1989 أمكن التوصل إلى «وثيقة وفاق وطني» في مدينة الطائف السعودية، برعاية أميركية ـ سعودية ـ سورية.

لكن قائد الجيش، ورئيس الحكومة العسكرية التي قام أمين الجميّل بتسليمها مقاليد الحكم في نهاية عهده في أيلول 1988، العماد ميشيل عون، رفض الإقرار بالطائف، وأعلن تمرداً عسكرياً و«حرب استقلال» ضد القوات السورية في لبنان.

في تلك الفترة، قام العراق بغزو الكويت عام 1990، وتشكّل تحالف دولي بزعامة الولايات المتحدة لطرده منها، وكانت سورية جزءاً من هذا التحالف، وكجائزة «ترضية» أميركية لسورية لقاء اشتراكها في هذا التحالف، فقد منحتها، بمبايعة عربية ودولية، تفويضاً بالوصاية على لبنان، وهذا ما لم يدركه الجنرال عون. وكانت النتيجة أن قامت القوات السورية بهجوم كاسح على بيروت الشرقية، وصولاً إلى القصر الرئاسي في بعبدا، في 13 تشرين الأول 1990، انتهى بطرد عون منه ولجوئه إلى السفارة الفرنسية في بيروت، ومنها إلى باريس حيث انتهى هناك لاجئاً سياسياً.

لقد أذّن هذا الحدث ببداية فترة الوصاية السورية المطلقة، سياسياً وعسكرياً، على لبنان، التي استمرت حتى خروج الجيش السوري منه في شهر نيسان 2005، إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، هذا الخروج الذي اعتبره الكثير من اللبنانيين بمثابة «الاستقلال الثاني».

كانت لهذه «الوصاية»، عدا أنها منحت السوريين التحكّم الكامل بمجريات السياسة اللبنانية، من اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وحتى التدخّل في نتائج الانتخابات النيابية، وتعيين المديرين والمسؤولين الإداريين، إضافة إلى التحكّم باختيار رؤساء الأجهزة الأمنية وضباطها، كانت لها تأثيرات مدمّرة على الاقتصادين اللبناني والسوري.

ففي التسعينيات ازدهرت التجارة بين لبنان وسورية، لكنها كانت مرحلة تكرّست معها أيضاً شبكة مصالح لبنانية ـ سورية جمعت رجال سياسة وعسكريين ورجال استخبارات ورجال أعمال اشتركوا جميعاً في عمليات تزوير وتهريب مخدرات. وبات وادي البقاع من أهم النقاط المعروفة في العالم لزراعة المخدرات وصناعتها وتجارتها. لقد أصبح لبنان مصدر ثروة اقتصادية لقيادات عسكرية وسياسية سورية ولحاشياتها بفضل اقتصاد السوق والسرية المصرفية.

كما فرض العسكريون ورجال الأمن السوريون الإتاوات والابتزاز في أماكن وجودهم في لبنان، سواء عبر مبالغ نقدية أو بضائع عينية دفعها اللبنانيون عنوة على الحواجز السورية أو لرجال الأمن الذين تغلغلوا في الشركات والمؤسسات اللبنانية الخاصة والعامة[68].

وفوق ذلك فقد قام السوريون بتغيير «الجغرافيا الانتخابية» في لبنان عام 1996، بفرضهم استصدار قانون، تمّ بموجبه منح الجنسية اللبنانية لأكثر من 300 ألف شخص، معظمهم سوريون، وبعضهم مقيم بشكل دائم في سورية[69].

وعلى صعيد إدارة البلاد، فقد كان تقسيم العمل، طوال تلك الفترة واضحاً: فحزب الله يتولى المقاومة في الجنوب، ويبقى الأمر مضبوطاً على إيقاع المصلحة السورية ـ الإيرانية، فيما يتولى الحريري إعادة الإعمار في بيروت. فراهن الأخير على افتراض أن السلام الإقليمي، الذي بدأ في مدريد ثم انطلق في أوسلو، سيصل إلى لبنان لا محالة، وهذا ما كان مدعاة للريبة، لا فقط عند حزب الله الذي يلغيه السلام، بل أيضاً عند دمشق التي تمسكت بـ«وحدة المسارين» في أي تفاوض مع الدولة العبرية. وكي تضمن سورية السيطرة التامة على حركة الحريري، المعروف بعلاقاته الدولية الواسعة، فقد أوصلت إلى رئاسة الجمهورية العماد إميل لحود، الذي اشتهر بعدم تمثيله لطائفته وبانعدام أية شعبية تذكر له، وهذا ما جعله ألعوبة بيد السوريين.

لكن المفاجأة جاءت من إسرائيل، ومن إيهود باراك بالذات، الذي كان قد تعهد بانسحاب أحادي من لبنان فيما لو فاز في الانتخابات التي كانت ستجري في آذار 1999، وهذا ما قام به بالفعل، بل إنه أنجزه بأسرع مما وعد، وتمّ ذلك في 24 أيار 2000. عندئذ لم تُخفِ دمشق وحلفاؤها اللبنانيون انزعاجهم مما سمّوه «مؤامرة الانسحاب». وفعلاً فقدت سورية آخر ذرائعها لإبقاء جيشها في لبنان، إذ بدأت تتصاعد نبرة المعارضة المسيحية مطالبة بانسحاب مماثل للانسحاب الإسرائيلي. ومما ضاعف الارتباك وفاة حافظ الأسد بعد 16 يوماً على الانسحاب الإسرائيلي. لكن السوريين وحلفاءهم اللبنانيين استنبطوا قضية لم يكن أحد على بيّنة منها سابقاً، وهي مزارع شبعا، التي بات يفترض تحريرها قبل الانسحاب السوري، وقبل تخلي حزب الله عن سلاحه. فوفقاً لهذه النظرية، كان الانسحاب الإسرائيلي ناقصاً، وإن اعترف العالم كله باكتماله، وبالتالي فإن بقاء سلاح المقاومة الشيعية أمر لا بدّ منه.

68- المرجع نفسه، ص715-717.

69- المرجع نفسه، ص714.

أما الذريعة الإسرائيلية لعدم الانسحاب فكانت أن مزارع شبعا مشمولة بالقرار 242 الصادر عام 1967، لا القرار 425 الذي يخص لبنان وحده. وكانت الأمم المتحدة قد صنّفت المزارع منذ عام 1974 على أنها جزء من الأراضي السورية المحتلة، لأن إسرائيل احتلتها من سورية أثناء حرب 1967، وعلى هذا الأساس لم يكن لبنان معنياً بمندرجات القرار 242 لأن أياً من أراضيه لم يتعرض للاحتلال خلالها.

لقد كان يمكن، في حال توافر رغبةٍ سوريةٍ في إخراج إسرائيل من المزارع، وإخراج لبنان من الحرب، إحالة الموضوع إلى تحكيم دولي، لكن هذا إن حصل، سيفقد حزب الله كل مبرر لاحتفاظه بالسلاح «المقاوم»[70].

إن الحديث عن «المسألة» اللبنانية، خاصة بعد عام 1980، لا بدّ أن يقودنا للتطرق إلى الثورة الإيرانية..

الثورة الخمينية الإسلامية في إيران عام 1979

أسد الله علم، رئيس الوزراء الإيراني في الفترة ما بين عامي 1962 و1964، وآخر وزير لبلاط الشاه الإمبراطوري، منذ 1964، وأقرب المقربين للشاه، يتحدث في مذكراته «الشاه وأنا» عن الشهور الأخيرة لحكم الشاه، فيقول:

«إنه لشيء غريب وعجيب ما حدث للشاه. في آخر أيامه القليلة في الحكم، كان شبيهاً بالسمكة الصغيرة التي كلما حاولت الهروب من إحدى الأسماك الضخمة المفترسة، وجدت نفسَها، مجدّداً، على مقربة من فكّي سمكة أخرى.. حاول، مراراً وتكراراً، البحث عن ملجأ آمن، لكنه فشل في وقت كانت إيران تعاني من اضطراب في السلطة ومن بوادر انفصال عن الشعب: احتجاجات هنا وهناك وارتفاع في أسعار النفط.. لكنه لم يكن يعلم جيداً أن وراء كل هذا وذاك كانت الولايات المتحدة، التي عكّرت صفو حياة الشاه الاقتصادية والسياسية والعائلية وأخذت مخابراتها المركزية تستعد لاستقبال خليفته.. لم يكن يعلم، مطلقاً، حينما أردف لروزالين، زوجة الرئيس الأمريكي كارتر، وهو يراقصها، أن إيران هي جزيرة الأمان في الشرق الأوسط، أنه قد أضحى جاهزاً للسقوط.. فسقط..

ففي 31 كانون الأول من العام 1977، كان شاه إيران محمد رضا بهلوي وضيفه الرئيس

70- حازم صاغية، **البعث السوري - تاريخ موجز**، ص126-129.

الأمريكي جيمي كارتر يحتفلان ويتبادلان الأنخاب في قصر «نياوران» الإمبراطوري احتفالاً بليلة رأس السنة الميلادية.. حينها، وقف الرئيس كارتر رافعاً كأسه لتحيّة مضيفه الإيراني قائلاً: أهنئكم من كل قلبي على تمكّنكم من الحفاظ على مملكتكم الكبيرة هادئة وآمنة في هذا العالم متلاطم الأمواج، متنوّع العواصف..

لكن بعد عشرة أشهر فقط من هذا الاحتفال المبهج للأسارير الملوكية الفارسية وذلك الاحتفال الملوكي الأخير برأس السنة الميلادية في إمبراطورية «الطاووس» الإيراني، وتحديداً في تشرين الأول 1978، وفي القصر ذاته، كان الإمبراطور محمد رضا بهلوي يستقبل الجنرال هايرز، مبعوث الرئيس الأمريكي كارتر، ووليم سوليفان، سفير واشنطن في إيران حينذاك، ليسلّماه رسالة الإدارة الأمريكية المتضمّنة أمراً مباشراً لجلالة الشاه بمغادرة إيران وتسليم إمبراطوريته ومملكته للقيادة الجديدة ليحكموا إيران بنظام جديد لم يسبق له نظير في العالم... خرج الشاه مستسلماً لأوامر الإدارة الأمريكية ليعيش متشرّداً في المنافي وبين الحدود، إلى أن مات دون أن تقدّم له حليفته واشنطن أي نوع من المساعدات، حتى الإنسانية منها، نتيجة مرضه الأخير الذي أودى بحياته..»[71].

وعندما نشبت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، اعتبرت إسرائيل أن خطر العراق عليها أكبر بكثير من خطر إيران، فسمح مناحيم بيغين باستئناف تجارة الأسلحة مع إيران، بعد أن توقفت لفترة إثر سقوط نظام الشاه. فأخذت إسرائيل تبيع نظام الخميني قطع غيار للطائرات الحربية. لكن إدارة كارتر اعترضت على التصرف الإسرائيلي بسبب احتجاز الطلاب الإيرانيين لأربعمئة رهينة أميركية في طهران، فالتزمت إسرائيل بالحجر.

ولما فاز رونالد ريغان في انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني عام 1980، سمح فريقه لإسرائيل بتسليح إيران، بعدما قامت هذه الأخيرة بتأخير إطلاق الرهائن الأميركيين خلال ما تبقى من عهد كارتر، ما ساهم في فوز ريغان، إذ إن الرهائن أُطلق سراحهم في 21 كانون الثاني 1981، وكان ذلك هدية لريغان بعد يوم من دخوله البيت الأبيض. فمنحها وزير الخارجية الأميركية الجديد ألكسندر هيغ الإذن باستئناف تسليح إيران بعد أيام من بدء عهد ريغان. وما إن أُطلق سراح الرهائن الأميركيين في طهران حتى بدأت إسرائيل أوسع عملية

71- أسد الله علم، **الشاه وأنا: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني، الأسرار الكاملة لأيام الشاه الأخيرة قبل الثورة الإسلامية بإيران**، إعداد علي ناغي علي خاني، تعريب فريق من الخبراء العرب تحت إشراف وتقديم د. رفعت سيد أحمد، مكتبة مدبولي، القاهرة 1993: http://www.maghress.com/almassae/139929

بيع سلاح لإيران شملت دبابات وذخيرة وقطع غيار للطائرات وأجهزة إلكترونية حملتها ثلاث سفن. كما شنّت إسرائيل هجوماً على المفاعل النووي العراقي في السابع من حزيران عام 1981 فدمّرته تدميراً كاملاً.

«لقد تمّ الهجوم على المفاعل الذري في العراق بأسلحة أميركية وطائرات أميركية، وبصور ومعلومات استخبارية أميركية»[72].

كانت إسرائيل تبيع السلاح لإيران بموافقة أميركا، في وقت كانت واشنطن وإسرائيل تتهمان إيران بأنها تموّل وتدعم الإرهاب وعمليات التفجير والخطف، وتعلنان أمام الملأ أنهما تخوضان حرباً عالمية ضد الإرهاب (تماماً كما كانت الدولتان تتصرفان مع سورية). واتهمت واشنطن طهران مراراً بأنها وراء الأعمال التي استهدفت المارينز والرعايا الأميركيين في لبنان، وفي عام 1984 وُضعت إيران على لائحة الدول الراعية للإرهاب.

وفي آب 1985 وافق ريغان على برنامج تبيع بموجبه إسرائيل أسلحة لطهران من ترسانتها وترسل واشنطن أسلحة مماثلة بديلة لإسرائيل، ثم تأمر طهران جماعتها في لبنان بإطلاق سراح رهائن أميركيين. واستمر هذا البرنامج إلى أن أمر ريغان بوقفه. فقدّمت إسرائيل برنامجاً جديداً لاقى استحسان ريغان، وقد قضى بأن تبيع إسرائيل الأسلحة لإيران بأسعار أعلى، ثم تحوّل فارق الثمن إلى حساب سري في سويسرا لصالح عصابات الكونترا التي كانت تقوم بأعمال تخريبية ضد الحكم اليساري في نيكاراغوا. فبارك ريغان مجدداً هذا البرنامج السرّي الجديد، الذي عُمل به منذ كانون الثاني 1986.

وفي 23 آيار 1986 قام روبرت ماكفرلين بزيارة طهران، يرافقه نير عميرام، مستشار بيريز لمكافحة الإرهاب، وأوليفر نورث، المسؤول في مجلس الأمن القومي الأميركي، مستقلين طائرة محمّلة بصواريخ أميركية من طراز توماهوك هدية لإيران، لإقناعها بإطلاق المزيد من الرهائن الأميركيين في لبنان، وبفتح حوار مع واشنطن.

وحلَّ الوفد في فندق في طهران لبضعة أيام والتقى مسؤولين إيرانيين. وأقنعت هذه الزيارة إدارة ريغان، فاستمر تدفق السلاح الأميركي على إيران عبر إسرائيل، وتواصل إطلاق الرهائن الغربيين في بيروت.

لكن في تشرين الثاني 1986، ظهر إلى العلن ما عُرف بفضيحة «إيران ـ غيت» حول ضلوع إدارة ريغان في برنامج سري لتسليح إيران عبر إسرائيل، بلغت قيمتها مليارات الدولارات من

72- كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص576.

1980 إلى 1986. وقد تحوّلت هذه الفضيحة إلى كرة ثلج بدأت تنمو وتكبر حتى غطت مساحة الشرق الأوسط، وباتت الحدث الأبرز في وسائل الإعلام العالمية، فانسحبت إدارة ريغان من الساحة اللبنانية وأوقفت تسليح طهران، لتخضع بعد ذلك لتحقيقات طويلة في الكونغرس استمرت 18 شهراً، مع مواكبة إعلامية أميركية شرسة ضد إدارة ريغان.

وإلى ذلك تعرضت إسرائيل، لمدة عام كامل، لوابل من التوبيخ والشتائم في أميركا لتسليحها إيران الخمينية.

أما سورية، فقد رأت أنه من الحكمة «حماية» سمعة إيران «المعادية» لأميركا وإسرائيل[73].

لقد كانت إسرائيل، إلى جانب سورية، هما الدولتان الوحيدتان في الشرق الأوسط اللتان وقفتا مع إيران، ودعمتاها في حربها ضد العراق، مع فارق وحيد هو أن سورية كانت تدعمها في العلن باعتبارها دولة «معادية لأميركا وإسرائيل»، بينما كانت الأخيرة تدعمها في الخفاء كي لا تفضح حقيقة الموقف الإيراني منها.

المرحلة الأخيرة من الصراع على السلطة: الصراع بين الأشقاء تمهيداً لتوريث الجمهورية

نما الفساد واستشرى في أجهزة الدولة ومرافقها كافة بعد حرب تشرين 1973، وخاصة بعد الدخول السوري إلى لبنان عام 1976، وغدا، إضافة إلى القبضة الأمنية الحديدية، إحدى الركائز الأساسية للنظام، وجزءاً عضوياً منه.

لم يكن الفساد ظاهرة متفشية على هامش تركيبة النظام، كما هي الحال في سائر أنحاء العالم، بل كان، ولا يزال، في صلب تكوينه، وسبباً جوهرياً لبقائه واستمراره طوال العقود اللاحقة للحركة التصحيحية. فكانت أي محاولة للقضاء عليه، أو الحد منه، ستؤدي إلى تغيير بنيوي في هيكل النظام، وصولاً إلى بروز مخاطر جدية بالقضاء عليه.

> «يمكن أن نستنتج أن الفشل الذي منيت به الحملة ضد الفساد التي بدأها الأسد في آب 1977، يعتبر مثالاً آخر للمأزق الذي وجد النظام البعثي السوري نفسه فيه مراراً وتكراراً منذ استيلائه على السلطة في عام 1963. ويرجع ذلك إلى بنية لبّ نخبة القوى السياسية: أي الحزب السياسي أو إحدى جماعاته التي، رغم اتباعها إيديولوجية معيّنة،

73- المرجع نفسه، ص696-702.

لإبعاد الولاءات الطائفية والإقليمية والعشائرية، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة إلى حد ما للرجوع إلى تلك الولاءات التقليدية عندما تقلّدت زمام السلطة، حتى لا تفقد القوة المطلوبة لتحقيق إيديولوجيتها. فبعد عام 1970، وخاصة في الفترة التي بدأت بالتدخل السوري في لبنان عام 1976، استغلت النخبة السياسية والعسكرية سلطتها لتزداد ثراء، وأخذ الفساد يتفشى داخل الجهاز الحزبي والنظام. ولم يكتب للعديد من الحملات التي كانت ترمي لاقتلاع الفساد إلا نجاح محدود جداً، فقد كان من الصعب النيل من العناصر الفاسدة من النخبة العسكرية العلوية (وأيضاً غير العلوية) التي كانت تتمتع بمراكز مرموقة والتي كانت تنتمي لحاشية الرئيس وما يتبعها. فاتخاذ إي إجراء تأديبي ضد أهم مؤيدي الرئيس كان من شأنه تقويض وضع السلطة ككل داخل النظام ذاته بشكل مباشر. ولذلك لم تتخذ مثل هذه الإجراءات. وقد كانت النخبة العلوية تشكل في الأصل إحدى القوى العظمى داخل النظام التي كانت تميل إلى التغيير الجذري. وبعد أن ازدادت ثراء وحصلت على شتى المزايا الحصينة، أصبحت هذه النخبة بعينها حجر عثرة أمام عملية إصلاح التعسفات التي شملت الدولة. لقد كوّن الضباط العلويون الأثرياء وعائلاتهم نوعاً من الائتلاف مع البورجوازية الثرية من أهل المدينة، وبالذات مع الدمشقيين السنّة، وأيضاً مع آخرين، بما فيهم مسيحيون. وتولّد لدى الأخيرة رغبة مباشرة في الحفاظ على نظام البعث الواقع تحت سيطرة العلويين، طالما كان بإمكانهم الاستمرار في أعمالهم الناجحة.

إن الفساد والشعور بالسخط تجاه السياسات الاقتصادية كان يتسبب في أن تُحجب الضغائن الطائفية ضد النظام بفعل الامتعاض الاقتصادي»[74].

وقد أدى ذلك إلى ظهور طبقةٍ بورجوازية جديدة اغتنت عبر الفساد ونهب المال العام، ومن العدد الهائل من المشاريع التي لم يكن الهدف من العديد منها سوى قبض العمولات، فتضاعف عدد أصحاب الملايين في زمن قياسي:

«ففي عام 1963 كان في سورية 55 مليونيراً «بالليرات السورية»، أما في عام 1973 فقد كان عددهم ألفاً، وأصبح العدد 2500 مليونير عام 1976، عشرة بالمئة منهم، يملك واحدهم أكثر من مئة مليون ليرة سورية «أي ما يعادل 25 مليون دولار أميركي بسعر الصرف آنذاك»، وشكّل أصحاب الملايين السريعة لبّ الطبقة البورجوازية الجديدة،

74- نيكولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995**، ص119. 197.

وقد أثرى كثيرون منهم من العمولات ومن إعادة الأموال المسلفة لأغراض غير مشروعة، وحتى من السرقات التي أصبحت ممكنة من عشرات المشاريع ذات التمويل الحكومي»[75].

كان الوجه الأبرز لمنظومة الفساد المسيطرة هو رفعت الأسد، الذي انتسب إلى سلك الضباط عام 1963 من خلال ما سُمّي آنذاك بـ«دورة البعث الأولى» التي ضمّت مجموعة من أقرباء اللجنة العسكرية الخماسية وأفراد عشائرها وقبائلها ومناطقها، وقد تخرجوا من الكلية العسكرية في زمن قياسي قصير وتسلّموا فوراً مناصب عسكرية حساسة، لتغطية النقص الهائل في الضباط الذي حصل بسبب التسريحات التي ذُكرت آنفاً. وفي عام 1965، بعد إزاحة محمد عمران ونفيه خارج البلاد، أصبح رفعت قائد قوة أمنية خاصة، شكّلت يد الأسد الضاربة في مختلف مراحل سعيه لاستلام الحكم عام 1970، بما في ذلك انقلاب 23 شباط 1966، وتصفية عبد الكريم الجندي عام 1969، عقب انقلاب 25 شباط، الأمر الذي مكّن حافظ الأسد من السيطرة الفعلية على البلاد، قبل حركته «التصحيحية» بواحد وعشرين شهراً.

أنشأ رفعت شركات واستثمارات مستغلاً نفوذه في السلطة، وتزعم عصابات السرقة والتهريب الذي كان رائجاً بين سورية ولبنان، فكانت معظم المهرّبات تدخل البلاد من لبنان لصالح رفعت. ورافق صعوده المالي حصوله على مناصب رسمية عدة، فهو عضو في القيادة القطرية، ومسؤول عن مكتب التعليم العالي فيها، وقائد سرايا الدفاع، وحدة النخبة التي كانت تشكّل جيشاً مستقلاً لا يتبع أية قيادة عسكرية نظامية، وقد كانت الأفضل تدريباً وتسليحاً والأعلى رواتب في الجيش السوري. وأطلق مجلة أسماها «الفرسان» نسبة إلى الاسم الذي كان يطلقه على سرايا دفاعه، كما أنشأ، بعد حصوله على درجة الدكتوراه من إحدى الجامعات السوفييتية، رابطةً لخريجي الدراسات العليا. وبفروعها الخمسة عشر المنتشرة في المحافظات كافة، جعل رفعت منها بوصلة بديلة عن حزب البعث.

لقد كان لتبوّؤ رفعت الأسد منصب رئيس مكتب التعليم العالي في القيادة القطرية تأثير كارثي على قطاع التعليم العالي في البلاد، فلقد ألزم الجامعات السورية بما سُمّي «سياسة الاستيعاب» التي قضت بقبول كل الطلاب الناجحين في امتحانات الثانوية العامة، دون النظر إلى معدلات القبول التي كانت مرعية في نظامها، لكن دون أن يترافق مع هذه السياسة توسُّع مرادف في البنية التحتية والمرافق الأساسية لتلك الجامعات من كوادر تدريسية ومدرجات ومخابر... الأمر الذي جعل الجامعات السورية غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من

75- باترك سيل، **الصراع على الشرق الأوسط**، ص517.

الطلاب فهبط مستوى التعليم فيها. وبحكم منصبه هذا، ومن خلال نفوذه اللامحدود على كل أجهزة الدولة ومرافقها أيضاً، فرض على الجامعات السورية قبول أعداد كبيرة من الطلاب في الكليات العلمية التي كان الطلاب يتزاحمون على مقاعدها، كالطب والصيدلة والهندسة، وتتطلب للقبول فيها أعلى المعدلات في الشهادة الثانوية؛ فرض عليها قبول الطلاب الحاصلين على معدلات أقل بكثير، أو حتى دون أي معدل، لمجرد أنهم كانوا من المناطق النامية تعليمياً (وهو مصطلح بعثي قُصد به توسيع قاعدة المقبولين في الجامعات من المناطق الريفية على حساب المدن)، أو ممن ينتمون لشبيبة البعث، أو لأنهم اتبعوا لدى سرايا دفاعه دورة في القفز بالمظلات. وقد أدى هذا الأمر إلى حرمان أعداد كبيرة من الطلاب المؤهّلين من دخول تلك الكليات، وإلى ارتفاع معدلات القبول بالجامعات ككل، والأسوأ من ذلك تدني المستوى التعليمي والأكاديمي للجامعات السورية، وتدني مستوى خريجيها، بحكم أن معظم من دخل تلك الكليات بتلك الأساليب، تخرّج فيها باستخدام الطرق الملتوية ذاتها، أو أن عدداً آخر منهم لم يكمل تعليمه الجامعي لعدم كفاءته العلمية، وكان لا يملك القدرة المتواصلة على استخدام تلك الطرق الملتوية لحين تخرجه. وبهذا يكون قد حرم غيره من الحصول على المقعد الجامعي عندما تمّ قبوله بشكل «استثنائي»، ولم يستفد منه هو كذلك. وقد مارس رفعت من خلال المنصب ذاته دوراً محورياً في وضع قوائم الموفدين إلى الخارج لاستكمال تعليمهم ما بعد الجامعي، فقد كانت تلك القوائم لا تشتمل إلا على أولئك المقربين، عائلياً وقبلياً وعشائرياً وطائفياً، من السلطة الحاكمة.

وإذا أضفنا إلى ما سبق، الانخفاض الكبير في المستوى العلمي والأكاديمي للكوادر التدريسية في الجامعات، بسبب تسريح الأكاديميين من غير البعثيين بتُهَم «الرجعية والبورجوازية وعدم انتسابهم لصفوف الحزب القائد»، والاستعاضة عنهم بكوادر لم تكن تملك من مؤهلات سوى انتمائها لعائلات السلطة الحاكمة أو عشائرها أو قبائلها كما سبق ذكره. وقد عاد معظم هؤلاء «الأكاديميين» الجدد، ولا همّ لهم سوى الإثراء السريع، فكان أن أضحى النجاح في الجامعات، ما عدا لأبناء الطبقة البورجوازية الجديدة التي لا يجرؤون على ابتزازها، مرهوناً بقيمة المبالغ والرُشا التي يدفعها باقي الطلاب «العاديين» لقاء نجاحهم وتخرجهم.

وقد وصف كمال ديب تلك الإجراءات، وآثارها السلبية على مختلف فئات المجتمع، خاصة أجيال الشباب بالقول:

> «كان بعض الطلاب يحصلون على نقاط إضافية في سجلهم المدرسي بسبب عضويتهم في الحزب، ما ساهم في جعل مستقبلهم المهني مضموناً والأفضلية لهم في دخول

الجامعات المرغوبة والكليات التي يكثر الطلب عليها، وكذلك الحصول على المراتب والمناصب في الدولة. وهذا يعني أن عضوية الحزب لمعظم الناس كانت بطاقة الحصول على امتيازات ووظائف وخدمات، وبالتالي الوصول إلى المناصب الرفيعة. فاختلط الولاء للنظام على أسس قومية ووطنية بولاء مصلحي وفّر لقمة العيش والبرستيج والمنصب، فعلى سبيل المثال، في العام 2000 بلغ عدد القضاة في سورية الذين يحملون عضوية في حزب البعث 998 من أصل 1307 قضاة. وقد رافق الازديادَ الدراماتيكي في عدد طلاب المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد انخفاضٌ في الحياة الفكرية والثقافية في أوساط الطلاب. إذ باتت كافة تعيينات الهيئات التعليمية تمر عبر أجهزة الحزب لتحظى على موافقتها»[76].

أما شقيق حافظ الأسد الآخر جميل، فقد تميّز بعض الشيء عن رفعت بحصوله على شهادة جامعية من كلية الحقوق، كما جرى «انتخابه» لمقعد في مجلس الشعب. لكن جميل أسس عام 1981 «جمعية علي المرتضى» على خلفية مذهبية مدّت شبكتها في الساحل السوري وامتدت إلى حلب وإلى القبائل العربية في الجزيرة السورية، وقد بدأ يحاول إقناعهم بالانتساب إلى المذهب العلوي بحجة أنهم كانوا أصلاً علويين، لكن السلطنة العثمانية أجبرتهم على الدخول في المذهب السنّي. وقد قام بمدّ من وافقه بالأموال والسلاح.

وعلى إثر تعرض حافظ الأسد لعارض صحي صباح 13 تشرين الثاني 1983، نُقل إلى المستشفى حيث خضع للعلاج، ولنقاهة طويلة أثارت العديد من التكهنات حول مدى قدرته على الاستمرار في حكم البلاد بعد تعافيه من هذا العارض، وهنا برزت أزمة «الوراثة»، خاصة بعد تشكيل الأسد، وهو على فراش المرض، للّجنة من ستة أشخاص لإدارة الشؤون اليومية للدولة، وهم رئيس الوزراء عبد الرؤوف الكسم، ووزير الخارجية عبد الحليم خدام، والأمين القومي العام المساعد لحزب البعث عبد الله الأحمر، ووزير الدفاع مصطفى طلاس، ورئيس الأركان حكمت الشهابي، والأمين القطري المساعد لحزب البعث زهير مشارقة.

لكن العسكريين من قادة النخبة كان لهم رأي آخر، لأنهم لم يكونوا على ثقة بأعضاء اللجنة التي شكّلها الرئيس الأسد، خاصة أن أربعة منهم مدنيون، كما لا يوجد بينهم أي علوي. لذلك عقدوا الأمل على رفعت ليكمل مشوار أخيه في الحكم إذا وقع له مكروه ما، ففاتحوا رفعت بالأمر، وعندما وافق، قامت اللجنة التي شكّلها الأسد بضم رفعت إليها دون علم شقيقه. وبناء

76- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص413-414.

على ذلك عُقد اجتماع للقيادة القطرية بغياب الرئيس الأسد ووزير الإعلام أحمد إسكندر أحمد، وبما أن رفعت كان عضواً في القيادة القطرية التي ضمّت أيضاً كامل أعضاء «لجنة الستة» التي عيّنها الأسد، فقد صوّت المجتمعون على أن تصبح القيادة القطرية هي الحاكم في سورية، ما أبطل دور اللجنة التي سمّاها الأسد، فأصبح رفعت جزءاً من القيادة الحاكمة. ولما علم الرئيس الأسد رغم مرضه بما حدث، غضب مما اعتبره تخريباً لما بناه، وسعياً من قبل اللجنة والأجهزة الأمنية لاستبدال رفعت به.

ورغم الولاء المطلق الذي كان يكنّه رفعت لشقيقه طوال السنين الماضية وتفانيه في خدمته والذود عن نظامه، لكنه بعد أن رأى شقيقه طريح الفراش، لم يقاوم إغراءات السلطة الجديدة، خاصة بعد أن قدّمتها له لجنة الستة، فبدأ يتصرف كوريث لأخيه، ويضغط على رئيس الوزراء ليستقيل كي يعيّن حكومة جديدة، فيما انتشرت على جدران الأبنية في دمشق ملصقات صور رفعت كقائد عسكري مهيب.

كان الأسد قد اختار قادة الأجهزة الأمنية وقادة الفرق العسكرية بنفسه من خلفيات متواضعة ورعاهم ومنحهم الترقيات، فخدموه لسنوات طويلة وكانوا من أعمدة حكمه. ومن هؤلاء علي دوبا رئيس جهاز المخابرات العسكرية، ومحمد الخولي رئيس جهاز المخابرات الجوية، وفؤاد العبسي رئيس جهاز مخابرات أمن الدولة، ومحمد ناصيف مسؤول الأمن الداخلي، وكانوا يمثّلون المستوى الثاني ضمن هرم السلطة. وكان رفعت عملياً يمثّل الرجل الأمني الثاني في النظام بفضل جيشه الخاص (سرايا الدفاع) الذي كانت أربعة من ألويته المدرعة والميكانيكية تنتشر حول محيط دمشق، في حين كانت بقية أعضاء المستوى الثاني، من كبار ضباط الجيش بعيدة نسبياً عن وسط العاصمة. وعملاً بمبدأ توازن القوى في المستوى الثاني لهرم السلطة، لم يكن رفعت وحيداً في الميدان، فقد كان علي حيدر قائد «القوات الخاصة» النخبوية، والمؤلّفة من 15 ألف جندي، هذه القوات التي لعبت دوراً هاماً في الحرب على الإخوان المسلمين، خاصة في حلب وحماة.

وحتى داخل «الأسرة» نفسها كان هناك لرفعت أكثر من ندّ، فهناك عدنان مخلوف ابن عم زوجة الرئيس، وقائد الحرس الجمهوري المؤلّف من عشرة آلاف رجل، والمسؤول عن حماية قصر رئيس الجمهورية وعن حماية وسط العاصمة، وعدنان الأسد، ابن عم الأسد وقائد سرايا الصراع. وإضافة إلى كل هؤلاء، فقد كان هناك بقية القادة العسكريين في المستوى الثاني من هرم السلطة، وهم قادة الفرق: شفيق فياض قائد الفرقة الثالثة، وإبراهيم صافي قائد الفرقة

الأولى، وعلي صالح قائد سلاح الدفاع الجوي، وعلي أصلان قائد شعبة العمليات ونائب رئيس الأركان.

استدعى الأسد كبار هؤلاء الضباط إلى المستشفى الذي كان يرقد فيه، وأنّبهم على تصرفهم غير المسؤول في دعم رفعت، ما يعرّض البلاد لأخطار غير متوقعة، في حين كان واجبهم أن يكونوا على استعداد لمواجهة الأخطار الخارجية، كما حذّرهم من أن يكون تعويم رفعت هو جزء من مؤامرة خارجية لقلب النظام في سورية. هذا الإنذار المباشر أقنع الضباط بالعودة عن دعمهم لرفعت الذي قد يجلب الخطر للبلاد كما يقول رئيسهم. وقد فرض هذا الوضع الشاذّ على القيادات العسكرية والسياسية في دمشق أن تقف على الحياد حتى يتبلور الصراع الصامت بين الرئيس وشقيقه.

وإذ تماثل الأسد للشفاء، بدأ بشقيقه جميل المقرب من رفعت، ففي أواسط كانون الأول 1983 صدر قرار في دمشق بحلّ «جمعية علي المرتضى» المذهبية، ثم عاد الأسد إلى العمل في مطلع كانون الثاني 1984، وبدأ يرتاب من مؤامرة لقلب نظام حكمه على يد شقيقه الذي كان ينشر «سرايا الدفاع» في دمشق، فأمر الأسد علي دوبا بأن يضع ضباط رفعت تحت المراقبة، وأمر علي أصلان وشفيق فياض أن ينقلا جنوداً ودبابات إلى وسط العاصمة لخلق توازن مع انتشار سرايا الدفاع.

لم يكن رفعت يتصرف بشكل يُطمئن شقيقه حافظ، بل ثابر على السلوك نفسه الذي اتبعه منذ مرض الأخير، ففي 23 شباط أقام حفلاً خاصاً للترحيب بالأمير السعودي عبد الله الذي زار دمشق، وقد غطى على الترحيب الرسمي الذي قام به رئيس الحكومة عبد الرؤوف الكسم. وقد فُسّرت زيارة الأمير على أنها دعم لرفعت، فعكست خلفيات هذه الزيارة عمق الشرخ واللعبة الخطرة التي كانت تدور، فأوعز الأسد إلى رئيس الأركان حكمت الشهابي بتجريد سليم بركات، مسؤول الأمن في سرايا الدفاع، من مسؤولياته فوراً، فطلب بركات من رفعت أن يحميه، واتصل رفعت بالشهابي طالباً 48 ساعة لمعالجة الأمر، فأبلغه الشهابي أن أمر الرئيس واضح وعليه تنفيذه. وإذ رفض بركات أن يتخلى عن منصبه، قام باقتحام مكتب علي دوبا شاهراً السلاح، فتصدى له حرس دوبا الشخصيون ومعاونوه وجرّدوه من سلاحه واعتقلوه.

التزم رفعت بأسلوب شقيقه الهادئ فأبقى الصراع داخل الأسرة، وأوفد شقيقهما جميل للتوسط، لكن الأسد كان صارماً مع جميل واستمر في إضعاف نفوذ رفعت تدريجياً عبر خطوات محسوبة، إلى أن شعر رفعت بوضعه المتدهور يوم 26 شباط 1984 فتحرك لحماية ما بقي

له من سلطات، فاستيقظت دمشق صباح يوم 27 شباط على احتمال مواجهة دموية حاسمة، فقد احتلت «القوات الخاصة» مواقع استراتيجية في المدينة بمواجهة قوات سرايا الدفاع، في حين خرجت قوات الحرس الجمهوري بقيادة عدنان مخلوف إلى الطرق المحيطة بالقصر الجمهوري، ودارت مناوشات متقطعة بالأسلحة.

وفي اليوم التالي التأمت القيادة القطرية في اجتماع طارئ لإيجاد مخرج للأزمة، وحضر مبعوث خاص من قبل الزعيم السوفييتي الجديد قسطنطين تشيرنينكو يوم 10 آذار، للتوسط بين رفعت وأخيه، مع وقوف موسكو بالكامل وراء الرئيس الأسد. ونجم عن هذه الجهود في 11 آذار صدور مرسوم رئاسي عيّن خدام، عدو رفعت، نائباً أول لرئيس الجمهورية، ورفعت نائباً ثانياً، دون ألقاب أو مناصب إضافية، وزهير مشارقة نائباً ثالثاً. ثم صدر مرسوم رئاسي ثانٍ نقل قيادة سرايا الدفاع إلى محمد غانم. وأدت هذه القرارات إلى تجريد رفعت من كل صلاحياته وسلطاته، فوجد نفسه مبعداً عن قيادة السرايا التي بناها قبل 20 سنة، وأصبح معزولاً في منصب فخري. وإذ لم يرضَ رفعت عن مرسوم تعيينه، لم يستطع أن يواجه أخاه أو يعترض علناً، لكن كان عليه أن يتحرك بسرعة قبل أن يبدأ مفعول المرسوم، فجمع كبار ضباطه ودعاهم أن يختاروا قائداً جديداً لهم من بينهم بعدما أصبح هو نائباً لرئيس الجمهورية، وبهذا يضمن استمرارية سلطته ونفوذه على سرايا دفاعه، فاختاروا صهره معين ناصيف، قائد الوحدة التي نفّذت مجزرة تدمر عام 1980، لكن ناصيف لم تتم الموافقة عليه.

نفد صبر رفعت، فأمر سرايا الدفاع يوم 13 آذار 1984 بالتحرك بقوة إلى قلب دمشق واستلام السلطة، وهكذا اجتاحت دبابات رفعت دمشق وتغلبت مدافعها على مدافع دبابات القوى المدافعة عن المدينة، فيما أخذت كتيبة دبابات T-72 من سرايا الدفاع مواقع في محيط قيادة المخابرات العامة عند مفرق كفرسوسة المؤدي إلى المطار ووجّهوا فوهات مدافعهم باتجاه المدينة. واحتلت مجموعات دبابات أخرى الحدائق التي تفصل فندق شيراتون عن قصر الضيافة الجديد وزُرعت الألغام، في حين طوّقت وحدات ميكانيكية محيط فندق ميريديان ومجمع أبنية القيادة القطرية لحزب البعث. وحشدت القوات المدافعة الدبابات بقيادة شفيق فياض في الوسط وقوات علي حيدر في ميدان معرض دمشق الدولي. وأخلى المواطنون المناطق التي انتشرت فيها القوى العسكرية في ما بدا أنه مؤشر اشتعال حرب أهلية مدمّرة، وخافوا أن يبدأ إطلاق النار في أي لحظة. كانت ساعات شديدة الخطورة قد تؤدي إلى دمار وسط دمشق وسقوط عدد كبير من الضحايا في معركة غير محمودة العواقب.

وإزاء هذا الوضع المتأزم، ارتدى حافظ الأسد بزته العسكرية وركب سيارة جيب يرافقه

ابنه باسل دون أي مرافقين أو حرس، وقاد السيارة في شوارع دمشق الخالية من المارة والسيارات، متجهاً إلى منزل رفعت في المزة. وكان رفعت قد أقام دفاعات حصينة حول مركز قيادة سرايا الدفاع الذي يقع منزله بجواره، ونشر دبابات في البساتين وعلى الطريق الرئيسي ونصب قطع مدفعية على جبل قاسيون المطل على المدينة، فكان الأسد يعبر هذه الحشود حتى توقف عند حاجز كفرسوسة، وأمر قائد الموقع أن يعود بدباباته إلى ثكنته ويخلي المفترق. ثم وصل إلى منزل رفعت، وأثناء لقائه برفعت دار نقاش غاضب استمر ساعة بحضور والدتهما التي كانت تضغط على رفعت للميل نحو الاعتدال في حين كان لفارق السن بين الشقيقين دور في النقاش. وأخيراً توصلا إلى حل يحفظ مصالح رفعت وأملاكه ويبقيه نائباً للرئيس. وبعد هذا الاتفاق جال الأسد على وحدات سرايا الدفاع المنتشرة في المزة وأمرها بأن تعود إلى قواعدها، ومع صباح 14 آذار اختفت الدبابات من الشوارع وعاد الجنود إلى ثكناتهم، فتنفس السكان الصعداء.

خضعت سرايا الدفاع إثر ذلك لإعادة هيكلة كاملة، فخُفّض حجمها إلى مستوى لواء وجرت تنقلات وإعفاءات من الخدمة، واعتقل عدد من ضباطها، فيما أصبح الثقل الأساسي لحماية النظام في الحرس الجمهوري بقيادة عدنان مخلوف، وفي القوات الخاصة بقيادة علي حيدر، وطُرد موالو رفعت من حي «الفرسان» بالمزة، وتلاشت رابطة خريجي الدراسات العليا.

وفي 28 أيار 1984 سافر رفعت إلى روسيا برفقة عدد كبير من الضباط لفترة «استجمام»، ما وصفه راديو دمشق بأنه «زيارة عمل ودية». وبعد خمسة أيام استقبل تشيرنينكو رفعت بصفته نائب الرئيس، ثم عاد جميع الضباط إلى سورية باستثناء رفعت الذي فضّل الذهاب إلى جنيف وبقي فيها.

لم يعش رفعت في سويسرا منبوذاً، بل عاش «لورداً» ثرياً وقوياً، معه مئة حارس شخصي وحاشية من بضع عشرات تضمّ زوجاته وأبناءه، إضافة إلى أقارب وأصدقاء ومعاونين، ثم انتقل مع عائلته وحاشية أصغر إلى فرنسا، وعاد الآخرون إلى سورية.

عاد رفعت ثانية إلى سورية في 26 تشرين الثاني 1984، لكن دون أية صلاحيات في منصبه الجديد، فلم يهضم منصبه الصوري طويلاً، فغادر عائداً إلى أوروبا واستقر في باريس، لكنه ظلَّ محتفظاً بمنصبه نائباً للرئيس إلى أن جرّده منه الأسد عام 1998 ضمن حملة التحضير لوراثة الجمهورية[77].

77- المرجع نفسه، ص606-619.

وقد يتساءل القارئ عن مبرر سرد كل هذه التفاصيل الدقيقة عن مرحلة صراع الأخوين أسد، القصيرة زمنياً، قياساً للفترة التي استغرقتها مرحلة صراع عمران ـ جديد، أو مرحلة صراع جديد ـ أسد. وما علاقة القارئ بكل هذه التفاصيل؟

الواقع أن تلك التفاصيل لا تكتسب أهمية في حد ذاتها بالطبع، بقدر ما تساعدنا على تكوين صورة واضحة عن تحوّلات النظام الذي يحكم سورية منذ أكثر من أربعين عاماً، بدءاً من نظام يحكم تحت ستار حزب البعث، وتحوّله لاحقاً إلى نظام طائفي، عشائري وقبلي، وكيف وصل في نهاية الأمر إلى التماهي مع نظام مافيا عائلية، تستبيح كل مقدرات البلاد وأمنها وحياة سكانها، لا لشيء سوى البقاء على رأس سلطةٍ مغتصبة.. وضمان توريثها.

وقد عبّر حازم صاغية عن هذا المركب السلطوي المتفرد في خصوصيته بقوله:

«وقد رأى الكثيرون في علاقة حافظ برفعت، في طوريها الالتحاقي ثم الصدامي، برهاناً على سمة مافيوية راحت، على نحو متعاظم، تسم النظام برمّته. فلم يكن بلا دلالة، على ما تنقل الروايات شبه الرسمية، أن والدتهما لعبت دوراً تحكيمياً في خلافاتهما وفي محاولات تفاديها، وأن أعيان الطائفة والمنطقة المحيطة بالقرداحة كان لهم سهمهم في ترشيد ذاك النزاع أو تقديم الاقتراحات بشأنه. والحال أن النزعة المافيوية تلك ارتبطت بتنامي اللون الطائفي للنظام، كما انبثقت منه، وهو الواقع الذي لم يُفد منه إطلاقاً العلويون السوريون ممن شاطروا باقي السكان فقرهم وتعاستهم، فيما ظهرت في أوساطهم بعض أشجع الأصوات في نقد النظام ومعارضته»[78].

تطور الأحداث بين عامي 1984 و2000

بدأ حافظ الأسد يحصد في هذه الفترة ثمرة نجاحاته «الاستراتيجية» خارجياً، من تدعيم الوجود السوري في لبنان، والإنهاء الكامل للقوى الفلسطينية الموالية لياسر عرفات فيه، عبر حرب المخيّمات التي شنّتها القوات السورية بمشاركة الميليشيات اللبنانية التابعة لها (حركة أمل) خلال الأعوام 1985-1988، وإفشال اتفاق 17 أيار الذي فرضته أميركا عبر وزير خارجيتها جورج شولتز على كل من إسرائيل ولبنان، وما تبعه من انسحاب للقوات الأميركية من ذلك البلد، وقد بدأ الغرب بعد ذلك يطلب ودّ الأسد بشأن تحرير الرهائن الغربيين المحتجزين في ضاحية بيروت الجنوبية. كما بدأت كفّة الحرب العراقية ـ الإيرانية، المندلعة

78- حازم صاغية، البعث السوري ـ تاريخ موجز، ص102.

منذ عام 1980، تميل إلى صالح حليفته إيران منذ شهر شباط 1986، إذ تمكّن الإيرانيون من خرق الجبهة العراقية وقطع الطريق الدولي بين البصرة والفاو، وأصبحت الحرب إثر ذاك الاختراق تدور داخل الأراضي العراقية.

وفي الداخل السوري، استطاع التخلص من شقيقه رفعت، الذي كان يعتبر أخطر الطامعين بوراثته، كما تمتّع حكمه باستقرار ملحوظ بعد أن قام بتصفية وسحق كل أطياف المعارضة في الداخل السوري، فاستكان الشعب السوري لقدرٍ بات محتوماً. وفي الواقع، لم يكن ذلك الاستقرار الخادع سوى من النوع الذي أشار إليه تشارلز ماير: «في عهود الاضطرابات، يكون الاستمرار والاستقرار هما اللذان يحتاجان إلى تفسير»[79].

وفي عقد الثمانينيات كذلك هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، فتقلصت، إلى حد التوقف، المساعدات والهبات والمنح التي شكّلت عماد الاقتصاد السوري خلال عقد السبعينيات، فانكشف زيف الاقتصاد السوري وظهر أنه لم يكن يعتمد على عوامل ذاتية من صناعة وزراعة وتجارة، بعد أن جرى تحطيم أسس تلك العوامل خلال فترة الستينيات.

وإلى هذا، فقد بدأت آثار السياسات المتبعة في تدمير الاقتصاد السوري، وكذلك نتائج الفساد الممنهج الذي تأسس خلال السبعينيات، بالظهور إلى السطح، فانكفأ النمو الاقتصادي في الأعوام 1983–1987، وتراجع النشاط الاقتصادي بنسبة سلبية بلغت 2.9% سنوياً، وترافق مع هذه الأزمة الاقتصادية نمو سكاني بلغ 3% سنوياً للفترة نفسها، فيما هبط الدخل الفردي بنسبة 15%. وبتأثير الجفاف، تقلصت مساحة المراعي، فاضطر أصحاب المواشي إلى ذبح 30% من ثروة سورية الحيوانية خلال العامين 1983 و1984، وتراجع إنتاج سورية من القمح، هذا المنتج الذي كان يشكّل أهم صادرات سورية، فأضحت تستورده.

كما بدأ مسلسل الأزمات الغذائية والتموينية ونقص المواد الأساسية يقضّ مضاجع المواطنين، فبات البحث عن المواد الاستهلاكية الضرورية والأساسية للحياة همّ السوريين الأول، فارتفعت الأسعار ارتفاعاً جنونياً، خاصة أن معظم تلك المواد كان يدخل البلاد من لبنان عبر شبكات التهريب المنظمة التي تديرها قوى الأمن والجيش، فحصدوا أرباحاً هائلة من ورائها، مقابل هبوط أعداد متزايدة من السوريين تحت خط الفقر. فاضطرت أعداد كبيرة من الموظفين للعمل خارج أوقات العمل الرسمية، سائقي تاكسي، أو بائعين للخضار، كي يتجنّبوا مغبة الفقر وذل السؤال[80].

79- تشارلز ماير Charles S. Maier، إعادة صياغة بورجوازية أوروبا (Recasting Bourgeois Europe).

80- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص675.

ترافق كل ذلك مع هبوط حاد في سعر صرف الليرة السورية، الفاقدة لاقتصاد وطني يحفظ قيمتها، فبعد أن كان الدولار الأميركي الواحد يعادل سنة 1983 أربع ليرات سورية، بات سعر صرفه عام 1987 أربعين ليرة، ثم تجاوز ستاً وأربعين ليرة عام 1990، فارتفعت نسب التضخم بمعدلات بلغت 60% سنوياً.

كما أظهرت فترة الثمانينيات عدم كفاءة ومقدرة الدولة، وربما عدم رغبتها أو اكتراثها، بالتخطيط للمستقبل، بل وانعدامه، فقد بدأت أزمة نقص الطاقة الكهربائية في البروز، ففي تلك الفترة كان الطلب على الطاقة الكهربائية يتجاوز الـ2000 ميغا واط، بينما لم يتعدَّ مجمل الطاقة المولّدة في كل محطات سورية آنذاك 700 ميغا واط، إضافة إلى الأعطال التي كانت تصيب بشكل متكرر محطات توليد وتحويل الطاقة بسبب النقص الحاد في قطع التبديل الضرورية لضمان عملها، وكان هذا ناجماً عن عدم توفر القطع الأجنبي اللازم لفتح الاعتمادات المستندية لتغطية شراء مستلزمات تشغيل المحطات الكهربائية، فلقد كان صرف القطع الأجنبي يخضع لاعتبارات «سياسية» وليس لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية. وبنتيجة ذلك بدأت برامج تقنين الطاقة تضيف ثقلاً إضافياً على حياة الناس وهمومها اليومية والمعاشية، فانتعشت تجارة استيراد المولّدات الكهربائية بديلاً من المصدر الطبيعي للطاقة، وتحمّل المواطن العادي بذلك تقصير الدولة في عدم تقديمها للخدمات الأساسية.

ومن اللافت أن برامج تقنين الطاقة المتبعة أخذت هي الأخرى طابعاً «طبقياً»، فلم تعانِ «طبقة النبلاء» الصاعدة، سواء في أماكن سكنها أو مراكز عملها، من أي تقنين، إذ لم تكن الكهرباء تنقطع عنها أبداً، بينما وصلت ساعات انقطاع الكهرباء في بعض أطراف المدن والأرياف إلى 20 ساعة يومياً، الأمر الذي يتطابق مع «السياسات العامة» المتبعة في البلاد على باقي الأصعدة.

ومن أهم نتائج تلك الفترة أن الطبقة الوسطى السورية بدأت مسار انحدارها المتسارع، بعد أن جرى التضييق على مصادر دخلها وعلى حضورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في عقد السبعينيات، إلى أن تمّ إطلاق رصاصة الرحمة عليها بقانون «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي صدر منتصف العقد الأول من القرن الحالي. وقد أدى ذلك إلى استقطاب طبقي لم تشهده سورية في تاريخها: طبقة فاحشة الثراء تتحكم بأكثر من 80% من مقدرات البلاد، مقابل مزيدٍ من الفقر هبطت إليه باقي شرائح المجتمع.

ولتغطية عجز الدولة المدقع عن الوفاء بأبسط واجباتها تجاه مواطنيها، فقد ابتدعت

منذ عام 1980، تميل إلى صالح حليفته إيران منذ شهر شباط 1986، إذ تمكّن الإيرانيون من خرق الجبهة العراقية وقطع الطريق الدولي بين البصرة والفاو، وأصبحت الحرب إثر ذاك الاختراق تدور داخل الأراضي العراقية.

وفي الداخل السوري، استطاع التخلص من شقيقه رفعت، الذي كان يعتبر أخطر الطامعين بوراثته، كما تمتّع حكمه باستقرار ملحوظ بعد أن قام بتصفية وسحق كل أطياف المعارضة في الداخل السوري، فاستكان الشعب السوري لقدرٍ بات محتوماً. وفي الواقع، لم يكن ذلك الاستقرار الخادع سوى من النوع الذي أشار إليه تشارلز ماير: «في عهود الاضطرابات، يكون الاستمرار والاستقرار هما اللذان يحتاجان إلى تفسير»[79].

وفي عقد الثمانينيات كذلك هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، فتقلصت، إلى حد التوقف، المساعدات والهبات والمنح التي شكّلت عماد الاقتصاد السوري خلال عقد السبعينيات، فانكشف زيف الاقتصاد السوري وظهر أنه لم يكن يعتمد على عوامل ذاتية من صناعة وزراعة وتجارة، بعد أن جرى تحطيم أسس تلك العوامل خلال فترة الستينيات.

وإلى هذا، فقد بدأت آثار السياسات المتبعة في تدمير الاقتصاد السوري، وكذلك نتائج الفساد الممنهج الذي تأسس خلال السبعينيات، بالظهور إلى السطح، فانكفأ النمو الاقتصادي في الأعوام 1983–1987، وتراجع النشاط الاقتصادي بنسبة سلبية بلغت 2.9% سنوياً، وترافق مع هذه الأزمة الاقتصادية نمو سكاني بلغ 3% سنوياً للفترة نفسها، فيما هبط الدخل الفردي بنسبة 15%. وبتأثير الجفاف، تقلصت مساحة المراعي، فاضطر أصحاب المواشي إلى ذبح 30% من ثروة سورية الحيوانية خلال العامين 1983 و1984، وتراجع إنتاج سورية من القمح، هذا المنتج الذي كان يشكّل أهم صادرات سورية، فأضحت تستورده.

كما بدأ مسلسل الأزمات الغذائية والتموينية ونقص المواد الأساسية يقضّ مضاجع المواطنين، فبات البحث عن المواد الاستهلاكية الضرورية والأساسية للحياة همّ السوريين الأول، فارتفعت الأسعار ارتفاعاً جنونياً، خاصة أن معظم تلك المواد كان يدخل البلاد من لبنان عبر شبكات التهريب المنظمة التي تديرها قوى الأمن والجيش، فحصدوا أرباحاً هائلة من ورائها، مقابل هبوط أعداد متزايدة من السوريين تحت خط الفقر. فاضطرت أعداد كبيرة من الموظفين للعمل خارج أوقات العمل الرسمية، سائقي تاكسي، أو بائعين للخضار، كي يتجنّبوا مغبة الفقر وذل السؤال[80].

79- تشارلز ماير Charles S. Maier، إعادة صياغة بورجوازية أوروبا (Recasting Bourgeois Europe).

80- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص675.

ترافق كل ذلك مع هبوط حاد في سعر صرف الليرة السورية، الفاقدة لاقتصاد وطني يحفظ قيمتها، فبعد أن كان الدولار الأميركي الواحد يعادل سنة 1983 أربع ليرات سورية، بات سعر صرفه عام 1987 أربعين ليرة، ثم تجاوز ستاً وأربعين ليرة عام 1990، فارتفعت نسب التضخم بمعدلات بلغت 60% سنوياً.

كما أظهرت فترة الثمانينيات عدم كفاءة ومقدرة الدولة، وربما عدم رغبتها أو اكتراثها، بالتخطيط للمستقبل، بل وانعدامه، فقد بدأت أزمة نقص الطاقة الكهربائية في البروز، ففي تلك الفترة كان الطلب على الطاقة الكهربائية يتجاوز الـ2000 ميغا واط، بينما لم يتعدَّ مجمل الطاقة المولّدة في كل محطات سورية آنذاك 700 ميغا واط، إضافة إلى الأعطال التي كانت تصيب بشكل متكرر محطات توليد وتحويل الطاقة بسبب النقص الحاد في قطع التبديل الضرورية لضمان عملها، وكان هذا ناجماً عن عدم توفر القطع الأجنبي اللازم لفتح الاعتمادات المستندية لتغطية شراء مستلزمات تشغيل المحطات الكهربائية، فلقد كان صرف القطع الأجنبي يخضع لاعتبارات «سياسية» وليس لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية. وبنتيجة ذلك بدأت برامج تقنين الطاقة تضيف ثقلاً إضافياً على حياة الناس وهمومها اليومية والمعاشية، فانتعشت تجارة استيراد المولّدات الكهربائية بديلاً من المصدر الطبيعي للطاقة، وتحمّل المواطن العادي بذلك تقصير الدولة في عدم تقديمها للخدمات الأساسية.

ومن اللافت أن برامج تقنين الطاقة المتبعة أخذت هي الأخرى طابعاً «طبقياً»، فلم تعانِ «طبقة النبلاء» الصاعدة، سواء في أماكن سكنها أو مراكز عملها، من أي تقنين، إذ لم تكن الكهرباء تنقطع عنها أبداً، بينما وصلت ساعات انقطاع الكهرباء في بعض أطراف المدن والأرياف إلى 20 ساعة يومياً، الأمر الذي يتطابق مع «السياسات العامة» المتبعة في البلاد على باقي الأصعدة.

ومن أهم نتائج تلك الفترة أن الطبقة الوسطى السورية بدأت مسار انحدارها المتسارع، بعد أن جرى التضييق على مصادر دخلها وعلى حضورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في عقد السبعينيات، إلى أن تمّ إطلاق رصاصة الرحمة عليها بقانون «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي صدر منتصف العقد الأول من القرن الحالي. وقد أدى ذلك إلى استقطاب طبقي لم تشهده سورية في تاريخها: طبقة فاحشة الثراء تتحكم بأكثر من 80% من مقدرات البلاد، مقابل مزيدٍ من الفقر هبطت إليه باقي شرائح المجتمع.

ولتغطية عجز الدولة المدقع عن الوفاء بأبسط واجباتها تجاه مواطنيها، فقد ابتدعت

«سياسة الاعتماد على الذات وتأمين البدائل المحلية» فنشأ عن تلك السياسة تراجع أكبر وأفدح في نوعية ومواصفات الصناعة المحلية التي كُتب لها النجاة من الفترات السابقة، فتدنت جودة المنتج المحلي إلى أدنى الحدود، وأصبح تجاهل المعايير والمواصفات الفنية العالمية، وحتى المحلية، والتغاضي عن جودة الإنتاج، معياراً «للوطنية»، وامتد هذا التراجع إلى تجاهل كل الأصول الفنية والهندسية في عمليات الصيانة للمنشآت القائمة أو في المشاريع الجديدة الجاري تنفيذها، ويمكن اعتبار انهيار سد زيزون مثالاً مأساوياً على حجم الفساد المتفشي، وعلى تلك السياسات الهوجاء والاعتباطية التي وسمت كل تاريخ سورية منذ انقلاب الثامن من آذار 1963[81].

وإذا عدنا بالذاكرة إلى أحداث تلك الفترة الحالكة من حياة السوريين ومعاناتهم خلالها، لا يمكن القفز فوق موضوع «السيارة» الذي سنورده هنا لما سبّبه من معاناة إضافية للناس، ولرمزيته الطريفة والمؤلمة في آن:

فمن أولى القرارات التي اتخذها انقلابيو الثامن من آذار 1963، كان قرار منع استيراد السيارات، وقد كان بورجوازيو المدن هم المستهدفون الأساسيون بهذا القرار. ونتيجة له فقد راجت تجارة بيع وشراء السيارات المستعملة، وأضحت السيارة استثماراً مربحاً بحد ذاتها، إذ كان الشخص يستعملها لسنوات عديدة ثم يبيعها بأضعاف السعر الذي اشتراها به، نتيجة العدد المحدود من السيارات الذي يتم تداوله في الأسواق.

وفي محاولة من الدولة للاستثمار في هذا المجال، وأيضاً كي يحقق بعض التجار والوكلاء المرتبطون بالنظام فوائد وأرباحاً، وبغرض أن تسحب الدولة فائض السيولة لدى لمواطنين، فقد دعتهم، لمدة محدودة، إلى الاكتتاب لديها وتوكيلهم لها بشراء سيارات، هي من يحدد

81- سد زيزون هو سد ركامي منهار، يقع بالقرب من بلدة زيزون في منطقة السقيلبية التابعة لمحافظة حماة. بُدئ العمل بتنفيذ السد عام 1989، وأنجز بناؤه عام 1995. بلغ ارتفاعه من أدنى نقطة إلى أقصى نقطة 32 متراً، كما بلغ عرضه من الأعلى 6 أمتار، وعرضه الأقصى السفلي مئتا متر. كانت سعة بحيرته تبلغ 71 مليون متر مكعب من المياه يستمدها من نهر العاصي ومياه الأمطار، وتستخدم مياه البحيرة في ريّ منطقة الغاب الزراعية الواسعة وذات التربة السوداء الخصبة. تولّت تنفيذ السد شركة حكومية تابعة لوزارة الإنشاء والتعمير، هي الشركة العامة للريّ ومياه الشرب «ريما»، في حين وضعت الدراسات الخاصة بهذا المشروع شركة حكومية أخرى تابعة لوزارة الريّ، هي الشركة العامة للدراسات المائية. أما الجهة المشرفة على المشروع فكانت شركة حكومية ثالثة، هي الشركة العامة لحوض نهر العاصي. انهار السد في 4 حزيران عام 2002، مما أسفر عن مقتل 22 شخصاً وتشريد 2.000 شخص، وتأثر 10.000 شخص بشكل مباشر من انهياره. كما أدى الانهيار إلى إغراق مساحات زراعية شاسعة في منطقة الغاب.

مصدرها وطرازها ونوعها، ثم توزّعها عليهم بعد استيرادها، لكن يتوجب عليهم دفع الثمن الذي تحدده الدولة لهم مقدماً، ثم الانتظار لعدة سنوات كي يستلموها، ومن يرفض استلام السيارة المخصصة له لمخالفتها لما اتفق عليه مع الدولة من مواصفات، يفقد حقه بها ويعاد بيعها إلى راغب آخر. لكن هذا الإجراء لم ينجح بوقف الارتفاع المتزايد بأسعار السيارات، فقد كان الكثير من المواطنين يفضّلون شراء سيارة مستعملة يعاينونها بأنفسهم قبل الشراء بدل أن يكتتب على سيارة قد تصله، بعد سنوات، مختلفة كلياً عما اتفق عليه مع الدولة.

وعلى هذا فقد تزايدت شكاوى المواطنين من هذا الوضع الشاذ، ونقلت الصحافة، الموجّهة والمملوكة من قبل الدولة نفسها، تلك الشكاوى، ومطالبة المواطنين بفتح باب الاستيراد منعاً للزيادات الفاحشة بأسعار السيارات ولأنها غدت استثماراً مجزياً، أكثر منها وسيلة نقل.

وفي النهاية استجابت الدولة، لكن بقرار كان من أكثر القرارات التي اتخذتها السلطة في تلك الفترة غرابة، إنما أكثرها تعبيراً ودلالة على أسلوب تفكيرها وطريقة معالجتها للأمور: لقد قررت منع نقل ملكية السيارات بين المواطنين، إلا بين أقرباء الدرجة الأولى (زوج، زوجة، أخ، أخت، أب، أم، ابن، ابنة)، أي أنها بهذا القرار قصدت فعلياً منع بيع السيارات بالمطلق، ادعاءً منها بأن قراراً كهذا سيحد من الارتفاع الجنوني في سوق السيارات، متجاهلة بهذا تماماً السبب الحقيقي وراء هذا الارتفاع المتمثّل بقوانين السوق، وخاصة مسألتي العرض والطلب.

وقد ظلّ هذا القرار سارياً في البلاد نحو عامين، حصلت خلالهما حوادث وإشكالات لا يمكن حصرها، فكان المواطنون ينجزون عقود بيع سياراتهم عبر عقد قران صوري، كي يتم السماح لهم بنقل الملكية، فمثلاً كان عندما يبغي رجل ما شراء سيارة فيتوجب عليه عقد قرانه على ابنة رجل آخر (المالك للسيارة المراد بيعها) أو شقيقته كي تتم عملية نقل الملكية (التي سمح بها القانون الجديد بين زوجين)، وبعد إتمام عقد البيع، كانت تتم إجراءات الطلاق بين الزوجين، دون أن يكون أحدهما قد تعرّف إلى الآخر أو حتى اجتمع به. ومن الطريف أن مكاتب بيع وشراء السيارات المستعملة هي التي كانت تنجز عقود الزواج والطلاق بغرض إتمام عملية بيع السيارة، فقد تعاقدت تلك المكاتب مع «قضاة شرعيين» لإنجاز عقود الزواج، التي كان يتم إرفاقها بعقد بيع السيارة كي يتم توثيق انتقال ملكية السيارة لدى الدوائر المختصة، وبعد إتمام عملية التوثيق يشرع القاضي الشرعي نفسه في إجراءات الطلاق، التي تأخذ عادة وقتاً أطول من عقد الزواج، بما في ذلك فترة «العدّة» المفروضة على المرأة المطلّقة بموجب أحكام الدين الإسلامي.

وقد حصلت حالات عديدة توفي خلالها أحد الزوجين «الوهميين» قبل إنجاز معاملة الطلاق، فدخل الطرفان في دعاوى قضائية استغرقت سنوات عديدة، امتدت إلى ما بعد إلغاء هذا القانون الشاذ بفترة طويلة، لحلّ مشاكل الإرث الناجم عن الوفاة. ولم يكن ممكناً الإقرار أمام المحكمة بـ«صورية» الزواج كي يتم تفادي الدخول في إشكالات الميراث، لأن إقراراً كهذا سيضعهم أمام تهم أسوأ تتعلق بالتدليس والتحايل على القوانين والأنظمة المرعية... وسيبطِل عقد بيع السيارة بالطبع!

لكن القيادة السياسية للبلاد لم تكن معنية بكل تلك التفاصيل «الجزئية والهامشية» إذ كانت أولويتها منحصرة في تلك الفترة ببناء «التوازن الاستراتيجي» مع العدو «الصهيوني»، بعد أن طوت شعار «الصمود والتصدي» الذي رفعته في مرحلة سابقة، ونادت بتوظيف كل الطاقات باتجاه «معارك التحرير». لكنها لم توضّح كيف يمكن بناء «توازن استراتيجي» لأمة ذات اقتصاد متعثر، وشعبها فقير وجائع ومضطهد، لا همّ له سوى البحث عن لقمة العيش، والعمل لمدة 12 ساعة يومياً، أو أكثر، كي يتمكن من تأمين أبسط حاجاته المعيشية، وغارق حتى أذنيه في قضايا ومشاكل وأزمات، كانت الدولة نفسها هي المتسبب الرئيسي بإغراقه فيها.

جاءت خشبة الخلاص للنظام باجتياح العراق لدولة الكويت في 2 آب 1990، بعد الحديث المثير للجدل الذي دار بين صدام حسين وأبريل غلاسبي، السفيرة الأميركية في العراق، فقد شكا إليها صدام أن ما تقوم به الكويت ضد العراق، من إعلان زيادة إنتاجها النفطي لتحسين وضعها المالي، وما تبعه من انخفاض في أسعار النفط العالمية، يرقى إلى مستوى حرب اقتصادية، وأن العراق لن يتأخر في الرد، فأجابته السفيرة بأن «الولايات المتحدة لا تتدخل في الخلافات العربية»، فاعتبر صدام ردّها بمثابة عدم اعتراض على نواياه تجاه الكويت[82].

وإذ قامت الولايات المتحدة بتشكيل «التحالف الدولي» لتحرير الكويت، وافق السوريون دون تردد على الانضمام إلى هذا التحالف الذي تقوده أميركا، وأرسلوا قوة تعدادها 14,000 جندي بقيادة علي حبيب (الذي أصبح بعد عشرين عاماً وزيراً للدفاع)، وكان ثمن المشاركة السورية هو إعطاؤها الضوء الأخضر بسحق تمرد ميشيل عون في لبنان، ومنحها تفويضاً دولياً لإدارة لبنان عبر اتفاق الطائف. إضافة إلى منحها مقعداً في مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في مدريد، كما استؤنفت المساعدات المالية الخليجية لسورية، مما مكّنها من الحد من آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي كانت تعاني منها البلاد خلال السنوات السابقة.

82- كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص644.

حضر السوريون الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد في شهر تشرين الأول من عام 1991، بوجود ممثّلين عن مصر ولبنان وإسرائيل، ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك، دون ممثّلين لمنظمة التحرير. وكان الوفد الإسرائيلي برئاسة إسحق شامير، الذي شارك مرغماً. وبعد خمسة شهور من المفاوضات، رفضت إسرائيل في نيسان 1992 الانسحاب من الجولان، فكانت فرصة لسورية ولبنان لمقاطعة المفاوضات بعد خمس جولات.

«هنالك شكوك متزايدة فيما إذا كان النظام السوري يريد فعلاً استعادة الجولان مقابل تخليه عن نفوذه في لبنان، الذي لم يحرزه إلا بفضل هذا النزاع مع إسرائيل. ذلك أن استرداد الجولان وقيام سلام كامل ينقل سورية من كونها دولة استثنائية ويحوّلها إلى دولة طبيعية تنكفئ إلى داخل حدودها لتعالج مشاكلها الداخلية المتفاقمة. وأبعد من هذا، وفيما يخص الضعف البنيوي للنظام، بحكم تركيب السلطة غير المتجانس مع تركيب المجتمع، فالأقلية العلوية التي يمسك أفراد نافذون منها، عبر الأمن والجيش، بمقاليد الأمور، لا تعد أكثر من 12% من السكان. كما أنها لا تملك من مواصفات الهيمنة إلا مصادر البطش والإذعان. فهي بسبب ريفيتها وعزلتها، والإهمال الطويل الذي تعرضت له من قبل السلطات المتعاقبة في سورية، لم تُعرف بموقع متقدم في التعليم أو الاقتصاد أو التجارة، على ما كان عليه، مثلاً، حال الموارنة في لبنان، مع العلم بأن مسيحيي لبنان كانت نسبتهم السكانية إلى مجتمعهم ما بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف النسبة السكانية العلوية إلى مجتمعها.

ولهذا فإن السلام سيفكك السطوة العسكرية ويهدد بتعريض الأقلية الحاكمة لتحديات قد تفيض عن مجرد السلطة إلى الاجتماع. ولا بدّ أن النظام السوري يعرف أن اعتناقه لسياسات سلمية لهو أمر أكثر كلفة بكثير من انخراطه في الحرب»[83].

تمثّلت أهم نتائج مؤتمر مدريد في نهاية حقبة «وحدة المسارات»، فحقق المساران، الأردني والفلسطيني، تقدماً على حساب المسارين اللبناني والسوري، إذ تُوّجت المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية باتفاق أوسلو في أيلول 1993، والمفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية باتفاق وادي عربة في تشرين الأول 1994.

أما على المسار السوري، واللبناني استلحاقاً، فقد استؤنفت المفاوضات «العبثية»، بشكل متقطع، في شهر أيلول 1992 بعد نجاح حزب العمل بقيادة إسحق رابين في الفوز بالانتخابات

83- حازم صاغية، **البعث السوري ـ تاريخ موجز**، ص124.

الإسرائيلية في شهر تموز 1992. لقد كان الطرفان يخوضان تلك المفاوضات تحت ضغط أميركي مكثف، لكن دون توفّر إرادة جدية لدى أي منهما في الوصول بها إلى نتائج ملموسة. إذ إضافة إلى عدم الرغبة السورية في استعادة الجولان، للأسباب التي جرى تفصيلها سابقاً، كان الوضع الداخلي الإسرائيلي يتجه لمنع رابين من إعادته إلى سورية، خاصة أن المعارضة لإعادته لها كانت تأتي من صفوف حزب العمل أيضاً، رغم إبداء سورية «نوايا حسنة» عبر سماحها بهجرة اليهود السوريين إلى إسرائيل[84].

استمرت تلك المفاوضات المتقطعة دون جدوى، تارة سرية وتارة أخرى علنية، ومرة بين وفود دبلوماسية ومرة أخرى بين وفود عسكرية للبحث في الترتيبات الأمنية. وكانت أي حادثة تحصل على مسرح الأحداث في المنطقة، يقوم أحد الطرفين باستغلالها واستخدامها ذريعة للانسحاب من المفاوضات، كاقتحام المتطرف اليهودي باروخ غولدشتاين مسجد الخليل في شباط 1994، وقتله 30 فلسطينياً ضمنه، وسلسلة التفجيرات التي قامت بها حركة حماس داخل إسرائيل، في شباط وآذار 1996، أسفرت عن مقتل 50 إسرائيلياً، والحملة الإسرائيلية على لبنان عام 1996، التي نفّذتها تحت اسم عناقيد الغضب. كما شكّلت «وديعة رابين»، خاصة بعد اغتياله في تشرين الثاني 1995، ورقة ناجحة استخدمها كلا الطرفين، ذريعة لعدم العودة إلى طاولة المفاوضات الأميركية، خاصة بعد فوز تكتل الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو في الانتخابات التي جرت في شهر أيار 1996.

وقد استمرت تلك المناورات والمحادثات المتقطعة إلى أن أنجزت إسرائيل انسحابها من الجنوب اللبناني في 25 أيار عام 2000، ثم توفي حافظ الأسد في 10 حزيران من العام نفسه، فتمّ تعليق المفاوضات إلى أجل غير مسمى[85].

خلال تلك الفترة، انهار الاتحاد السوفييتي، في عام 1991، لكن دمشق لم تتأثر كثيراً بانهياره، سوى أن حكام الكرملين الجدد أثاروا مسألة الديون المترتبة لموسكو على سورية، والبالغة 25 مليار دولار[86]، وأوقفوا العمل باتفاقات سابقة تسمح لسورية بشراء أسلحة تسدد ثمنها لاحقاً. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، فرغم الوضع الاقتصادي السيئ لروسيا الاتحادية آنذاك، وافقت على شطب ما قيمته 10 مليارات دولار من أصل الدين السوري، وفتحت

84- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص665.

85- المرجع نفسه، ص663-671.

86- المرجع نفسه، ص676.

ترسانتها لتبيعها أسلحة متطورة جديدة، منها 1000 صاروخ «كورنت» مضاد للدروع، فيما جاء 2000 خبير عسكري روسي إلى سورية لتدريب قواتها المسلحة على المعدّات الجديدة[87].

وفي مرحلة لاحقة، عندما قام الرئيس بشار الأسد بزيارة لموسكو في كانون الثاني 2005، تمّ شطب 80% من باقي الدين المترتب للروس على سورية، وقُسط الباقي على عشر سنوات في استثمارات روسية في سورية ومبيعات سورية إلى روسيا[88]. وبذلك عادت روسيا إلى ممارسة الدور ذاته الذي كان الاتحاد السوفييتي يمارسه في المنطقة بُعيد اتفاق غلاسبورو.

وفي 21 كانون الثاني من عام 1994 توفي باسل حافظ الأسد في حادث سير مثير للجدل، وقد شكّلت وفاته صدمة كبيرة لوالده الذي كان يعدّه لوراثته في الحكم، لكنه سرعان ما استدرك الأمر، فطلب من ابنه الثاني بشار العودة من بريطانيا، التي كان قد ارتحل إليها قبل عامين للتخصص في طب العيون بعد تخرجه من كلية الطب بجامعة دمشق، وتمّت المباشرة على عجل في تحضيره لخلافة أبيه، بدلاً عن شقيقه المتوفى.

وفي سعي الرئيس الأسد لتحضير ابنه بشار، دفع بمنافسين محتملين له على رئاسة الجمهورية إلى التقاعد وأزاح بعض أعوان قد يتصرفون مع بشار على أنهم أفضل منه، فغادر السلطة رئيس الأركان حكمت الشهابي عام 1998، ورئيس المخابرات العسكرية علي دوبا، فيما بدأ الشخصية الأبرز في النظام، نائب رئيس الجمهورية، عبد الحليم خدام، يخسر نفوذه منذ سلّم الأسد ملف لبنان لبشار عام 1996. وخرج آخرون من كل المناصب والأجهزة دون تذمر، فقد شاخوا في مناصبهم بعدما مارسوا السلطة لعقود، وحققوا ثروات تضمن لهم «تقاعداً مريحاً». ولم يكونوا في وارد قلب النظام أو الانتقال إلى معارضته، فنظام الحكم اعتنى، وسيعتني بهم وبعائلاتهم، وأبناؤهم سيصلون إلى مناصب حساسة، أما بناتهم فسيقترنّ بشبان من عائلات السلطة. ولذلك لم يقلق بشار من هؤلاء بعد خروجهم من السلطة، إذ إنهم بقوا جزءاً أساسياً من تركيبة النظام حتى لو خرجوا من المناصب الحساسة[89].

> «وقد بدا وكأن جيلاً من الشباب «العلوي» الذي يتكوّن جزئياً من أبناء وأقارب كبار الضباط العلويين كان في طريقه إلى التكوين ليخلف في النهاية الجيل السابق. وقد دلّت بعض التزكيات والتنقلات والتسريحات داخل القوات المسلحة والمخابرات وفروع الأمن

87- المرجع نفسه، ص680-681.

88- المرجع نفسه، ص748.

89- المرجع نفسه، ص722.

عامي 1994 و1995، على أن هذا هو الاتجاه المتبع، كما أنها تضمنت في الوقت ذاته بعض العناصر المحتملة لنشوب نزاعات بين الأجيال داخل المجتمع العلوي»[90].

أما الموقف الرسمي السوري من مسألة الخلافة، فقد ظلّ ملتزماً بما صرّح به الرئيس حافظ الأسد لمندوب مجلة «تايم» يوم 13 تشرين الثاني 1992، إذ قال رداً على سؤال عمن سيكون خليفته: ليس لدي خليفة. إن من يحدد الخليفة هم المؤسسات والمنظمات الحكومية والدستورية والمؤسسات الحزبية، وأنا أؤمن أنها جميعها تتمتع بجذور عميقة نظراً لخبرتها الطويلة الممتدة عبر عشرين أو اثنين وعشرين عاماً، وهي قادرة على احتواء هذا الموقف[91].

أما في عام 1998، فقد تعرّض النظام السوري لهزّة سياسية خطيرة نجمت عن مطالبة تركيا بتسليم زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان (كردي علوي)، الذي كان يقيم في سورية، أو إبعاده، وكان حزبه، منذ عام 1984، يتخذ من سورية قاعدة لعملياته ضد الجيش التركي، كما سمحت سورية له بإنشاء معسكرات تدريب لعناصره في منطقة البقاع اللبنانية. وقد قام الجيش التركي بحشد قواته على الحدود مع سورية، مهدداً باجتياح البلاد وصولاً إلى دمشق، إن لم تستجب الحكومة السورية لإملاءاته، فما كان من السوريين إلا أن قاموا بإبعاد أوجلان عن الأراضي السورية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى اعتقاله في كينيا ونقله إلى تركيا، إثر عملية استخباراتية واسعة شاركت فيها أجهزة مخابرات أميركية وتركية وإسرائيلية، ثم جرت محاكمته وحكم عليه بالإعدام، لكن الحكم جرى تخفيفه إلى السجن المؤبد، وما زال إلى اليوم نزيل سجن انفرادي في جزيرة إمرالي الواقعة في بحر مرمرة.

قام على الأثر وفد أمني سوري بزيارة إلى تركيا، برئاسة رئيس شعبة الأمن السياسي آنذاك، اللواء عدنان بدر حسن، وأجرى محادثات مع المسؤولين الأتراك برئاسة نائب وزير الخارجية التركي أوغور زيال يومي 19 و20 تشرين الأول من عام 1998 في مدينة أضنة التركية، وتمخضت المحادثات عن توقيع اتفاق بين الطرفين، تنازلت فيه سورية بشكل نهائي عن لواء إسكندرون (إقليم هاتاي) وتعهدت بمنع أوجلان من الوجود على الأراضي السورية، وقد صيغ الاتفاق بلهجة «إذعانية» أعادت إلى الأذهان إنذار الجنرال غورو إلى حكومة الملك فيصل الأول عام 1920.

90- نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961-1995، ص183.

91- المرجع نفسه، ص185.

بعد ذلك بدأت العلاقات السورية ـ التركية في التحسن باضطراد، واكتسبت صفة «حميمية» لافتة في عهدي الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، سواء على الصعيد الرسمي أم على الصعيد «العائلي».

الاقتصاد السوري بين عامي 1963 و2000

لطالما رأى المراقبون الاقتصاديون أن سورية، وحتى ستينيات القرن العشرين، كانت دولة محظوظة بإمكاناتها الهائلة وضآلة عدد سكانها مقارنة بثرواتها الطبيعية من نفط وغاز ومياه وأراضٍ زراعية ومعادن، إضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي في التجارة الإقليمية وأنابيب النفط، وكان لتوسطها بين ثلاث قارات أن أصبحت مفتاح أوروبا البري إلى الشرق الأوسط وآسيا، وكانت لها أيضاً تقاليدها التجارية المدينية العريقة من تسويق البضائع وتجارة الجملة والمفرق. وبعد الاستقلال باشرت بسياسات اقتصادية طموحة في المجالين الزراعي والصناعي، وإنجاز البنية التحتية الملائمة لتنفيذ تلك السياسات، كما جرى الإشارة إليه في الفصل الثالث من هذا الكتاب. كل هذه العوامل جعلت الخبراء يتوقعون أن تصبح سورية دولة ثرية ومتطورة، بالاعتماد على مقوماتها ودون حاجة إلى مساعدة خارجية مؤثّرة.

لكن دولة البعث قامت بتأميم ومصادرة المصانع والمرافق الاقتصادية والمصارف والمدارس الخاصة، وحتى الورشات العائلية الصغيرة، واستولت وصادرت واستملكت مساحات هائلة من الأراضي الزراعية بقوانين الإصلاح الزراعي، ومراسيم الاستملاك، والمصادرات التي تمّت في ظل قوانين الطوارئ والأحكام العرفية. وقد تمّ كل ذلك بطريقة عشوائية ودون وجود أي تخطيط مسبق، إذ لم تكن تحكم تلك الممارسات سوى العقلية الثأرية والانتقامية من كل ما هو مديني، كما أسلفنا.

وإذا أضفنا إلى تلك العوامل، اتباع حكام سورية الجدد نظام مركزية الاقتصاد الموجّه، لكن دون أن تتوفر لديهم أية خبرات أو كفاءات في كيفية إدارته. ومع ذلك أدارت الدولة مباشرة العجلة الاقتصادية وكانت ربّ العمل الأكبر، فوزعت المنح والامتيازات أو حجبتها حسب رغبة كبار الإداريين والمسؤولين، وأهملت السياسة الضريبية ولم تلتفت إليها بحكم أن وسائل الإنتاج كافة، تقريباً، أضحت بملكية الدولة.

كما أدت المحاباة والمحسوبية، والطائفية والعشائرية، ومنظومة الإفساد والفساد، إلى توظيف أعداد هائلة من أقرباء السلطة وأتباعها في بيروقراطية الدولة، وفي القطاع العام

الذي نشأ على هامش التأميمات والمصادرات، دون أن تكون لهؤلاء أية خلفية تعليمية أو مؤهلات إدارية للعمل في تلك الإدارات.

وفوق هذا كله، كانت هناك حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي نجمت عن الصراع المستمر على السلطة، وما ترافق معه من انقلابات عسكرية ناجحة، ومحاولات أخرى فاشلة، والقلاقل والاضطرابات والمظاهرات والإضرابات التي لم تهدأ ولم تتوقف على امتداد فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، وأساليب مجابهة السلطة لها بالقوة والعنف المفرطين.

لقد نجح حكام سورية الجدد في تحطيم طبقة البورجوازية الوطنية السورية والطبقة الوسطى وفق ما خططوا وعملوا له، لكنهم، في سعيهم إلى تحطيم هاتين الطبقتين، دمّروا معهما أيضاً، بوعي أو دونه، اقتصاد البلاد وحضارتها ومخزونها الثقافي، وكل التقدّم الذي أحرزته منذ الاستقلال، لكنهم، وقد كان هذا أكثر فداحة، لم يقدّموا بديلاً وطنياً واقتصادياً لما جرى تحطيمه.

وقد ترافق مع تحطيم هاتين الطبقتين، انهيار في منظومة المُثل والأخلاق والقيم التي عادة ما تكون الطبقة الوسطى حاملتها التاريخية والثقافية، والاجتماعية والأخلاقية. فانهارت قيمٌ ومُثلٌ حكمت سلوك المجتمع السوري عبر قرون. فحكمت المجتمع علاقات جديدة كانت غريبة كلياً عنه، بل ومستهجنة، كما تدنى المستوى الحضاري والثقافي، وحتى الفني، إلى حد كبير، إذ بات الفن البدائي والهابط، الذي استحضروه معهم من بيئتهم، هو السمة الغالبة، وساد على كل ما عداه، حتى أصبح سمة سياسية من سمات النظام عبر بعض رموز ذلك الفن.

إلى هذا أصبح الاقتصاد السوري، خاصة بعد عام 1966، معتمداً، بطريقة شبه كلية، على القروض والمساعدات والهبات المقدمة من دول كالاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية بين عامي 1966 و1970، والأموال الخليجية الهائلة التي تدفقت على البلاد عقب حرب تشرين 1973، على شكل منح وهبات، لم يتم توظيفها في أية مشاريع منتجة أو داعمة للاقتصاد الوطني، وإنما استعملت في مشاريع «خدمية» لا تعطي مردوداً ريعياً يساهم في إنشاء اقتصاد بديل من ذلك الذي تمّ تحطيمه، فتراجعت الزراعة إلى حدها الأدنى نتيجة الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة لشغل الوظائف في بيروقراطية الدولة وفي القطاع العام، الذي بدأ يتضخم بشكل أصبح معه مسؤولاً عن أكثر من 80% إلى 90% من اقتصاد البلاد، لكن دون مردود اقتصادي حقيقي، وعلى العكس من ذلك، فقد انتشر الفساد وتبادل الخدمات

والمنافع، فانحدرت أخلاقيات العمل في القطاع الخاص، وفي الدوائر الرسمية، وتراجع النمو في الصناعة والزراعة والقطاعات الخدمية، ونشطت تجارة التهريب، وخاصة عبر الحدود اللبنانية بشكل غير مسبوق، تلك التجارة التي كان يمارسها أفراد وعصابات ومسؤولون في الدولة والجيش، وبقي هذا النشاط مستمراً لعدة عقود. وضعفت الليرة السورية أمام تقلص السوق الوطنية وازدهار السوق السوداء[92].

وفي ترجمة هذه المعطيات إلى أرقام، نجد أنه في المجال الزراعي: فقد كانت مساهمة هذا القطاع تربو على ما نسبته (38%) من الناتج القومي الإجمالي عام 1963، فتراجعت إلى (25.5%) منه عام 1970، وأكمل هذا القطاع تراجعه حتى وصل إلى (18.6%) عام 1989[93].

وفي عام 1970 كان عدد سكان سورية (6,305,000) نسمة، وكان مجمل أعداد العاملين في القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والحراجية تقدّر بـ(747,000) عامل، أي بنسبة تقدّر بـ(49.4%) من إجمالي القوى العاملة في البلاد. أما في عام 1981، فقد وصل تعداد السوريين إلى (9,046,000) نسمة، بينما بلغ تعداد العاملين في هذا القطاع (495,000) عامل، أي بنسبة تقدّر بـ(24.2%) من مجمل القوى العاملة في البلاد[94]. وكان مرد ذلك إلى إهمال الدولة لهذا القطاع وعدم تقديم ما يلزم من الدعم الذي يبقي الفلاحين في أراضيهم الممنوحة لهم بقانون الإصلاح الزراعي، الأمر الذي أجبرهم على الاندفاع إلى البحث عن عمل في بيروقراطية الدولة والأجهزة الأمنية الناشئة والقطاع العام المتضخم، تلك الأجهزة التي كانت جاهزة لاستقبالهم ومنحهم الرواتب، دون أن يقوموا بعمل مقابلها، فأصبحوا بذلك أسرى النظام في لقمة عيشهم.

ولقد شجعت الدولة هذا الاتجاه لعدة أسباب، منها استكمال سيطرة الأرياف على المدن، وثانيها خلق جحافل من الأتباع والمؤيدين، باعتمادهم الكلي في مصادر رزقهم على ما تجود به الطبقة الحاكمة عليهم من رواتب ودخول غير شرعية عبر تعميم الفساد والإفساد لدى كل شرائح المجتمع.

على الطرف الآخر، فقد عقد حنا بطاطو مقارنة ذات مغزى، حين أوضح بأن مجمل أعداد العاملين في مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI في الولايات المتحدة الأميركية كان يبلغ

92- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص324.

93- Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics*, p. 43, Table 3-1.

94- *Ibid*, pp. 6-8, Tables 1-1 & 1-3.

(17,345) شخصاً، عندما كان عدد سكان أميركا 220 مليون نسمة عام 1977، أي 28 ضعف عدد سكان سورية الذي كان يبلغ وقتذاك (7,800,000) نسمة، بينما كان عدد رجال الأمن في سورية آنذاك (49,000) رجل[95].

وفي هذا الصدد يؤكد حنا بطاطو أيضاً أن حجم النزوح من المناطق الريفية، الذي كان أحد أهم أسبابه عدم اهتمام الدولة بإيجاد فرص عمل في قطاع الزراعة، قد أثّر بشكل كبير على التعداد العام لسكان مدينة دمشق، فارتفع عدد سكانها من (529,963) نسمة عام 1960 إلى (836,668) عام 1970، وإلى (1,112,214) عام 1981. وبذلك عانت دمشق من زيادة سكانية قدرها (46.6%) خلال الفترة ما بين عامي 1960 و1970 فقط[96].

واستمر عدد سكان دمشق في الازدياد، فقفز إلى أكثر من ثلاثة ملايين نسمة عام 1990، وخمسة ملايين ونصف عام 2002، أربعة ملايين منهم ليسوا من سكان المدينة، بل وفدوا إليها من الأرياف في الفترة ما بين 1980 و2000، كما أن 1.1 مليون عامل وموظف يدخلون إلى المدينة يومياً للعمل، لكنهم يقيمون خارجها. وبذلك أصبحت دمشق على لائحة أكثر عواصم العالم كثافة سكانية، فقد تجاوزت الكثافة السكانية فيها 70,000 شخص للكيلو متر المربع الواحد[97].

وقد كان لتلك الزيادات المفاجئة وغير المتوقعة في أعداد السكان تأثير سلبي على مختلف الخدمات في المدينة، من أزمة سكن خانقة، وارتفاع حاد في أسعار العقارات، وتراجع واضح في خدمات النقل والمياه والخدمات الصحية والاجتماعية، وخدمات الكهرباء والهاتف وغيرها، مما ما زالت المدينة تعاني منه إلى اليوم، بسبب استمرار الهجرة وعدم اهتمام الدولة بإقامة مشاريع بنية تحتية تمكّنها من استيعاب موجات الهجرة المتتالية من الريف، بحيث غصت دمشق بمن فيها وأضحت مدينة «مريضة» تعاني الكثير من أمراض شيخوخة المدن، فضلاً عن معدلات التلوث القياسية التي تملأ جوّها، رغم عدم وجود مراكز صناعية حولها.

وفوق هذا، وبعد أن كانت دمشق تخطو بطريقة منهجية لتصبح مدينة كوزموبوليتية في نهايات العقد السادس من القرن الماضي، أضحت الآن مجموعة متلاصقة من القرى المتباعدة فكرياً وحضارياً، وثقافياً وإنسانياً، ولا شيء يجمع بينها سوى جغرافيا المكان.

95- *Ibid*. p. 239.

96- *Ibid*. p. 160.

97- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص428، 757.

وكان أسوأ ما تعرضت له مدينة دمشق في تاريخها هو التوسع العمراني في اتجاه غوطتها، فتآكل حزامها الأخضر الذي ميّزها على مدى آلاف السنين عن محيطها الصحراوي، فحلّت كتل الإسمنت محله، وتغيّر بذلك إلى الأبد نظام إيكولوجي أمضت الطبيعة مئات آلاف السنين في صنعه. وهنا نخص بالذكر منشأة محطة معالجة مياه مجاري المدينة التي أُنشئت بـ«قرار سياسي» في منطقة عدرا، خلافاً لكل توصيات الخبراء الفنية التي طالبت بإقامتها في منطقة العتيبة وفق نظام المسطحات المائية، وليس وفق نظام المعالجة الكيميائية الذي تمّ فرضه فرضاً من «الأعلى». وعلى هذا فقد كانت لعوامل سوء التخطيط والفساد وتغييب مفهوم المصلحة العامة على كل المستويات، إضافة إلى عوامل أخرى، دورها الكبير في تدمير غوطة دمشق.

وقد عانت مدن أخرى ما عانت منه دمشق من انحدار وتآكل، كاللاذقية وطرطوس وحمص وحلب، إذ استقبلت تلك المدن أيضاً موجات عديدة من مهاجري الأرياف، لكن أكثرها تأثراً كان دمشق، بحكم الأعداد الأعظم من الوافدين إليها، والطامعين بوظائف في الجيش والأمن وبيروقراطية الدولة، التي يتمركز الجزء الأكبر منها في العاصمة/الحلم، فانتشرت كذلك العشوائيات ومدن الصفيح حول المدينة عندما عجزت عن استقبال المزيد، وأصبحت أسعار العقارات فيها حلماً لا يقدر على الحصول عليه سوى طبقات محدثي الثروة من جماعة السلطة وحاشيتها. وقد ترافقت هذه الظاهرة مع ظاهرة هجرة «معاكسة» اضطر إليها أهل المدينة أنفسهم، إذ بدؤوا في الانتقال إلى الضواحي السكنية المحدثة في ريف المدينة، فبات الدمشقيون يقطنون الريف، وأخلوا مدينتهم لطبقة «النبلاء» المستحدثة القادمة من الأرياف، فاكتملت بهذا دورة التاريخ التي حدّثنا عنها ابن خلدون في مقدمته.

أما معاناة حمص فكانت من طبيعة أخرى، فالهجوم الريفي على حمص كان لأسباب، منها ما يتطابق مع الهجوم على دمشق، ومنها ما يستبطن مخططاً، بدأت تباشيره في الظهور بعد اندلاع أحداث العام 2011.

وفي صلب هذا الموضوع، يجدر الإشارة إلى أنه، بعد قيام الثورة السورية في شهر آذار من عام 2011، وُجهت انتقادات كثيرة للدمشقيين بأنهم لم يساهموا فيها، بينما كان ريف دمشق من أوائل المناطق التي سارعت للانضمام إلى ركب الثورة. وفي هذا غبن كبير لهم، فقد كان الدمشقيون، سكان المدينة الأصليون الذين أزاحهم النظام خلال العقود الأربعة الماضية من مدينتهم إلى ريفها، يشكّلون الشريحة الأهم، والعمود الفقري، للثورة السلمية التي عمّت ريف دمشق.

إضافة إلى ما ذكر أعلاه، فقد أدى الوضع الداخلي في سورية، في النصف الثاني من السبعينيات، إلى مضاعفات اقتصادية خطيرة، وإلى إفقار أصاب أكثر من نصف السكان، وبطالة وصلت إلى ثلث اليد العاملة، وهجرة رساميل كبيرة، وارتفاع التضخم بسبب الهوة بين الأجور والأسعار، وتراجع التصنيع ونشاط القطاع العام مقابل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية والزراعات التصديرية، وتعزيز التحالف بين نخب الأجهزة الأمنية والعسكرية من جهة، والطبقة الرأسمالية التجارية من جهة أخرى، مع بروز ظاهرة «القطط السمان» وتآكل الطبقة الوسطى والمثقفة وارتفاع الدين العام[98].

كذلك لم تنجح سورية في عملية التصنيع، ذلك أن فورة المال التي تلت حرب تشرين، وخاصة في الأعوام 1974-1976، دفعت المخططين إلى اتخاذ قرارات استثمار اعتباطية في مصانع غير مدروسة، وما احتاج إلى سنوات من دراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية والمالية والإدارية، اتخذه أصحاب الأمر خلال أيام أو أسابيع. وقد أدت هذه القرارات الفاشلة إلى خسارة سورية لمليارات الدولارات التي تحتاجها. وتنكشف ضحالة حجة سوء التخطيط لمسارات الإنفاق العام في زيارة محمد حيدر، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، إلى السعودية بعد حرب 1973. لقد كان الملك فيصل متحمساً لمجهود سورية الحربي ومستعداً لتلبية ما تطلبه من مال، ففاجأ حيدر بسؤال مباشر عن حاجيات سورية، وكانت المفارقة أن الوزارات في كل دول العالم تصرف الشهور والسنين في إعداد الأفكار والمشاريع، أما في حال الحكومة السورية فقد أتى محمد حيدر، المختص في الحكومة السورية بالشؤون الاقتصادية صفر اليدين إلى الرياض، فأمضى الليل في غرفة الفندق يعدّ جدولاً كما اتفق قدّمه للملك فيصل في اليوم التالي. فكان نموذجاً عن الطريقة التي كانت تُعدّ فيها برامج سورية التصنيعية في السبعينيات.

وإضافة إلى قلة التخطيط ودراسات الجدوى الاقتصادية، أو انعدامها، فإن الفساد لعب دوره في مشاريع التصنيع. ذلك أن فساد أصحاب النفوذ من رجال الدولة، وقبض العمولات من الشركات والحكومات الأجنبية، كانا العامل الأهم في بناء عدد من المصانع الباهظة الكلفة، وفي أحيان عديدة، غير الضرورية. ويلي هؤلاء جيش من الأتباع والفاسدين الصغار ووسطاء يوزعون العمولات على أطراف أصغر لتمرير القرارات الفاسدة والحصول على التواقيع اللازمة. وهذا أدى إلى انتشار طبقة طفيلية أصبح أعضاؤها من أصحاب الملايين على حساب

98- المرجع نفسه، ص552.

الدولة ومشاريعها. ولو اقتصر الأمر على الرُشا والعمولات مقابل مشاريع ناجحة لكانت أرباح المشاريع قادرة على تعويض الهدر، لكن مشاريع صناعية كبرى لم تحقق أي ربحية وكانت خسارة صافية أضاعت ثروة مالية كبيرة بسبب الفساد وسوء التخطيط والإدارة، كمصنع الورق في دير الزور، ومصنع الأمونيا يوريا في حمص، ومعمل الفوسفات المكلس، ومصانع السكر، ومصنع الإسمنت قرب طرطوس[99].

هذا وقد منحت سورية امتيازات لعدة شركات نفطية عالمية للبحث عن النفط في المنطقة الشرقية عام 1972، واستمر التنقيب إلى عام 1985، فاكتُشفت مجموعة من الآبار، ذات الاحتياطيات المحدودة، لكن تمّ البدء باستثمارها، وذهبت عوائدها في البداية لتغطية أكلاف التنقيب التي تكبّدتها الشركات المتعاقدة، وفق العقود الموقعة معها، ولم تدخل تلك العوائد خزانة الدولة إلا بعد ذلك بعقد من الزمان، فشكّلت هذه العائدات رافداً جديداً ساهم جزئياً بتحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

وتحت ضغط هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة، اختار كثيرون طريق الهجرة، ما حرم سورية من طاقاتها العلمية الشابة. فقد كانت هجرة الأدمغة، التي طالت كوادر أكاديمية ومتعلمة ومهنية، تتضاعف كل بضع سنوات، حتى بلغت عام 1976 خمسة أضعاف ما كانت عليه عام 1956. ولم تقتصر هجرة الأدمغة على خريجي المعاهد والجامعات السورية، بل إن الآلاف ممن كانوا يتلقون تعليمهم في الخارج كل عام اختاروا البقاء في البلد حيث تلقوا تعليمهم ولم يعودوا إلى سورية.

حينذاك تقدّم المجلس الأعلى للعلوم بمشروع استعادة العقول المهاجرة ووضع حوافز لتشجيع الخريجين على البقاء والعمل في سورية. لكن دوائر الحزب والحكومة ترددت في تطبيق هذه المقترحات التي تفيد أولئك الذين غادروا البلاد من أبناء «البورجوازية» السورية لمنفعة شخصية. هذه النظرة الضيقة عكست قصر نظر لدى المسؤولين ومعظمهم من أصول ريفية وتعليم محلي، خافوا من منافسة سوريين آخرين أكثر علماً وتخصصاً في مراكز عليا وفنية في الدولة، فأشاروا إلى الجذور الطبقية للعقول المهاجرة، وهي حجة واهية لا وزن لها عندما تكون مصلحة البلاد على المحك[100].

حتى عندما قررت الدولة خلع رداء «النظام الاشتراكي» وبدأت في إصدار قوانين ذات سمة «ليبيرالية»، أظهرت حصيلة التسعينيات أن معالجة الأزمة الاقتصادية السورية بأدوات

99- للاطلاع على أسباب خسارة تلك المصانع، راجع: كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص424-426.

100- المرجع نفسه، ص333.

مجتزأة، كما حصل عبر الانفتاح الجزئي والقانون رقم 10، لم تنجح، إذ ما إن انتهى العقد حتى عادت سورية إلى حال الركود الاقتصادي وارتفع عجز الميزان التجاري[101]. فقد حالت هواجس النظام الأمنية، ومصالح المجمّع التجاري العسكري، دون تدفق الاستثمارات الأجنبية والعربية التي هدفت الحكومة إلى جذبها بذلك القانون. والجزء اليسير الذي دخل إلى البلاد بموجبه، تمّ توظيفه في مشاريع قصيرة الأجل، وليست ذات طابع إنتاجي، بل هدفت إلى تحقيق الربح السريع بأدنى توظيف ممكن لرأس المال، مستغلة جوع السوق السوري لأبسط المقومات، وقد كان، على سبيل المثال، أكثر تلك «المشاريع» شيوعاً هو افتتاح شركات تأجير السيارات التي لم يكن لها وجود في سورية.

مات الرئيس الأب.. عاش الرئيس النجل

مرة أخرى، تمّت عملية التوريث «بسهولة ويسر» لافتتين للنظر، وباركها حشد من الزعماء والرؤساء والوفود الأجنبية الذين حضروا للتعزية بوفاة الرئيس حافظ الأسد، لكنهم حرصوا على عقد اجتماعات منفردة بنجله بشار، الذي لم يكن، خلال مراسم الدفن والعزاء، يملك أية صفة رسمية بعد، ونخص بالذكر الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت.

«كان الجميع متحمساً لصعود بشار، باستثناء عمّه رفعت الذي اعتبر أنه هو من يستحق أن يرث السلطة وليس بشار»[102].

وبالرغم من أن السوريين كانوا في تلك الأيام يرددون قول الشاعر[103]:

الحمدُ لله لا صبرٌ ولا جَلَد   ولا عزاءَ إذا أهلُ البَلا رقدوا
خليفةٌ مات لم يحزن له أحدٌ   وآخر قام لم يفرح به أحدُ

إلا أن آمالهم قد انتعشت لدى سماعهم خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب يوم 17 تموز عام 2000، إذ وعد فيه بإنهاض الاقتصاد وإطلاق الحريات العامة «شرط أن تكون تحت سقف النقد البنّاء». فقدّمت مجموعة من 44 شخصية رسالة مفتوحة

101- المرجع نفسه، ص685.

102- المرجع نفسه، ص722.

103- هذان البيتان هما للشاعر العباسي دعبل الخزاعي (محمد بن علي بن رزين)، وقد قالهما في موت المعتصم وتولية الواثق.

إليه، نشرت في 21 تموز، تدعوه فيها إلى تحرير النظام السياسي. وفي الفترة نفسها صدر بيان وقّعته ألف شخصية سورية يدعو الحكومة لإلغاء قانون الطوارئ المعمول به منذ عام 1963، فاستجابت الحكومة جزئياً بأن أعلنت أن العمل بقانون الطوارئ «مجمّد».

وفي شهر آب 2000 أسس رجل الأعمال رياض سيف «منتدى الحوار الوطني» بهدف العمل على تأسيس نواة لمجتمع مدني. ومع حلول عام 2001 ارتفع عدد هذه المنتديات إلى 21 في عدة مدن سورية، منها خمسة في دمشق: «المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان» الذي أسسه المحامي خليل معتوق، ومنتدى «المجلس الوطني للحقيقة والعدالة الاجتماعية»، ومنتدى «الثلاثاء الاقتصادي»، ومنتدى «جمال الأتاسي»، ومنتدى «اليسار». وفي أيلول عام 2000، أعلنت مجموعة من كبار رجال الأعمال، في خطوة ذات مغزى سياسي لافت، عن عودة «الحزب السوري القومي الاجتماعي» إلى العمل العلني في سورية.

وقد دعت تلك المنتديات إلى الاعتراف بحرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة، والتوقف عن مراقبة أجهزة الأمن للمواطنين، وإلى بناء دولة ديموقراطية بمجتمع مدني فعّال، وإلى أن الإصلاح السياسي وحده كفيل بمساعدة سورية على مواجهة مشاكلها. كما تمّت الدعوة إلى إصلاح النظام السياسي وحق تأسيس الأحزاب والجمعيات، لكن أي جهة منها لم تجرؤ على المطالبة بإلغاء القانون 49 للعام 1980، الذي يقضي بتطبيق حكومة الإعدام على كل منتسب لتنظيم الإخوان المسلمين.

عموماً، لم تتعرض السلطة مباشرة للشخصيات الفاعلة في إطار المنتديات ولجان المجتمع المدني الحديثة الولادة، بالملاحقة والاعتقال، لكنها كانت تبعث لهم برسائل مبطّنة عبر إعلامها، فقد كتب تركي صقر رئيس تحرير صحيفة البعث: «إن الإصلاحيين ليسوا سوى موجة أخرى في سياق موجات الهجمة الإمبريالية على سورية، يريدون فرض أفكارهم المعادية للعروبة على الشعب». كما أن وزير الإعلام عدنان عمران اعتبر أن عبارة «المجتمع المدني» هي أميركية المرجعية وتستعمل لاختراق الشعوب، ما يعني أن الإصلاحيين السوريين الذين ينادون بالمجتمع المدني هم طابور خامس وخونة[104].

كما مارس النظام على التوازي أسلوب الإغراءات المادية، فقد «نجح النظام في إقناع المئات من المثقفين والإصلاحيين بالوقوف إلى جانبه، فحصلوا على علاوات وفرص عمل وفوائد جمّة»[105].

104- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص732-733.

105- المرجع نفسه، ص732.

لكن التحدي الأخطر الذي واجه نظام بشار داخلياً تمثّل في انفجار الوضع في مدينة القامشلي يوم 12 آذار 2004، ثم اتخذ شكل انتفاضة للأكراد السوريين، المقدّر نسبتهم بـ 10% من سكان البلاد. ومن المعروف أن ما يقارب ربع مليون كردي سوري حُرموا من الجنسية عملاً بمشروع «الحزام العربي» الذي بُدئ العمل به عام 1962. وقد امتدت الانتفاضة الكردية فشملت معظم المناطق التي يعيش فيها أكراد، ومنها العاصمة دمشق، مما أدى إلى مقتل وجرح العشرات، واعتقال أكثر من ألفي شخص، لقوا من التعذيب ما يليق بمن يكون معارضاً وكردياً في وقت واحد[106].

وفي العموم، كانت المشكلة المحورية أمام النظام متمثّلة في أن:

> «الإصلاح يمسّ مصالح أعداد كبيرة من كوادر الدولة في الحزب والشبيبة واتحادات العمال والفلاحين والنساء، الذين يتمتعون بمزايا سيُحرمون منها في حال سار الإصلاح وفق المنهجيات المعروفة عالمياً، إذ ستتراجع الدولة، خاصة دورها التدخلي لأجهزتها المذكورة آنفاً، إذا ما تمّ الفصل بين الحزب والدولة. ولذلك كان هؤلاء جميعاً يقفون ضد الإصلاح، ما لم توجد صيغة تحافظ على مكاسبهم ودورهم الذي يخلق لهم منافع. كما أن سيطرة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية تجعل الصفقات الحكومية قابلة للتوجيه وفق معايير وأدوات معيّنة، بينما الإصلاح سيحرمهم من هذه الميزة. لقد تعوّد القطاع الخاص الجديد «الذي نشأ في ظل دولة البعث» أن يعمل من خلال الحماية والعلاقة غير النزيهة بالأوساط الحكومية، وتغيير هذا المناخ يهدد مصالحه وهو غير واثق من قدرته على التكيّف مع مناخ الإصلاح الانفتاحي، لذا فقد كان معادياً للإصلاح في القسم الأكبر منه»[107].

لكن سرعان ما قدّمت المستجدات الدولية والإقليمية حبل النجاة للنظام، كأحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وما أعقبها من إعلان أميركا حربها على الإرهاب، الذي أتبعته بغزوها لأفغانستان، ثم غزو العراق عام 2003، وما رافقه من تهديدات أميركية لسورية، لم تتم ترجمتها على الأرض سوى بإصدار الكونغرس الأميركي قانون محاسبة سورية عام 2004، ثم ألحقتها الإدارة الأميركية بعقوبات على بعض رموز النظام السوري، تلاها صدور قرار مجلس الأمن 1559 بمطالبة السوريين الانسحاب من لبنان، بعد اغتيال رفيق الحريري بتفجير وحشي لموكبه يوم 14 شباط 2005، فاضطروا لانسحاب مذلٍّ منه في نيسان 2005.

106- حازم صاغية، **البعث السوري ـ تاريخ موجز**، ص136.

107- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص737.

منحت كل هذه التطورات الدراماتيكية النظام السوري «رخصة حياة جديدة، فكان أكبر المحظوظين من متغيّرات أفرزتها النتائج البائسة لحرب العراق وتزايد التوتر في فلسطين. وكمستثمر في الخراب، تمكّن النظام من استيلاد وطنية سورية ذات طبيعة سلبية وضدّية، باعتماد ديناميات التخويف من الحصار الأميركي ومن الوطنية اللبنانية المناهضة للسياسة السورية «تيار 14 آذار» التي أخرجت جيشه من لبنان. لكن العوائد الأسمن جاءت بها الفوضى العراقية التي أعقبت إسقاط صدام حسين. هكذا ركّز النظام عليها بوصفها البديل الوحيد أمام سورية لو سقط. أما الحكمة الوحيدة وراء ذلك فكانت إبقاء الأمور على حالتها تجنباً للطوفان»[108].

ولم يدع النظام السوري تلك الفرصة الذهبية تفوته، فباشر على الفور في قمع الإصلاحيين واعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة، وإغلاق المنتديات واحداً بعد الآخر، ولم تمضِ فترة وجيزة حتى تمّ إجهاض «ربيع دمشق» وتوزّعت رموزه بين السجون والمنافي.

في تلك الأثناء كان بشار الأسد يواصل عملية التغيير في القيادة السورية بطريقة تجعلها أكثر «عائلية»، فمن تسليم قيادة الحرس الجمهوري إلى شقيقه ماهر (ورث ماهر عمه رفعت على رأس سرايا الدفاع، التي أُعطيت اسم الفرقة الرابعة، مثلما ورث شقيقه بشار أباهما حافظ. والمعروف أن الفرقة الرابعة هي التي تولّت قمع الانتفاضة حين اندلعت في درعا في آذار 2011، مثلما تولّى رفعت قمع تمرد الإخوان في 1980)[109]. كما تسلّم زوج شقيقته آصف شوكت المنصب الأكثر حساسية في الأجهزة الأمنية، وهو منصب التنسيق بينها، واستلم كذلك مهمة التعاون الاستخباري بين الأميركيين والسوريين بعد 11 أيلول، الأمر الذي نجم عنه إنشاء مكتب استخباري أميركي في دمشق، لكنه أُغلق بعد تطور الخلاف بين الدولتين لاحقاً[110]. كما تقلّد حافظ مخلوف، النجل الثاني لخاله محمد، منصب رئيس فرع الأمن المختص بملاحقة المدنيين وتعقّبهم، واستمر ذو الهمة شاليش، ابن عمة الرئيس، مسؤولاً عن الأمن الرئاسي، وفي الجانب الاقتصادي، تمّ تكريس رامي مخلوف، النجل الأكبر لخاله محمد، بوصفه رجل الأعمال الأبرز والأهم في الاقتصاد السوري، وقد أضحى رمزاً للفساد وفرض الإتاوات والخوّات على أي شركة أجنبية تفكر في دخول السوق السورية، وأسس إضافة إلى ذلك، وهو ما زال في بداية الثلاثينيات من عمره، شركات كبرى استولت على السوق السوري، كشركة

108- حازم صاغية، البعث السوري ـ تاريخ موجز، ص153.

109- المرجع نفسه، ص147.

110- المرجع نفسه، ص148.

الهواتف النقّالة «سيرياتيل»، وشركة أخرى تدير مجموعة من الأسواق الحرة، منحته الدولة ترخيصها بشكل حصري، وشركات بناء وإنشاءات عامة، وشركة طيران، كما احتكر استيراد بعض أنواع السيارات الفاخرة وأصناف التبغ المختلفة، لكنه فوق كل ذلك أسس شركة «شام هولدنغ»، كبرى الشركات القابضة الخاصة في سورية. وإضافة إلى ذلك، له أسهم وحصص في عدد من شركات النفط والغاز[111].

وفي تلك الأثناء وقعت حرب تموز بين حزب الله وإسرائيل، تلك الحرب أفرزت واقعاً استراتيجياً في لبنان، مماثلاً للواقع الاستراتيجي الذي أفرزته حرب 1973 على الجبهة السورية، فكما أنهت حرب 1973، عملياً، كل احتمال لقيام حرب جديدة بين سورية وإسرائيل وأطلقت يد النظام السوري داخل سورية، فقد أنهت حرب 2006 المقاومة اللبنانية ضد إسرائيل وأطلقت يد حزب الله في الداخل اللبناني. الأمر الذي أظهرته أحداث أيار 2008، وما تلاها، إذ أصبح حزب الله هو الحاكم الفعلي للبنان، وباتت الدولة، بكل أجهزتها، تحت سيطرته الكاملة، وأضحى القرار السياسي اللبناني الرسمي مرتهناً لإرادة الحزب. ولهذا اعتبر الحزب تلك الحرب بمثابة «نصر إلهي»، كما شاركه السوريون والإيرانيون مشاعره تلك.

مع تحسّن وضع النظام السوري دولياً وإقليمياً، بدأ انفتاح دولي على النظام السوري، بادر إليه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، الذي أراد إحداث تغيير في نهج سلفه شيراك، فقام بلعب دور في الشرق الأوسط ينوب فيه عن واشنطن مع نهاية عهد بوش وقبل قيام إدارة جديدة. وهكذا زار سورية في أيلول 2008، ثم مرة ثانية في بداية 2009، وراحت العواصم الأوروبية، الواحدة بعد الأخرى تستقبل الأسد. كما أدى وصول باراك أوباما إلى سدة الرئاسة في أميركا إلى تغيّر في مقاربتها للملف السوري، إذ انتهجت مبدأ «الانخراط» مع سورية، فقام وفد من أعضاء الكونغرس بزيارة دمشق عام 2009، وبعد وقت قصير تمّت تسمية روبرت فورد كأول سفير لواشنطن في دمشق منذ عام 2005، وكان من الحجج الأميركية الضمنية، فضلاً عن طلب المساعدة السورية للتهدئة في العراق، أن من الممكن فصل سورية عن حليفتها الاستراتيجية إيران.

وإثر ذلك طرأ تحسن على العلاقات السورية ـ السعودية التي كانت قد تأزمت بعيد اغتيال الحريري في لبنان، فزار الملك عبد الله سورية في تشرين الأول 2010[112].

111- المرجع نفسه، ص151.

112- المرجع نفسه، ص154-155.

كما بدأت سورية جولة جديدة من المفاوضات السرية مع إسرائيل، لكنها كانت هذه المرة برعاية تركية، وجرياً على عادة كل الجولات السابقة، فقد توقفت إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2009، دون الوصول إلى أية نتائج.

لكن على التوازي، مضى التحالف الإيراني ـ السوري يزداد قوة، ففي أواخر عام 2009 وُقّعت مذكرة تفاهم عسكرية ودفاعية بين البلدين، وأضحت العلاقة بينهما علاقة تبعية، أكثر منها ندّية، كتلك التي أسس لها الأسد الأب.

بيد أن الانتصارات السورية بقيت خارجية واستمرت تُقيم على داخل مجوّف ومفرّغ. ففي سورية نفسها لم يتغيّر شيء يذكر، وما بين منتصف 2006 و2008 مارست السلطة هجمة أمنية، فسُجن أو أُعيد إلى السجن عشرات الصحفيين والكتاب وناشطي حقوق الإنسان، وتكثّفت الرقابة على الإنترنت، وتتالى حجب المواقع الإلكترونية. واستئنافاً للتقليد الذي أرساه رفعت الأسد في سجن تدمر، قاد ماهر الأسد حملة استهدفت سجن صيدنايا، فيما كانت تقارير المنظمات الدولية تتلاحق في وصف الانتهاكات السورية المتمادية لحقوق الإنسان. واستمر تفكيك المجتمع بتسليم رموز الفساد العائلي والحزبي والعسكري مزيداً من المواقع الاقتصادية، لا سيما منذ أعلن حزب البعث في مؤتمره العام العاشر في 2005 عن تبنّيه نظرية «اقتصاد السوق الاجتماعي» لكن في ظل قيود بيروقراطية كابحة، فحلّت نسب تضخم فلكية محل اقتصاد كان راكداً بالأصل، فكان تضخمه راكداً بالتالي. وقد أدى هذا التحول الليبرالي المشوّه والاعتباطي إلى اتساع حجم التداخل بين السوق السورية والأسواق العالمية، لكن بغياب اقتصاد داخلي يحصّن اقتصاد البلاد في مواجهة الآثار الناجمة عن انفتاح غير مدروس كهذا[113].

الاقتصاد السوري خلال العقد الأول من القرن الحالي

تراجع الاقتصاد السوري في معظم المؤشرات خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد تدهور الوضع المعيشي، ومن ضمنه السكن اللائق والخدمات الأساسية وتأمين المدارس ومستوى التعليم ونوعيته.

ومقارنة بالأداء الاقتصادي الإقليمي في عام 2006، فإن معدل الدخل الفردي السنوي في

113- المرجع نفسه، ص157-158.

إسرائيل بلغ 24,600 دولار، وفي الأردن 4,700 دولار، وفي مصر 3,900 دولار، أما في سورية التي تمتّعت بإنتاج نفطي وأراضٍ زراعية شاسعة وكثافة سكانية ممتازة (كسوق استهلاك داخلي)، فكان معدل الدخل الفردي فيها 3,000 دولار.

لقد قيل سابقاً إن مصر وسورية وكوريا الجنوبية كانت دولاً نامية على مستوى الأداء الاقتصادي نفسه في الخمسينيات من القرن العشرين، لكن كوريا الجنوبية سبقت تطور هاتين الدولتين العربيتين بمراحل، بل سبقت كل الدول العربية في التقنية والصناعة، حتى بلغ معدل الدخل الفردي فيها 27,000 دولار عام 2005. وإذا صحّت المقارنة بين مصر وسورية، لتشابه نظاميهما السياسيين وانتشار داء الفساد والبيروقراطية، فإن معدل الدخل الفردي في مصر كان ثلث ما كان عليه في سورية في الثمانينيات، لكنه نما حتى بات معدله في مصر أعلى من سورية خلال عقدين من الزمن، ما يظهر فداحة تراجع الاقتصاد السوري في الثمانينيات والتسعينيات.

وكان من الممكن أن يكون الوضع أسوأ من ذلك لولا الدعم الإيراني الذي كانت سورية تتلقاه، فقد قدّمت إيران النفط بأسعار دون سعر السوق (رغم أن سورية بلد مصدّر للنفط منذ الثمانينيات)، وزادت الاستثمارات الإيرانية في الاقتصاد السوري خلال العقدين السابقين. وخلال عام واحد فقط (عام 2006) تضمّنت هذه الاستثمارات بناء مصنعي سيارات وصوامع كبرى للحبوب ومعمل إسمنت، وتمّ توقيع عدد من الاتفاقيات. في حين وصل عدد السياح «الدينيين» الإيرانيين إلى سورية 700 ألف شخص سنوياً، نظراً لما تتمتع به من مراكز دينية جاذبة، كمقام السيدة زينب قرب دمشق.

وبما أن صادرات النفط لتلك الفترة كانت تشكّل نسبة 60-70% من مجمل دخل الصادرات السورية خلال العقد المنصرم، فلنا أن نتصوّر الوضع المتردي الذي كانت الصناعة والزراعة والتجارة تمر به (وفق الإحصاءات الرسمية، فقد كانت مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي 17.6%، والقطاع الصناعي 26.8%، وقطاع الخدمات 55.6%). لكن يبقى النفط مورداً طبيعياً في طريق النفاد، فقد انخفض إنتاج سورية من 620 ألف برميل يومياً عام 1996 إلى 540 ألف برميل عام 2000، إلى 400 ألف برميل عام 2006، وقد صرّح وزير النفط عام 2004 بأن الإنتاج سيتراجع إلى 300 ألف برميل عام 2020.

إضافة إلى ذلك فقد ساهمت عمليات التهريب من العراق وإليه، وتهريب النفط العراقي[114]،

114- «كان العراق، في فترة الحصار، بين عامي 2000 و2003، يبيع النفط لسورية بمعدل 200 ألف برميل يومياً =

في دعم الاقتصاد السوري، جزئياً، قبل سقوط نظام صدام حسين، وسمحت عودة العلاقات بين البلدين بتعزيز التبادل الاقتصادي عبر السوق السوداء، في مخالفة للحصار المفروض على العراق، ولأحكام العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من قبل مجلس الأمن خلال تلك الفترة. لكن «المجمّع التجاري العسكري» كان هو المستفيد الرئيسي من هذا التبادل التجاري الذي كان يتم مع العراق خلال تلك الفترة، وقد حقق من خلالها أرباحاً طائلة.

وفي تلك الفترة أيضاً، كان لبنان يقوم بدور «المصرف غير النظامي» في تلك العمليات، فقد كانت تتم من خلال بعض مصارفه، عمليات التحويل والدفع والقبض و«تبييض» الأموال، ومعظمها كان يتم عبر حسابات بأسماء وهمية، أو بأسماء حقيقية، لم تكن سوى «واجهة» للمتعاملين الحقيقيين. وقد أظهرت حادثة مصرفي «المدينة» و«الاعتماد المتحد» اللبنانيين اللتين كُشف عنهما، جزءاً من تلك العمليات.

هذا وقد وصلت معدلات البطالة إلى مستويات عالية، فقد قدّرت نسبتها بـ20% (أي مليون ومئة ألف شخص) كانوا من الفئة العمرية الشابة ما بين 15 و24 سنة، وأن نسبة 51% من العاطلين عن العمل (550 ألفاً) هم في الأرياف. وكانت النسبة الأعلى منهم هي من فئة خريجي الجامعات، بينما انخفضت بين الذين تركوا الدراسة باكراً عند المرحلة الابتدائية إلى 43%. وقد ساهمت أعداد السوريين الكبيرة التي هاجرت بحثاً عن العمل خارج سورية، سواء في لبنان، حيث وصل عدد السوريين العاملين فيه وحده إلى نحو (350 ألفاً)، إضافة إلى مئات الآلاف، وربما الملايين، من العاملين في دول الخليج ودول أوروبا وأميركا؛ ساهمت في خفض نسبة البطالة تلك، فلو كان كل هؤلاء مقيمين في سورية، لوصلت نسب البطالة إلى أرقام فلكية.

وعلى العكس من ذلك، فقد ساهمت تحويلات هؤلاء المغتربين في رفد وضع الاقتصاد السوري وتحسينه.

وللدلالة على هذا الأمر، فقد اتخذ وضع البطالة في سورية بعداً جديداً عندما عادت أعداد كبيرة من العمال السوريين من لبنان عام 2005، فوصلت نسبتها إلى 30% من حجم القوى العاملة التي كانت تبلغ وقتذاك 5 ملايين نسمة.

ويضاف إلى جيش العاطلين عن العمل هذا، أعداد موظفي الدولة والقطاع العام، الذين

= وبسعر 10-15 دولاراً للبرميل الواحد، في حين كانت الحكومة السورية تصدّره بسعر 34 دولاراً، محققة فائضاً مالياً بلغت قيمته 3,5 مليارات دولار خلال ثلاث سنوات، ذهب معظمها إلى حسابات خاصة، ولم تستفد الدولة السورية إلا بجزء منها». كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص760 .

يعانون من «بطالة مقنّعة»، إذ كانت دخولهم لا تتعدى، قياساً إلى غلاء المعيشة ونسب التضخم القائمة، «تعويض البطالة» الذي يُمنح للعاطلين عن العمل في دول أخرى. وعلى هذا فقد صرّح وزير المالية السوري لصحيفة «الشرق الأوسط» في 26 كانون الأول 2006، بأن: آخر الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن في سورية نحو مليوني شخص يتقاضون رواتب وأجوراً من الدولة، ويستفيد نصف سكان البلاد منها على افتراض أن كل صاحب مرتب يعيل أربعة أشخاص على الأقل[115].

وأثناء انعقاد المؤتمر القطري العاشر في شهر حزيران عام 2005، تمّ اتخاذ القرار السياسي الأهم: لقد قرر المؤتمر التحوّل إلى ما أسمّاه «اقتصاد السوق الاجتماعي». وقد حصل ذلك بضغط من طبقة رجال الأعمال الجديدة والمجمّع التجاري العسكري. هذا التحوّل فتح الباب عريضاً أمام التصفية النهائية للطبقة الوسطى السورية، وهبوط أعداد أكبر من السوريين تحت خط الفقر، وجعل من سورية مجتمعاً ذا طبقتين: طبقة فاحشة الثراء والغنى، وطبقة فقيرة معدمة.

وفي دراسة أعدّتها الدكتورة وجيهة مهنا، أستاذة الاقتصاد السياسي في الجامعات السورية، نشرتها صحيفة «السفير» بعددها الصادر يوم 22 أيار 2013، تحت عنوان «سورية: القفزة الليبرالية... إلى الهاوية»، وكرّستها لبيان النتائج المباشرة لتوجّه الدولة إلى «اقتصاد السوق الاجتماعي»، فقد ذكرت[116]:

(بوصول بشار الأسد إلى الرئاسة السورية، حدثت عملية تغيير في بنية السلطة ستتضح ملامحها تدريجياً، وتتحقق على مراحل. وهي أنتجت مقاربة اقتصادية ـ اجتماعية ليبرالية أُنجز الشطر الأعظم منها بين عامي 2005-2007، وسُمّي في أدبيات البعث بـ «اقتصاد السوق الاجتماعي».

الخطة الخمسية التاسعة:

اعتمد الاقتصاد السوري في عهد حافظ الأسد على المساعدات الخارجية، وهذه نقطة ضعف رئيسية، إذ إن عملية جذب المساعدات والحفاظ عليها تحوّلت إلى ميدان للاستثمار

115- كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، ص746-762.

116- النص التالي وحتى الصفحة 326، هو نص الدراسة التي نشرتها «السفير»، وهي موجودة على الرابط:
http://arabi.assafir.com/article.asp?aid=914&refsite=assafir&reftype=weeklychannel&refzone=articles

والتوظيف في الدور السياسي الإقليمي. سجّلت هذه المساعدات تراجعاً حاداً في السنوات الأخيرة من حكم الأسد الأب نتيجة متغيّرات سياسية عدة بدأت مع نهاية الحرب الباردة التي مكّنت النظام السوري قبلاً من لعب دور إقليمي واسع، تمثّل بالرضا بوظيفته العسكرية في لبنان وتجاه منظمة التحرير الفلسطينية معاً، ومشاركته الرسمية في الحرب على العراق عام 1991. تسبب ذلك التراجع بانخفاض معدل النمو الاقتصادي انخفاضاً حاداً، وصل إلى السلب في عام 2000، مترافقاً مع ازدياد معدل النمو السكاني إلى حدود 2.5%، وارتفاع نسبة البطالة والتضخم المالي، فوُجدت حالة ركود اقتصادي خانق. وفي هذا المناخ وُلدت الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005، ومهندسها هو عصام الزعيم. وكانت مهامها تتركز على رفع حجم القطاع العام ومكافحة البطالة من خلال زيادة حجم الإنفاق الجاري الحكومي. وهذه افتتح بها بشار الأسد عهده. إلا أن حجم الفساد وشبكاته، والمصالح المتداخلة بين البيروقراطية وشرائح رجال الأعمال حديثة التشكّل، وخصائص التسلطية الأمنية السورية، تسببت في إجهاض نتائج الخطة التاسعة، وتسريع البحث عن مصادر تمويل خارجية لتجنّب الخوض في متاهات عملية تنموية مستدامة يكون عمادها الداخل المفقر والمهمش.

الكائن الهجين ينمو:

فَتْحُ باب الاستثمار المباشر لرأس المال الخارجي والداخلي أطلق أكبر عملية تحرير اقتصادي في تاريخ سورية المعاصر. وقد جرى التمهيد لها بتطوير البيئة الاستثمارية القانونية، وإصدار أكثر من 1200 قانون ومرسوم بين عامي 2000-2005، في الوقت الذي كانت الخطة التاسعة تحاول إثبات نفسها في التطبيق، مما يقول الكثير عن التناقضات القاتلة في تلك الأنظمة. تكفّلت هذه القوانين والمراسيم بصياغة إطار تشريعي لبيئة الأعمال، وتحسين مناخ الاستثمار، ووضع مشروعات قوانين بشأن التجارة والشركات والمنافسة، ما اعتُبر استجابة «طوعية» (من دون توقيع اتفاقيات) مع معايير منظمة التجارة العالمية، من منطلق شعار «التجارة قاطرة النمو». ولم تنل هذه التشريعات وقتذاك من قوانين القطاع العام، بل كيّفت القوانين السورية معها. وهكذا ازداد نمواً الكائن الهجين الذي سيتحوّل وحشاً يزيد من إفقار الناس.

الخطة العاشرة و«حارة كل مين إيدو إلو»:

وضعت الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 من قبل الطاقم الاقتصادي والاستشاري

الذي شكّلته حكومة «محمد ناجي عطري» (2003-2011)، معلنة الهدف: نقل سورية من «الاقتصاد المركزي» إلى «اقتصاد السوق الاجتماعي». وزُيّنت تلك الخطة بإعلانات سياسية محابية للفقراء، تعد بتطوير المناطق الفقيرة والمهمّشة وإدماجها في عملية التنمية، وهي بقيت كلاماً. ورغم أنها صيغت كنموذج ليبرالي، لكنها حددت ضوابط تنموية ومقاربات لإصلاح مؤسسي شامل.

لم تطبّق الخطة الخمسية العاشرة. فهي تلقّت صفعة من قبل الحكومة السورية نفسها المشاركة في صياغتها... إذ رفضتها، بسبب ما تعلّق منها بالإصلاح المؤسسي. وبهذا، وبعدما أُجهضت الخطة التاسعة التنموية على أرض الواقع، خُنقت الخطة العاشرة الليبرالية، وجرى اختزالها حكومياً إلى مقاربة ليبرالية مجتزأة وانتقائية. أصرّ المسؤولون الاقتصاديون في حكومة «العطري»، وعلى رأسهم نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية حينذاك «عبد الله الدردري»، الذي كان قبل توزيره يشغل موقع رئاسة هيئة تخطيط الدولة، على فرضية تحرير «التجارة الخارجية كقاطرة للنمو الاقتصادي»، دون التفات إلى الشرائح الأكثر فقراً، أو تقديم حلول حمائية للصناعة المحلية، أو التركيز على القطاعات الإنتاجية، أو حتى العناية بإصلاح مؤسسي قد يستغرق أكثر من عشر سنوات. فقد كان هناك استعجال لقطف نتائج العوائد المالية الخليجية مباشرة، إثر ارتفاع أسعار النفط العالمية، عبر ما عرف لاحقاً بـ«برنامج الإصلاح الاقتصادي»، وهو برنامج لم يعلن رسمياً عنه، لكنه اعتُمد كخطة عمل. تماشى ذلك مع تجميد كامل مقترحات «إصلاح ودعم القطاع العام» التي تبنّتها الخطة التاسعة، التي كانت خصصت 69% من استثماراتها لهذا القطاع، ورفعت حجم الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 33.7% بحلول العام 2004، بعد أن كان 24.6% عام 1997.

القطاع العام.. لا يموت ولا يفنى الغنم:

دفع كل ذلك إلى التسريع في انهيار القطاع العام المريض أصلاً (قطاعات واسعة منه كانت خاسرة)، إذ تُرك من دون أي معالجة. انعدمت الإرادة التنموية في إعادة هيكلته، فلا هو يُصْلح ولا هو يُصفّى بطريقة منهجية. وإبقاؤه يتم لأنه يمثّل نقطة تقاطع لمصالح البورجوازية البيروقراطية التي تعامل القطاع العام بوصفه مصدراً لنهب لا ينضب. وهو من جهة ثانية أداة تسلطية ذات طابع اقتصادي ـ اجتماعي، فهو متخم بالعمالة الفائضة والبطالة المقنّعة، ويشكّل بيئة متسعة مهترئة تقي آلاف المشتغلين فيه من الانهيار إلى حال البطالة الكلية في

حال التسريح الجماعي، وذلك بأجور ابتدائية هزيلة لا تتعدى 200 دولار شهرياً لموظفي الدرجة الأولى من الشرائح الأكثر تعليماً وتأهيلاً، وتقترب من إعانات البطالة في دول أخرى.

تحالف المئة الكبار:

مهّد «عبد الله الدردري» الطريق أمام رجال الأعمال الجدد، بانسحاب الدولة من مجالات كانت حكراً لها في قطاع الخدمات الإنتاجية، وفتحها أمام باب الاستثمار للقطاع الخاص، مباشرة في شركات مساهمة أو في شراكة بين الدولة والشركات القابضة الكبرى المعتبرة كصناديق استثمارية، تتملّك أصول الشركات المساهمة المحدثة التي أجيزت نظرياً بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000. كانت البداية عبر الشركة «القطرية السورية القابضة»، ثم لحقت بها «الشام» القابضة عام 2006، وهي مدعومة من قبل السلطة ويمسك بها رامي مخلوف ابن خال الأسد وصاحب شركة «سيرياتيل» للاتصالات الخليوية، وهو الذي جعل أقاربه وشركات القطاع الخاص ورجال الأعمال والتجار السوريين ينضوون تحت جناحها. وشكّل هذا تحوّلاً كبيراً في تكتل العائلات الحاكمة، وتوّجها كقوة اقتصادية تتحكم في الاقتصاد السوري خارج نطاق الدولة والتسلطية الأمنية. دخلت عائلات الأسد ومخلوف وشاليش والأخرس وغيرها في بنية وتكوين الشركات القابضة المستحدثة، وهذا يمثّل انتقالاً من السيطرة الأمنية على الدولة والمجتمع إلى السيطرة الاقتصادية عليهما. وقدّر مخلوف حجم نشاط «الشام القابضة» بنسبة 60% من النشاط الاقتصادي السوري لمجمل الأعوام السابقة على اندلاع الثورة السورية. ثم ظهرت شركة «السورية القابضة» التي أسسها «هيثم جود». ويشكّل أعضاء الشركتين ومن يدور في فلكهما من كبار تجار وأعضاء الغرف التجارية والصناعية في المدن الكبرى ما دُرج على تسميته بتحالف «المئة الكبار» الذي سيطر على مجمل السوق السورية في السنوات الأخيرة.

ونتيجة الشراكة غير المعلنة بين رجال الأعمال الجدد وكبار موظفي الدولة السورية، خضعت الحكومات لهذه الشركات ومصالح نخبها، ذلك أن التحالف بينهما دفع إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخدمية ذات الربحية السريعة. وتحوّل النشاط الاستثماري الفعلي إلى نظام الاستثمار المباشر BOT (بناء ـ تشغيل ـ نقل إدارة الأصل إلى الدولة) في قطاعات العقارات والسياحة والمجمّعات الخدمية الضخمة، مما تسبب في ارتفاع قيمة الأرض والعقارات بصورة خيالية، وصلت إلى 500%، خصوصاً في مراكز المدن الكبرى كدمشق وحلب، في حين غاب الاستثمار كلياً في قطاعات الصحة والصناعة والطاقة. كما أُبرمت

معظم مشاريع الشركات القابضة مع الدولة منذ تأسيسها وحتى عام 2010 بطريقة الاحتكار، ضمن صيغ عقودٍ بالتراضي، ومُنحت مدداً طويلة للاستثمار. وهذه من ضمن ديناميات الفساد الكبير التي تتحكّم بالدولة السورية.

نتائج اللبرلة.. فقر مدقع ومتّسع:

نقلت اللبرلة الاقتصادية بين عامي 2004-2007 ما يقرب من 22% من السكان المصنّفين «تحت خط الفقر الأعلى» نزولاً نحو عتبة «تحت خط الفقر الأدنى»، أي بإضافة ما يقرب من 4.5 ملايين إنسان إلى 2.3 مليون يمثّلون 12.3% من السكان الموجودين سلفاً تحت خط الفقر الأدنى، ليصبح 34% من السوريين تحت خط الفقر حسب أرقام عام 2008 الواردة في «التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع في سورية». أدى ذلك إلى اختلال توزيع نتائج النمو الاقتصادي الذي راوح عند معدل 5.1% للفترة ذاتها، وهي نسبة عالية غالباً ما يجري الاعتداد بها كدليل على الازدهار، فيما هي ناتجة عن حسابات كمّية بحتة، تستند إلى معدل وسطي بالأسعار الثابتة بين عامي 2000-2010، وتعبّر عن الحركة القوية لرأس المال التي استفادت منها شرائح رجال الأعمال وشركاتهم القابضة. كما ارتفع معدل التضخم عام 2008 إلى 15.15% نتيجة إجراءات رفع الدعم عن السلع الرئيسية التي زادت أسعارها بنسبة 56%، عما كانت عليه عام 2000، وخاصة أسعار الرز والسكر اللذين كانا مشمولين بالدعم. وجرى خفض الدعم عن المشتقات النفطية وتحرير أسعارها ضمن شرائح. وكانت الضرائب المباشرة على الأرباح الحقيقية خُفضت إلى مستويات قياسية عالمياً لتصبح 14% للشركات المساهمة العامة، و27% لشركات الأشخاص، ورُفعت نسبة الضرائب غير المباشرة والرسوم، كضرائب الرواتب والأجور والرسوم الجمركية التي تتحمّل عبئها الفئات الواسعة في المجتمع: تراجعت نسبة الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق من 13% عام 2001 إلى 6.5% عام 2008، في حين تضاعفت نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي من 4% إلى 8.8% للفترة نفسها، مما يُعتبر نسبة عالية جداً.

وقد وصلت نسبة البطالة إلى 16.5% عام 2009، أي 3.4 ملايين عاطل عن العمل من مجمل حجم قوة العمل السورية، بسبب إفلاس مئات المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والخسارة الهائلة التي مُني بها قطاع الزراعة، بنسبة 44% من حجم قوة العمل فيه. وهذا لم يتأتّ من الجفاف في المنطقة الشرقية فحسب، بل من التهميش الحكومي وإحجام القطاع الخاص عن الاستثمار فيه.

تراجع حجم قوة العمل الزراعية في ريف دمشق بين العامين 2002-2008 بنسبة 60%، وفي حلب بنسبة 54%، وفي السويداء بنسبة 67%. ولم يتمكن الاقتصاد الوطني من خلق سوى 90 ألف فرصة عمل صافية بين عامي 2004-2008، في حين كان يلزم فعلياً تأمين 720 ألف فرصة عمل حقيقية.

كيف دُفع الناس إلى الثورة؟

وهكذا، عانى المجتمع السوري من انهيارات متلاحقة شملت جميع صعد الحياة، إذ تراجعت تراجعاً حاداً الخدمات الصحية وميزانية التعليم. وطفت على السطح ظواهر العشوائيات التي يقطنها ما يزيد على 40% من سكان المدن، وازداد نخر الفساد في كل المؤسسات والسلطات، بما فيها التشريعية والقضائية، وغُيِّبت الدولة عن دورها الحمائي الاجتماعي ـ الاقتصادي للمواطن، في حين ظلت التسلطية الأمنية سيفاً مسلّطاً على حياة المجتمع المدني والأهلي، مما رفع مقدار التوتر الشعبي إلى عتبات قصوى من الغضب، لم يعد يجدي معها نفعاً سوى الثورة، فخرج الشعب «يريد إسقاط النظام»)[117]، ومعلناً أن:

الشعب السوري قد بدأ في كتابة تاريخه بنفسه....

117- هنا ينتهي نص دراسة الدكتورة «وجيهة مهنا».

ملحق خاص بالثورة السورية

لم تكن الثورة خياراً أمام السوريين، بل كانت نتيجة حتمية لتغوّل النظام المفرط، أمنياً واجتماعياً وسياسياً، خاصة إثر الثقة الجامحة التي تولّدت لديه، بعدما حظي به مجدداً من مباركة «الكبار» لدوره الإقليمي المتناسق والمتطابق مع ما يسعون إليه.

لقد شكّلت كل العوامل التي سبق تناولها، بطريقة أو بأخرى، مجموعة الإرهاصات التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات في شهر آذار 2011، والتي تطورت بسرعة إلى ثورة شعبية، وسط غياب كامل للطبقة السياسية سواء في المعارضة أو في السلطة، حتى أن الرئيس السوري بشار الأسد، في لقائه مع مجلة «وول ستريت جورنال» بتاريخ 2011/1/31، استبعد قيام أي حراك في دولته إسوة بدول الربيع العربي «تونس ومصر».

أضف إلى ذلك أن السياسات الاقتصادية الجديدة التي سبقت الإشارة إليها، مكّنت القطاع الخاص غير المنتج، والمرتبط أساساً بالنظام، من الاستيلاء على الحيّز الأكبر من الاقتصاد السوري. ولتمكين هذا القطاع الصاعد من إدارة أعماله وغسيل أمواله التي راكمها خلال الفترات السابقة، ومن ثم تحريك استثماراته بكفاءة وحرّية، فقد سُمح للمصارف الخاصة بالعمل في سورية، بعد غياب استمر لأكثر من أربعة عقود. ونتيجةً منطقية لهذا الإجراء فقد سُمح بدخول الشبكة العنكبوتية ووسائل الاتصال الحديثة خدمة لذلك القطاع من الأعمال، وهذا ما أدخل السوريين، وخاصة شباب الطبقة الوسطى، في عالم الإنترنت والمعلوماتية، ولاحقاً وسائل الاتصال الاجتماعي (الفيسبوك وتويتر واليوتيوب) بعد أن رُفع الحجب عنهما في سورية بتاريخ 2011/2/8.

لقد تباينت الآراء حول تحديد تاريخ بعينه لاندلاع الاحتجاجات في سورية، لكن الثابت أنها بدأت أولاً في العالم الافتراضي مع بداية عام 2011، وتحديداً يوم 2011/1/18 عندما أنشئت صفحة «الثورة السورية» على موقع «الفيسبوك»، من قبل ناشطين سوريين متمرّسين بتقانات التواصل الاجتماعي، ومتأثرين ببدء الاحتجاجات في تونس ومصر. بدأت الصفحة تنشر على حائطها عبارات تعبوية تطالب بالخروج في تظاهرات مناهضة للنظام، وتعرض مجموعة من

الفيديوهات والأخبار من المواقع السورية والعالمية التي تستهدف جمهوراً افتراضياً معارضاً. تبنّت هذه الصفحة الدعوات التي أُطلقت من قبل بعض نشطاء «الفيسبوك والتويتر» إلى «يوم الغضب السوري» بتاريخ 2011/2/5 في محاولة لمحاكاة تجربة مصر في 2011/1/25.

لكن الدعوة فشلت ولم يستجب لها أحد من المواطنين، وهذا ما شجع القيادة السورية لرفع الحظر عن وسائل التواصل الاجتماعي في 2011/2/8، لأنها رأت في فشل الدعوة قيمة مضافة لها.

تضاعف عدد المشتركين في هذه الصفحة خلال الفترة ما بين 8 شباط و15 آذار حتى وصل إلى 52 ألفاً، وكان معظمهم من المغتربين السوريين وبخاصة شريحة المبعدين سياسياً في أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى «أسماء مستعارة» من الداخل السوري. وقد أدى نجاح الثورة المصرية ونجاح التظاهرة المطلبية في سوق الحريقة بدمشق يوم 17 شباط إلى زيادة كبيرة في أعداد المشتركين بهذه الصفحة.

رغم قيام الصفحة بنشر مقاطع الفيديو لتظاهرة الحريقة والاعتصام أمام القصر العدلي يوم 16 آذار، لكنها لم تكن على اتصال أو تواصل مع النشطاء الذين خرجوا في تلك التظاهرات.

عموماً فقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي، بصورة أو بأخرى، في إنتاج واقع كسْرِ حاجز التعتيم أو فقدان المعلومة المحتكرة، إذ أضحى من غير الممكن تطويق الحدث بمنع المراسلين أو الصحافيين من تقصي المعلومات في مدينة أو قرية ما. وساهمت كذلك في بروز ظاهرة المواطن الناقل للحدث بأدواته البسيطة التي قد تقتصر على هاتف محمول من الجيل الثالث أو الرابع، وإرسالها عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي مثّلت مجالاً عاماً قادراً على توصيله إلى وسائل الإعلام التقليدية المتابعة، التي أخذت على عاتقها، إرادياً، أو نتيجة افتقاد هامش حركتها في مصدر الحدث، تعميمه ونشره.

من الملاحظ أيضاً أن الشباب المتأثّرين بالعولمة هم من صنعوا الخطاب السياسي للحراك الثوري، لكن من دون أن يكونوا الرافعة الأساسية لهذا الحراك[118].

مع تكرّس الانتفاضة في الوعي الجمعي الشعبي الذي ترافق مع اتساع الرقعة المجالية للحركات الاحتجاجية وارتفاع وتيرة زخمها، وازدياد حجم المنخرطين بها، مباشرة أو بصورة

118- حمزة مصطفى المصطفى، **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، نيسان 2012، ص33. 39. 40. 41. 43.

غير مباشرة، واندلاع التظاهرات الألفية في المدن المتوسطة مثل دير الزور وحماة، والكبيرة مثل حمص؛ بدأ الحراك الاحتجاجي الشعبي، الذي غلبت عليه العفوية واللامركزية في الحركة، يطوّر آلياته من خلال بروز ظاهرة التنسيقيات التي شهدت في هذه الفترة انتشاراً مفرطاً، وانتشرت صفحاتها بدرجة كبيرة بين مثقفي البلدات والقرى ومتعلّميها وخريجيها، بحيث غدت لكل مدينة أو قرية أو حيّ في سورية تنسيقيته الخاصة التي تقوم بنقل الأخبار ومقاطع التظاهرات[119].

التنسيقيات

كما سبق القول، فقد حكمت العفوية الحراك الشعبي، لكن مع استمراره وتطوره ظهرت الحاجة إلى نوع من التنظيم يحدد مواعيد انطلاق المظاهرات وأماكنها، وبما أن الفئات الوسطى وبعض المُنَظّمين حزبياً كان لهم الدور الرئيسي في إنتاج أغلبية التجمعات الاحتجاجية عبر المجموعات المتنقلة، فقد أنتج هذا الحراك نوعاً من القيادات المحلية التي بدأت تتجمع على نمط مجموعات مقسمة في كل حيّ ومنطقة وبلدة، وبدأت تفكر في وضع آلية منظمة في عملها وتقسيم المهمات على أفرادها وفق إطار إعلاني شعاراتي تجلى في طباعة اللافتات وتجهيزها. إضافة إلى إطار ميداني لقسم من الشباب ذوي الكاريزما القادرين على قيادة التظاهرات على الأرض، فضلاً عن مجموعات أخرى أخذت على عاتقها مهمة تصوير التظاهرات وتأريخها وإرسالها إلى القنوات الإعلامية والصفحات الناشرة. وضمن هذا التنسيق الوظيفي للشباب المحتج قامت هذه المجموعات بإنشاء صفحات لها على موقع «الفيسبوك» لضخّ المعلومة القادمة من قلب الحدث بصورة مباشرة.

كانت هذه الصفحات بمثابة الجناح الإعلامي لهذه المجموعات التي سمّت نفسها «تنسيقيات»، وقرنت كل تنسيقية اسمها باسم الحيّ أو البلدة أو المحافظة. ومع تزايد المخاطر الناجمة عن العنف القمعي لهذه التظاهرات، برزت الحاجة إلى عمل إسعافي طبي للمتظاهرين. وقد استطاعت هذه المجموعات إنتاج ما سُمّي «المستشفيات الميدانية» وذلك باختيار أحد الأماكن، إما خارج الإطار التنظيمي للحيّ أو المدينة أو داخل الوسط الشعبي الكثيف الذي يصعب كشفه. واستطاعت هذه المجموعات جمع التبرعات لتهيئة المستلزمات اللازمة لعمل الفريق الطبي «المتطوع». وقد أدى هذا الجانب الدور الأكبر في سد الثغرة الناجمة عن إمكان

119- المرجع نفسه، ص57.

ملاحقة المصابين والجرحى واستجوابهم وتصفيتهم من قبل قوات الأمن، على غرار ما حصل في مدينة درعا بداية الأحداث، وفي غيرها من المدن الثائرة. وتجدر الإشارة إلى أن عمل هذه المستشفيات لا يقتصر على الأطباء المرخّص لهم مزاولة المهنة فحسب، إنما ارتكز أساساً على طلبة كليات الطب والصيدلة والمعاهد الصحية والطبية المنخرطين في الثورة.

عرّفت التنسيقيات نفسها بوصفها منظمات غير حكومية (NGOs)، تعنى بالمجتمع المدني في سورية، وتشير بوضوح، من خلال اسمها، إلى الرغبة والتعطش لدى شبان التنظيم السلمي في تحشيد الطاقات والإمكانيات لدى المجتمع في أعمال متناسقة متكاملة، لكنها ليست هرمية كما هي حال المعارضات التقليدية، وإنما تسعى لإنجاز أعمال جماعية تتسم بالتآلف والانسجام لتحقيق هدف أساسي صريح، وهو تفكيك النظام الأمني وإسقاط النظام.

عمّت فكرة التنسيقيات مختلف المحافظات والمناطق وتكاثرت عددياً بصورة مفرطة، وغدت إحدى أدبيات الحراك، ومثّلت أرشيفه الدائم بحسب توزعها الجغرافي، كما تجذّرت الفكرة كأحد أساليب التنظيم للحراك من قبل الشباب المحتج، واضطلعت بالوظيفتين التعبيرية والتكوينية؛ وعكست هذه التنسيقيات أحد أوجه انخراط الفئات الوسطى في المستوى التفاعلي الافتراضي للحركات الاحتجاجية، وبخاصة أن مجموعة من التنظيمات الافتراضية كانت قد أُنشئت قبيل اعتماد مسمى التنسيقية، وألّفت نويّات شبه منظمة لإدارة هذا الحراك مثل «حركة 17 نيسان للتغيير الديمقراطي» و«ائتلاف 15 آذار لدعم الثورة السورية»، وغيرهما.

تنسيقية المحافظة

أدرك شبان الحراك استحالة سقوط النظام في فترة قصيرة، على غرار ما جرى في تونس ومصر، فعملوا على تأطير حراكهم في هيئات جامعة تمثّل نواة تنظيمات حزبية سياسية يكون لها دور في رسم معالم المرحلة السياسية الراهنة والمستقبلية. كما اضطرهم الأسلوب الأمني الذي اتبعه النظام في معالجة الاحتجاجات كاقتحام المدن والعمليات العسكرية، إلى محاولة إنتاج تواصل بين تنسيقيات المناطق التي تخضع لتلك العمليات والاقتحامات بهدف خلق ضغط شعبي خارج هذه المناطق لتخفيف الضغط الأمني عليها. وقد تنبّهوا أيضاً للمخاوف من احتمالات وأد الحراك في مناطق معيّنة وتداعياته على الزخم الشعبي في باقي المناطق.. كل ذلك أدى إلى إنتاج تنسيقيات موحّدة في إطار التقسيم الإداري في سورية على مستوى المحافظات، وسُمّيت «التنسيقيات الأساسية» لتمييزها عن تنسيقيات الأحياء والقرى والمدن

الصغيرة والمتوسطة. وقد حمل برنامج هذه التنسيقيات المهمات نفسها التي كانت منوطة بالتنسيقيات الصغيرة، إضافة إلى مهمة حقوقية حددها بتوثيق أسماء الشهداء والجرحى والمعتقلين، والتواصل الدائم مع مؤسسات وهيئات حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات. كما أنتج معطىً جديداً تجلى بمهمة الدعم المادي واللوجستي القائم على جمع التبرعات في الإطار المناطقي لدعم عوائل الشهداء والمطلوبين أمنياً، إضافة إلى النازحين من مناطق التوتر الساخنة[120].

اتحاد تنسيقيات الثورة السورية

كانت فكرة الاتحاد تنطوي على اجتماع التنسيقيات في كيان واحد يتم من خلاله التنسيق بوجه عام في مختلف الأمور، سواء الميدانية أو السياسية، وتكوين شخصية اعتبارية تضم التنسيقيات المنضوية تحته، وتكون مهمته تمثيل الحراك المدني على الأرض سياسياً وإعلامياً، وتنظيم العمل ميدانياً وتوحيده، إضافة إلى تأسيس قاعدة مجلس ثوري يضم شبان الثورة وناشطيها لحماية أهدافها وضمان تحقيقها كلياً.

تأسس الاتحاد في شهر أيار 2011، لكن بيانه التأسيسي صدر في 2011/6/1، وقد تمثّل الاتحاد، حسب ما ورد في بيانه التأسيسي، باجتماع ممثلي عدد من التنسيقيات المحلية للثورة السورية في مدينة دمشق وريفها ودرعا ودير الزور وحمص، على أن يضم مستقبلاً تنسيقيات الثورة الإعلامية والميدانية كافة.

أسهمت فكرة الاتحاد وما تمخض عنها، من ترشيح التنسيقيات لممثلين لها في الداخل وفي إدماج الشبان في العمل السياسي بمرتكزاته ومضامينه كافة.. إلى تطوير آليات لفرز الأشخاص الفاعلين داخل التنسيقيات وترشيحهم بحسب كفاءتهم وقدرتهم على التعاطي مع أدبيات المرحلة السياسية للعمل داخل الاتحاد، وقد مثّل ذلك نقلة نوعية في وضع هؤلاء على محكّ الاختبار الإجرائي للممارسة السياسية، وبالتالي لقدرتهم على صياغة رؤية سياسية تمثّل خطوطاً عامة وملامح أساسية لحراكهم. وهو ما جعل الحراك الثوري ينتقل من المرحلة العفوية إلى مرحلة أكثر تنظيماً.

واجه الاتحاد بعد إعلان بيانه التأسيسي مجموعة من العقبات أبرزها افتقار الشبان إلى

120- المرجع نفسه، ص145-149.

الخبرة السياسية، وافتقادهم القدرة على ضبط الحوار الذي كان ينشأ داخل الاتحاد حول عدد من القضايا المستجدة، إضافة إلى مشاكل ذات إطار شخصي كرغبة كل قائد مجموعة على مستوى التنسيقية في أن يكون الممثّل في محافظته أو منطقته من دون اللجوء إلى الأدوات الانتخابية، لكن الاتحاد استطاع تجاوز بعض هذه العقبات مع زيادة الخبرة الميدانية والإعلامية لممثلي التنسيقيات في الاتحاد[121].

الهيئة العامة للثورة السورية

بتاريخ 18 آب 2011 أعلنت التشكيلات الافتراضية والافتراضية/الميدانية عن توحّدها تحت اسم الهيئة العامة للثورة السورية، وقد أقرّت هيكلها التنظيمي وفق ما يلي:

1. **التنسيقيات**: التي تمثّل المستوى الأول، وهي التنسيقيات الميدانية، وتكون مهمتها متابعة الحراك وتنظيمه.

2. **ممثلو التنسيقيات**: وهم يمثّلون الطبقة الثانية من الهيكلية وينسقون العمل الثوري في المناطق التي يمثلونها ويقومون بانتخاب ممثل لهم في مجالس المناطق.

3. **مجالس المناطق**: وهي تمثّل المستوى الثالث، ويتم انتخاب أعضائها من التنسيقيات ليؤلّفوا مجالس قيادة المناطق بإشراف لجنة العضوية والانضمام، وعددهم غير محدد ويتبع لظروف كل محافظة.

4. **المجلس الثوري**: وهو يتألف من 37 عضواً عن جميع المحافظات، ويتم انتخابهم من خلال قيام ممثلي التنسيقيات باختيار أشخاص يمثلونهم على مستوى المحافظات.

استطاعت الهيئة العامة أن تفرض حضورها في المجال العام الافتراضي والميداني في سورية، وغدت تشكيلتها أنضجَ تشكيلةٍ للحراك الثوري لجهةِ مصدر المعلومات من ناحية، والمهمة التوثيقية الحقوقية لأسماء الجرحى والمعتقلين والشهداء من ناحية ثانية. هذا إلى جانب لجان التنسيق المحلية التي تتألف من حقوقيين وناشطين بمهمات توثيقية حقوقية أيضاً، كما ألّفت الهيئة أول مؤسسة تعمل وفق شكل عمودي مثّلها **المكتب السياسي** الذي يتولى إصدار البيانات ورؤية الهيئة لمسار الثورة في سورية.

121- المرجع نفسه، ص150-151.

وقد مثّلت هذه الهيئات الافتراضية/الميدانية أبرز ما أفرزه الحراك الثوري الجديد في سورية من خلال انخراط فئات سياسية شبابية كانت مُغيّبة عن العمل السياسي، وميّزت نفسها من المعارضة التقليدية واستطاعت على الرغم من قلة خبرتها السياسية، أن تجد ما يؤطر الحراك ويقوده ويكوّن واجهة سياسية على الصعيد الميداني. بيد أنها لم تنجح في تأسيس كيان ميداني متماسك يستطيع أن يفرض معالم المرحلة السياسية في الثورة الحالية أو المقبلة؛ وقد عانت أيضاً الاختلافات الإيديولوجية بين أعضائها، وتأثّرهم بقوى المعارضة التقليدية التي نقلت مشاكلها إلى جسم الهيئة العامة، وبخاصة في ما يتعلق بقضايا إشكالية مثل الجيش الحر والتدخل الخارجي. كما أنها لم تستطع مواجهة الصفحات الناشرة التعبيرية على الرغم من انضوائها تحت مظلتها لتفرض عليها أدبيات سياسية من الداخل السوري، بل رضخت إرادياً أو بصورة غير مقصودة لتوجهاتها في رسم معالم الشعارات السياسية في الثورة، ولا سيما صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد[122].

واقع المعارضة السياسية التقليدية السورية بعد قيام الثورة

بينما كان شبان الحراك الثوري يطوّرون ثورتهم ويوسّعون رقعتها ويجذّرونها، ويبتكرون الأطر الميدانية والتنظيمية من واقع تجربتهم المحدودة، وفي الوقت نفسه يجابهون قمع النظام وتنكيله بهم وملاحقته لهم دون هوادة؛ كانت مختلف أطياف المعارضة السياسية التقليدية، كل منها بشكل منفصل عن الآخر، تجهد في استيعاب ما يجري على الأرض وتحاول تلمّس طريقها إلى التواصل مع شبان الحراك ورموزه أملاً في إيجاد دور لها فيه والظهور بمظهر العرّاب لهذا الحراك.

لم يكن لهذه المعارضة أي دور في اندلاع الثورة ولا في مسار تطورها، بل على العكس من ذلك، إذ عندما تمكنت من التواصل مع بعض رموز الحراك في الهيئة العامة للثورة، فقد انعكس ذلك سلباً على أداء الثوار من حيث أنهم تأثّروا، كما أسلفنا، بأمراض المعارضة التقليدية وتناقضاتها وخلافاتها وتعارض توجهاتها.

لكن نقص الخبرة السياسية لدى الثوار وحاجتهم الماسة إلى الواجهة السياسية التي لم يتمكنوا، بحكم نقص خبرتهم، من تشكيلها، وكذلك بسبب افتقادهم لحرية الحركة ولانعدام فرص اجتماعهم في مكان واحد لأسباب أمنية نتيجة حصار أمن النظام لهم (كانت

122- المرجع نفسه، ص145. 155. 158. 159.

اجتماعاتهم افتراضية وتتم عن طريق برنامج السكايب) فقد سلّموا بحاجتهم إلى واجهة سياسية تمتلك خبرة في العمل السياسي وتتمتع بهامش من الحركة غير متاح لهم، خاصة ذلك الجزء الموجود في الخارج، كما أنهم كانوا بحاجة إلى طرف يستطيع مخاطبة العالم الخارجي بلغته السياسية التي لا يجيدونها هم.

في تلك الأثناء، بدأت المعارضة التقليدية محاولاتها لتشكيل هياكل سياسية موسعة تضم أكبر عدد ممكن من التنظيمات والأحزاب المعارضة لتقدّم نفسها للداخل والخارج معاً كأوسع كيان تمثيلي للشعب السوري وللثورة والحراك، وقد تمخضت تلك المحاولات في نهاية الأمر عن عدة هياكل، وهي:

هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي[123]

وهي ما تمّ التعارف عليه بـ**معارضة الداخل**، وقد تأسست بتاريخ 2011/10/5، وتشكّلت من الأحزاب والتنظيمات السياسية التالية:

- حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.
- حزب الاتحاد السرياني السوري (وقد انسحب في وقت لاحق).
- حزب العمل الشيوعي السوري.
- حزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي.
- تجمّع اليسار الماركسي (تيم).
- حركة معاً من أجل سوريا حرة ديمقراطية.
- الحزب اليساري الكردي في سورية.
- الحزب الديمقراطي الكردي في سورية.
- حزب الاتحاد الديمقراطي.
- الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي).

المجلس الوطني الكردي

وتشكّل في 2011/11/26 بمشاركة أحد عشر حزباً كردياً وبعض التنسيقيات الشبابية

123- http://www.syrianparties.info/?page_id=310

والفعاليات الثقافية والاجتماعية، وقد اعتمد في وثيقته الختامية تصوّره لحل المسألة الكردية في سورية على أساس حق تقرير المصير ضمن إطار وحدة البلاد واعتماد اللامركزية السياسية في إداراتها. بينما ظلَّ حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) بقيادة صالح مسلم خارج المجلس[124].

المجلس الوطني السوري

وهو ما اصطلح على تسميته بـ**معارضة الخارج**، وقد ضمّ مجموعة من أطياف المعارضة، وشكّل الإخوان المسلمون جناحه الأكثر تأثيراً، وذلك باستحواذهم على ربع عدد أعضائه البالغ 310، كما يُحسب ربع آخر عليهم بشكل غير مباشر، كما ضمّ المجلس مجموعة إعلان دمشق.

أعلن عن تشكيله في اسطنبول بتاريخ 2011/10/2. وهنا يجدر بالذكر أن حركة الإخوان المسلمين تأخرت في إظهار موقفها من الثورة ولم تصدر بيانها الرسمي الأول بدعم الثورة إلا في أواخر نيسان 2011، قبل أن تسارع لتتبوأ الصفوف الأولى للمعارضة الخارجية[125].

المنبر الديمقراطي السوري

أصدر بيانه التأسيسي في القاهرة بتاريخ 2012/2/18، وضمّ مجموعة من الشخصيات المعارضة التي قَدِم معظمها من هيئة التنسيق ومن مستقلين، ومنهم: ميشيل كيلو، عارف دليلة، فايز سارة، حازم نهار، خلف علي الخلف، ناصر الغزالي، سمير عيطة، أحمد المحاميد، أحمد المصري، رشا القس يوسف، ميسا صالح، معتصم السيوفي، محمود الكن[126].

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

تمّ تشكيل هذا الائتلاف بعد تعرض المعارضة السورية لضغوط كبيرة كي تتوحد في كيان واحد، وقد تلقت وعوداً كثيرة من مختلف الأطراف الإقليمية والدولية بالدعم السياسي والمالي والعسكري وبالاعتراف بالكيان الجديد ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري.

124- http://www.syrianparties.info/?page_id=2994

125- http://www.syrianparties.info/?page_id=99

126- http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=19121

بناءً على ذلك اجتمع ممثلو المجلس الوطني السوري، الذي كان يُعد الكيان المعارض السوري الرئيسي في الخارج، مع عدد من معارضي الداخل والشخصيات المستقلة والمجالس المحلية والعسكرية في العاصمة القطرية «الدوحة» ووقعوا اتفاق تأسيس الائتلاف يوم 2012/11/12، وقد انتُخب أحمد معاذ الخطيب رئيساً، وكل من رياض سيف وسهير الأتاسي نائبين للرئيس، ومصطفى الصباغ أميناً عاماً، وتُرك منصب النائب الثالث للأكراد ليتم الاتفاق على الشخص الذي سيشغله لاحقاً[127].

تمحور الخلاف بين شقي المعارضة السياسية الرئيسيين، أي معارضة الداخل ومعارضة الخارج، حول نقطتين رئيسيتين:

ـ استدعاء التدخل الخارجي وطلب إنشاء مناطق عازلة وممرات آمنة ومناطق حظر للطيران، وقد اندفع المجلس الوطني في هذا الاتجاه، بينما رفضته هيئة التنسيق وأصرت على رفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي (رغم أنها لم تقم أبداً بإدانة التدخل الروسي والإيراني وحزب الله اللبناني).

ـ إصرار معارضة الخارج على إسقاط النظام بكل رموزه ورفض أي حوار معه، بينما تبنّت معارضة الداخل، ربما لظروفها الأمنية ووجودها في الداخل، مبدأ الحوار مع النظام وصولاً إلى تنحّي الأسد وتفكيك النظام الأمني.

لكن، وبسبب تطور الأمور، خاصة المواقف الدولية المترددة في دعم الثورة ومطاليبها، حتى بعد تشكيل الائتلاف الوطني، وبعد أن أوغل النظام في حله الأمني والعسكري وأبدى تعنتاً وإصراراً على رفض الحوار، فقد تقاربت مواقف الطرفين، فلم تعد المعارضة الخارجية تطالب بالتدخل الدولي ولا بالمناطق الآمنة أو حظر الطيران، بعد أن يئست من الاستجابة الدولية لمطالبها هذه.

وبعد أن تبيّن لكل الأطراف أن النظام ليس في وارد التحاور مع أي طرف داخلي ولا خارجي، سوى أطراف المعارضة التي شكّلها بنفسه والتي أدخلها في آخر وزارة قام بتشكيلها، فقد تراجعت هيئة التنسيق أيضاً عن مطلب الحوار مع النظام بالشكل الذي كانت تطرحه.

رغم هذا فليس من المفهوم عدم توحّد المعارضتين ما دامت طروحاتهما أصبحت شبه متوافقة، إلا اللهمَّ ما هو ناجم عن طبيعة العلاقات الشخصية بين مختلف الأطراف، وأيضاً

127- http://www.aljazeera.net/news/pages/c333e3ce-da50-4bd3-abc3-7ff3b42cd4c7

رغبة كل طرف في الحصول على القسم الأكبر من «كعكة» المعارضة، ولاحقاً من حصة الحكم في ما لو قدّر لها استلام السلطة بعد سقوط النظام.

عسكرة الثورة وبروز ظاهرة الجيش الحر والمعارضة المسلحة

انطلقت الحركة الاحتجاجية في سورية ضمن الوسط الشعبي الريفي، لكنها امتدت إلى المدن الكبيرة مثل حمص وحماة ودرعا ودير الزور وإدلب واللاذقية. وكان من أهم سماتها السلمية والعفوية واللامركزية. وخلال الأشهر الستة أشهر الأولى من عمر الثورة، كانت فئة الشبان من الطبقة الوسطى هي التي تتقدمها وتقودها وتفرض عليها توجهاتها، من خلال فضاء التفاعل الميداني، بشعارات وطنية جامعة.

لكن العمليات العسكرية وحملة الاعتقالات الواسعة التي قامت بها السلطات، والتي استهدفت هذه الفئة بصورة رئيسية، غيّبت حضورها عن التظاهرات، ومن ثم كان لهذا التغييب أثر كبير في انفلات الإيقاع الذي كانت تفرضه وتضبط من خلاله أي انحرافات ممكنة.

وتعتبر ظاهرتا غياث مطر في داريا، وإبراهيم القاشوش في حماة، أوضح مثالين على التوجّه السلمي للحراك والقدرة على ضبط إيقاعه، وعلى أسلوب السلطات الأمنية في التعامل مع هذه الفئة تحديداً.

وقد أكّد الحقيقة السلمية للحراك خلال تلك الفترة، وإن بأسلوب غير مباشر، الرئيس بشار الأسد نفسه في خطابه أمام مجلس الشعب بتاريخ 2012/6/3، عندما أكّد أن المقاومة المسلحة لم تبدأ إلا في نهاية شهر آب 2011، بعد أن تيقنت «الجهات المتآمرة» من استحالة إسقاط النظام سلمياً.

وبعد المناخ التشاؤمي الذي كرّسه خطاب الرئيس بشار الأسد أمام جامعة دمشق بتاريخ 2011/6/20، وافتقاده إلى أية معالجات من شأنها تغيير سلوك نظامه الأمني؛ وبعد العمليات العسكرية الواسعة التي قام بها الجيش السوري في حماة ودير الزور وقرى إدلب منذ مطلع شهر آب حتى منتصف أيلول 2011؛ وبعد بروز ظاهرة الجثث الملقاة والممثّل فيها تشويهاً بأدوات حادة، أو حرقاً.. فقد جرى تبدل ملحوظ لدى الرأي العام وشبان الحراك في النظرة إلى المؤسسات ككل، وإلى المؤسسة العسكرية بالتحديد، تلك المؤسسة التي كانت إحدى أيام جُمَع الحراك السلمي قد سُمّيت باسمها، أي «جمعة حماة الديار».

لم يشمل هذا التبدل جمهور الحراك المدني فقط، لكنه طال أعداداً من الجنود ضمن المؤسسة العسكرية ذاتها، إذ رفض كثيرون منهم تنفيذ الأوامر التي كانت تصدر إليهم بإطلاق النار على المتظاهرين العزّل، مما كان يؤدي إلى إعدامهم ميدانياً من قبل أجهزة أمن النظام التي كانت تتمترس في الصفوف الخلفية، وهذا ما ساهم في بروز ظاهرة «الانشقاق» التي اتخذت طابعاً فردياً في بداية الأمر، ثم تطورت لاحقاً لتأخذ طابعاً جماعياً، حيث أمكن ذلك.

خلال هذه الأحداث ظهر المقدّم «حسين الهرموش»، كأرفع رتبة انشقت عن الجيش، وأعلن عن تأليف «لواء الضباط الأحرار» الذي غدا آنذاك واجهة عسكرية للعناصر المنشقة عن الجيش، وواجهة إعلامية للمواجهة معه.

تزايد معدّل الانشقاقات الفردية والجماعية عن الجيش النظامي بازدياد وتيرة القمع وتغوّل النظام باستخدام القوات المسلحة في قمع التظاهرات، وبدأت تظهر في الفضاء الافتراضي والوسائل الإعلامية تشكيلات لكتائب مسلحة ادّعت أنها جزء من لواء الضباط الأحرار بقيادة المقدّم حسين هرموش، الذي اتخذ من مخيّمات اللاجئين على الحدود السورية ـ التركية مركزاً له.

وبتاريخ 2011/7/29، أعلن العقيد المنشق رياض الأسعد عن تأسيس ما اصطلح على تسميته «الجيش السوري الحر»، وأناط بكتائبه مسؤولية حماية التظاهرات السلمية، ثم ما لبثت أن أخذت طابعاً تنظيمياً في مناطق الاحتجاجات، وأطلقت على نفسها تسميات بحسب توزعها الجغرافي وادّعت ارتباطها بقيادة مركزية يرأسها العقيد الأسعد.

لم يقتصر تكوين الجيش السوري الحر على المنشقين العسكريين عن الجيش النظامي فحسب، الذين تتراوح نسبتهم بين 20 و30 بالمئة من تعداده، وإنما تضم الكتائب التابعة له مجندين سابقين في الجيش أتموا الخدمة العسكرية الإلزامية، ومسلحين مناطقيين اصطلح على تسميتهم ميدانياً «الثوار» تمييزاً لهم عن المتظاهرين السلميين، وبالتالي مثّل الجيش الحر الخلط السياسي بين التسلح الفردي والجماعي، والمنشقين العسكريين الذين يجدون احتضاناً وحماية ضمن الوسط الشعبي المحتج.

لا يخضع نشاط الكتائب المسلحة بالضرورة للتحكم مركزياً من قبل قياداتها، أو للتنسيق في عملها بل يأخذ أداؤها أوجهاً متعددة تعكس نمط تموضعها، فمنها، مثلاً، من يتولى مواجهة الاقتحامات العسكرية وفق نمط حرب العصابات التي تحتضنها بيئة اجتماعية وطائفية موحّدة، على غرار ريف حماة وإدلب وريف دمشق ودير الزور، وتتبع هذه الكتائب نمط تسلح خفيفاً يعتمد موارد محدودة ومصادر تمويل ذاتية.

لذلك يمكن القول، استناداً إلى المعطيات السابقة، أن الظاهرة المسلحة في سورية هي «ظاهرة شعبية» لا تقتصر على المنشقين العسكريين فحسب[128].

عموماً يمكن الجزم بأن الثورة السورية، مع بداية عام 2012، دخلت مرحلة جديدة اتسمت ببروز الظاهرة المسلحة «الجيش الحر». أما ظاهرة التسلّح نفسها فقد مرت بعدة مراحل يمكن اختصارها بما يلي:

1. الضرورة إلى حماية المتظاهرين السلميين، فبعد الخسائر البشرية الكبيرة في صفوفهم نتيجة اعتماد قوات النظام الحل الأمني والعسكري في مواجهة التظاهرات السلمية، بدأت مجموعات من الأهالي التي تمتلك أسلحة فردية، بحكم أن امتلاك السلاح الفردي ظاهرة منتشرة في سورية خاصة في الأرياف، بدأت بتشكيل أطواق حماية للمتظاهرين مهمتها مواجهة قوات النظام عندما تبدأ بإطلاق النار عليهم، لمحاولة منعها من تحقيق إصابات مباشرة بين صفوفهم، وكذلك لإقناع أفراد قوات النظام بأن قتلهم للمتظاهرين لن يكون مجانياً، فقد يتعرضون هم أنفسهم للإصابة نتيجة ذلك.

2. غالباً ما كان الجنود المنشقون عن الجيش يفرّون من مواقعهم حاملين أسلحتهم الفردية، وهذا ما شكّل المصدر الثاني لأسلحة الثوار.

3. تكرار قيام مجموعات من الكتائب المسلحة بالإغارة على مواقع عسكرية منعزلة وفيها عدد محدود من العناصر بغرض الاستيلاء على مخازن السلاح الموجودة في تلك المواقع.

4. بعد تنامي ظاهرة العسكرة والتسلّح لدى المعارضة، بدأت بعض الأطراف الإقليمية، ولأهدافها السياسية الخاصة، بمدّ فصائل معيّنة بذاتها بالسلاح، لكن وفق أجندة محددة وبشكل لا يؤدي إلى حدوث خلل في موازين القوى بين النظام والمعارضة، انتظاراً لبلورة حل دولي للأزمة السورية.

إلى هذا، ومع تطور الصراع في سورية وتشعّبه، ودخول أطراف إقليمية ودولية على خطه، إن بشكل مباشر أو غير مباشر، تحوّلت الأزمة السورية تدريجياً من صراع داخلي بين نظام قمعي ديكتاتوري وبين شعب خرج مطالباً بأبسط حقوقه الإنسانية والوطنية، إلى صراع مصالح واستراتيجيات دولية وإقليمية، ومحاولات لإعادة رسم خريطة المنطقة جيوسياسياً وجيواستراتيجياً ابتداءً من سورية، بحيث لم تعد كل الأطراف السورية، سواء المعارضة

128- حمزة مصطفى المصطفى، **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية**، ص74، 103، 139، 140.

السياسية، التقليدية منها أو التي نشأت على هامش الحراك الشعبي، أو العسكرية، ولا ذلك الطرف الذي يتربع على قمة السلطة السياسية منذ خمسة عقود؛ لم تعد كل تلك الأطراف قادرة على التأثير بمجريات الأحداث ولا بمآلاتها، بعد أن أصبحت رهينة لتوجّهات ومصالح القوى الكبرى التي تدير «لعبة الأمم».

ـ انتهى الكتاب ـ

دمشق، 20 أيلول 2013

فهرس الأعلام

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- د -

- ر -

- ص -

- ط -

- ظ -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

فهرس الأماكن

- هـ -

- و -

- ي -

فهرس الأحزاب والمنظمات والاتفاقيات

- ع -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

قائمة المراجع

الكتب العربية:

باغ، أديب، **الجولان: دراسة في الجغرافيا الإقليمية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1984.

بطاطو، حنا، **العراق ـ الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي**، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى، بيروت 1992،

حتي، فيليب، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، المطبعة الحديثة، بيروت 1983.

الحوراني، أكرم، **مذكرات أكرم الحوراني**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة 2000.

حيدر، محمد (المحامي)، **البعث والبينونة الكبرى**، الطبعة الأولى 1998.

خوري، فيليب، **أعيان المدن والقومية العربية**، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1993.

خوري، فيليب، **سورية والانتداب الفرنسي، سياسة القومية العربية 1920-1945**، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى، بيروت 1997.

ديب، كمال، **تاريخ سورية المعاصر**، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت، نيسان 2012.

سيل، باتريك، **الصراع على الشرق الأوسط**، ترجمة ونشر المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1999.

صاغية، حازم، **البعث السوري ـ تاريخ موجز**، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت 2012.

العزاوي، قيس جواد، **الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الضعف والسقوط**، الدار العربية للعلوم، طبعة ثانية، بيروت 2003.

العظم، خالد، **مذكرات خالد العظم**، الطبعة الثانية، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1973.

العظمة، بشير، **جيل الهزيمة ـ من الذاكرة**، دار الريس، الطبعة الثانية، بيروت 1998.

علم، أسد الله، **الشاه وأنا: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني، الأسرار الكاملة لأيام الشاه الأخيرة قبل الثورة الإسلامية بإيران**، إعداد علي ناغي علي خاني، تعريب فريق من الخبراء العرب تحت إشراف وتقديم د. رفعت سيد أحمد، مكتبة مدبولي، القاهرة 1993؛ http://www.maghress.com/almassae/139929

العياشي، غالب، **الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية**، مطابع أشقر إخوان، بيروت، 1955.

فان دام، نيكولاس، **الصراع على السلطة في سورية، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961 - 1995**، مكتبة مدبولي، الطبعة الإلكترونية العربية الأولى المعتمدة باللغة العربية، 2006.

كوثراني، وجيه، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين**، معهد الإنماء العربي، بيروت 1980.

محاضر جلسات مباحثات الوحدة، الدار القومية للطباعة والنشر، فرع الصحافة.

المصطفى، حمزة مصطفى، **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، نيسان 2012.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، «أوراق نبيه العظمة»، سورية، ملف 3/60، شكري القوتلي (دمشق) إلى العظمة (فلسطين)، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1931.

الصحف:

صحيفة الوحدة، 15 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

صحيفة السفير، 22 أيار/ مايو 2013.

المراجع الأجنبية:

Barbir, Karl, *Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758*, Princeton University Press, 1980.

Batatu, Hanna, *Some observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for its Dominance*, Middle East Journal, 35, (Summer 1981).

Batatu, Hanna, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics*, Princeton University Press, Princeton, New Jersey 1999.

de Beauplan, Robert Rousseau, *Où va la Syrie?: Le mandat sous les cèdres*, Paris, 1929.

Hourani, Albert, *Ottoman Reform and the Politics of Notables*, The University of Chicago Press.

Hourani, Albert, *Syria and Lebanon, A Political Essay*, Oxford University Press, Great Britain, 1946.

Maier, Charles S., Recasting Bourgeois Europe: Stabilization in France, Germany, and Italy in the Decade after World War I, Princeton University Press, Aug 21, 1975.

المواقع الإلكترونية:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5161

http://www.almoslim.net/node/176276

http://www.ancme.net/studies/436

http://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9__%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9#cite__ref-82

http://www.populstat.info/Asia/syriac.htm

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AF%D9%8A%D8%BA%D8%A9

http://www.fragilestates.org/2012/02/20/syrias-ethnic-and-religious-divides/

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8

http://www.maaber.50megs.com/issue_march13/spotlights2.htm

http://www.maaber.50megs.com/issue_january13/spotlights3.htm

http://www.syrianparties.info/?page_id=310

http://www.syrianparties.info/?page_id=2994

http://www.syrianparties.info/?page_id=99

http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=19121

http://www.aljazeera.net/news/pages/c333e3ce-da50-4bd3-abc3-7ff3b42cd4c7

نشوان الأتاسي

ولد في حمص ـ سورية عام 1948.

حصل على درجة بكالوريوس في الهندسة من جامعة الإسكندرية ـ مصر عام 1971.

مارس عمله في مجال الهندسة منذ عام 1971، في سورية بشكل أساسي، وجزئياً في كل من لبنان والسعودية وألبانيا.

متزوج من السيدة نيللي الزهر ورزقا بابنتين: ديمة وكندة.

لعبت صداقته المديدة ـ لأكثر من أربعة عقود ـ مع أستاذ التاريخ سابقاً في كلية الآداب بجامعة دمشق، وعضو مجمع اللغة العربية حالياً، الأستاذ الدكتور محمد محفل، دوراً بارزاً في بلورة اهتماماته وصقل معارفه بالتاريخ، وتحديداً تاريخ منطقة شرق المتوسط.

كتب العديد من المقالات السياسية، بعضها باسمه الصريح، ومعظمها كان تحت اسم مستعار: «آرام الدمشقي»، وقد نُشرت في مواقع إلكترونية عديدة.

عندما قامت الثورة السورية في شهر آذار من عام 2011، واكب أحداث الثورة، وساهم من موقعه في سورية آنذاك، وبقدر إمكانياته، في دعم نشاطاتها. وبحكم تواصله مع العديد من شابات وشبان الجيلين الأول والثاني من ناشطي الثورة السلمية، تبلورت لديه فكرة وضع تاريخ سورية الحديث أمام الأجيال الناشئة التي لم تعرف شيئاً عن هذا التاريخ سوى ما لُقّنوه من تزييف وأكاذيب، فظهر هذا المشروع إلى حيز الوجود، عسى أن يساهم، ولو بقدر يسير، في وضع تاريخ سورية الحقيقي بين أيديهم.